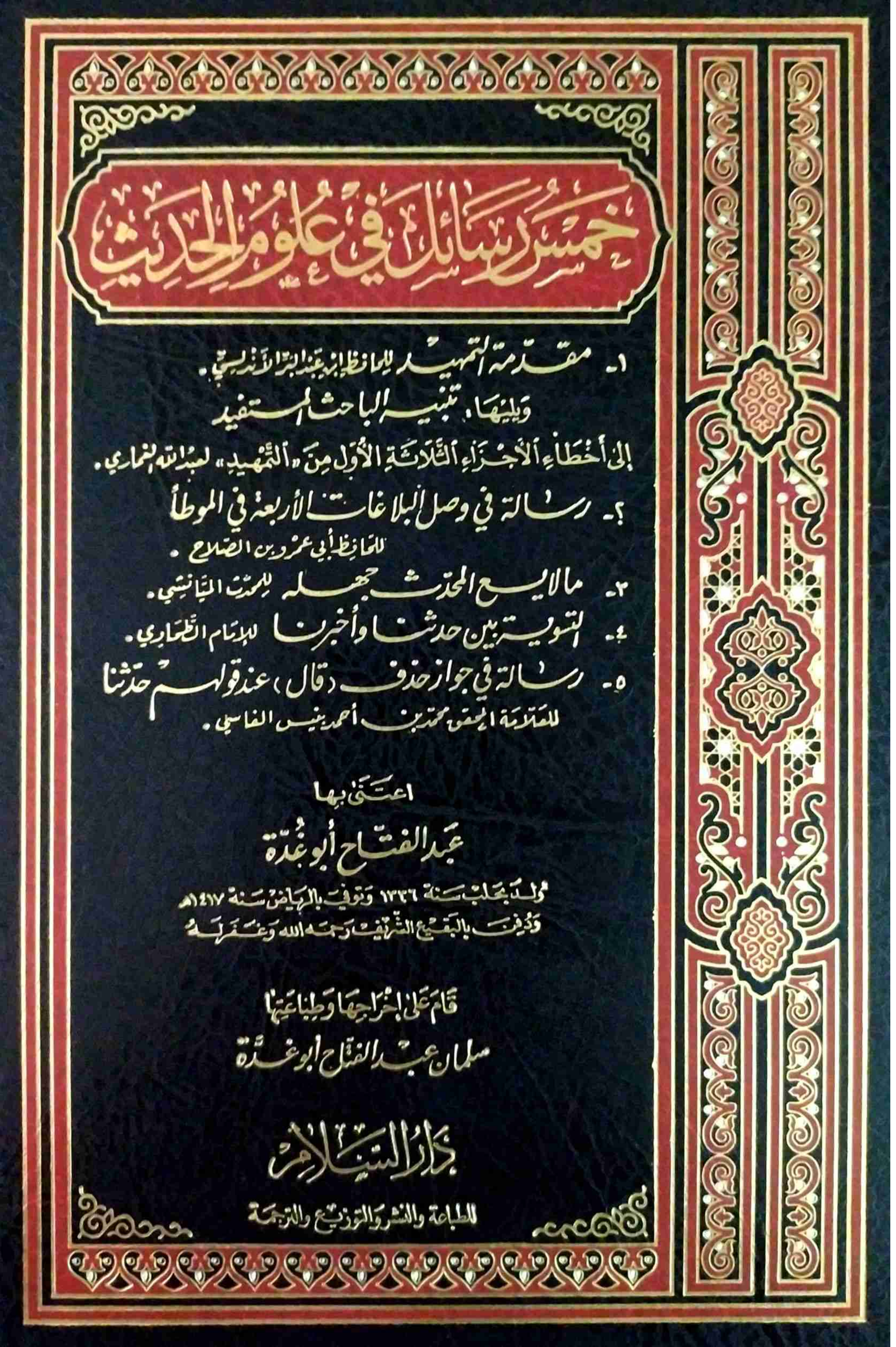

خمس رسائل في علوم الحديث
١- مقدمة التمهيد للحافظ ابن عبد البر الأندلسي.
ويليها: تنبيه الباحث المستفيد
إلى أخطاء الأجزاء الثلاثة الأول من «التمهيد» لعبد الله الغماري.
٢- رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ
للحافظ أبي عمرو بن الصلاح.
٣- ما لا يسع المحدث جهله للمحدث الميانشي.
٤- التسوية بين حدثنا وأخبرنا للإمام الطحاوي.
٥- رسالة في جواز حذف (قال) عند قولهم حدثنا
للعلامة المحقق محمد بن أحمد بنيس الفاسي.
اعتنى بها
عبد الفتاح أبو غدة
وُلد بحلب سنة ١٣٣٦ وتوفي بالرياض سنة ١٤١٧هـ
ودُفن بالبقيع الشريف رحمه الله وغفر له
قام على إخراجها وطباعتها
سلمان عبد الفتاح أبو غدة
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

خمس رسائل في علوم الحديث

١- مقدمة التمهيد للحافظ ابن عبد البر الأندلسي.

ويليها، تنبيه الباحث المستفيد

إلى أخطاء الأجزاء الثلاثة الأول من «التمهيد» لعبد الله الغماري.

٢- رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ

للحافظ أبي عمرو بن الصلاح.

٣- ما لا يسع المحدث جهله للمحدث الميانشي.

٤- التسوية بين حدثنا وأخبرنا للإمام الطحاوي.

٥- رسالة في جواز حذف (قال) عند قولهم حدثنا

للعلامة المحقق محمد بن أحمد بنيس الفاسي.

اعتنى بها

عبد الفتاح أبو غدة

وُلد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧هـ

رحمه الله تعالى

قام على إخراجها وطباعتها

سلمان عبد الفتاح أبو غدة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعـة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م
الطبعة الثانيـة ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠م
الطبعة الثالثـة ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧ م
(لدار السلام في مصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة القائم على إخراج الكتاب:

الحمد للَّه البر العظيم، العزيز الكريم، والصلاة والسلام على رسولنا وحبيبنا النبـي العظيم، الرؤوف الرحيم، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأتباعه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهـذه هي الرسائل الخمس التي تـوفي عنهـا سيدي العلامـة الوالـد طيّـب الله ثراه، وقـد يسَّر الله ـ بمنِّـه وكرمـه ـ إخراجها بعـد الانتهاء مـن إعداد «لسان الميزان» للطبع. أسأله سبحانه القبول لي ولوالدي ولأولئك العلماء رحمهم الله جميعاً.

وقد تكلم الوالد رحمه الله في تصديره للرسائل الخمس وتقدمته لكل رسالة بما يكفي ويشفي، لكني أودُّ الإشارة إلى بعض الأمور التي ظهرت لي أو قمتُ بها في أثناء إعدادها للطبع.

مقدمـة التمهيد: صـدرت بعـد وفاة الوالد رحمـه الله عـام ١٤٢٠هـ طبعـة مصرية «للتمهيد» في ١٨ مجلداً مـع الفهارس، بتحقيـق أسامة بن إبراهيم وتخريج حاتم بن أبو زيد لأحاديث سبعة أجزاء والتعليق عليها، مقابلة على ست نسخ خطية لا توجد منها نسخة كاملة، وإنما هي قطع من الكتاب. الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة. وهي طبعة جيدة

من حيث الفهارس، وتقويم النص عموماً، وترتيبها الكتاب على الأبواب الفقهية «للموطأ»، مع العزو إلى طبعة المغرب وهذا نظر عال جليل.

وقد قمت بمقابلة المقدمة على تلك الطبعة والإشارة إلى ما فيها من اختلاف. وكان الوالد رحمه الله يشير إلى الطبعة المغربية بقوله: الأصل. فلما قابلت المقدمة على طبعة مصر تركت إشارته على حالها، إلاَّ أن تكون الإشارة للطبعتين فأقول: الأصلين. وحيث كانت الإشارة لطبعة مصر منفردة، قلت: طبعة مصر.

هذا، وإن الوالد رحمه الله أضاف إلى المقدمة عناوين توضيحية أدرجها باللون الغامق، كما أن إحالاته في التعليق كانت على طبعة المغرب فأضفت إليها الإحالة على طبعة مصر.

كما أنه رحمه الله جعل أرقام صفحات طبعة المغرب في الحاشية الجانبية، فليعلم ذلك.

تنبيه الباحث المستفيد: أما رسالة الشيخ الغماري رحمه الله فقد قمت بمقابلة ما فيها من تصحيحات على الطبعة المصرية، وعلّمت على ما تكرر فيها، مما يفيد أن تلك الطبعة لم تخلُ من أخطاء، ويغلب على ظني أن بعض تلك الأخطاء منشأها مخطوطات الكتاب، والله أعلم.

وصل البلاغات الأربع: وهي رسالة قيمة نفيسة أكرم الله بها الحافظ ابن الصلاح وادّخرها له رحمه الله تعالى، نشرها الوالد رحمه الله ملحقة بآخر «توجيه النظر»، ثم رأى إعادة نشرها هنا.

وهذا الأمر: وصل البلاغات والمراسيل في موطأ النجم النبيل، قد ألَّف فيه سوى الحافظين ابن عبد البر وابن الصلاح رحمهما الله تعالى،

كما ذكر الأستاذ محمد بن عبد الله التَّلِيْدي في كتابه المفيد «تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه»، فأنا ذاكر ما استفدته منه، وما أحال عليه، لتكون العهدة والثناء عليه.

ذكر حفظه الله في ذلك:

١ ــ تقريب المدارك في وصل المقطوع من حديث مالك، لعلي بن محمد بن الحصّار الفاسي (ت ٦١١). ذكره ص ١١١، وأحال على «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك ١/٨/ ٢١٠.

٢ ــ شرح أبيات الرُّهُوني في الأحاديث الغير مسندة[١] في الموطأ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الخيّاط الزكّاري الفاسي (ت ١٣٤٣). ذكره ص ١٦٩، وأحال على «فهرس الفهارس» ١ :٣٨٨.

٣ ــ البيان والتفصيل لما في الموطأ من البلاغات والمراسيل، لأحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠). ذكره ص ٨٥، وأحال على «البحر العميق في مؤلفات أحمد بن الصديق» ١ :٣٩. وقال: لعل هذا الكتاب وصلها أو لعله نقد لعملي ابن عبد البر وابن الصلاح.

٤ ــ إدامة المنفعة في الكلام على الأحاديث الأربعة، لمحمد عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢). ذكره ص ٤١، وأحال على مقدمة «فهرس الفهارس» ١ :٢٩. وقال: إنه في الأحاديث التي توقف فيها ابن عبد البر ووصلها ابن الصلاح. ولا أدري إن كان وقف على الكتاب أم أنه علم بذلك بواسطة مّا، فليس في المكان المحال عليه ما يفيد ذلك، وأهل مكة أدرى بشِعَابها.

---

(١) الصواب لغةً عدم جواز دخول (ال) على (غير)، فالصواب: غير المسندة.

ما لا يسع المحدث جهله: كنت كتبت ترجمة لمؤلفها رحمه الله في أثناء دراستي العليا في مرحلة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لبحث أعددته آنذاك، فأدرجها الوالد رحمه الله هنا تشجيعاً منه وتكريماً، وإلاَّ فأين كتابتي من كتابته، وعملي من عمله، لكن لا بد في حضرة السادات من خَدَم.

وأما الرسالتان الأخيرتان فليس عندي ما أذكره عنهما.

وقد ميَّزت إضافاتي اليسيرة بوضعي أولها: (قال سلمان)، أو آخرها (سلمان)، أو وضعها بين معقوفتين آخرهما (سلمان)، كما قمت بإعداد فهرس المصادر، والله الكريم أسأل أن يغفر لي ذنوبي وتقصيري ويتجاوز عني بمنِّه وكرمه، ويمنَّ عليَّ وعلى والديّ ومشايخي وأحبابي بالرضى والقَبول، فهو أرحم مرجو وأكرم مأمول، وصلَّى الله على حبيبنا وقرة عيوننا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

الفقير إليه تعالى

سلمان بن عبد الفتاح أبو غدة

جدة ٧ شعبان ١٤٢٢

تصدير للرسائل الخمس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للَّهِ المحمودِ بكل لسان، والصلاةُ والسلامُ على سيدِ وَلَدِ عدنان، نبيِّنا ورسولِنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد، فيقول العبد الضعيف عبد الفتاح بن محمد أبو غُدَّة، كان الله له، وأَحسن عملَه: هذه مجموعةُ (خَمْسُ رسائلَ في علم مصطلح الحديث)، استَحسنتُ خِدمتَها ونشرَها مجتمعةً في مجلَّد واحد، لتجانُسِ موضوعاتِها، وتناسُبِ مضموناتِها، فإذا ضُمَّتْ إلى أخواتِها، وزُيِّنَت بأشباهها ومَثِيلاتِها، ازدادَتْ حُسناً ورَوْنقاً، وزادَتْ عِلماً مُنَمَّقاً، فهي فرائدُ منظومة، وخرائدُ مختومة، يَسَّر اللَّهُ تعالى لي جمعَها ونَظْمَها في سِمْطٍ واحدٍ، ليَكثُرَ خُطَّابها، ويُسَرَّ أحبابُها، وتأخُذَ موقعَها في الخزائن العلمية المنتَخَبَة، وتَزهُوَ ثِمارُها في روضاتِ علوم الحديثِ المرتَغَبَة.

فاستهللتُها بـ«مقدمةِ التمهيد» للحافظ الإمام ابن عبد البر، التي قدَّمها أمام كتابه الحَفِيل العُجَاب: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

وألحقتُ بـ«مقدّمة التمهيد» رسالة شيخنا العلامة المحدّث البارع

أبـي الفضل عبد الله بن الصدّيق الغُمَاري رحمه الله «تنبيه الباحث المستفيد إلى أخطاء الأجزاء الثلاثة الأُوَل من التمهيد»، التي بيّن فيها الأخطاء الواقعة في تصحيح هذه الأجزاء الثلاثة وتحقيقها، ألحقتها هنا مع استدراكي جملةً من الأخطاء من الجزء الأول، مما لم ينبّه عليها شيخنا، ليستفاد منها في الطبعات الآتية من كتاب «التمهيد»، علماً أن بقية مجلّدات الكتاب تحتاج أيضاً إلى تصحيح أخطائها وتصحيفاتها التي ندّت عن محققيها، والله الموفق والمعين.

وأتبعتُها برسالةِ الحافظ ابن الصلاح في وَصْل البلاغات الأَربعة في «الموطّأ»، التي قال ابن عبد البر في «تجريد التمهيد»[1]، في باب بلاغات مالك ومرسلاته: إنها لا توجَدُ مسندةً ولا مرسَلةً من إرسالِ تابعيٍّ ثقةٍ، ولم يُسنِد ابنُ عبد البر هذه البلاغات الأربعة في «التمهيد»، لكونه لم يقف على أسانيدها، فرأيتُ من تمامِ الفائدةِ نَشْرَ رسالة ابن الصلاح التي وَصَل فيها هذه البلاغات، وكنت نشرتها سابقاً ملحقة بآخر كتاب «توجيه النظر» لتمام الفائدة هنالك أيضاً.

ثم أردفتُها بجزء الشيخ المَيَّانشي التُّونسي: «ما لا يَسَعُ المحدِّثَ جهلُه»، للمُوازنةِ بينه وبين مقدّمة «التمهيد»، وبيانِ أنَّ المقدّمة كانت أحقَّ بالذكر فيما كتبه الحافظُ ابن حجر في كتابه «شرح نُخبة الفِكَر»، حولَ ما كُتِب في تدوين مصطلح الحديث.

ثم أضفتُ إلى هذه الرسائل الثلاث جزءَ «التسوية بين حدَّثنا وأخبرنا» للإمام أبـي جعفر الطحاوي، لصلتِهِ بما تَعرَّض له المَيَّانِشي من

(١) ص ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥٢.

أنَّ (حدَّثنا وأخبَرَنَا سَوَاء)، وهو كما قال، ولكنّه عَزَّزَ صحةَ هذا القولِ الصحيح، بحديثٍ باطلٍ لا أصلَ له ولا وَصْل، وهو قولُه: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حَدَّثنا وأخبرنا سَوَاء»»!!.

وختمتها برسالةٍ في جواز حَذْفِ (قال) عند قولهم: حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، عن فلان، ونحوِهِ من صِيَغ التحديث، للعلامة أبـي عبد الله محمد بن أحمد بِنِّيس الفاسي، لكشفِها خطأ الحافظِ ابن الصلاح في إلزامِهِ بالنُّطقِ بلفظِ (قال) قبل قولهم (حَدَّثنا).

وهذه الرسائلُ الخمس ـ رحم الله مؤلفيها ـ ثلاثةٌ منها مَغْرِبيَّةُ المنبتِ والدار، معطَّرةُ الرِّداءِ والإزار، واثنتان منها شَرْقِيَّتانِ مُشْرِقتانِ من مطلَعِ شمسِ النهار، وفقني الله تعالى للجمع بينها في عِقدٍ واحد.

ما أقدَرَ اللَّهَ أن يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممن دارُهُ صُولُ[1]

وإليك الرسالة الأُولى: «مقدِّمة التمهيد»، للحافظ ابن عبد البر.

(١) الشَّحَطُ: البُعدُ الشديد، والحَزْنُ: طَرِيقٌ بين المدينةِ المنورة وخَيْبَر، وصُوْل: مدينة في بلادِ الخَزَر في أقصى بلاد الشرق.

الرسالة الأولى

مُقَدِّمَةُ التَّمْهِيدِ

لِلْحَافِظِ أَبِي عُمَرَ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْقُرْطُبِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ ٣٦٨ وتوفي سَنَةَ ٤٦٣هـ رحمه الله تعالى

ويليها

تَنْبِيهُ الْبَاحِثِ الْمُسْتَفِيدِ

إلى أخطاء الأجزاء الثلاثة الأول من «التمهيد»

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَدِّثِ الْبَارِعِ الْفَقِيهِ الْجَلِيلِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصِّدِّيقِ الْغُمَارِيِّ

ولد سنة ١٣٢٨ وتوفي سنة ١٤١٣هـ رحمه الله تعالى

اعتنى بهما

عبد الفتاح أبو غدة

وُلد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧هـ رحمه الله تعالى

التقدمة للمعتني بالرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على هدايته وتوفيقه وجزيل نعمائه، والشكرُ له سبحانه على فضله وإمداده وآلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين من كريم أصفيائه.

أما بعد، فهذه مقدِّمَةُ كتاب «التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد»، للإمام الحافظ المحدِّث الناقد أبي عُمَر يوسف ابن عبدِ البَرِّ الأندلسي القرطبي، المولود سنة ٣٦٨، والمتوفى سنة ٤٦٣ رحمه الله تعالى ورضي عنه.

اختَرتُ خدمتها وطبعَها مستقلةً عن كتاب «التمهيد»، وذلك لأهميَّةِ هذه المقدّمة وأصالتِها فيما تضمنته من مسائل عديدة مهمة من علم المصطلح.

وقليلٌ بين الحُفَّاظ المتقدمين من كان يَبدأ كتابَهُ بمقدّمة تُوضحُ منهجَه في الكتاب، وتشرَح أهمَّ المصطلحات الدائرة في بُحوثه وعباراته، ليكون القارىء على بصيرة من نهج كتابه، وأوَّلُ من أعلمُهُ اختَطَّ هذه الخِطَّة الرفيعة ـ من بين المحدِّثين المتقدمين ـ الإمامُ مسلمُ بنُ الحجاج

القُشَيري رحمه الله تعالى، فقد بدأ «صحيحه» بمقدّمة ضافية نافعة ماتِعة، أبان فيها عن منهجه في الكتاب، كما أودع فيها أموراً منثورة مهمة من مسائل علومِ الحديث وأسماءِ الرجال.

والإمامُ مسلم متفرِّدٌ بهذه المَنْقَبَةِ بين أصحابِ الصحاح والسنن والمسانيد في عصره وقبلَ عصره.

وكذلك الإمام أبو عُمَر ابن عبد البر رحمه الله تعالى، امتاز من بين عامَّةِ شُرَّاح الحديث ــ في عصره ــ بكتابةِ هذه المقدمة العلمية النافعة المهمة لكتابه الكبير الحافل الفذّ الفريد «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، بيَّن فيها منهجَه وطريقتَه في كتابه، وتناوَلَ فيها مسائلَ متعدِّدةً بشرحٍ وإيضاح: أهمُّها على سبيل الإجمال:

١ ــ حُجيَّةُ الحديث المرسَل، وشَرْطُ الاحتجاج به، وبيانُ أقوال العلماء في ذلك.

٢ ــ حُكمُ خبر الواحِدِ هل يُوجبُ العلمَ والعمَلَ جميعاً أو العملَ وحدَه؟

٣ ــ معاني كلٍّ من المرسَل، والمُسنَد، والمنقطِع، والمتصل، والموقوف، والتدليس. وبَسطَ الكلام في الأخير.

٤ ــ حُكمُ الإسنادِ المعنعَن.

٥ ــ صِفاتُ الراوي الذي يُقبلُ نَقْلُه ويُقبَل مرسَلُه وتدليسُه ومن لا يُقبَلُ منه ذلك.

٦ ــ حُكمُ حامِلِ العلم معروفِ العناية به، وأنه على العدالة ما لم يُبيَّن خلافُ ذلك.

٧ ـ وجوبُ التَّوَقِّي في الرواية، والتحذيرُ من التحديث بكل ما سَمِعَ.

٨ ـ وجوبُ البحثِ والانتقادِ للكشفِ عن صحة الإسناد، وذكرُ بعضِ الأخبار الدالةِ على شيوع تحديث غيرِ الثقة في وسط القرن الأول فما بعده.

وبعدَ الفراغ من هذه المسائل، تعرَّض لذكر عيونٍ من أخبارِ الإمام مالك رضي الله تعالى عنه، وبيانِ مَوْضِعِهِ من الإمامة، في علم الديانة، ومكانِهِ في الانتقاد والتوقي في الرواية، ونُبَذٍ من منزلةِ «مُوَطَّئِهِ» عند كافة العلماء من جميع الطوائف، وأجاد في كلِّ ذلك غايةَ الإجادة.

واقتصَرتُ هاهنا من مقدّمته على مباحث المصطلح فقط، لأهميتها وشدّةِ الحاجة إليها.

وقد تلقى الحفاظ الجهابذة من بعد ابن عبد البر مباحثَ هذه المقدّمة بالقَبول، فأكثروا النقل عنها في كتب المصطلح، كما تراها منتشرة في «مقدّمة ابن الصلاح» وفروعها، وفي «جامع التحصيل» للعلائي وغيره.

وهذا مما يدل على أهمية هذه المقدّمة وكونِها إحدى المراجع الهامّة للمؤلفين في علم المصطلح، ومع ذلك فقد أَغفَلَ ذكرَها الحافظُ ابن حجر في عِدَادِ المؤلَّفات في علم المصطلح، حينما تعرّض لذلك في فاتحة «شرح النخبة» له، مع أنَّ أمامَه نقولاً كثيرةً في كتب المصطلح من كلام ابن عبد البر، تذكّره بهذه المقدّمة، وهو نفسُه نَقَلَ جملةً من بُحوثِها في «النُّكَت على كتاب ابن الصلاح»، فكانت هذه المقدّمةُ أولَى وأجدَرَ بالذكر جداً من رسالة المَيَّانِشِيّ الصغيرةِ الحجم، الضعيفة العلم، القليلةِ الفائدة

بل عَدِيمتِها، وهي الرسالة الثالثة من هذه المجموعة، مَنْ قرأها وقف على هُزَال مضمونها وضآلةِ قيمتها.

ولا ريبَ أنَّ الحافظَ ابن عبد البر أقدَمُ وأحفظُ وأفقهُ وأعلمُ من الميَّانِشِي، بل لا يُقارَنُ بينه وبين الميَّانشي، فإغفالُ الحافظ ابن حجر ذكرَ هذه المقدّمة الحافلة في المصطلح ـ مع ذكره رسالة الميَّانِشِي ـ غفوة من عالم، اللهم إلَّا أن يُعتذر له أنه أراد ذكر الكتب المستقلة في المصطلح دون ما كُتِبَ مقدمةً لكتابٍ آخر!.

واتخذتُ الأصل ـ في هذه الطبعةِ ـ الطبعةَ المغربية الوحيدة، التي حققها الأستاذان الفاضلان السيد مصطفى بن أحمد العَلَوي والسيد محمد عبد الكبير البكري أحسن الله تعالى إليهما وجزاهما عن العلم وأهله خير الجزاء، وقد طُبِـعَ كتابُ التمهيد كلُّه في ٢٤ مجلداً بفهارسه، بأمرِ عاهل المغرب الملك الحسن الثاني جزاه الله تعالى خيراً، فإن هذا الكتابَ لكبره وسعتِهِ يَضعُفُ عن نشره الأفراد، ولكنّ رغبة عاهل المغرب في نشره أنهضت العزائم لخدمته وإخراجه للناس، ولولا ذلك لظلّ الكتاب حبيساً في مخازن المخطوطات، وقد مضى على تأليفه نحوُ ألفِ عام، فهذه منقبة جليلة للعاهل المغربـي، تُذكَرُ بالشكر والثناء.

واعتَنيتُ بخدمة هذه المقدّمة حَسَبَ الطاقة، وصححتُ الأخطاء والتحريفات التي فات الأستاذين الفاضلين الصوابُ فيها، وعلّقتُ في بعض المواضع ما يزيد المقامَ جَلاءً وإيضاحاً.

وترجمتُ لمؤلّفِ هذه «المقدِّمة» الإمام ابن عبد البر ترجمةً وجيزة، تُعرِّفُ بمكانته العلمية السامية بين علماء عصره محدّثيهم وفقهائهم، وما توفيقي إلَّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

هذا، وإني كنت قرأتُ هذه «المقدّمة» وضبطتها وعلّقتُ على مواضع منها، في الطائرة في رحلتي من الرياض إلى عَمَّان في ٢٨ من ربيعٍ الأول سنة ١٤٠٨، ثم شُغلتُ عنها بالأعمال العلمية الأخرى والواجبات الدراسية، فلم أوفَّق لإتمام خدمتِها إلَّا هذا العام، فالحمد لله على توفيقه وتيسيره، والشكر له سبحانه على عونه وتقديره، وصلى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

في الرياض ٢ من صفر ١٤١٥ عبد الفتاح أبو غدة

ترجمة الإمام ابن عبد البر:

هو الإمام العلامة حافظ المَغرِب المحدِّثُ الجِهْبِذ الناقد، المقرئُ الفقيه الأديب المؤرخ النَّزِيهُ النسَّابة شيخُ الإسلام، أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَرِي الأندلسي القُرْطُبي المالكي، صاحب التصانيف الفائقة في جملة من الفنون.

وُلِدَ بقُرطبة سنة ثمان وستين وثلاث مئة في شهر ربيعِ الآخِر، كان أبوه الإمام عبد الله من فقهاء قرطبة ومحدِّثيها، وفاتَهُ السماعُ منه، فإنه مات قديماً سنة ٣٨٠، وعُمْرُ أبي عُمَر ١٢ سنة. وهو طلَبَ العلم بعدَ سنةِ تسعين وثلاثِ مئة، وأَدرَكَ الكبار.

شيوخُه:

سَمِعَ من أبي محمد عبدِ الله بن محمد بن عبد المؤمن «سُنَن أبي داود» بروايته عن ابن داسَهْ، وحدَّثه أيضاً بـ «الناسخ والمنسوخ» لأبي داود، عن أبي بكر النجَّار، وناوله «مسنَدَ أحمد بن حنبل» بروايته عن القَطِيعي، وحدّثه أيضاً عن إسماعيل بن محمد الصَّفَّار.

وسَمِعَ من المعمَّر محمدِ بن عبد الملك بن ضَيْفُون ـ فيما سَمِعَ ـ أحاديثَ الزعفرانيِّ بسماعِهِ من ابن الأعرابي عنه. وقَرَأ عليه «تفسيرَ» محمد بن سَنْجَر في مجلّدات، وسَمِعَ من أبي القاسم عبد الوارث بن

سفيان الكثيرَ، وقَرَأ عليه أيضاً «مُوَطَّأ» ابن وهب بروايته عن قاسم بن أَصْبَغ، عن ابن وَضَّاح، عن سُحنون وغيرِه، عن ابن وهب.

وسَمِعَ من أبي عثمان سعيدِ بن نَصْر ـ فيما سَمِعَ ـ «الموطأ» من روايةِ يحيى، و «المجتَبَى» لقاسم بن أصْبَغ، و «أحاديثَ وكيع»، يرويها عن قاسم بن أصْبَغ عن القَصّار، عنه. وسَمِعَ منه في سنةِ تسعين وثلاث مئة كتابَ «المُشْكِل» لابن قُتَيْبَة، وقَرَأ عليه «مسندَ الحُمَيدي» وأشياء.

وسَمِعَ من أبي عمر أحمد بن محمد بن أحمد بن الجَسُور «المدوّنة»، وقرأ عليه أيضاً «الموطأ» من رواية يحيى، وأَخَذ عنه أشياءَ أُخَر. وسَمِع من خَلَف بنِ القاسم بنِ سهل الحافظ تصنيفَ عبد الله بن عبد الحكم وأشياءَ كثيرة. وقرأ على عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الوَهْرَاني «موطأ ابن القاسم». وقرأ على أبي عمر الطَّلَمَنْكِي أشياء.

وقرأ على الحافظ أبي الوليد بن الفَرَضي «مسندَ مالك»، ولازَمَه وأخَذَ عنه عِلماً كثيراً من علم الرجال والحديث. وسَمِعَ من أبي عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن البَاجِي، وعليه قرأ كتابَ «المنتَقَى» لأبي محمد بن الجارود، أخبره به عن أبيه، عن الحسن بن عبد الله الزّبيدي، عن ابن الجَارُود، و «كتابَ الضعفاء والمتروكين»، و «كتابَ أبي حنيفة»، و «كتابَ الآحاد»، كلُّها لابن الجارود، أخبَرَه بها بهذا الإسناد.

وسَمِعَ من الحسين بن يعقوب البجّاني، ومن يحيى بن عبد الرحمن بنِ وَجْهِ الجَنَّة، ومحمدِ بن رَشِيق المُكْتِب، وأبي المُطَرِّف عبد الرحمن بن مروان القَنَازعي، وأحمدَ بنِ فتح بن الرَّسّان، وأبي عمر

أحمدَ بنِ عبد الملك بن المَكْوي، وعليه تفقَّه، وأحمدَ بنِ القاسم التَّاهَرْتي، وعبدِ الله بن محمد بن أسد الجُهَني، وأبي حفص عُمَر بن حُسَين بن نَابِل، ومحمد بنِ خليفة الإمام، وجماعةٍ.

وكتب إليه من المشرق أبو القاسم عبدُ الله بن محمد بن أحمد بن جعفر السَّقَطي البغدادي المكي، والحافظُ عبدُ الغني بن سعيد الأَزْدِي، وإبراهيمُ بن علي بن الحسين بن سِيبُخْت البغدادي، وأبو جعفر أحمدُ بن نصر الدَّاوُدِيّ، وأبو ذَرّ عَبْدُ بنُ أحمد الهَرَوي ثم المكي، وأبو محمد بن النحّاس عبدُ الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد البزّاز المصري.

ولابن عبد البر تاريخ في أسماء وتراجم شيوخِه، أحال عليه المؤرخ المَقَّري في «نفح الطيب» ٣:٦٩ في ترجمة إسماعِيلَ بن عبد الرحمن بن علي القرشي، وأكثَرَ النقل عنه الحُمَيدي في «جذوة المقتبس». وعِدَّةُ شيوخِهِ الذين ذكرهم الأستاذ ليث سعود جاسم في خاتمة كتابه «ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ»: ١٠٧ شيخ، هذا مع أنه لم تكن له رحلة إلى خارج الأندلس.

تلامذته:

وبالجملة: فقد دأبَ ابن عبد البر في طلب العلم، وصَبَرَ عليه، وافتَنَّ به، وبَرَعَ براعةً فاق بها معاصريه وكثيراً ممن تقدَّمه، وطال عُمرُه وعلا سَنَدُه وطار ذكره في الآفاق، واشتَهَر أمرُه في الأقطارِ، فتكاثر عليه الطلبةُ وتنافسوا في الأخذ عنه، وسَمِعَ منه وحَدَّث عنه عالَمٌ عظيم.

فممن حدّث عنه الإمام أبو محمد بن حزم الأندلسي الظاهري، وعنه أخذَ فَنَّ الحديث، وأبو العباس بن دِلْهاث الدِّلائي، وأبو محمد بن

أبـي قُحافة، وأبو الحسن بن مفوِّز، والحافظ أبو علي الغَسَّاني، والحافظ أبـو عبـد الله الحُمَيـدي صـاحـب «الجمـع بيـن الصحيحيـن»، وأبـو بَحْـر سفيان بن العاص، وأبو داود سليمان بن أبـي القاسم نجاح، وأبو عِمران موسى بن أبـي تَلِيد، وجماعةٌ سواهم. وآخِرُ من رَوَى عنه بالإجازة علي بن عبد الله بن مَوْهَب الجُذَامي.

وعدّةُ تلاميذه الذين ذكرهم الأستاذ ليث سليم في كتابه المذكور: ٩٢ تلميذاً، وظاهِرٌ أن هذا العدد للمشهورين من تلامذته والذين ورد ذكرهم في الكتب، ولكنَّ المظنونَ أن تلامذتَهُ يفوقون الألف والألفين لطولِ عمرِهِ ــ فقد عُمِّر خمساً وتسعين سنةً ــ وكثرةِ كتبه وإقرائِهِ السنين الطوال.

مكانة ابن عبد البر في العلوم

وثناء أهل العلم عليه:

احتلّ الإمام أبو عُمَر بن عبد البر مكانةً عظيمة مرموقة في سُدَّةِ العلم بالأندلس في القرن الخامس الهجري، وانتهت إليه الرئاسةُ في علوم الحديث وغيرِها، فكان «شيخ علماء الأندلس، وكبيرَ محدِّثيها في وقته، وأحفَظَ من كان بها لسُنَّةٍ مشهورة»[١].

قال أبو علي بن سُكَّرة ــ الصدفي ــ: سمعتُ أبا الوليد الباجيَّ ــ الإمام المحدّث الفقيه صاحبَ «المنتقَى» شرح الموطأ ــ يقولُ: «لم يكن بالأندلس مثلُ أبـي عُمَر بن عبد البر في الحديث، وهو أحفَظُ أهلِ المغرب»[٢].

---

(١) من كلام القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٨: ١٢٧.

(٢) من «الصلة» ٢: ٦٧٧ ــ ٦٧٨ و «سير أعلام النبلاء» ١٨: ١٥٧.

وقال الحافظ الحُميدي في «جذوة المقتبس» ص ٣٦٧ : «أبو عُمَر فقيهٌ حافظ مُكثر، عالمٌ بالقراءاتِ وبالخلاف في الفقه، وبعلومِ الحديث والرِّجالِ، قديم السَّماع كثير الشيوخ، على أنه لم يَخرُج عن الأندلس، لكنّه سَمِع من أكابر أهل الحديث والغرباء القادمين إليها».

ووصفه العلاَّمة المؤرخ الحافظ أبو القاسم ابن بَشْكُوال في «الصِّلَة» ٢ : ٦٧٧ ــ ٦٧٩ بقوله: «إمامُ عصره، ووَاحِد دَهْرِه».

وقال الحافظ أبو علي الغَسَّاني: سمعت أبا عُمَر بنَ عبد البر يقول: «لم يكن أحدٌ ببلدنا أفقَهَ من أبي محمد قاسم بن محمد ــ المتوفى سنة ٢٧٨ ــ وأبي عُمَر أحمدَ بن خالد الجَبَّاب ــ المتوفى سنة ٣٢٢ ــ . قال أبو علي: وأنا أقول: إن أبا عُمَر لم يكن دونهما ولا متخلِّفاً عنهما، وكان مع تقدّمه في علم الأثر وبصره بالفقه ومعاني الحديث، له بسطة كثيرة في علم النَّسَب والخَبَر»[١].

وقال الوزير أبو نصر الفتح بن خاقان الإشبيلي: «الفقيه الإمام العالم الحافظ أبو عُمَر يُوسُفُ بنُ عبد الله بن عبد البَرّ إمامُ الأندلس وعالِمُها، الذي التاحَتْ به مَعَالِمُها[٢]، صَحَّحَ المتنَ والسَّنَد، وميّز المرسَل من المسنَد، وفرَّق بين الموصول والمقطوع، وكَسَا المِلَّةَ منه نورٌ سَطُوع، حَصَر الرواةَ، وأحصَى الضعفاءَ منهم والثقات، جَدَّ في تصحيح السقيم، وجدَّدَ منه ما كان كالكَهْف والرَّقِيم، مع مُعاناة العِلَل، وإرهافِ ذلك

---

(١) من «ترتيب المدارك» ٨ : ١٢٨ ــ ١٢٩ .

(٢) قولُه: (التاحَتْ)، أي ظَهَرت واشتهرت به مَعَالمُها.

الغَلَل[١]، والتثقيف للمؤتلِف، والتنبيه على المختلِف، وشَرْحِ المُقْفَلِ، واستدراك المُغْفَل، وله فنون هي للشريعة رِتَاج، وفي مَفْرِقِ المِلَّةِ تاج. . . ، وكان ثقةً وكانت الأَنْفُس على تفضيلِهِ متفِقة، أمَّا أدَبُهُ فلا تُعْبَرُ لُجَّتُه، ولا تُدحَضُ حُجَّتُه. . . ». انتهى[٢].

وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في «رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ»[٣]:

«أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النَّمَريُّ، الإمامُ الذي تفرد في شرح الموطأ واستثارة علومه، وجَمَعَ العلوم بما لم يَسبق إليه سابق، ولم يلحقه فيه لاحق، والحافظُ الذي كان أبو الوليد الباجي يقول فيه: لم تُخرج الأندلس أعلم بالحديث من أبـي عمر بن عبد البرّ، قرأت ذلك بخطّ أبـي الوليد ابن الدباغ، عن شيخه الحافظ القاضي أبـي علي ابن سُكَّرة الصَّدَفي، عن شيخه أبـي الوليد الباجي رحمهم الله وإيّانا». انتهى.

وقال المؤرخ أبو الحسن ابن سعيد المغربـي في «المُغْرِب في محاسن حُلَى أهلِ المَغْرب» ٢:٤٠٧ ـ ٤٠٨: «إمامُ الأندلس في علم الشريعة ورواية الحديث، لا أَستثني مِن أَحَد، وحافظُها الذي حاز قَصَبَ السَّبْق واستولى على غاية الأمَد، وانظر إلى آثارِه، تُغْنِك عن أخباره، وشاهِدْ ما أورده في «تمهيده» و «استذكاره»، وعِلمُه بالأنساب، يُفصِحُ عنه

---

(١) الغَلَلُ: شِدَّةُ العطش وحرارتُه. ولفظُ (إرهاف) لم يظهر لي معناه هنا، ولعله محرَّف عن (وإرواءِ الغَلَل).

(٢) من «مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس» ص ٢٩٤ ـ ٢٩٦.

(٣) وهي الرسالة الثانية من هذه المجموعة ـ ص ١٧٩.

ما أورده في «الاستيعاب»، مع أنه في الأدبِ فارس، وكفاك على ذلك دليلاً كتاب «بَهْجَةُ المَجالِس»، وبالأُفُقِ الداني ظَهَر عِلْمُه، وعند ملوكه خَفَق عَلَمُه».

وقال الفقيه المحدّث النَّحْويُّ أبو عبد الله بن أبي الفتح الحنبلي: «كان أبو عُمَر أعلم مَنْ بالأندلس في السنن والآثار، واختلافِ علماء الأمصار».

قال الذهبي: «كان إماماً دَيِّناً ثقةً مُتْقِناً علاَّمةً متبحراً، صاحبَ سُنَّة واتِّباع، كان أولاً أثَرِيّاً ظاهرياً، ـ فيما قيل ـ ثم تحوَّلَ مالكيّاً مع ميلٍ بيِّنٍ إلى فقهِ الشافعي في مسائل، ولا يُنكَرُ له ذلك فإنه ممن بَلَغَ رتبةَ الأئمة المجتهدين، ومن نَظَرَ في مصنّفاته بان له منزلتُهُ مِن سعةِ العلم، وقوةِ الفهم، وسيلان الذهن. وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلاَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، ولكن إذا أخطأ إمامٌ في اجتهادِهِ، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسِنَه ونغطِّي مَعَارِفَه، بل نستغفرَ لَه ونعتذِرَ عنه».

وقال الذهبي أيضاً: «الإمامُ العلاّمة حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عُمَر. . .، جَمَعَ وصنّف، ووثّق وضعّف، وسارت بتصانيفه الرُّكبان، وخَضَع لعلمه علماءُ الزمان». وقال أيضاً: «ساد أهل الزمان، بالحفظ والإتقان».

وقال أيضاً: «الحافظ القرطبي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف، وليس لأهل المغرب أحفظ منه، مع الثقة والدين والنزاهة، والتبحر في الفقه والعربية والأخبار».

وقال أيضاً: «كان حافظَ المغرب في زمانه». وقال: «وفيها ـ أي

في السنة التي توفي فيها حافظ المغرب ابن عبد البر ـــ مات حافظ المشرق أبو بكر الخطيب. . .».

مقارنة بين حافظ المغرب وحافظ المشرق:

قال عبد الفتاح: فكان الإمام أبو عمر بن عبد البرّ حافظ المغرب في القرن الخامس الهجري، كما كان الإمام الخطيب البغدادي حافظ المشرق في ذلك القرن، رحمهما الله تعالى.

وهذان الحافظان وإن كان بينهما شبه قوي في تضلّعهما من علوم الحديث وفي تفانيهما في خدمة السنة المطهرة، إلاَّ أنهما يفترقان في بعض المزايا الرفيعة، فالخطيب البغدادي وإن كان أوسعَ من ابن عبد البر في علم رواية الحديث وفي كثرة التآليف في المصطلح، ولكنّه لا يُداني ابنَ عبد البر في علم الرأي وفقه الحديث وفهم معانيه، كما لا يقاربه في علم الفقه واختلاف علماء الأمصار، بل رُجحان ابن عبد البر في ذلك على الخطيب بيِّن كما تدل عليه آثارهُ بكلّ وضوح وجلاء.

ويمتاز ابن عبد البر عن الخطيب أيضاً في التفنن في العلوم والتأليف في جملة من الفنون، ليس للخطيب فيها تأليف. فمن ذلك ما ألفه ابن عبد البر في علم القراءات كـ «البيان عن تلاوة القرآن»، و «الاكتفاء في قراءة نافع وأبـي عَمْرِو بنِ العلاء» وغيرِها. ومن ذلك تآليفه في فقه الحديث كـ «التمهيد» و «الاستذكار» وغيرهما، ومن ذلك أيضاً ما ألفه في الفقه وأصوله كـ «الكافي» في الفروع، و «أصول الفقه»، وما ألّفه في الأنساب، والأدب، كما سيأتي ذكر بعضها، وكتابه «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» وغيرُ هذا وذاك، مما تفرَّد ابن عبد البر بالتأليف في موضوعاتها دون الخطيب.

ويمتاز ابن عبد البر أيضاً في التوقي في رواية الأحاديث، فليس من دأبه السكوت على الواهيات والموضوعات، اعتماداً على سَوْقِ الأسانيد، فلا يمرّ ابن عبد البرّ برواية منكرة أو واهية إلاَّ وينبِّه على مغامزها ونكارتها، بخلاف الخطيب فهو من المعروفين بالتساهل في رواية الواهيات والموضوعات مع السكوت عليها، ولو كانت تلك الروايات في الأصول والأحكام، وقد عاب ذلك الذهبي وغيره عليه وعلى من هو على شاكلته في التغاضي عن توهين الواهيات.

قال الذهبي في «الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم» ص ٥١: «أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أبو بكر الخطيب: تكلَّم فيه بعضهم، وهو وأبو نعيم وكثير من علماء المتأخرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تآليفهم غيرَ مُحذرين منها. وهذا إثم وجناية على السنن، فالله يعفو عنّا وعنهم». انتهى.

وأمر آخر يمتاز به ابن عبد البر عن الخطيب امتيازاً تامّاً هو التحلّي بالإنصاف والاعتدال، والتأدبُ مع أئمة الدين الفقهاءِ والمحدِّثين، والبُعدُ عن التعصب والتحزب المشؤومين، فقد عُرِفَ ابن عبد البر بالإنصاف عند الكلام على المسائل الخلافية وعند الكلام على الرجال، كما عُرف بالاحترام والتأدب مع الأئمة، والذَّبِّ عن حريمهم، وهذا أمر مشهود في كتبه: «التمهيد» و «جامع بيان العلم» و «الانتقاء». بخلاف مُعاصِرِه الخطيب البغدادي، فلا يُوازَنُ معه في ذلك أبداً، فكلامُ العلماء في ذم تعصّب الخطيب وحَطِّه على الأئمة معروف، وذلك أمر مشهود في «تاريخه» وغيره من كتبه، وقال الذهبي في ترجمة الخطيب من «السّير» ١٨ : ٢٨٩: «ليت الخطيب ترك بعضَ الحَطِّ على الكبار فلم يَرْوِه»!. وهذه كلمةٌ صغيرة، لها معانٍ كثيرة وكبيرة.

وبالجملة فإنَّ الحافظين الجليلين خَدَما الكتاب والسنّة أيَّما خدمة، وتركا آثاراً حميدةً للأخلاف، فجزاهما الله تعالى خيرَ ما يَجزي به المحسنين.

مؤلفاته وآثاره العلمية:

قال تلميذه الحافظ أبو علي الغساني: «ألّف تَوَالِيفَ كثيرةً مفيدة طارت بالآفاق». وقال أيضاً: «كان موفّقاً في التأليف مُعاناً عليه، ونفع الله بتواليفه».

فأعظَمُ وأجَلُّ كتاب ألّفه رحمه الله تعالى هو كتابه العجاب: «التمهيد لما في «الموطأ» من المعاني والأسانيد»، رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، طُبِعَ في أربع وعشرين مجلَّداً كبيراً. قال أبو علي الغساني: «وهو كتاب لم يتقدّمه أحدٌ إلى مثلِه».

وقال الإمام أبو محمد بن حزم في «رسالته في فضل الأندلس وذكرِ رجالها»، وهو يعدّد آثار علماء الأندلس في العلوم الشرعية، قال:

«ومنها في الحديث... كتاب «التمهيد» لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر، وهو الآن بعدُ في الحياة لم يبلغ سنّ الشيخوخة، وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه.

ومنها كتاب «الاستذكار» وهو اختصار «التمهيد» المذكور، ولصاحبنا أبي عمر بن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها: منها كتابه المسمى بـ «الكافي» في الفقه على مذهب مالك وأصحابه، اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجةُ إليه، وبوّبه وقرّبه فصار مغنياً عن التصنيفات الطوال في معناه.

ومنها كتابه في الصحابة ليس لأحد من المتقدّمين مثله على كثرة ما صنفوا في ذلك، ومنها كتاب «الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عَمْرو بن العلاء والحجةُ لكلّ واحد منهما».

ومنها كتاب «بهجة المَجالس وأنس المُجالس مما يجري في المذاكرات من غرر الأبيات ونوادر الحكايات»، ومنها كتاب «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته ــ وحَمْلِه ــ». انتهى من «نفح الطيب» للمَقّري ٣: ١٦٩ ــ ١٧٠، وقد أورد هناك نص رسالة ابن حزم هذه بكاملها.

وقال شيخنا العلامة المحدّث المحقق الشيخ عبد الله بن الصدّيق الغُمَاري رحمه الله تعالى، في أول تصويباته المسماة: «تنبيه الباحث المستفيد، إلى ما في الأجزاء المطبوعة من التمهيد»، التي بيَّن فيها الأخطاءَ الواقعة في الأجزاء الثلاثة الأُوَل من كتاب «التمهيد» ص ٢، وهو يتحدّث عن مزايا كتاب «التمهيد»، قال ما نصّه:

«الحافظُ أبو عُمَر ابن عبد البر رحمه الله ورضي عنه، إذا تَعرَّضَ لطرق الحديث وشواهِدِه، حَشَد من الأسانيد وحَشَر، ما تفرَّقَ في كتب السنة وانتَشَر، وبَيَّنَ ما فيها من عِلَلٍ قادحة أو غيرِ قادحة، وحين يتكلَّمُ على فقهِ الحديث ومعناه يُطيلُ الكلامَ ويُشْبِع، ويحاججُ عن اختياره حتى يُقْنِع، مع وضوحٍ في البيان، وعِفَّةٍ في اللسان، لا يشتدّ في العبارة، ولا يحتدّ في المناظرة». انتهى.

وقال شيخنا الغُمَاري أيضاً في مقدّمة تحقيقه للجزء السابع من «التمهيد»: «وليس فيما كُتِبَ على «الموطأ» من شروحٍ ما يُضاهي كتابَ «التمهيد» أو يُوازِيه، لاشتمالِهِ على خصائص لم تجتمع في غيره»، ثم عَدَّ

تلك الخصائصَ إلى أن قال: «ومنها ـ أي من تلك الخصائص ـ بَسْطُ العبارة ونصوعُ لفظِها ووضوحُ معناها، كُلُّه كلامٌ سَلِسٌ عَذْبٌ خالٍ من الحشو والتعقيد، سالمٌ من الخَلَل والاضطراب.

ومن أجمل ما فيه ـ وكلُّه جميل ـ أنه حين يَرُدُّ القولَ الضعيف أو الرأيَ الشاذ، لا يَخدِشُ صاحبَه بكلمة نابية، أو لفظة قاسية. ويمكن أن نقول: إنَّ شرح الموطأ كان دَيْناً على المالكية أدَّاه عنهم الحافظُ ابن عبد البر بكتابِ «التمهيد». انتهى.

وهو وصفٌ صادقٌ كلَّ الصدق في هذا الإمام الفَذِّ الجليل وفي كتابه العظيم، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وقال الذهبي في ترجمة ابن حزم من «السِّيَر» ١٨: ١٩٣: «قال الشيخ عِزُّ الدين بنُ عبد السلام ـ وكان أحَدَ الأئمة المجتهدين ـ: «ما رأيتُ في كتب الإسلام في العلم مِثلَ «المحلَّى» لابن حزم، وكتابِ «المُغْنِي» للشيخ مُوفَّق الدين». قلت ـ القائلُ الذهبي ـ: لقد صَدَقَ الشيخ عِزُّ الدين، وثالثهما «السُّنَنُ الكبيرُ» للبيهقي، ورابعُها «التمهيدُ» لابن عبد البر، ـ قال عبد الفتاح: وخامسُها «مُشْكِلُ الآثار» للطحاوي ـ فمن حَصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمَنَ المطالعةَ فيها فهو العالِمُ حقّاً». انتهى.

ثم صَنَع ابن عبد البر كتابَ «الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماءِ الأقطار فيما تضمَّنَه الموطَّأُ من معاني الرَّأْيِ والآثار وشَرْحُ ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار»، وقد قال نفسُهُ في سبب تأليفِ هذا الكتاب:

«... إنَّ جماعةً من أهل العلم وطَلَبِه والعنايةِ به من إخواننا

ـ نَفَعَهم الله وإيّانا بما علّمنا ـ سألونا في مواطن كثيرة مشافهة، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مُكاتِباً: أنْ أُصنِّفَ لهم كتاب «التمهيد» على أبواب «الموطّأ» ونَسَقِه، وأحذِفَ لهم منه تكرارَ شواهِدِه وطُرُقِه، وأصِلَ لهم شرحَ المسنَد والمرسَل، اللذينِ قَصَدتُ إلى شرحهما خاصةً في «التمهيد»، بشرحِ جميعِ ما في «الموطأ» من أقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالكٍ فيه من قوله الذي بَنَى عليه مذهبَه واختاره من أقاويلِ سَلَفِ أهلِ بَلَدِه، الذين هم الحُجَّةُ عنده على من خالفهم.

وأذكُرَ على كلّ قولٍ رَسَمَهُ وذَكَرَهُ فيه ما لِسائرِ فقهاءِ الأمصار من التنازع في مَعانيه، حتى يتم شرحُ كتابه «الموطّأ» مستوعَباً مستقصَىً بعون الله إن شاء الله، على شرطِ الإيجازِ والاختصار، وطرحِ ما في الشواهد من التكرار، إذْ ذلك كلُّه ممهَّدٌ مبسوطٌ في كتاب «التمهيد»، والحمدُ لله.

وأقتَصِرُ في هذا الكتاب من الحُجَّةِ والشاهدِ على فِقَرٍ دالّة، وعُيونٍ مُبَيِّنة، ونُكَتٍ كافية، يكونُ أقربَ إلى حفظِ الحافظِ وفهمِ المطالع إن شاء الله. وأما أسماءُ الرجالِ فقد أفردنا للصحابة رضوان الله عليهم كتاباً مُوعَباً، وكلُّ من جَرَى ذكرُه في مسند «الموطأ» أو مُرسَلِه، فقد وَقَع التعريفُ به أيضاً في «التمهيد»، وما كان من غيرهم فيأتي التعريف بأحوالهم في هذا الكتاب إن شاء الله»[1]. انتهى كلام ابن عبد البر.

وبهذا يظهر أن قولَ من قال: إنَّ «الاستذكار» مختصَرٌ للتمهيد، يعني به في تخريج الشواهد والمتابعات وإكثارِ الأسانيد والطرق، وأسماءِ

---

(١) من «الاستذكار» ١: ١٦٣ ـ ١٦٥.

الرجال وتراجمهم، فقد أوجَزَ الكلامَ على هذه الأمور في «الاستذكار» وأحال على «التمهيد»، وإلاَّ فالاستذكارُ أوسَعُ وأشمَلُ لاشتماله على شرحِ كلٍّ ما في «الموطأ» من الأحاديث المسندة والمرسلة والبلاغات والآثار، والمقاطيع، وأقوالِ مالكٍ ومسائِلِه.

وفي هذا الكتاب يقول الحافظ أبو طاهر السِّلَفِي:

واكتُبِ «الاستذكارَ» تَغْنَ به عن كلِّ جَمْعٍ من بعدِ كَتْبِ المُوَطَّا
فابن عبدِ البَرِّ المصنِّفُ ما قَصَّرَ في الاختيار شرحاً وبَسْطَا[1]

وطُبِـعَ «الاستذكارُ» بتمامه حديثاً بالقاهرة بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في ثلاثين مجلّداً مع الفهارس العامَّة، جزاه الله خيراً.

والكتاب المُوعَب الذي ذَكَر ابن عبد البر هنا أنه أفرده في الصحابة هو كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، مطبوع غير مرة، وقال أبو علي الغساني وهو يصف ابن عبد البر، ويذكُرُ بعضَ تواليفه: «وصنَّف كتاباً جليلاً مفيداً، سمَّاه: «الاستيعاب» في أسماء المذكورين في الروايات والسِّيَر والمصنَّفات من الصحابة رضي الله عنهم، والتعريفِ بهم، وتلخيصِ أحوالهم ومنازلهم، وعُيُونِ أخبارهم، على حروف المعجم».

وفي هذا الكتاب قال الذهبي: «ليس لأحد مثلُه»، وسبق ثناء ابن حزم عليه بنحو هذا الكلام أيضاً، وقال الحافظ ابن الصلاح في «مقدّمته» ص ٢٥١ في (النوعُ التاسعُ والثلاثون: معرفةُ الصحابة رضي الله

---

(١) من كتاب «ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ»، للأستاذ الدكتور ليث سعود جاسم ص ٢١٢، نقله عن «مقدّمة الاستذكار» للحافظ أبي طاهر السلفي، المخطوطة ضمن مجموع بالمكتبة الظاهرية بدمشق، رقم ٧١ حديث.

عنهم أجمعين): «هذا عِلمٌ كبيرٌ قد ألَّف الناسُ فيه كتباً كثيرة، ومن أجلِّها وأكثرِها فوائد كتابُ «الاستيعاب» لابن عبد البر، لولا ما شانَهُ به من إيرادِهِ كثيراً مما شَجَر بين الصحابة وحكاياتِهِ عن الأخبارِيِّين لا المُحدِّثين. والغالبُ على الأخبَارِيِّين الإكثارُ والتخليط فيما يروونه!». انتهى.

ولابنِ عبد البر أيضاً «جامعُ بيانِ العلم وفضلِه، وما يَنبغِي في روايتِهِ وحَمْلِه»، قال الحافظ الصالحي في «عقود الجمان» ص ٣٨٦: «لم يُصنَّف في بابه مثلُه»، وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» من جملة تآليف ابن عبد البر التي لا مِثْلَ لها في جَمْع معانيها، وسبقه إلى ذلك ابن حزم كما نقلت كلامه في ذكر «التمهيد».

وقال ابن عبد البر نفسُه في آخر كتابه: «الكافي في فقه أهل المدينة»[١] ٢: ١١٣٢، في كتابِ الجامع: «وقد اجتلبنا من فضائِل العلم وآدابِه، وما يَلزم العالِمَ والمتعلم المتخلِّقَ به: لزومه وامتثاله في كتاب «بيانِ العلم»، ما يَشفِي العالم ويُقِرُّ عينَه، ويكفي المسترشدَ ويُبصِّرُه، والحمدُ لله كثيراً كما هو أهلُه».

وهذا الكتاب طُبع منذ سنوات بعيدة بالقاهرة سنة ١٣٤٦، وهذه الطبعة تعدّ جيّدة بالنسبة إلى زمان طبعها، ولكن فيها من نقص الجمل واختلاط الأسانيد، وفوات الأخبار، والتحريفات والتصحيفات، قدر غير قليل، وحَقٌّ على أهل العلم المتقنين إخراجُه بأبهى حلة وأصح نص

---

(١) مطبوع في جزءين سنة ١٣٩٨، اعتنى به الأستاذ الدكتور محمد أحيد الموريتاني، ونشرته مكتبة الرياض الحديثة. وذكر الذهبي هذا الكتاب أيضاً في تواليف ابن عبد البر التي لا مثل لها في جمع معانيها، وذكره أيضاً ابن حزم ــ كما سبق نصه ــ في كتب ابن عبد البرّ التي لا مثيل لها.

وأتمه. فإنه كتاب جامع نافع ماتع فريد في بابه.

وقد توجَّه أخيراً لخدمة هذا الكتاب بعناية طيبة مشكورة الشيخ أبو الأَشبال الزهيري، فحقَّقه بالاعتماد على ثلاث نسخ مخطوطة، وصَنَع له فهارس عامة، وطُبع في بيروت سنة ١٤١٤ = ١٩٩٤ دون ذكر اسم المطبعة، في مجلدين كبيرين بلغت صفحاتهما ١٤٩٤ صفحة، طبَعَتْهُ دارُ ابن الجوزي في الدمَّام من السعودية.

وإذا قورن هذا الكتاب بكتاب الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: «الفقيه والمتفقه»، تبيّن فضل «جامع بيان العلم» ومزاياه عليه، وتفنّنُ أفنانِه وسموُّ مكانِه، مع ما يبدو أيضاً للمتأمل في الكتابين أن ابن عبد البر والخطيب كأنهما اجتمعا على خطّة الموضوع، ثم اختلفا في التنفيذ وأسلوب التأليف، فأصبح كتاب ابن عبد البرّ أوفى وأشمل وأوسع وأكثر ألواناً وأغزر فوائد من كتاب الخطيب البغدادي، ولم يَشحن ابن عبد البر كتابَه بالغَضّ من الأئمة كالبغدادي، وإنما شحنه بالدفاع عنهم والتحبيب بهم، فجزاه الله خيراً وإحساناً.

ولأهمية هذا الكتاب اختصره الحافظ الذهبي، فقد ذكروا من جملة تآليفه «مختصر جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، كما في «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»، للدكتور العلامة بشار عواد معروف ص ٢٣٨. واختصره أيضاً الشيخ أحمد بن عمر المَحْمَصَاني البيروتي الأزهري رحمه الله تعالى، وطُبِعَ مختصرُه بالقاهرة سنة ١٣٢٠، ثم أعيد طبعه في بيروت سنة ١٤١٣ بتحقيق الأستاذ حسن إسماعيل مروة.

واختصر جلَّ مباحث هذا الكتاب أيضاً بأسلوب عصري الأستاذ الفاضل عبد الرحمن النحلاوي، في كتابه الثاني من سلسلة (أعلام التربية

في تاريخ الإسلام)، «يوسف بن عبد البرّ القُرطبي»، وقد أبان فيه الآراء التربوية لابن عبد البرّ من خلال كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، وكتابه مطبوع ببيروت سنة ١٤٠٦.

ومن تآليف ابن عبد البر المطبوعة سوى ما تقدّم: «تجريدُ التمهيد»، و «الإنصاف فيما في بسمِ الله من الخلاف»، و «الدرر في اختصار المغازي و السِّيَر»، و «الإنباه في قبائل الرُّوَاة عن النبي صلى الله عليه وسلَّم»، ألّفه كالمدخل لكتابه «الاستيعاب»، و «القَصْدُ والأَمَم في نَسَب العَرَب والعَجَم»، وسبق ثناء ابن سعيد المغربي على هذين الكتابين.

و «الاستغنا في أسماء المشهورين من حَمَلة العلم بالكُنَى»، يَشتمل على ثلاثة كتب: الأول: فيمن عُرف من الصحابة بكنيته واشتهر بها، ولم يوقف على اسمه، أو عُرف اسمه على اختلاف فيه. والثاني: في أسماء المعروفين بالكنى من التابعين فمن بعدهم، ممن قد وَقَف العلماء على اسمه ولكنه لم يعرف به. والثالث: فيمن لم يوقف له على اسم ولا عُرف بغير كنيته من التابعين ومن بعدهم.

وقال ابن الصلاح في «مقدّمته» ص **٣٢٢** وهو يَعني هذه الكتب الثلاثة: «ولابن عبد البر في أنواع منه ـ من علم الكنى ـ كتب لطيفة رائقة». وقال في «مقدّمته» أيضاً ص **٣٢٦** في وصف الكتاب الثاني خاصَّة: إنه «تصنيف مليح». انتهى.

وقال السخاوي بعد أن ذكر أهمّ الكتب المؤلفة في الكنى: «وأجلّها آخِرُها ـ يعني كتاب «الاستغنا» ـ لعدم اقتصاره على من عُرف اسمه، بل ذَكَر من لم يُعرف اسمه أيضاً، بخلاف مسلم والنسائي وغيرهما فإنهم لا يذكرون غالباً إلاّ من عُرف اسمه». انتهى.

و «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» مالك والشافعي وأبـي حنيفة، وقد اعتنيتُ بخدمته أيضاً ويُطبع بعون الله تعالى في بيروت هذا العام ١٤١٧.

ومن كتبه المطبوعة أيضاً: «بهجةُ المَجالس وأنس المُجالس وشَحْذُ الذَّاهِن والهاجِس»، في الأدب والمواعظ اللطيفة والأخبار المستعذبة.

ومن تآليفه الفقهية رسالة في جواز أخذ جوائز السلطان، ذكرها الحافظ ابن حجر في ترجمة عكرمة مولى ابن عبّاس في «هدي الساري» ٢:١٤٨، ونَقَل كلّ هذه الرسالة أو جلّها، القرطبي صاحب «التذكرة» في كتابه: «قمع الحرص بالزهد والقناعة»، وأوردها عنه المَقَّري في «نفح الطيب» ٣:٢٣٥ ـ ٢٣٧.

وقد أطال الأستاذ ليث سعود جاسم البحث عن تآليف ابن عبد البر في شتى الفنون المطبوعة منها والمخطوطة والمفقودة، وأجاد البيان عن مزاياها وخصائصها، فأحيل القارىء إلى كتابه «ابن عبد البر الأندلسي وجهودُه في التاريخ»، فليَرجع إليه من شاء الزيادة في هذا الباب.

وقال الحافظ أبو طاهر السِّلفـي: «وبالجملة: فالرجُل جليلُ القَدْر، واسعُ العلم، وكتبُهُ متعدّدة كثيرة، وقد قلتُ فيها لحُسنِها وكثرةِ فوائدِها:

يا من يُسافرُ في الحديثِ مُشرِّقاً ... ومُغـرِّبـاً فـي البحـرِ بعـدَ البَـرِّ
مـا إن تَـرَى أبـداً لكتـبِ صـاغَهـا ... بـالغَـرْبِ حـافظُهـا ابـن عبـدِ البَـرِّ

فمن نظر إلى مصنّفاته بان له منزلته من سعة العلم وقوّة الفَهم». انتهى[١].

---

(١) من كتاب «ابن عبد البرّ الأندلسي وجهوده في التاريخ»، للأستاذ ليث سليم =

وفاته:

وقد كان ابن عبد البر رحمه الله تعالى رحل عن وطنه قرطبة في فتنة البربر، فكان بغرب الأندلس ثم تحوَّل منها إلى شرق الأندلس، وسكن منه دَانِيَةَ، وبَلَنْسِيَة، وشَاطِبَة، وبها توفي رحمه الله تعالى ليلة الجمعة سَلْخَ ربيعِ الآخِر سنة ثلاث وستين وأربع مئة، واستكمل خمساً وتسعين سنة وخمسةَ أيام، فقد كان مولدُه يومَ الجمعة لخمس بقين من ربيعِ الآخِر سنة ثمان وستين وثلاث مئة، ودُفِنَ يوم الجمعة لصلاة العصر، وصلّى عليه تلميذه أبو الحسن طاهر بن مفوَّز المَعَافِري. رحمه الله تعالى ورضي عنه(١).

= ص٢٠٠، نقلَه عن «مقدّمة الحافظ أبي طاهر السلفي على الاستذكار»، المحفوظة بالمكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم ٧١ حديث.

(١) مصادر الترجمة:

١ ــ جذوة المقتَبِس للحُمَيدي ص ٣٦٧ ــ ٣٦٩.

٢ ــ الصِّلَة لابن بَشْكُوَال ٢: ٦٧٧ ــ ٦٧٩.

٣ ــ ترتيب المَدَارك للقاضي عياض ٨: ١٢٧ ــ ١٣٠.

٤ ــ المُغْرِب في محاسن حُلَى أهلِ المَغْرِب لابن سعيد الأندلسي ٢: ٤٠٧ ــ ٤٠٨.

٥ ــ سِيَر أعلام النبلاء للذهبي ١٨: ١٥٣ ــ ١٦٣.

٦ ــ تذكرة الحفاظ للذهبي أيضاً ٣: ١١٢٨ ــ ١١٣٢.

٧ ــ العبر للذهبي أيضاً ٣: ٢٥٥.

٨ ــ ابن عبد البر الأندلسي وجهودُه في التاريخ، للأستاذ ليث سليم سعود جاسم.

ومصادر تراجم بعض شيوخه.

مقدِّمةُ التمهيد لابن عبد البر:

/بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ [١]

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبِهِ. عَوْنَكَ اللهم[(١)]

قال أبو عُمَر يوسفُ بن عبد الله بن محمد بن عبد البَرِّ النَّمَرِيُّ الحافظُ رضي الله عنه:

الحمدُ للَّهِ الأوَّلِ وَالآخِر، الظاهِرِ الباطِن، القادِرِ القاهِر، شُكراً على تفضُّلِهِ وهِدايتِه، وفَزَعاً إلى توفيقِهِ وكِفايتِه، ووسيلةً إلى حِفظِه ورِعايتِه، ورغبةً في المَزيد من كريمِ آلائِه، وجميلِ عَطائِه، وحَمْداً على نِعَمِه التي عَظُمَ خَطَرُها عن الجَزَاء، وجَلَّ عَدَدُها عن الإحصاء. وصلَّى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آلِهِ أجمعين، وسلَّم تسليماً.

نقدُ المؤلف لطريقة شرَّاح الموطأ في تخريجهم:

أما بعدُ، فإني رأيتُ كلَّ من قَصَد إلى تخريج ما في «مُوَطَّأ» مالكِ بن أنس رحمه الله، من حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قَصَدَ بزَعْمِهِ

---

(١) هذه الجملة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: مزيدة على أصل الكتاب، من أحد النساخ، لأن المؤلف قد ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، بعدَ الحمدِ لله.

إلى المُسْنَد[١]، وأَضْرَبَ عن المنقطِعِ والمُرسَل، وتأمَّلتُ ذلك في كل ما انتَهَى إليَّ، مما جُمِعَ في سائر البُلْدان، وأُلِّفَ على اختلافِ الأزمان، فلم أَرَ جامِعِيهِ وقفوا عند ما شَرَطوه، ولا سُلِّمَ لهم في ذلك ما أَمَّلُوه، بل [٢] أَدخَلُوا من المنقطِعِ / شيئاً في باب المتصِل، وأتَوْا بالمُرسَل مع المُسْنَد.

وكُلٌّ من يتفَقَّهُ منهم لمالكٍ ويَنْتَحِلُهُ[٢]، إذا سألتَ من شئتَ منهم عن مراسِيل «الموطأ»، قالوا: صِحاحٌ لا يَسُوغُ لأحدٍ الطَّعْنُ فيها، لِثِقَةِ ناقِليها، وأمانةِ مُرْسِلِيها، وصَدَقُوا فيما قالوه من ذلك، لكنها جُملةٌ يَنقُضُها تفسيرُهم بإِضرابِهم عن المُرسَل والمقطوع.

مذهب مالك: مرسل الثقة حجة يجب العمل به:

وأصل مذهب مالك رحمه الله، والذي عليه جماعةُ أصحابنا المالكيين: أنَّ مُرْسَلَ الثقةِ تَجِبُ به الحُجَّةُ[٣]، ويَلزَمُ به العمَلُ، كما يَجِبُ بالمُسْنَدِ سَوَاءً.

إجماع علماء الأمصار على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به:

وأجمَعَ أهلُ العلم من أهل الفقهِ والأثرِ في جميع الأمصار، فيما علمتُ، على قبولِ خبرِ الواحدِ العَدْلِ، وإيجابِ العملِ به، إذا ثَبَتَ ولم يَنْسَخْهُ غيرُه من أثرٍ أو إجماع، على هذا جميعُ الفقهاءِ في كل عصر من

(١) يعني به هنا: المتصلَ المرفوعَ إلى النبـي صلى الله عليه وسلم، ومعنى قوله: (قَصَدَ بزَعْمِهِ إلى المسنَد): أي زاعماً أنَّ المُسنَدَ هو الذي يَستحقُّ العنايةَ والتخريج.

(٢) أي يَنتسِبُ إلى مذهبه.

(٣) أي تَثبُتُ.

لَدُنِ الصحابةِ إلى يومِنا هذا، إلاَّ الخوارجَ وطوائفَ من أهل البِدَع، شِرْذِمَة لا تُعَدُّ خِلافاً.

وقد أَجمَع المسلمون على جَوَازِ قَبُولِ الواحِدِ السائلِ المستفتِي، لما يُخبِرُه به العالمُ الواحدُ إذا استفتاه فيما لا يَعلمُه، وقَبُولِ خبرِ الواحدِ العَدْلِ فيما يُخْبِرُ به: مِثلُه، وقد ذَكَرَ الحُجَّةَ عليهم في رَدِّهم أخبارَ الآحادِ جماعةٌ من أئمةِ الجماعَةِ وعلماءِ المسلمين. وقد أفردتُ لذلك كتاباً مُوعَباً كافياً[١]، والحمدُ لله.

مذاهب علماء الأمصار في العمل بخبر العدل:

/ ولأئمةِ فقهاء الأمصار في إنفاذِ الحكم بخبر الواحدِ العَدْلِ مذاهِبُ [٣] مُتَقارِبَة، بعدَ إجماعِهم على ما ذكرتُ لك من قبولِهِ وإيجابِ العَمَلِ به ــ دُونَ القطعِ ــ على مَظِنَّتِهِ[٢].

تسويةُ مالك في وجوب العمل بالمسنَد والمرسَل:

فجملةُ مذهبِ مالكٍ في ذلك: إيجابُ العمَلِ بمُسنَدِهِ ومُرْسَلِه، ما لم يَعترِضْهُ العمَلُ الظاهرُ ببلدِه، ولا يُبالي في ذلك مَنْ خالَفَهُ في سائر

---

(١) هو كتاب «الشواهد في إثبات خبر الواحد».

(٢) قوله: (على مَظِنَّتِه) متعلق (بإيجاب العَمَل به). ووقع في الأصلين (على مغيبه)، وفي نسخة (على مغسه). وكلاهما تحريف. وصوابُهُ كما أثبتُه. وسيأتي في كلام المؤلف في ص ٥١ الكلامُ على العمل بخبر الآحاد هل يُوجِبُ العلم والعمل جميعاً أم العمل فقط، وانظر تفصيل المذاهب فيه ــ إذا شئت ــ في كتب أصول الفقه: «المستصفى» للغزالي ١: ١٤٥ ــ ١٥٥، و«المسوَّدة» لآل تيمية ص ٢٤٤ ــ ٢٤٨، و«الإحكام» للآمِدي ٢: ٤٥ ــ ٧١، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ص ٤٦.

الأمصار، ألا تَرى إلى إيجابِهِ العمَلَ بحديثِ التَّفْليس[1]، وحديثِ المُصَرَّاة[2]، وحديثِ [أخي] أبـي القُعَيْس في لَبَن الفَحْل[3]، وقد خالفَهُ

---

(١) حديثُ التفليس، هو ما رواه مالك في «الموطأ» ٤ : ٢٩٧ بشرح الزُّرْقَاني، في كتاب البيوع، في (ما جاء في إفلاس الغريم): «عن يحيى بن سعيد، عن أبـي بكر بن محمد بن عَمْرو بن حَزم، عن عُمَر بن عبد العزيز، عن أبـي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبـي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أيُّما رجلٍ أَفلَس، فأَدرَك الرجلُ مالَهُ بعَيْنِه، فهو أحقُّ به من غيره».

ورواه البخاري ٥ : ١٦٢ بشرح «فتح الباري» في كتاب الاستقراض، في (باب إذا وَجَد مالَهُ عند مُفْلِس. . .)، ومسلم ١٠ : ٢٢١ بشرح النووي في كتاب المساقاة، في (باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أَفْلَس).

(٢) المُصَرَّاة: الشاةُ أو الناقَةُ تُربَطُ أَخلافُها أي أثداؤها، ولا تُحلَبُ اليومين والثلاثة، فيَعظُمُ ضَرْعُها بتجمُّع اللَّبَن فيه وتُعرَضُ للبيع وضَرْعُها حافل، فيَظُنُّ المشتري أنها كثيرةُ اللَّبَن، فَيَزِيدُ في ثمنِها، فيكون قد غُرِّرَ وخُدِعَ بها.

وحديثُ المُصَرَّاة، هو ما رواه مالك ٤ : ٣٠٦، في كتاب البيوع، في (باب ما يُنْهى عنه من المُسَاوَمَة والمبايعة): «عن أبـي الزناد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تَلَقَّوْا الرُّكْبَانَ للبيع، ولا يَبِـعْ بعضُكم على بيع بعض، ولا تناجَشُوا، ولا يَبِـعْ حاضِرٌ لِبَادٍ، ولا تُصَرُّوا الإبلَ والغَنَم، فمن ابتاعها بعدَ ذلك فهو بخير النظرين، بعد أن يَحلُبَهَا، إن رَضِيَها أَمسَكَها، وإن سَخِطَها رَدَّها وصَاعاً من تَمر».

ورواه البخاري ٤ : ٣٦١، في كتاب البيوع، في (باب النهي للبائع أن لا يُحفِّلَ الإبل)، ومسلم ١٠ : ١٦٠ في كتاب البيوع، في (باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه). وقد شرح الحافظُ ابن عبد البر حديثَ المُصَرَّاة في ٣٦ صفحة في «التمهيد» ١٨ : ١٨٤ ـ ٢١٩.

(٣) حديث أخي أبـي القُعَيْس في لَبَنِ الفَحْلِ، أي الرجل، هو ما رواه مالك =

في ذلك بالمدينة وغيرِها جماعةٌ من العلماء.

وكذلك المُـرْسَلُ عنـده سَـوَاءٌ، ألا تَـراهُ يُـرْسِلُ حديثَ الشُّفْعَـةِ[١]، ويَعمَـلُ بـه[٢]، ويُرسِـلُ حديـثَ اليمينِ مـع الشـاهِد، ويُـوجِبُ القـولَ

= ٤: ١٦٩ في كتاب الرضاع، في (باب رَضَاعَةِ الصغير): «عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبَرَتْه: أنَّ أَفْلَح أخا أبـي القُعَيْس، جاء يَستأذن عليها، وهو عَمُّها من الرضاعة، بعدَ أن أُنزِلَ الحجاب، قالَتْ: فأَبَيْتُ أن آذَنَ له عليَّ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرتُهُ بالذي صَنعتُ، فأمَرَني أن آذَنَ له عليَّ».

ورواه البخاري ٩: ١٥٠ في كتاب النكاح، في (باب لَبَنِ الفَحْل)، ومسلم ١٠: ٢٠ في كتاب الرضاع، في (باب تحريم الرَّضَاعَةِ من مَاءِ الفَحْل)، أي إنَّ لبن الفَحْل ـ أي الزوج ـ يُحرِّم، فتنتشِرُ الحُرمَةُ لمن ارتَضَع الصغيرُ بلبنِه، فلا تَحِلُّ له بنتُ زوجِ المرأة التي أرضعته، من غيرِها، على مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، كما في «فتح الباري» ٩: ١٥١. فاللبَنُ مُضافٌ إلى الزوج، وعائشةُ رضي الله عنها رضَعَتْ من امرأةِ أبـي القُعَيْس، فأبو القُعَيْس: أبوها من الرضاعة، وأخوهُ أفلَحُ: عَمُّها.

ووقع في الأصليـن: (وحديثُ أبـي القُعَيْس). والذي في الموطـأ والصحيحين وغيـرِها بلفـظ: (أنَّ أفلـحَ أخـا أبـي القُعَيس)، فلـذا أدرجتُ فيـه لفـظَ (أخي) قبـل أبـي القُعَيْس كما جاء في الحديث نفسِه.

(١) أي يروي حديثَ الشُّفعةِ مُرسَلاً.

(٢) حديثُ الشفعة، هو ما رواه مالك ٤: ٣٥٩ في كتاب الشفعة مرسلاً، في (بـاب مـا تقـع فيـه الشفعـة): «عـن ابـن شهـاب، عـن سعيـد بـن المسيـب، وَعـن أبـي سَلَمة بن عبد الرحمن بن عوف: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قَضَى بالشفعة فيما لم يُقْسَم بين الشركاء، فإذا وَقعَتْ الحُدودُ بينهم، فلا شُفعَةَ فيه. قال مالك: وعلى ذلك السُّنَّةُ التي لا اختلافَ فيها عندنا». =

به[1]، ويُرسِلُ حديثَ ناقَةِ البَرَاءِ بن عازب في جِنايَاتِ المَوَاشي[2]، ويَرى

= «قال ابن عبد البر: مرسَلٌ عن مالك، لأكثرِ رواة الموطأ وغيرِهم. ووصَلَهُ عنه عبدُ الملك بن الماجِشُون، وأبو عاصم النبيلُ، ويحيى بنُ أبـي قُتَيْلَة، وابن وَهْب بخُلْفٍ عنه، فقالوا: عن أبـي هريرة، وذَكَر الطحاوي أنَّ قُتَيْبَة وصَلَهُ أيضاً عن مالك، فالله أعلم». انتهى من شرح الزرقاني للموطأ. [وهو في «التمهيد» ٧:٣٦ ــ ٤٠ أو ١٣:٧ ــ ١٢. سلمان].

(١) حديث اليمين مع الشاهد، هو ما رواه مالك ٤:٣٧٧ في كتاب الأقضية مرسَلاً في (باب القضاء باليمينِ مع الشاهد): «عن جعفرِ بن محمد، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَضَى باليمين مع الشاهد».

«قال ابن عبد البر: مرسَلٌ في الموطأ، ووصَلَهُ عن مالك جماعةٌ، فقالوا: عن جابر، منهم عثمانُ بن خالد العثماني، وإسماعيلُ بن موسى الكوفي. وأسنَدَهُ عن جعفر، عن أبيه، عن جابر جماعةٌ حُفَّاظٌ. وأخرجه مسلم ــ ١١:٣ ــ من حديث ابن عباس في كتاب الأقضية، في (باب القضاء باليمين والشاهد)، وله طُرقٌ عن أبـي هريرة، وزيدِ بنِ ثابت، وعَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وكلُّها متواترة». من شرح الزرقاني على الموطأ. [وهو في «التمهيد» ٢:١٣٤ ــ ١٤٠ أو ١٣:٤١ ــ ٥٢.

ووقع في الطبعتين: (حديث اليمين من الشاهد). وهو تصحيف صوابه: «مع». كما صحح الوالد رحمه الله، حتى يستقيم السياق، وكما جاء في صورة المخطوطة (أ) ضمن صور المخطوطات المعتمدة في الطبعة المصرية! سلمان].

(٢) حديثُ ناقة البَراء بن عازب في جنايات المَوَاشي، هو ما رواه مالك ٤:٤٣٦ في كتاب الأقضية مرسَلاً، في (القضاء في الضَّوَاري والحَرِيْسَة): عن ابن شهاب، عن حَرَام بن سَعْد بن مُحَيِّصَة: أنَّ ناقةً للبراء بن عازب، دَخَلَتْ حائطَ رجل فأَفسَدَتْ فيه، فقَضَى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّ على أهل الحوائطِ حِفْظَها بالنهار، وأنَّ ما أَفسَدَتْ المواشي بالليل ضامِنٌ على أهلِها».

«قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك وأصحابُ ابن شهاب عنه مرسَلاً، ورواه =

العَمَلَ به، ولا يَرَى العَمَلَ بحديثِ خِيار المُتَبايِعَيْنِ[١]، ولا بنجاسةِ وُلُوغِ الكَلْب[٢]، ولم يَدْرِ ما حقيقةُ ذلك كلِّه[٣]، لِمَا اعتَرَضَهُمَا عنده من

= عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزهري، عن حَرامٍ، عن أبيه، ولم يُتابَعْ عبدُ الرزاق على ذلك، وأُنكِرَ عليه قوله: عن أبيه. وقال أبو داود: ــ لم يتابع أحد عبد الرزاق. و ــ قال محمد بن يحيى الذُّهْلي: لم يُتابَعْ مَعْمَرٌ على ذلك، فجَعَل الخطأ من مَعْمَر، والحديثُ من مراسيل الثقات». من شرح الزرقاني على الموطأ مصححاً. [وهو في «التمهيد» ١١ : ٨١ ــ ٨٢ أو ١٣ : ١٧١ ــ ١٧٢. سلمان].

(١) حديثُ خيار المتبايِعَيْنِ، هو ما رواه مالك ٤ : ٢٨١ في كتاب البيوع، في (باب بيع الخيار): «عن نافع، عن عبد الله بن عُمَر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المتبايِعَانِ كلُّ واحد منهما بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرَّقا، إلاَّ بيعَ الخيار. قال مالك: وليس لهذا عندنا حَدٌّ معروف، ولا أمْرٌ معمولٌ بهِ فيه». ورواه البخاري ٤ : ٣٢٨ في كتاب البيوع في (باب البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا)، ومسلم ١٠ : ١٧٣ في كتاب البيوع ، في (باب ثبوت خيار المجلس للمتبايِعَيْنِ). وقد شرح الحافظ ابن عبد البر حديث خيار المتبايعين في ٢٨ صفحة في «التمهيد» ١٤ : ٧ ــ ٣٤. [أو ١٢ : ٢١٥ ــ ٢٣٠. سلمان].

(٢) حديث نجاسة ولوغ الكلب، هو ما رواه مالك ١ : ١٠٥ في كتاب الطهارة، في (باب جامع الوضوء): «عن أبـي الزناد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا شَرِبَ الكلبُ في إناءِ أحدِكم فلْيَغْسِلْهُ سبعَ مرات». ورواه البخاري ١ : ٢٧٤ في كتاب الوضوء، في (باب الماء الذي يُغْسَلُ به شَعرُ الإنسان)، ومسلم ٣ : ١٨٢ في كتاب الطهارة، في (باب حكم ولوغ الكلب). وقد شرح الحافظ ابن عبد البر حديث ولوغ الكلب في ١٣ صفحة في «التمهيد» ١٨ : ٢٦٣ ــ ٢٧٥. [أو ٢ : ٢٠٢ ــ ٢١٠. سلمان].

(٣) أي لم يَتبيَّن لمالكٍ رضي الله عنه حقيقةُ معنى هذين الحديثين، ولا وَجْهُ العمل بهما، قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى، في «التمهيد» ١٨ : ٢٦٩، عند =

العَمَل. ولتلخيص القولِ في ذلك موضعٌ غيرُ هذا.

تقديم بعضهم المرسَل على المسند:

وقالت طائفةٌ من أصحابنا: مراسيلُ الثقاتِ أولَى من المُسْنَدات، واعتَلُّوا بأنَّ من أسنَدَ لك فقد أحالك على البحثِ عن أحوال من سَمَّاه لك، ومن أرسَلَ من الأئمةِ حديثاً مع علمِهِ ودِينِهِ وثقتِه، فقد قَطَع لك على صِحَّتِه، وكَفَاكَ النظرَ(١).

[٤] / وقالت منهم طائفة أخرى: لسنا نقولُ: إنَّ المرسَل أولَى من المُسْنَد، ولكنهما سواءٌ في وجوبِ الحُجَّةِ والاستعمال، واعتَلُّوا بأن السَّلَفَ، رضوانُ الله عليهم، أَرسَلُوا، ووَصَلُوا، وأَسْنَدُوا، فلم يَعِبْ واحدٌ منهم على صاحبِهِ شيئاً من ذلك، بل كلُّ من أسنَدَ لم يَخْلُ من الإرسال، ولو لم يكن ذلك كلُّه عندَهم دِيناً وحَقّاً، لَمَا اعتَمَدُوا عليه، لأنا وجدنا

= شرح حديث ولوغ الكلب: «واختَلَف الفقهاء في سُؤر الكلب، وما وَلَغَ فيه من الماء والطعام، فجُملةُ ما ذَهَب إليه مالكٌ واستَقرَّ عليه مذهبُهُ عند أصحابه: أنَّ سُؤرَ الكلب طاهر، ويُغسَلُ الإناءُ من ولوغِهِ سَبْعاً، تعبُّداً استحباباً لا إيجاباً، وجاءت عنه رواياتٌ في ظاهرِها اضطراب، والذي تحصَّل عليه مذهبُهُ ما أخبرتُك.

ولا بأسَ عنده بأكل ما وَلَغَ فيه الكلبُ من اللَّبَنِ والسَّمْنِ وغيرِ ذلك، ويُستحَبُّ هَرْقُ ما وَلَغَ فيه من الماء، وفي الجملةِ هو عنده طاهر، وقالَ: هذا الحديثُ ما أدري ما حقيقتُهُ؟ وضعَّفه مراراً فيما ذكَرَ ابن القاسم عنه، وذَكَر عنه ابن وَهْبٍ في هذا الإسناد، في حديث المُصَرَّاة أنه قال: وهل في هذا الإسنادِ لأحدٍ مقال؟! وذلك حين بلَغَه أنَّ أبا حنيفة وغيره من أهل العراق يَرُدُّونه».

(١) هذا القول ضعيف، وقد نقل الشوكاني في «إرشاد الفحول» ص ٦١ ــ ٦٢ ما حكاه ابن عبد البر هنا، ثم رَدَّه وبيَّن ضعفَه.

التابعين إذا سُئلوا عن شيء من العلم، وكان عندَهم في ذلك شيءٌ عن نبيِّهم صلى الله عليه وسلم، أو عن أصحابه رضي الله عنهم، قالوا: قال رسولُ الله كذا، وقال عُمَرُ كذا، ولو كان ذلك لا يُوجِبُ عَمَلاً، ولا يُعَدُّ عِلماً عندَهم، لما قَنِـعَ به العالِمُ من نفسِه، ولا رَضِيَ به منه السائلُ.

وممن كان يَذهبُ إلى هذا القولِ من أصحابنا: أبو الفرج عَمْرُو بنُ محمد المالكي، وأبو بكر محمدُ بن عبد الله بن صالح الأبهَرِيُّ، وهو قولُ أبـي جعفر محمد بن جرير الطبري.

قولُ الطبري: أجمع التابعون على العمل بالمرسَل:

وزَعَم الطبريُّ أنَّ التابعين بأَسْرِهم أجمعوا على قبولِ المُرسَل، ولم يأتِ عنهم إنكارُه، ولا عن أحَدٍ [من][1] الأئمةِ بعدَهم إلى رأسِ المِئتين، كأنه يعني أنَّ الشافعيَّ أوَّلُ من أَبَـى من قَبولِ المرسَل[2].

---

(١) جاء في نسخة (أ) من طبعة مصر. سلمان.

(٢) قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» ص ٦٢ تعليقاً على كلام ابن عبد البر هذا: «ويجاب عن قول الطبري: إنه لم ينكره أحدٌ إلى رأس المئتين، بما رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» عن ابن عباس، أنه لم يَقبل مرسَلَ بعض التابعين ـ مع كون ذلك التابعي ثقةً محتجاً به في الصحيحين ـ وبما نقله مسلم أيضاً عن ابن سيرين أنه قال: كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعَتْ الفتنة قيل: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنْظَرَ إلى أهل السنة فيؤخذ عنهم، وإلى أهل البدع فلا يؤخذ عنهم.

ونقل الحافظ أبو عبد الله الحاكم أن المرسل ليس بحجة، عن إمام التابعين سعيد بن المسيبِ وجماعةٍ من أهل الحديث، ونقله غيره عن الزهري والأوزاعي، وصح ذلك عن عبد الله بن المبارك وغيره...». انتهى. ولعل الحافظ ابن عبد البر أشار إلى هذا بقوله: (وزعم الطبري...).

[٥] / وقالت طائفةٌ أخرى من أصحابنا: لسنا نقولُ: إنَّ المُسْنَدَ الذي اتفقَتْ جَمَاعةُ أهلِ الفقهِ والأثرِ في سائرِ الأمصارِ ــ وهم الجماعة ــ على قَبُولِهِ والاحتجاج به واستعمالِه، كالمرسَل الذي اختُلِفَ في الحكم به وقبولِـهِ في كـل أحواله، بـل نقـولُ: إنَّ للمسنَـد مزيَّـةَ فَضْـل، لموضِـع الاتفاقِ، وسُكونِ النَّفْسِ إلى كثرةِ القائلين به، وإن كان المرسَلُ يَجبُ أيضاً العمَلُ به، وشُبِّه ذلك من مذهبِهِ بالشهودِ، يكونُ بعضُهم أفضلَ حالاً من بعضٍ وأقعَدَ، وأتمَّ معرفةً وأكثرَ عدَداً، وإن كان البعضُ عَدْلَينِ جائزَيْ الشهادة، وكلا الوجهينِ يُوجِبُ العمَلَ ولا يَقطَعُ العُذْر.

وممن كان يقولُ هذا: أبو عبد الله محمدُ بن أحمد بن إسحاق بن خُوازْبِنْدَاذ البَصْرِي المَالِكِيّ(١).

---

(١) يُقالُ في اسمِهِ ــ كما جاء هنا ــ خُوَازْ بِنْدَاذ، بالباء المكسورة قبل النون الساكنة، وبالدال المهملة بعدها، وبالذال المنقوطة في آخره، كما يُقالُ ــ وهو الأشهر ــ: خُوَيْزْ مِنْداذ، بالميم المكسورة بَدَلَ الباء، وبالدال المهملة وبالذال المنقوطة أيضاً، قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٧:٧٧، في ترجمته «ابن خواز منداذ، ويقال: ابن خُوَيْزْ مِنْدَاذ». وقال الصَّفَدِي في «الوافي بالوفَيَات» ٢:٥٢، في ترجمته «ابن خُوَيْزْ مِنْدَاذ، بالخاء المعجمة، والياءِ للتصغير، والزاي: على وَزْن فُلَيْس».

وقال البَنَّاني في حاشيته على «جمع الجوامع» للتاج السبكي ١:٢٥٧، في مبحث (مفهوم اللَّقَب): «ابن خُوَيْزْ مِنْدَاذ، بإسكان الزاي وفتحِ الميم وكسرِها، وقال الزركشي: اشتَهَر على الألسنة بالميم، وعن ابن عبد البر أنه بالباءِ الموحدة المكسورة». انتهى. وبهذا الضبطِ الأخيرِ جاء هنا في مقدمة «التمهيد». ووقع في «طبقات الفقهاء» لأبـي إسحاق الشيرازي ص ١٦٨ هكذا: (المعروف بابن كواز)، تحريفاً عن (ابن خواز منداذ). =

قبولُ أبـي حنيفة وأصحابه المرسَلَ:

وأما أبو حنيفة وأصحابُه، فإنهم يَقبلون المرسَل، ولا يَرُدُّونَهُ إلاَّ بما يَرُدُّون به المسنَدَ من التأويلِ والاعتلالِ، على أصولِهم في ذلك.

تَرْكُ المحدِّثين وجمهرةِ الفقهاء العملَ بالمرسَل:

وقال سائرُ أهل الفقه، وجماعةُ أصحاب الحديث في كل الأمصار، فيما علمتُ: الانقطاعُ في الأَثَر عِلَّةٌ تَمنَعُ من وجوبِ العَمَل به، وسواءٌ عارَضَه خبَرٌ متصلٌ أم لا، وقالوا: إذا اتَّصَل خبَرٌ، وعارضه خبَرٌ منقطِع، لم يُعرَّج على المنقطِع مع المتصل، وكان المصيرُ إلى المتصِل دُونَه.

/ وحُجَّتُهم في ردِّ المراسيل: ما أجمَعَ عليه العلماءُ من الحاجةِ إلى [٦] عدالةِ المُخْبِر، وأنه لا بُدَّ من عِلْمِ ذلك، فإذا حَكَى التابعيُّ عمن لم يَلْقَه، لم يكن بُدٌّ من معرفةِ الواسِطة، إذ قد صَحَّ أن التابعين أو كثيراً منهم، روَوْا عن الضعيفِ وغيرِ الضعيف، فهذه النُّكتةُ عندهم في رَدِّ المُرْسَل، لأنَّ مُرْسِلَهُ يُمكِنُ أن يكون سَمِعَهُ ممن يَجُوزُ قبولُ نقلِه، وممن لا يَجُوز، ولا بُدَّ من معرفةِ عدالةِ الناقل، فبَطَل لذلك الخبَرُ المرسَلُ للجهلِ بالواسطة.

قالوا: ولو جاز قَبولُ المراسيل، لجاز قبولُ خبرِ مالكٍ والشافعيِّ والأوزاعيِّ ومِثلِهم، إذا ذَكَرُوا خبراً عن النبـي صلى الله عليه وسلم، ولو جاز ذلك فيهم، لجاز فيمن بعدَهم إلى عصرنا، وبطَلَ المعنى الذي عليه مَدَارُ الخَبَر.

= وأما كنيتُهُ فجاءت هنا: (أبو عبد الله)، وبهذا كنَّاه القاضي عياض، وقال: «وكنَّاه أبو إسحاق الشيرازي: أبا بكر، وسمَّاه: محمدَ بنَ أحمد بن عبد الله، ورأيتُ على كُتُبِه تكنيتَهُ بأبـي عبد الله، وفي نسبتِهِ: محمدَ بن أحمدَ بن علي بن إسحاق». انتهى.

ومن حُجَّتِهم أيضاً في ذلك: أنَّ الشهادة على الشهادة، قد أَجمَع المسلمون أنه لا يَجُوز فيها إلاَّ الاتصالُ والمُشَاهَدة، فكذلك الخبَرُ، يَحتاجُ من الاتصالِ والمُشاهدةِ إلى مِثلِ ما تَحتاجُ إليه الشهادة، إذ هو بابٌ في إيجاب الحكمِ واحِدٌ. هذا كلُّه قولُ الشافعيِّ وأصحابِهِ وأهلِ الحديث، ولهم في ذلك من الكلام ما يَطُولُ ذكرُه.

مذهب المالكية الاحتجاج بالمرسَل:

وأما أصحابُنا فكلُّهم مذهبُهُ في الأصلِ استعمالُ المرسَلِ مع المُسْنَد، كما يُوجِبُ الجميعُ استعمالَ المسنَد، ولا يَرُدُّون بالمُسنَدِ المُرْسَلَ، كما لا يَرُدُّون الخبرينِ المتصلينِ ما وجدوا إلى استعمالِهما سبيلاً، وما رَدُّوا به المرسَلَ من حُجَّةٍ، بتأويلٍ أو عَمَلٍ مستفِيض أو غيرِ ذلك من أصولهم، فهم يَردُّون به المُسْنَدَ سَوَاءً، لا فَرْقَ بينهما عندهم.

[٧] / قال أبو عمر: هذا أصلُ المذهب، ثم إني تأمَّلتُ كُتُبَ المُناظِرين، والمُختلِفين من المتفقهين، وأصحابِ الأثرِ من أصحابنا وغيرِهم، فلم أرَ أحداً منهم يَقنَعُ من خَصْمِه إذا احتَجَّ عليه بمُرْسَل، ولا يَقبَلُ منه في ذلك خبراً مقطوعاً، وكلُّهم عند تحصيلِ المُناظرةِ يُطالِبُ خصمَهُ بالاتصالِ في الأخبار، والله المستعان.

وإنما ذلك، لأن التنازعَ إنما يكونُ بين من يَقبَلُ المرسَلَ وبين من لا يَقبَلُه، فإن احتَجَّ به من يَقبلُهُ على من لا يَقبلُه، قال له: هاتِ حُجَّةً غيرَه، فإنَّ الكلامَ بيني وبينك في أصلِ هذا، ونحن لا نقبلُه، وإن احتَجَّ من لا يَقبلُه على من يقبله، كان من حُجَّتِهِ: كيف تَحتجُّ عليَّ بما ليس حُجَّةً عندك، ونحوُ هذا.

ولم نشاهد نحن مُناظَرةً بين مالكيٍّ يَقبلُه، وبين حنفيٍّ يذهَبُ في ذلك مذهبَهُ، ويَلزَمُ على أصلِ مذهبهما في ذلك قبولُ كلِّ واحدٍ منهما من صاحبِهِ المرسَلَ، إذا أرسلَهُ ثِقَةٌ عَدْلٌ رِضاً، ما لم يعترضه من الأصولِ ما يَدفعُه، وبالله التوفيق.

خَبَرُ الواحِد العدل يوجب العمل عند الجمهور:

واختَلَفَ أصحابُنا وغيرُهم في خبر الواحدِ العَدْل[١]، هل يُوجِبُ العلمَ والعمَلَ جميعاً، أم يُوجِبُ العمَلَ دون العلم؟ والذي عليه أكثَرُ أهل العلم منهم: أنه يُوجِبُ العمَلَ دون العلم، وهو قولُ الشافعيِّ وجمهورِ أهلِ الفقهِ والنظر، ولا يُوجِبُ العِلْمَ عندهم إلاَّ ما شُهِدَ به على الله[٢]، وقُطِعَ العُذرُ بمجيئِهِ قطعاً، ولا خلافَ فيه.

[٨] / وقال قومٌ كثيرٌ من أهلِ الأَثَر وبعضِ أهل النظر: إنه يُوجِبُ العِلْمَ الظاهرَ والعمَلَ جميعاً، منهم الحُسَينُ الكَرابِيسِيّ وغيرُه، وذَكَر ابنُ خُوَازِبِنْدَاذَ[٣]، أنَّ هذا القولَ يُخَرَّجُ على مذهبِ مالك[٤].

قال أبو عمر: الذي نقولُ به: أنه يُوجِبُ العمَلَ دون العِلْم، كشهادةِ الشاهدينِ والأربعةِ سواء، وعلى ذلك أكثَرُ أهلِ الفقهِ والأثر، وكلُّهم يَدينُ

---

(١) نَقَل شيخُ الإسلام ابن تيمية في «المسوَّدة في أصول الفقه» ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥، هذا المقطع وما يليه إلى قوله: (... ولهم في الأحكام ما ذكرنا)، ووقع فيه هناك تحريفٌ يُصحَّحُ من هنا.

(٢) يعني بقوله: (ما شُهِدَ به على الله): ما كان قَطْعِيَّ الثبوتِ والدلالة.

(٣) تقدَّم ضبطُ اسمه تعليقاً في ص ٤٨.

(٤) في «إرشاد الفحول» ص ٤٦: «وحكاه ابن خوازبنداذ عن مالك بن أنس، واختاره وأطال في تقريره».

بخبرِ الواحدِ العدلِ في الاعتقادات، ويُعادِي ويُوالِي عَلَيْهَا، ويَجعلُها شَرْعاً ودِيناً في معتَقَدِه، على ذلك جماعةُ أهلِ السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا، وبالله توفيقُنا.

خطة المؤلف في تخريج أحاديث الموطأ:

ولما أجمَعَ أصحابُنا على ما ذكرنا في المسنَدِ والمرسَل، واتَّفَق سائرُ العلماءِ على ما وصفنا، رأيتُ أنْ أجمَعَ في كتابي هذا كلَّ ما تضمَّنَهُ «موطَّأ» مالكِ بنِ أنس رحمه الله، في رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثِي الأندلسي عنه، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مُسْنَدِه، ومقطوعِه، ومُرْسَلِه، وكلَّ ما يُمكِنُ إضافتُهُ إليه، صلواتُ الله وسلامُه عليه.

ورتَّبتُ ذلك مَرَاتبَ، قدَّمتُ فيها المتصِلَ، ثم ما جَرَى مَجْرَاهُ مما
[٩] اختُلِفَ في اتصالِه، ثم المنقطعَ والمُرسَل. / وجعلتُهُ على حروف المُعْجَمِ[١] في أسماءِ شُيُوخِ مالكٍ رحمهم الله، ليكون أقربَ للمتناوِل.

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» ٣: ١٨٧، في (عجم): «المُعْجَمُ: حُروفُ أ ب ت ث، سُمِّيَتْ بذلك من التَّعجيم، وهو إزالةُ العُجْمَة». انتهى.

قلتُ: وهي حروفُ الهِجاء التي يركَّبُ منها الكلام، ويقال لها أيضاً: حُروفُ التهجِّي، والتَّهْجِيَة، وسُمِّيَتْ حُروفَ الهِجاءِ، لتقطيعِها، لأن الهِجاءَ تقطيعُ اللَّفْظَةِ إلى حُروفِها والنُّطقُ بالحروفِ مع حركاتِها. وسُمِّيَتْ حُروفَ المُعْجَمِ أيضاً، من الإعجام، وهو إزالةُ العُجْمة والاستِبْهامِ عنها بالنَّقْطِ لبعضِها والإغفالِ لبعضِها، وهي ٢٨ حرفاً كما هو معلوم ــ وسيأتي استيفاءُ الكلام على (حروف المُعْجَم) بآخِرِ هذه التعليقة ــ .

ويتفقُ ترتيبُها بين المَشَارقةِ والمَغَاربةِ من الألِفِ حتى الزاي، ثم يختلف، فيكونُ ترتيبُها عند المشارقةِ بعدَ الزاي: س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي، =

. . . . . .

= وعند المغاربةِ بعدَ الزاي: ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي.

والحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى، رتَّبَ أحاديث «الموطأ» عند شرحِها في «التمهيد» على أسماء شيوخ الإمام مالك، بترتيب حُروفِ الهجاء أو المُعْجَم عند المغاربة، وكذلك رتَّبَ أسماءَهم لسياقة أحاديثهم في «تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، ولكن الأستاذ حسام الدين القدسي رحمه الله تعالى، لما طَبَع «التجريد» غيَّرَ الترتيبَ فيه إلى ترتيب المشارقة، في أسماء شيوخ الإمام مالك، فأخطأ ووقع له من ذلك اضطراب، حتى حَكَم على النسخة المخطوطة بالنقص! وهي تامة، انظر من «التجريد» ص ٣ و ٥٦.

وتَرَكَ الأستاذُ حسامُ الدين ترتيبَ (باب الكُنَى فيمن لا يُوقَفُ على اسمه) ص ٢٣٩ كما هو على ترتيب المغاربة، فأحسَنَ. وذلك أن تغيير الترتيب الذي أسَّسَ المؤلِّفُ الكتابَ عليه في مِثلِ هذا ــ كابن عبد البر مثلاً ــ، يُفْضي إلى أن تَختَلَّ الإحالاتُ فيه.

فإذا أحال المؤلفُ مثلاً في حرف السين أو الشين أو العين أو الغين المتأخرةِ في ترتيبه، إلى ما تقدم في ترتيبه في حرف الميم مثلاً، فقال: وقد تقدم هذا فيما سَبَق، وغُيِّرَ الترتيبُ فجُعِلَ على ترتيبِ المشارقة، صارت الإحالَةُ غيرَ صحيحة، لأن المُحالَ إليه صار بَعْدَ المُحالِ منه، فلذا ينبغي إبقاءُ الترتيب على ما هو، حتى لا تَفسُدَ الإحالات، أو إذا غُيِّرَ الترتيبُ فيجبُ التنبيهُ عليه في التقدمة للكتاب، ويجب تعيينُ موضع كل إحالةٍ تُشِيرُ إلى متقدمٍ وقد صار متأخِّراً، حتى لا يَتناقضَ كلامُ المؤلف، ولا يَتِيهَ القارِئُ أو المُراجع.

وقد سلك الحافظ ابن عبد البر في كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، في إيراد أسماء الصحابة، ترتيبَ الحروف عند المغاربة، فغيَّر المحقق الأستاذ محمد علي البجاوي رحمه الله تعالى، الترتيبَ إلى ترتيبِ المشارقة، فوقع له ذلك الخطأُ نفسُه! في الطبعة التي حقَّقها وطُبِعَتْ بمطبعةِ نهضةِ مصر سنة ١٣٨٠، ثم صُوِّرت عنها في بيروت. =

. . . . .

= بعدَ هذا أعودُ إلى لفظِ (حُروفِ المُعْجَم)، قال إمامُ العربيةِ والتصريفِ أبو الفتح عثمانُ بنُ جِنِّيْ ــ بسكون الياء، مُعرَّبُ كِنِّيْ، وليس منسوباً إلى الجِنّ ــ ، المَوْصِلي رحمه الله تعالى، في كتابه العُجَاب «سِرُّ صِناعةِ الإعراب» ١ : ٣٣ ــ ٤٠ ما خلاصتُه:

«قولُهم: (حُرُوفُ المُعْجَم)، (المُعْجَمُ) هنا مصدرٌ بمنزلةِ (الإعجام)، كما تقول: أدخلتُه مُدْخَلاً، وأخرجتُه مُخْرَجاً، أي إدخالاً وإخراجاً، وفي قراءةِ بعضِ القُرَّاء: ﴿ومَنْ يُهِنِ اللَّهُ فما لَهُ مِن مُكْرَمٍ﴾ بفتح الراء، أي من إكرام، فكأنهم قالوا: هذه حُروفُ الإعجام. ــ فلفظُ (المُعْجَمِ) هنا: مصدرٌ مِيْميٌّ رُبَاعي ــ .

وهذا التوجيهُ أَسَدُّ وأصوَبُ من أن يُذهَبَ إلى أنَّ قولهم: (حروفُ المُعجَم) بمنزلةِ قولِهم: (صلاةُ الأُولَى) و (مَسجِدُ الجامِع)، لأن معنى ذلك: صلاةُ الساعةِ الأُولَى، أو الفريضةِ الأُولَى، ومَسجِدُ اليومِ الجامِع، فالأُولَى غيرُ الصلاةِ في المعنى، والجامعُ غيرُ المسجدِ في المعنى أيضاً، وإنما هما صِفَتانِ حُذِفَ موصوفُهما، وأُقِيمَتا مُقامَهما.

وليس كذلك (حُروفُ المُعْجَم)، لأنه ليس معناه حُروفَ الكلامِ المُعْجَم، ولا حروفَ اللفظِ المُعْجَم، وإنما المَعْنَى أنَّ الحروفَ هي المعجمة، فصار قولُنا: (حُروفُ المُعْجَم)، من باب إضافةِ المفعولِ إلى المصدر، كقولهم: هذه مَطِيَّةُ رُكُوب، أي من شأنِها أن تُركَب، وهذا سَهْمُ نِضَال، أي من شأنِهِ أن يُناضَلَ به، وكذلك (حُروف المُعْجَم) أي من شأنها أن تُعْجَم.

فإن قيل: إنَّ مادة (عجم)، إنما وَقعَتْ في كلام العرب للإبهامِ والإخفاءِ ضِدَّ البيانِ والإفصاح، من ذلك قولهم: رجلٌ أعْجَم، وامرأةٌ عجماء، إذا كانا لا يُفصِحانِ ولا يُبِيْنانِ كلامَهما، وأنت إذا قلتَ: أَعجمتُ الكتابَ، فإنما معناه: أوضحتُه وبيَّنتُه.

فالجوابُ: أنَّ قولهم: (أَعْجَمْتُ) وَزْنُهُ (أَفعَلْتُ)، و (أَفْعَلْتُ) هذه وإن كانت في غالبِ أمرِها، إنما تأتي للإثباتِ والإيجابِ ــ نحو أكرمتُ زيداً، أي أوجبتُ له الكرامة، وأحسنتُ إليه أثبتُّ الإحسانَ إليه ــ فقد تأتي (أَفعَلْتُ) أيضاً يُرادُ بها السَّلْبُ والنفيُ، وذلك نحوُ أَشكيتُ زيداً، أي زُلْتُ له عما يشكوه أو أَزَلْتُ شِكايَتَهُ، فالهمزةُ =

ووصلتُ كلَّ مقطوع جاء متصلاً من غيرِ روايةِ مالك، وكلَّ مُرسَلٍ جاء مسنَداً من غيرِ طريقِهِ رحمةُ الله عليه، فيما بلَغَنِي عِلمُه، وصَحَّ بروايتي جَمْعُه، ليَرى الناظرُ في كتابنا هذا موقعَ آثارِ «الموطَّأ» من الاشتهارِ

= هنا للسَّلْب. فكذلك يكون قولُنا: (أَعْجَمتُ الكتابَ) أي أزلتُ عنه استعجامَه.

وقد قالوا أيضاً: عَجَّمتُ الكتابَ، بتضعيف الجيم، للسَّلْبِ أيضاً، كما جاءَتْ أفعلتُ. ونظيرُ (عجَّمتُ) في النفيِ والسَّلْبِ قولُهم: (مَرَّضْتُ الرجلَ) أي داوَيتُهُ لِيَزولَ مَرَضُه، و (قَذَّيْتُ عَيْنَهُ) أي أَزَلْتُ عنها القَذى، وإن كانت (فَعَّلتُ) في أكثرِ الأمر للإيجاب، نحو علَّمتُه، وقَدَّمتُه، وأخَّرتُه، وبَخَّرْتُه، أي أوصلتُ هذه الأشياء إليه.

فإن قيل: إنَّ جميعَ هذه الحروف ليس مُعْجماً، إنما المُعْجَمُ بعضُها، ألا تَرى أنَّ الألِفَ والحاءَ والدالَ ونحوَها ليس مُعْجَماً، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف: حُروفَ المعجم؟

قيل: إنما سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ الشَّكْلَ الواحدَ إذا اختَلَفَتْ صُوَرُه، فأعجمتَ بعضَها، وتركتَ بعضَها، فقد عُلِمَ أن المتروك بغيرِ إعجام هو غيرُ ذلك المُعْجَم، فقد ارتفع بهذا الإشكالُ والاستبهامُ عنهما جميعاً. ألا تَرى أنك إذا أَعْجَمَت الجيمَ بواحدة من أسفل، والخاءَ بواحدة من فوق، وتركتَ الحاء غُفلاً، فقد عُلِمَ بإغفالها أنها ليست واحدةً من الحرفين الآخَرَين، أعني الجيمَ والخاء، وكذلك الدالُ والذَّالُ، والصادُ والضَّادُ وسائرُ الحروف، فلما استمَرَّ البيانُ في جميعها، جازَتْ تسميتُهُ بحروفِ المُعْجَم». انتهى. ونقَلَهُ العلامة ابن منظور باختصار، في كتابه «لسان العرب» في (عجم)، وأقرَّه.

هذا، ويخطىء بعضُهم فيعبِّرُ عن (حروف المعجم)، بقوله: (حروف أَبْجَدْ هَوَّزْ)، فيقول مثلاً: وسلكتُ في ترتيبه على حروف أبجد هَوَّزْ، وهو يَقصِدُ حروف المعجم أ ب ت ث ج. . . ، فيخطىء إذ هما متغايران تماماً، فاعلم ذلك.

قال سلمان: كما يخطىء آخرون فيعبرون عنها بـ: الحروف الأبجدية، والصواب: الحروف الهجائية أو المعجمية، والله أعلم.

والصحة. واعتمدتُ في ذلك على نقلِ الأئمة، وما رواه ثقاتُ هذه الأُمَّة[١].

وذكرتُ من معاني الآثار وأحكامِها المقصودةِ بظاهرِ الخِطاب: ما عَوَّلَ على مثلِه الفقهاءُ أولو الألباب. وجَلبتُ من أقاويل العلماء في تأويلِها، وناسِخها ومنسوخِها، وأحكامِها ومَعانيها، ما يَشْتَفِي به القارىءُ الطالبُ ويُبَصِّرُه، ويُنبِّه العالِمَ ويُذَكِّرُه. وأتيتُ من الشواهد على المعاني والإسناد، بما حَضَرني من الأَثَر ذِكْرُه، وصَحِبَني حِفظُه، مما تَعظُمُ به فائدةُ الكتاب، وأشرتُ إلى شرحِ ما استَعجَمَ من الألفاظِ، مقتَصِراً على أقاويل أهل اللغة.

وذكرتُ في صَدْرِ الكتاب، من الأخبارِ الدالَّةِ على البحثِ عن صحةِ النقل، وموضعِ المتَّصِل والمُرسَل، ومن أخبارِ مالكٍ رحمه الله، وموضعِه من الإمامةِ في علم الدِّيانة، ومكانِه من الانتقادِ والتوقِّي في الرواية ومنزلةِ «موطَّئه» عند جميع العلماء المُؤالِفين منهم والمُخالِفين، نُبَذاً يَستدِلُّ بها اللبيبُ على المُراد، وتُغنِي المقتصِرَ عليها عن الازدياد[٢].

(١) نعم وَصَل الحافظُ ابن عبد البر رحمه الله تعالى كلَّ مقطوعٍ ومرسَلٍ وبَلاَغٍ في «الموطأ»، سوى أربعةِ بلاغاتٍ لم يَجِد لها إسناداً، ولا رآها في غير الموطأ، فأسنَدَها الحافظُ ابن الصلاح رحمه الله تعالى، في رسالة لطيفة حقَّقَها شيخُنا المحدِّثُ عبدُ الله بن الصديق رحمه الله تعالى وأحسن إليه، وطُبعَتْ بِعَدَدٍ محدودٍ قليل بالمغرب وخَصَّني بنسخةٍ منها، فاستَحسنتُ أن أُلحِقَها بآخِرِ هذه «المقدمة»، لأهميتها وإشاعتها وتعميم الانتفاع بها كما نُشِرَتْ، فيراها القارىء هناك.

(٢) اقتصرتُ في هذه «المقدمة» على مباحث المصطلح، فلم يَدخُل معها أخبارُ الإمام مالكٍ رحمه الله تعالى، وذكرُ منزلةِ «الموطَّأ»، لأنها لا تتصلُ بعلم المصطلح =

وأومأتُ إلى ذكر بعضِ أحوال الرواة وأنسابِهم وأسنانِهم ومنازِلِهم، / وذكرتُ مَنْ حَفِظتُ تاريخَ وفاتِه منهم، معتمِداً في ذلك كلِّه على [١٠] الاختصار، ضارباً عن التطويلِ والإكثار[١].

واللَّهَ أسألُهُ العونَ على ما يَرضاه، ويُزلِفُ فيما قَصَدْنَاه، فلم نَصِل إلى شيء مما ذكرناه إلَّا بعَوْنِه وفَضْلِه، لا شريكَ له، فله الحمدُ كثيراً دائماً على ما ألهَمَنا من العنايةِ بخَيْرِ الكُتُب بعدَ كتابه[٢]، وعلى ما وَهَبَ لنا من التمسُّكِ بسُنَّةِ رسولِهِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وما توفيقي إلَّا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وإنما اعتَمدتُ على روايةِ يحيى بن يحيى المذكورةِ خاصَّةً،

= الذي حَوَتْهُ هذه «المقدمة» لكتاب «التمهيد»، ونقلتُ تعليقاً في ص ٩٤ ــ ٩٥، من (أخبار مالك) ما يتصل بشروط من يؤخذ عنه العلم ومن لا يؤخذ عنه.

قال سلمان: أغلب هذه الأخبار موجودة في «الانتقاء» على نحو أتم.

(١) قوله: ضارباً عن التطويل. . . أي مُمْسِكاً ومُعْرِضاً. يقال في اللغة: ضَرَبَ عن الأمر، ثلاثياً، وأَضْرَبَ، رباعياً، والأول صحيحٌ لكنه لغةٌ قليلة، قال النووي في «شرح صحيح مسلم» ١ :١٢٨ «قال الأزهري ــ في «تهذيب اللغة» ١٢ :١٧ ــ : «ضَرَبتُ عن الأمرِ، وأضربتُ عنه، بمعنى كفَفْتُ وأعرضتُ». والمشهورُ الذي قاله الأكثرون: أضربتُ بالألف».

(٢) يشير إلى ما جاء عن الإمام الشافعي رضي الله عنه، من طريق هارون بن سعيد الأَيْلي، قال: سمعتُ الشافعيَّ قال: ما أكثَرُ صواباً بعدَ كتابِ الله من كتابِ مالك. وفي رواية ثانية: ما كتابٌ بعدَ كتاب الله عز وجَلَّ أنفعَ من موطَّأ مالك. ومن طريق يونس بن عبد الأعلى، قال: قال الشافعي: ما في الأرض بعدَ كتابِ الله أكثَرُ صواباً من موطَّأ مالك. قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» ص ١٤ في (النوع الأول: الصحيح): «وأما ما رُوِّيناهُ عن الشافعي. . . ، فإنما قال ذلك قبلَ وجودِ كتابَيْ البخاري ومسلم».

لمَوْضِعِهِ عند أهلِ بلَدِنا، من الثقةِ والدينِ والفضلِ والعلمِ والفهمِ، ولكثرةِ استعمالِهم لروايتِهِ ورَاثةً عن شيوخِهم وعلمائِهم، إلاَّ أن يَسقُطَ من روايتِهِ حديثٌ من أمَّهاتِ أحاديث الأحكام أو نحوِها، فأذكُرُهُ من غيرِ روايتِهِ إن شاء الله.

فكلُّ قومٍ ينبغي لهم امتثالُ طريقِ سَلَفِهم فيما سَبَقَ إليهم من الخَيْر، وسُلوكُ مِنهاجِهم فيما احتَمَلُوا عليه من البِرّ، وإن كان غيرُهُ مُباحاً مرغوباً فيه.

والرِّواياتُ في مرفوعاتِ «الموطأ» مُتَقارِبَةٌ في النَّقْصِ والزيادة، وأما اختلافُ روايتِهِ في الإسنادِ والإرسالِ والقطعِ والاتصال، فأرجو أن تَرَى ما يَـكفِي ويَشفِي في كتابنا هذا، مما لا يُخرِجُنا عن شرطنا إن شاء الله ــ لارتباطِهِ به ــ والله المستعان.

فأما روايتُنا «للموطَّأ» من طريق يحيـى بن يحيـى الأندلسي رحمه الله:

[١١] / فحَدَّثنا بها أبو عُثمانَ سَعِيدُ بنُ نَصرٍ، لَفْظاً منه، قراءةً عليَّ من كتابِهِ رحمه الله، وأنا أنظُرُ في كتابـي، قال: حدَّثنا قاسمُ بن أصْبَغَ، ووَهْبُ بنُ مَسَرَّة، قالا: حدَّثَنا محمدُ بن وَضّاح، قال: حدثنا يحيـى بن يحيـى، عن مالك.

وحدَّثَنا به أيضاً أبو الفضل أحمدُ بن قاسم، قراءةً مني عليه، قال: حدَّثَنا محمدُ بن عبدِ الله بنِ أبـي دُلَيْم، ووهبُ بن مَسَرَّة، قالا: حدَّثنا ابن وَضَّاح، قال: حدَّثَنا يحيـى، عن مالك.

وحدَّثَنا به أيضاً أبو عُمَر أحمدُ بن محمد بن أحمد، قراءةً مني عليه،

قال: حدَّثَنا وهبُ بنُ مَسَرَّة، قال: حدَّثَنا ابن وَضَّاح، قال: حدَّثَنا يحيى، عن مالك.

وحدَّثني به أيضاً أبو عُمَر أحمدُ بن محمد بن أحمد المذكورُ رحمه الله، قال: حدَّثنا أبو عُمَر أحمدُ بن مُطَرِّف، وأحمدُ بنُ سعيد، قالا: حدَّثَنا عُبَيْدُ الله بن يحيى بن يحيى، قال: حدَّثني أبي، عن مالك.

وبَيْنَ روايةِ عُبَيْدِ اللَّهِ وروايةِ ابن وَضَّاح حُروفٌ قد قيَّدتُها في كتابي، واللَّهَ أسألُهُ حُسْنَ العون على ما يُرضِيهِ ويُقرِّبُ منه، فإنما نحن به، لا شريكَ له، وحَسْبُنا الله ونِعْمَ الوكيل(١).

* * *

(١) قال عبد الفتاح: للإمام الحافظ الدارقطني أبي الحسن علي بن عُمَر البغدادي الدارقطني، المولود سنة ٣٠٥، والمتوفى سنة ٣٨٥ رحمه الله تعالى، جُزءٌ اسمُهُ «أحاديثُ الموطَّأ واتفاقُ الرُّواةِ عن مالك واختلافُهم فِيْها زيادةً ونقصاً» فريدٌ في بابه، كان شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى قام بنشره، وطُبع في القاهرة سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م، وقدَّم له بمقدمةٍ هامَّةٍ نفيسة، تتصلُ بما أشار إليه الحافظُ ابن عبد البر هنا، فأُوردُها على طولِها هنا لأهميتها ونفاستها، قال شيخنا رحمه الله تعالى في ص ٣ ـ ٦ و ٣٤، ما يلي:

«ألَّف عبدُ العزيز بنُ عبد الله بنِ أبي سَلَمةَ المَاجِشُونِ ـ لفظة فارسية معناها المُوَرَّد الخَدّ، وهي صِفة لأبي سَلَمة ـ: كتاباً فيما اجتَمَع عليه أهلُ المدينة، ولمَّا اطَّلع عليه مالكُ بنُ أنس رضي الله عنه، استَحسَن صنيعَهُ، إلاَّ أنه أَخَذ عليه إغفاله ذكرَ الأخبارِ والآثارِ في الأبواب، حتى قرَّر أن يقومَ هو بنفسِهِ بجَمْعِ كتاب، تحتوي أبوابُه صِحاحَ الأخبار، وعمَلَ أهلِ المدينة في أبوابِ الفقه، فبَدَأَ يُمهِّدُ السبيلَ لذلك.

وكان المنصورُ العبَّاسيُّ بلَغَهُ شيء مما عزم عليه مالك، فاجتَمَعَ به في حَجَّتِهِ الأخيرة ـ في التحقيق ـ، وأوصاه أن يُدوِّن عِلمَ أهلِ المدينة، مُجتَنِباً رُخَصَ ابن عباس، وشدائدَ ابن عمر، وشَوَاذَّ ابن مسعود رضي الله عنهم، حيث كانَتْ جماعةٌ =

. . . . .

= من أصحاب هؤلاء يَنشرون علومَهم في المدينة المنورة، منهم الفقهاءُ العَشَرةُ في أيام عمر بن عبد العزيز، ولهم أصحابٌ، وأصحابُ أصحابٍ أدركهم مالك.

فتقوَّتْ عزيمةُ مالك، حتى تجرَّد لِجَمْعِ الصفوةِ من الأحاديثِ والآثارِ المرويةِ عند أهل المدينة، ولجمعِ العَمَلِ المتوارَثِ بينهم، مقتصراً في الرواية على شيوخ أهلِ المدينة، سوى ستةٍ وهم: أبو الزُّبَيْر من مكة، وإبراهيمُ بن أبي عَبْلَة من الشام، وعبدُ الكريم بنُ مالكٍ من الجزيرة، وعطاءُ بنُ عبد الله من خُرَاسَان، وحُمَيْدٌ الطويلُ وأيوبُ السَّخْتِيَاني من البصرة، إلى أن أتمَّ عمَلَهُ في أوائلِ عهدِ المَهْدِيِّ العباسي، في سنةِ ١٥٩، كما بيَّنتُ ذلك فيما علَّقتُ على «الانتقاء» لابن عبد البر ص ٨١.

فأخَذَ مالك يُلقي «الموطَّأ» على أصحابه، فيتلقَّونَهُ منه سَمَاعاً، ولم يكن تأليفُهُ الكتابَ لِيُعطِيَه للناس فينسخوه ويتداولوه بينهم، كعادةِ أهل الطبقاتِ المتأخرةِ في تصانيفهم، بل كان التعويلُ حينذاك على السَّمَاعِ فقط.

وكان تأليفُهُ الكتابَ لنفسِهِ خاصَّةً، لئلا يَغلَطَ فيما يُلقيه على الجماعة، كعادةِ أهل طبقتِه من العلماء في تآليفهم، ولذا كان يَزيدُ فيه ويَنقُصُ منه، حسبَ ما يبدو له في كل دَوْرٍ من أدوار التسميع المختلِفة، فاختَلَفَتْ نُسَخُ «الموطأ» ترتيباً، وتبويباً، وزيادةً، ونقصاً، وإسناداً، وإرسالاً، على اختلافِ مجالسِ المستملين.

فأصبح رُواتُها على اختلافِ الختمات هم مُدَوِّنُوها في الحقيقة، منهم مَنْ سَمِعَ عليه «الموطأ» سَبْعَ عَشْرَةَ مرة، أو أكثَرَ، أو أقَلَّ، بأنْ لازمَهُ مُدَداً طويلة تَسَعُ تلك المرات، ومنهم من جالَسَهُ نحوَ ثلاثِ سنوات حتى تمكَّن من سماعِ أحاديثه من لفظِه، ومنهم من سَمِعَهُ في ثمانيةِ أشهر، ومنهم من سَمِعَهُ في أربعين يوماً، ومنهم من سَمِعَهُ عليه في أيامِ هَرَمِهِ في مدة قصيرة، ومنهم من سَمِعَهُ في أربعة أيام، إلى آخر ما فُصِّلَ في موضعِه.

ومَنازلُ هؤلاء المستملين تتفاوَتُ فَهْماً، وضَبْطاً، وضَعْفاً، وقوةً، فتكون مواطنُ اتفاقِهم في الذِّرْوَةِ من الصحةِ عن مالك، ومواضعُ اختلافِهم وانفرادِهم مُتنازِلَةَ المنازِلِ إلى الحضيض، حسبَ ما لَهُم من المقامِ في كتب الرجال. =

. . . . .

= وقد ذكر أبو القاسم الغَافِقِيُّ اثْنَي عشَرَ راوياً من رُواة «الموطأ»، في «مسند الموطأ» له، فيهم عبدُ الله بن يوسف التِّنِّيسِي، ومحمدُ بنُ المبارك الصُّورِي، وسليمانُ بن برد، واستدرك السيوطيُّ عليه راويينِ نُسْخَتاهُمَا من أشهر النُّسَخ.

وساق ابن طُولُون في «الفِهْرِسْت الأوسط»: أسانيدَ «الموطأ» من أربع وعشرين طريقاً، وكذلك فَعَل أبو الصَّبْر أيوب الخَلْوَتي، حيث ساق أسانيدَهُ في «ثَبَتِهِ» من طريق ابن طُولُون ومن غيرِ طريقِه.

وإني أروي (القائل الكوثري) إجازةً بطريقِ الحَجَّار: رواياتِ محمدِ بن الحسن، ويحيى بنِ يحيى النَّيْسَابُوري، وقتيبةَ بنِ سعيد، وعبدِ الله بنِ عُمَر بن غانم، وعبدِ العزيز بن يحيى الهاشمي، وعبدِ الملك بن عبد العزيز بنِ الماجِشُونِ، وابن القاسم، وعبدِ الله بن نافع الزبيري.

وبطريق أبي هريرة بن الذَّهَبِي: روايات مُطَرِّفِ بن عبد الله اليَسَاري، ومصعبِ ابنِ عبد الله الزُّبَيْرِي، وعليِّ بن زِياد التونسي، وأشْهَب.

وبطريقِ محمدِ بن عبد الله بن المُحِبّ: روايةَ عبدِ الله بن وهب، وروايةَ إسحاق ابن عيسى الطباع.

وبطريقِ إبراهيم بن محمد الأُرْمَوِي: روايةَ عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبِي.

وبطريق زينبَ بنتِ الكمال المَقْدِسِيَّة: رواياتِ الشافعيِّ، ومحمد بن معاوية الأطرابلسي، وأَسَدِ بن الفُرات.

وبطريقِ ابن حَجَر: رواياتِ يحيى بنِ يحيى اللَّيْثِي، وأبي مصعب أحمدَ بنِ أبي بكر الزهري، ويحيى بنِ عبد الله بن بُكَيْر المصري، وسُوَيْدِ بن سعيد، وسعيدِ بن كثير بن عُفَير، ومَعْنِ بن عيسى القَزَّاز، وهؤلاء أربعةٌ وعشرون رَاوِياً من أصحابِ مالك.

وأحمَدُ يُكثِرُ من طريق ابن مهدي، وأَبُو حاتمِ من طريقِ مَعْنِ بن عيسى، والبخاريُّ من طريقِ عبدِ الله بن يوسف التِّنِّيسِي، ومُسْلِمٌ من طريقِ يحيى بن يحيى النَّيْسَابُورِي، وأَبُو داودَ من طريقِ القَعْنَبِي، والنَّسائيُّ من طريقِ قُتَيْبَة بن سعيد. =

. . . . . .

= وقد أَوصَلَ الحافظُ محمد بن عبد الله الدمشقي، المعروفُ بابن ناصر الدين: رُواةَ «الموطأ»، إلى ثلاثٍ وثمانين راوياً، في كتابه «إتحاف السالك برواة المُوَطَّأ عن مالك». وأشهَرُ رواياتِهِ في هذا العصر: روايةُ محمدِ بنِ الحسنِ بين المشارقة، وروايةُ يحيـى الليثيِّ بين المغاربة.

فالأولى: تمتازُ ببيانِ ما أَخَذ به أهلُ العراق، من أحاديثِ أهلِ الحجاز المدوَّنةِ في «الموطأ»، وما لم يأخذوا به، لأدلةٍ أخرى، ساقَهَا محمدٌ في «مُوطَّئه»، وهي نافعة جداً لمن يُريدُ المُقارَنَةَ بين آراء أهلِ المدينةِ وآراءِ أهلِ العراق، وبينَ أدلةِ الفريقين.

والثانية: تمتازُ عن نُسَخ «الموطَّأ» كلِّها، باحتوائِها على آراءِ مالكٍ البالغةِ نحوَ ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه.

وهاتانِ الروايتانِ نُسخَهُما في غايةِ الكثرةِ في خِزانات العالم شرقاً وغرباً، وتوجدُ روايةُ ابن وَهْب في مكتبَتَيْ فيضِ الله، ووليِّ الدينِ بالآستانة، وروايةُ سُوَيْدِ بن سعيد، وروايةُ أبـي مُصْعَبٍ في ظاهريةِ دمشق، وأطرافُ «الموطأ» لأبـي عَمْرٍو الداني في مكتبةِ الكُبريلي في الآستانة.

وليس بين كتبِ السُّنَّةِ ما يُقارِبُ شأوَ «الموطَّأ» من جهة كثرةِ الرواة، وفيه يقولُ الإمامُ الشافعي: ما كتابٌ بعدَ كتابِ الله تعالى أنفَعُ من كتابِ مالك، كما ذكره ابن عساكر بإسنادِهِ في «كشف المُغَطَّى في فَضْلِ الموطا» ص ٥٣، وقال ابن عبد البر في «التقصِّي» ص ٩: «المُوَطَّأُ لا مَثِيلَ له، ولا كتابَ فوقَهُ بعدَ كتابِ الله عَزَّ وجَلّ».

وقال أبو بكر بنُ العربـي في «عارضة الأحوذي» ـ ١: ٥ ـ «الموطَّأُ هو الأصلُ الأول واللُّبَاب، وكتابُ البخاريِّ هو الأصلُ الثاني في هذا الباب، وعليهما بَنَى الجميعُ كمُسْلِم والترمذيِّ»، ولهذه المنزلةِ الساميةِ لكتابِ «الموطأ» بَيْنَ أهلِ العلم، لم يَزَلْ المَقَامُ الأوَّلُ له في الاعتناءِ به من كل ناحية.

وحيثُ اختلفَتْ نُسَخُهُ، وتعدَّدَتْ رُوَاتُه، أصبحنا في حاجةٍ شديدةٍ إلى معرفةِ مواضعِ اتفاقِ رُواتِه، ومَوَاقِـعِ اختلافِهم، على تفاوتِ مراتبِهم في الضعفِ والقوة، لتُنَزِّلَ الرواياتُ منازلَها في حالَتَيْ الاتفاق والانفراد. =

. . . . . .

= وقد قام بتعريفِ ذلك أبو الحسن عليُّ بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥، بأَنْ أَلَّفَ هذا الجزءَ في ذلك، مُرَتِّباً أحاديثَ «الموطَّأ»، على ترتيب شيوخ مالك، مع بيانِ عَدَدِ ما لكلٍّ منهم من الحديث ـ في «الموطأ» ـ مستقصياً في البحث عن رواياتِهِ كلِّها، لإبانةِ مواضعِ الاتفاقِ والاختلاف، بل راجَعَ في ذلك: (الأَسْمِعَةَ خارجَ الموطأ) كما ترَى، فأجاد وأفاد.

وكنتُ نقلتُهُ من خط الحافظ أبـي الفضل محمد بن ناصِر شيخ ابن الجوزي، مُغْتَبِطاً به، لما فيه من جزيل الفوائد للباحثين، وللدارقطني أيضاً جُزءٌ يَذْكُرُ فيه «ما خولِفَ فيه مالك» من أحاديث «الموطأ»، كما أنَّ له «غرائبَ مالك»، أغلبُها مناكيرُ انفرد بها عن مالكٍ أناسٌ غيرُ مرضيين.

وممن أَلَّفَ في اختلاف الموطآتِ أبو الوليد الباجي، وقد رتَّب ابن عبد البر في «التمهيد» أحاديث «الموطَّأ» على ترتيب شيوخ مالك، وتوسَّع في الشرح، ثم لَخَّصَ هذا الترتيب في كتاب «التقصِّي» تلخيصاً نافعاً، مع بيانِ بعض وجوه الاختلافِ في الروايات.

ـ قال عبد الفتاح: ثم أَلَّف ابن عبد البر كتابَ «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، مما رَسَمَهُ مالك في موطئه من الرأي والآثار»، وهذا الشرحُ لكتاب «الموطأ» مَشَى فيه ابن عبد البر على نَسَقِ ترتيبِ الإمام مالكٍ لكتاب «الموطأ»، في كتبِهِ وأبوابِهِ وإيرادِ الأحاديثِ فيه والآثار ـ .

وأما عدَدُ أحاديثِ «الموطأ» فقال أبو بكر الأَبْهَرِيُّ: جُملةُ ما في «الموطأ» من الآثار عن النبـي صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين: أَلْفٌ وسبعُ مئةٍ وعشرون حديثاً، والموقوفُ: سِتُّ مئةٍ وثلاثةَ عشر، ومن قولِ التابعين: مئتانِ وخمسةٌ وثمانون. اهـ.

وقال الصلاح العلائيُّ في «بُغية المُلْتَمِس» ـ ص ٨٩ ـ : رَوَى «الموطَّأ» عن مالكٍ جماعاتٌ كثيرة، وبين رواياتِهِم اختلافٌ من تقديم وتأخير، وزيادةٍ ونقص، وأكثرُها روايةُ القعنبـي، ومن أكبرِها وأكثرِها زياداتُ روايةِ أبـي مُصْعَب. اهـ. =

. . . . .

= وقال ابن حَزْم في «الإحكام» ـ ٢ : ١٣٧ ـ : وآخِرُ من رواه عنه من الثقاتِ أبو مُصْعَبٍ الزهريُّ لصِغَر سِنِّه، وعاشَ بعدَ موتِ مالك ٦٣ سنة، وموطؤُهُ أكمَلُ الموطآت، لأنَّ فيه خمسَ مئةِ حديث وتسعين حديثاً بالمكرَّر، أما بإسقاطِ التكرار فخَمْسُ مئةِ حديثٍ وتسعةٌ وخمسون حديثاً، وليس في «موطأ» ابن القاسم إلَّا خَمْسُ مِئةِ حديثٍ وثلاثةُ أحاديث. اهـ. وقال أيضاً: في «موطأ» أبي مُصْعَبٍ زيادةٌ على سائر الموطآت نحوُ مئةِ حديث، كما حكاه العلائي عنه.

وتلك كنوزٌ ثمينة، يَهتمُّ بها كلَّ الاهتمامِ مَنْ يريدُ تذوُّقَ علم الحديثِ بوجهِهِ، راغباً في العلم للعلم، وطالبُ الحديث إذا عُنِيَ بادِىءَ ذي بَدءٍ بمُدارسةِ أحوالِ رجال «الموطأ» فاحصاً عن الأسانيد والمتونِ فيه، تدرَّجَ عن ذوقٍ وخِبرةٍ في مدارج معرفة الحديثِ والفقهِ في آن واحدٍ بتوفيق الله سبحانه، فيُصبحُ على نور من ربِّهِ في باقي بحوثه في الحديث، راقياً على مَراقي الاعتلاءِ في العلم، نافعاً بعلمه، ومنتَفَعاً به، والله سبحانه ولي التسديد». انتهى كلام شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى.

وفي صفحَتَيْ (و) و (هـ) من المقدمة التي كَتَبَها وجَمَعَها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى، لطبعة «الموطأ» التي خَدَمها، وطُبِعَتْ في جزءين بالقاهرة سنة ١٣٧١ = ١٩٥١ بمطبعة عيسى البابي الحلبي: تعدادٌ لرُواةِ «الموطأ» عن الإمام مالك من مختلِفِ البلدان، وقد زادوا على ٨٠ شيخاً.

وفيها أيضاً في صفحة (ط) حتى صفحة (ي): تعدادٌ لِنُسَخ «الموطأ» الأربعَ عَشْرَةَ نسخة، مع ذكرِ حديثٍ واحد ـ كنموذج ـ من الأحاديثِ التي انفردت بها تلك النسخةُ المضافةُ إلى راويها.

/ بابُ معرفةِ المُرْسَلِ، والمُسْنَدِ، والمنقطِعِ والمتَّصِلِ، والموقوفِ، ومَعْنى التدليس [١٢]

قال أبو عمر: هذه أسماءٌ اصطلاحية، وألقابٌ اتَّفَق الجميعُ عليها، وأنا ذاكرٌ في هذا البابِ مَعانِيَها إن شاء الله.

قبول الإسناد المُعَنْعن:

اَعْلَمْ وفَّقَك الله: أني تأمَّلتُ أقاويلَ أئمةِ أهل الحديث، ونَظرتُ في كتب من اشترَط الصحيحَ في النقلِ منهم ومَنْ لم يَشترِطه، فوجدتُهم أجمعوا على قبولِ الإسنادِ المُعَنْعَنِ(١)، لا خِلافَ بينهم في ذلك، إذا جَمَعَ شُروطاً ثلاثة، وهي: عدالةُ المُحدِّثين في أحوالِهم، ولقاءُ بعضِهم بعضاً

---

(١) بحث الحديث (المعنعن) تراه عندهم في (النوع الحادي عشر: المعضل) عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٣٤ ـ ٣٥، وابن الصلاح في «المقدّمة» مع شرح العراقي عليها ص ٦٧ ـ ٧٢، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ٥٥ ـ ٥٧، وابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢: ٥٨٣ ـ ٥٩٩، والعراقي في «شرح ألفيته» ومعه شرح القاضي زكريا عليها ١: ١٦٢ ـ ١٧٤، والسخاويّ في «فتح المغيث» ١: ١٦٣ ـ ١٧٢، والسيوطيّ في «تدريب الراوي» ص ١٣٢ ـ ١٣٦، وابن الوزير في «تنقيح الأنظار» ومعه شرح الأمير الصنعاني عليه في «توضيح الأفكار» ١: ٣٣٠ ـ ٣٣٨، وفيما ألحقته بآخر «الموقظة» للحافظ الذهبي ص ١١٥ ـ ١٣٣ في «التتمة الثالثة في بيان مذهب مسلم في الحديث المعنعن».

مُجالَسةَ ومُشاهَدةَ، وأن يكونوا بُرَآءَ من التدليس.

والإسنادُ المُعَنْعَنُ: فلانٌ، عن فُلَان، عن فُلَان، عن فُلانَ.

وقد حدَّثَنا إسماعيلُ بن عبد الرحمن، حدَّثَنا إبراهيمُ بن بَكْر، حدَّثنا [١٣] محمدُ بن الحسين بن أحمد الأَزْدِيُّ الحافظُ المَوْصِليُّ، / قال: حدَّثنا ابن زَاطِيَا، قال: حدَّثَنا أبو مَعْمَر، عن وكيع قال: قال شعبةُ: (فلانٌ عن فلان) ليس بحديث. قالَ وكيعٌ: وقال سفيان(١): هو حديث.

قال أبو عمر: ثم إنَّ شعبةَ انصرَفَ عن هذا إلى قولِ سفيان. وقد أعلمتُك أنَّ المتأخرين من أئمةِ الحديث، والمشترِطين في تصنيفهم الصحيحَ، قد أجمعوا على ما ذكرتُ لك(٢)، وهو قولُ مالكِ وعامَّةِ أهلِ العلم، والحمدُ لله، إلاَّ أن يكون الرجلُ معروفاً بالتدليس، فلا يُقبَلُ حديثُهُ حتى يقولَ: حدَّثَنا، أو سَمِعتُ، فهذا ما لا أعلَمُ فيه أيضاً خِلافاً.

ومن الدليل على أنَّ (عَنْ) محمولةٌ عندَ أهلِ العلم بالحديثِ على الاتصال حتى يتبيَّنَ الانقطاعُ فيها: ما حكاه أبو بَكْرِ الأَثْرَمُ عن أحمد بن حنبل: أنه سُئِلَ عن حديثِ المغيرةِ بنِ شعبة: «أن النبي ـ عليه السلام ـ مَسَحَ أعلَى الخُفّ وأسْفَلَهُ»، فقال: هذا الحديثُ ذكرته لعبدِ الرحمن بنِ [١٤] مَهْدِي، / فقال: عن ابن المباركِ أنه قال عن ثَوْرٍ: حُدِّثْتُ عن رجاءِ بن حَيْوَة، عن كاتبِ المغيرة. وليس فيه: عن المغيرةِ.

قال أحمد: وأمَّا الوليدُ فزاد فيه: (عن المغيرة)،

---

(١) هو سفيان الثوري شيخ وكيع.

(٢) يعني فيما سبق في أول هذا المبحث ص ٦٥، من قوله: (أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن. . .).

وجعَلَهُ[١]: (ثَوْرٌ عن رَجَاء)، ولم يَسمَعْهُ ثورٌ مِن رجاء، لأنَّ ابن المبارك قال فيه: عن ثورٍ، حُدِّثْتُ عن رجاء[٢].

قال أبو عمر: ألا تَرى أنَّ أحمد بن حنبل رحمه الله، عابَ على الوليد بنِ مُسْلِم قولَهُ: (عن)، في مُنْقَطِعٍ ليُدخِلَهُ في الاتصال.

فهذا بيان أنَّ (عن) ظاهِرُها الاتصال، حتى يَثبُتَ فيها غيرُ ذلك. ومِثلُ هذا عن العلماء كثير. وسنذكُرُ هذا الحديثَ بطُرُقِه، عند ذكر حديثِ المغيرة بن شعبة، في باب: «ابن شهابٍ عن عَبَّاد بن زياد» إن شاء الله[٣].

التدليس:

/ وأما التدليس[٤]: فهو أن يُحَدِّثَ الرجلُ عن الرجلِ ـ قد لَقِيَهُ، [١٥]

---

(١) أي جَعَلَ الوليدُ السَّنَدَ: (ثَوْرٌ عن رجاء).

(٢) جاء هذا النص كاملاً من طريق عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه أحمد، في «تاريخ بغداد» للخطيب ٢ :١٣٥، في ترجمة (محمد بن جعفر الديباجي)، وفي آخره: «قال أبي: ولا أرى الحديثَ يَثْبُتُ». انتهى. وجاء في «المغني» لابن قُدَامَة الحنبلي ١ :٣٠٣، بعدَ ذكر حديث المغيرة: «قال أحمد: هذا من وجه ضعيف، رواه رجاءُ بن حَيْوَة، عن وَرَّادٍ كاتبِ المغيرة، ولم يَلْقَه». انتهى.

وهكذا قال المؤلفُ ابن عبد البر في «التمهيد» ١١ :١٢١ أو ٢ :٢١٧، وعبارتُه: «وروايةُ مالكٍ لهذا الحديثِ عن شهاب، عن عَبَّادِ بن زياد، عن المغيرة: مقطوعةٌ، وعَبَّادُ بنُ زياد لم يَرَ المغيرة، ولم يَسمع منه شيئاً».

(٣) ذَكَرَ ذلك واستوفاه رحمه الله تعالى في الجزء ١١ :١١٨ ـ ١٣٠ أو ٢ :٢١٥ ـ ٢٢١، ثم شَرَحَ هذا الحديث من ص ١٣٠ ـ ١٦١ أو ٢٢١ ـ ٢٤٧، فأتَى بالعَجَبِ العُجَابِ كعادته.

(٤) بحثُ (التدليسِ) والحديثِ (المدلَّس) تراه عندَ الحاكِم في «معرفة علوم =

وأدرَك زمانَه، وأخَذَ عنه، وسَمِعَ منه، وحَدَّثَ عنه ـ بما لم يَسمعه منه، وإنما سَمِعَه من غيرِهِ عنه، ممن تُرْضَى حالُه، أو لا تُرْضَى، على أنَّ الأغلبَ في ذلك أنْ لو كانَتْ حالُهُ مَرْضِيَّةً لذَكَرَهُ، وقد يكونُ لأنه استَصغَرَه. هذا هو التدليسُ عندَ جماعتِهم، لا اختلافَ بينهم في ذلك. وسنُبيِّنُ معنى التدليسِ بالأخبار عن العلماء، في الباب بعدَ هذا إن شاء الله(١).

= الحديث» ص ١٠٣ ـ ١١٢ (النوعَ السادسَ والعشرين)، والخطيبِ في «الكفاية» ص ٣٥٥ ـ ٣٧١، وابن الصلاح في «المقدمة» وشرح العراقي عليها ص ٧٨ ـ ٨٢ (النوعَ الثانيَ عشَرَ)، وابنِ كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ٥٧ ـ ٦٠، وابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢: ٦١٤ ـ ٦٥١، والعراقيِّ في «شرح ألفيته» ومعه شرح القاضي زكريا عليها ١: ١٧٩ ـ ١٩١، والسخاويِّ في «فتح المغيث» ١: ١٥٦ ـ ١٧٨، والسيوطيِّ في «تدريب الراوي» ص ١٣٩ ـ ١٤٦، وابن الوزير في «تنقيح الأنظار» ومعه شرح الأميرِ الصنعاني عليه في «توضيح الأفكار» ١: ٣٤٦ ـ ٣٧٦، وفي غيرها.

(١) سيعود المؤلف رحمه الله تعالى، إلى بحث (التدليس) مرةً ثانيةً بأوسعَ مما هنا كثيراً في الصفحات ٨٥ ـ ١٠٨، والتدليسُ أنواع سأذكرُها لاحقاً هُنا، ولكنَّ المؤلِّفَ اقتَصَر بحثَهُ هنا وهناك على النوع الأول منه، وهو (تدليسُ الإسناد) فقط، وهو كما عرَّفه الحافظ ابن الصلاح بقوله في (النوع ١٢):

١ ـ «هو أن يَروِيَ عمن لَقِيَهُ ـ وسَمِعَ منه ـ ما لم يَسمعه منه، مُوهماً أنه سَمِعَهُ منه، أو عمن عاصَرَهُ ولم يَلْقَه، مُوهِماً أنه قد لَقِيَهُ وسَمِعَهُ منه، ثم قد يكونُ بينهما واحد، وقد يكون أكثرُ. ومن شأنِهِ أن لا يقول في ذلك: (أخبرنا فلان)، ولا (حدَّثَنا)، وما أشبههما، وإنما يقول: (قال فلان)، أو (عن فلان)، ونحوَ ذلك». انتهى. فإن قال فيه: حدَّثني فلان، أو سمعتُ فلاناً، كان كاذباً فاسقاً.

قال الحافظ الخطيب في «الكفاية» ص ٣٥٨، بعدَ ذكر هذا القسم من التدليس: =

. . . . . .

= «إنما يُفارِقُ حالُهُ حالَ المرسَل، بإيهامِهِ السماع ممن لم يَسمع منه فقط، وهو المُوْهِنُ لأمره، فوجب كونُ هذا التدليس متضمِّناً للإرسال، والإرسالُ لا يتضمَّنُ التدليس، لأنه لا يقتضي إيهامَ السماعِ ممن لم يَسمع منه، ولهذا المعنى لم يَذُمَّ العلماءُ من أرسل الحديث، وذَمُّوا من دلَّسَهُ». انتهى.

٢ ــ النوعُ الثاني من التدليس: (تدليسُ الشيوخ)، وهو كما قال الحافظ ابن الصلاح: «أن يَروِيَ عن شيخ حديثاً سَمِعَهُ منه، فيُسمِّيه، أو يُكنِّيه، أو يَنْسُبهُ، أو يَصِفهُ، بما لا يُعرَفُ به كي لا يُعرَف. مثالُه: ما رُوِيَ لنا عن أبـي بكر بنِ مجاهد الإمامِ المُقرىء، أنه رَوَى عن أبـي بكر عبدِ الله بن أبـي داود السِّجِسْتَاني، فقال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ أبـي عبد الله، ورَوَى عن أبـي بكر محمدِ بن الحسن النَّقَّاش المفسِّرِ المُقرىء، ــ المتوفى سنة ٣٥١، وكان ضعيفاً في الرواية، له ترجمة في «لسان الميزان» ٥:١٣٢ أو ٧٨:٧ من الطبعة المحققة و «تاريخ بغداد» ٢:٢٠١ ــ فقال: حدَّثنا محمدُ بنُ سَنَد، نَسَبَهُ إلى جدٍّ له.

وهذا القسمُ الثاني أمْرُهُ أخفُّ ــ من الأول ــ، وفيه تضييعٌ للمَرْوِيِّ عنه، وتوعيرٌ لطريقِ معرفتِهِ، على من يَطلبُ الوقوفَ على حالِهِ وأهليتِه.

ويَختلِفُ الحالُ في كراهة ذلك بحسبِ الغرضِ الحاملِ عليه، فقد يَحمِلُهُ على ذلك كونُ شيخِهِ الذي غيَّر سِمَتَهُ غيرَ ثقة، أو كونُهُ متأخِرَ الوفاةِ قد شاركه في السماع منه جماعةٌ دُونَه، أو كونُهُ أصغرَ سناً من الراوي عنه، أو كونُهُ كثيرَ الروايةِ عنه، فلا يُحِبُّ الإكثارَ من ذكر شخصٍ واحدٍ على صورةٍ واحدة، وتسمَّحَ بذلك جماعة من الرواة المصنِّفين، منهم الخطيبُ أبو بكر فقد كان لَهِجاً به في تصانيفه». انتهى كلام ابن الصلاح.

وقولُ ابن الصلاح في تدليس الشيوخ: (فقد يَحمِلُهُ عليه كونُ شيخِهِ الذي غَيَّرَ سِمَتَهُ غيرَ ثقة)، قلت: عند هذا القصد يكون التدليس حراماً، كما إذا قصد المُدلِّسُ بتدليسِهِ أن لا يُعرَفَ حالُ شيخِهِ من الضعف والجرح، لاشتراكه بالسِّمَةِ التي ذكرَهُ بها مع الثقات الأثبات. =

. . . . .

= ثم قال ابن الصلاح في (النوع ٤٨): «والخطيبُ يَروِي في كتبه: عن أبـي القاسم الأزهري، وعن عُبَيد الله بن أبـي الفتح الفارسي، وعن عُبَيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميعُ شخصٌ واحدٌ من مشايخِه.

وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخَلَّال، وعن الحسن بن أبـي طالب، وعن أبـي محمد الخلَّال، والجميعُ عبارةٌ عن واحد.

ويروي أيضاً عن أبـي القاسم التَّنُوْخِي، وعن علي بن المُحَسِّن، وعن القاضي أبـي القاسم علي بن المُحسِّن التنوخي، وعن علي بن أبـي المعدَّل، والجميعُ شخصٌ واحد، وله من ذلك الكثير». انتهى كلامُ ابن الصلاح في التدليس.

واعتذر الحافظُ البِقَاعِيُّ في «حاشيته» على «شرح الألفية» للحافظ العراقي، عن صَنِيع الخطيب الذي ذكره ابن الصلاح، بقوله ــ في الورقة ١٤٣ من المخطوطة ــ: «قلتُ: ينبغي أن يكون الخطيبُ قُدوةً في ذلك، وأن يُستَدَلَّ بفعلِه على جوازِه، فإنه إنما يُعَمِّي على غيرِ أهلِ الفَنّ، وأمَّا أهلُهُ فلا يَخفَى ذلك عليهم، لمعرفتهم بالتراجِم، ولم يكن الخطيبُ يفعلُهُ إيهاماً للكثرة، فإنه مُكثرٌ من الشيوخ والمَرْوِيَّات، والناسُ بعدَه عِيالٌ عليه، وإنما يَفعلُ ذلك تفنُّناً في العبارة، وربما أدَّتْ ضرورةُ التصنيفِ إلى تكرار الشيخِ الواحدِ عن قُرْب، فيُنَوِّعُ أوصَافَهُ، لئلا يصيرَ مبتَذَلاً يَنْفِرُ السمعُ منه، للتكرارِ المحض، والله أعلم».

قال عبد الفتاح: ومن هذا النوع الثاني من التدليس: (تدليس الشيوخ) تدليسُ الإمام البخاري عن شيخه (محمد بن يحيـى بن عبد الله بن خالد الذُّهْلِي)، قال الحافظ الذهبـي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٢ :٣٩٦، في ترجمة الإمام البخاري، أثناءَ تعدادِ طبقاتِ شيوخه: «الطبقة الخامسة: محمد بن يحيـى الذُّهْلِي، الذي رَوَى عنه الكثير ويُدَلِّسُه». انتهى.

قال شيخنا العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى، في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص ٢١ أو ١١١ و ١١٢: «مسلمٌ لم يُخرِج عن الذهليِّ ولا عن البخاريِّ، بعدَ ما وقع بَيْنَ البخاري وشيخِهِ محمد بن يحيـى الذُّهْلي حين قَدِمَ =

. . . . .

= البخاريُّ نيسابور، وسألوه عن اللفظ، فقال: القرآنُ كلام اللّهِ غيرُ مخلوق، وأعمالُنا مخلوقة، وبَعَثَ مسلمٌ إلى الذُّهْلِي جميعَ ما كان كتَبَ عنه على ظهرِ حَمَّال، وأما البخاريُّ فأخرج حديثَ الذهلي في «صحيحه»، مَعَ ما جَرَى بينهما، إلاَّ أنه كان يقول: حدَّثَنا محمد، أو حدَّثنا محمد بن خالد، يَنْسُبُهُ إلى جَدِّه، أخذاً بعلمه، ودفعاً لما يُتوهَّمُ من أنَّ شيخَهُ مُحِقٌّ في طَعْنِهِ لو صَرَّحَ باسمِه». انتهى.

وجاء في «تهذيب التهذيب» ٩: ٥١٢، في ترجمة (محمد بن يحيى الذهلي): «رَوَى عنه الجماعة سوى مسلم، ولم يُصرِّح البخاريُّ به، بل يقولُ تارةً: ثنا محمد، وتارةً: ثنا محمد بن عبد الله، وتارةً محمد بن خالد، ولم يَقُلْ في موضعٍ: ثنا محمد بن يحيى، . . . ، . . . ، . . . ، رَوَى عنه البخاريُّ أربعةً وثلاثين حديثاً».

وقال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٢: ٤٤٢، في ترجمة (عبد الله بن صالح الجُهَني) كاتِب الليث: «رَوَى عنه البخاري في «الصحيح» على الصحيح، ولكنه يُدَلِّسُهُ فيقول: حدَّثَنا عبدُ الله، ولا يَنْسُبُهُ، وهو هو». انتهى.

كما يُدلِّسُ البخاريّ رحمه الله تعالى (أحمدَ بن حنبل)، فيقول في «التاريخ الكبير» ٤/١: ١٨٢، و ٤/٢: ١٦: «قال ابن هلال»، فَيَنْسُبُه إلى جَدِّهِ الثاني، والبخاريُّ لم يَرْوِ في «صحيحه» عن الإمام أحمدَ شيخِهِ إلاَّ حديثين فقط، أحدُهما تعليقاً، والآخر نازِلاً بواسطة، في آخِرِ بابٍ من(كتاب المغازي) ٨: ١١٥، ونَسَبَهُ فيه هكذا: (أحمد بن محمد بن حنبل بن هِلاَل)، فكأنه أشار بهذا النَّسَبِ هنا، إلى قولِهِ في «التاريخ الكبير»: (قال ابن هلال). وللبخاري رحمه الله تعالى مسالكُ دقيقة كثيرة من هذا النوع، يدركها من أمعَنَ النظر في كلامه وكتبه.

٣ ـ النوع الثالث من التدليس: تدليسُ التسوية، وهو أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الشيخُ يكون رواه عن ضعيفٍ، عن ثقة، فيأتي المدلِّسُ السامعُ من الثقة فيُسقِطُ الضعيف الذي في السند، ويَجعلُ الحديثَ عن شيخِهِ الثقة عن الثقة الذي بعد الضعيف الذي أسقطه، بلفظٍ مُحْتَمِل، فيستوي الإسنادُ كلُّه ثقات. وهذا شَرُّ أقسام التدليس، لأنه يُحكَمُ للحديث بالصحة من جَرَّاءِ إسقاط الضعيف منه، وهو ليس =

. . . . . .

= بصحيح، وفي هذا تغرير شديد.

وكان يفعل ذلك بَقِيَّةُ بنُ الوليد الحِمصي أبو يُحْمِد، والوليدُ بنُ مسلم الدمشقي، فكان يَحذِفُ شيوخَ الأوزاعي الضعفاء، ويُبقي الثقات، فقيل له في ذلك، فقال: أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ أن يَروِيَ عن مثلِ هؤلاء الضعفاء.

٤ ــ تدليسُ العَطْف، كأن يقولَ: حدَّثنا فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني، وقد ذُكِرَ عن هُشَيم بن بَشِير أنه فَعَلَهُ.

٥ ــ تدليسُ السُّكوت، كأن يقولَ: حدَّثنا، أو سمعتُ، ثم يَسكُتَ، ثم يقول: هشام بن عُرْوَة، أو الأعمش، موهماً أنه سَمِـعَ منهما، وليسَ كذلك. وتفصيل ذلك وأمثلته في الكتب المطوَّلات.

وقد أشار الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، إلى أنَّ (التدليسَ) ممن صَدَرَ منه على مراتب مختلفة، فقال في فاتحة كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»: «أما بعدُ فهذه معرفةُ مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي، لخَّصتُها من «جامع التحصيل» للإمام صلاح الدين العلائي تغمده الله برحمته (ص ١٢٩ ــ ١٣١)، وهي على خمس مراتب:

الأولى: من لم يُوصَف بذلك إلاَّ نادراً كيحيـى بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتَمَل الأئمةُ تدليسَهُ وأخرجوا له في الصحيح، لإمامتِهِ وقلةِ تدليسِهِ في جَنْبِ ما رَوَى، كالثوري، أو كان لا يُدلِّسُ إلاَّ عن ثقةٍ كابن عُيَينة.

الثالثة: من أكثَرَ من التدليسِ فلم يَحتجَّ الأئمةُ من أحاديثِهم إلاَّ بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومنهم من رَدَّ حديثَهم مطلقاً، ومنهم من قَبِلَهُم كأبـي الزُّبَير المكي.

الرابعة: من اتُّفِقَ على أنه لا يُحتَجُّ بشيءٍ من حديثهم إلاَّ بما صَرَّحوا فيه بالسماع، لكثرةِ تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، كبقِيَّة بن الوليد.

الخامسة: من ضُعِّفَ بأمرٍ آخَرَ سوى التدليس، فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسماع، إلاَّ إن تُوبِـعَ من كان ضَعفُه منهم يسيراً كابن لَهِيعَة». ثم ذَكَرَ المدلِّسين من كل مرتبة، فبلغوا جميعاً ١٥٢.

واختلفوا في حديثِ الرجل عمن لم يَلْقَهُ، مِثلُ مالكٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، والثوريِّ، عن إبراهيمَ النَّخَعي، وما أشبَهَ هذا، فقالت فِرقَةٌ: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسَمَّيَا مَنْ حدَّثَهما، كما فَعَلا في الكثيرِ مما بلَغَهُمَا عنهما، قالوا: وسُكوتُ المُحدِّثِ عن ذِكرِ من حَدَّثَهُ مع عِلمِهِ به دُلْسَةٌ[(١)].

قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليساً، فما أعلَمُ أحداً من العلماء سَلِمَ منه في قديم الدهرِ ولا في حديثِه، اللهم إلاَّ شُعْبَةَ بنَ الحَجَّاج، ويحيـى بنَ سعيدِ القطان، فإنَّ هذين ليس يُوجَدُ لهما شيءٌ من هذا، لا سيما شُعْبَةُ.

كلمات نابية لشعبة في تقبيح التدليس:

فهو القائلُ: لأَنْ أَزنِيَ أَحَبُّ إليَّ من أن أُدَلِّسَ[(٢)].

[١٦] / حدَّثَنا عبدُ الوارث بن سفيان، حدَّثَنا قاسمُ بن أَصْبَغَ، حدَّثَنا محمدُ بن عبد السلام الخُشَنِيُّ، حدَّثَنا بُنْدَار، حدَّثَنا غُنْدَر، قال: سمعتُ

---

(١) أي تدليس. والدُّلْسَةُ، بالضم: الظُّلْمة، ومن شأن الظلمة أن تُخفِيَ ما لعله يكونُ في الحديث من خَلَل، وذلك الإخفاءُ هو التدليس.

(٢) قال الحافظ ابن الصلاح في «المقدمة» ص ٨١، بعد ذكرِهِ كلمةَ شعبة هذه: «وهذا من شعبة إفراطٌ، محمولٌ على المبالغة في الزجرِ عنه والتنفير». انتهى.

قال عبد الفتاح: وللمحدِّثين في بيانِ غِلَظ المنكَر الذي ينكرونه وفي مقام الردِّ على من يُخالفهم ــ يا ويلَهُ ــ إفراطاتٌ كثيرةٌ جداً، وَصَلَتْ ببعضهم إلى الحكم على مخالِفِه بالرِّدةِ والقتلِ والزندقةِ! وقد ذكرتُ نماذجَ منها فيما ألحقتُه بآخر «المُوْقِظَة» للحافظ الذهبي ص ١٢١ ــ ١٢٣، فقف عليها إذا شئت لترى العجب.

شعبةَ يقول: التدليسُ في الحديثِ أشَدُّ من الزِّنَا، ولأن أسقُطَ من السماءِ إلى الأرضِ أحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أُدلِّس.

وقال أبو نُعَيم: سمعتُ شعبة يقول: لأنْ أزنِيَ أحَبُّ إليَّ من أن أُدلِّسَ. وقال أبو الوليدِ الطَّيَالِسِيُّ: سمعتُ شعبة يقول: لأنْ أَخِرَّ من السماءِ إلى الأرض. أحَبُّ إليَّ من أن أقول: زَعَم فلان، ولم أَسمَعْ ذلك الحديثَ منه.

الإرسال غير التدليس:

وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يَجري عليه لَقَبُ التدليس، وإنما هو إرسال، قالوا: وكما جاز أن يُرْسِلَ سعيدٌ[1] عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وعن أبي بكر وعُمَر، وهو لم يَسمع منهما ـ ولم يُسَمِّ أحَدٌ من أهلِ العلمِ ذلك تدليساً ـ كذلك مالكٌ عن سعيدِ بنِ المسيَّب.

أسبابُ الإرسال:

[١٧] / والإرسالُ قد تَبعَثُ عليه أمورٌ لا تَضِيرُه، مِثلُ أن يكونَ الرجلُ سَمِعَ ذلك الخبرَ من جماعةٍ عن المَعْزِيِّ إليه الخَبَرُ، وصَحَّ عنده، ووَقَرَ في نفسِه، فأرسَلَه عن ذلك المَعْزِيِّ إليه[2]، عِلماً بصحةِ ما أَرسَلَه.

---

(١) أي سعيد بن المسيّب التابعي الجليل.

(٢) لفظُ: المعزيّ إليه، اسمُ مفعول من عَزَى يَعزِي يائياً، وهو صحيح لغة، والأفصَحُ منه: عَزَا يَعْزُو فهو معزوٌّ إليه، بالواو، جاء في «الصحاح» للجوهري و «المصباح» للفَيُّومي: «عَزَوْتُه إليه أَعْزُوهُ إذا نَسَبتُه إليه، وعزَيْتُهُ أعْزِيهِ ـ بالياء ـ لغة». انتهى. فالواويُّ في الفعلِ والاسمِ أفصحُ من اليائي.

وقد يكونُ المُرْسِلُ للحديثِ نَسِيَ مَنْ حَدَّثه به، وعَرَفَ المَعْزِيَّ إليه الحديثُ، فذَكَره عنه، فهذا أيضاً لا يَضُرّ إذا كان أصلُ مذهبه أن لا يأخُذَ إلاَّ عن ثقة، كمالكٍ وشعبة(١).

أو تكونُ مُذاكرةٌ فربما ثَقُلَ معها الإسنادُ، وخَفَّ الإرسالُ، إمَّا لمعرفةِ المخاطَبِينَ بذلك الحديثِ واشتهارِهِ عندهم، أو لغيرِ ذلك من الأسبابِ الكائنةِ في معنى ما ذكرناه.

والأصلُ في هذا الباب: اعتبارُ حالِ المُحَدِّث، فإنْ كان لا يأخُذُ إلاَّ عن ثقة، وهو في نفسِهِ ثقة، وجَبَ قبولُ حديثِهِ: مُرْسَلِهِ ومُسْنَدِهِ.

وإن كان يأخُذُ عن الضعفاء، ويُسامِحُ نفسَهُ في ذلك، وجَبَ التوقُّفُ عما أرسَلَهُ حتى يُسمِّيَ مَنْ الذي أخبَرَهُ. وكذلك من عُرِفَ بالتدليس المُجْتَمَعِ عليه، وكان من المُسَامِحِين(٢) في الأخذِ عن كل أَحَد، لم يُحتَجَّ بشيء مما رواه، حتى يقولَ: أخبَرَنا، أو سَمِعتُ.

هذا إذا كان عَدْلاً ثقةً في نفسِه، وإن كان مِمَّنْ لا يَروِي إلاَّ عن ثقة، استُغْنِيَ عن توقِيفِه ولم يُسأل عن تدليسِه.

وعلى ما ذكرتُه لك أكثَرُ أئمةِ الحديث، قال يعقوب بنُ شَيْبَة: سألتُ يحيى بنَ معين عن التدليس، فكَرِهَهُ وعابَهُ. / قلتُ له: فيكون المُدَلِّسُ [١٨]

(١) انظر أسماء جماعة من أئمة المحدِّثين الذين لا يُحدِّثون إلاَّ عن ثقة، في «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا ظَفَر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى وما علَّقتُ عليه في ص ٢١٦ ـ ٢٢٦.

(٢) أي المتساهلين.

حُجَّة فيما رَوَى، أو حتى يَقُولَ: حَدَّثَنا أو أخبرنا؟[١]، فقال: لا يكونُ حُجَّةً فيما دَلَّسَ فيه.

قال يعقوبُ: وسألتُ عليَّ بنَ المَدِيني عن الرجل يُدَلِّسُ، أيكونُ حُجَّةً فيما لم يَقُل: حدَّثَنا؟ فقال: إذا كان الغالبُ عليه التدليسَ فلا، حتى يقول: حَدَّثَنا. قال عليٌّ: والناسُ يَحتاجون في صحيح حديثِ سفيان[٢] إلى يحيى القطان، يَعْنِي عليٌّ: أنَّ سفيانَ كان يُدَلِّسُ، وأنَّ القَطَّانَ كان يُوقِفُهُ على ما سَمِعَ وما لم يَسْمَع[٣]. وستَرَى في الباب الذي بعدَ هذا ما يَدُلُّك على ذلك، ويَكشِفُ لك المذهبَ والمرادَ فيه إن شاء الله[٤].

---

(١) سقط من الأصل المطبوع لفظُ (أَوْ)، وتصويبُهُ من «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ٣٦٢.

(٢) أي سفيان بن سعيد الثوري الكوفي الإمام.

(٣) يعني لا يَدَعُهُ يُدلِّس، فيَكْشِفُ منه ما سَمِعَ وما لم يَسْمَع. قال يحيى القطان: جَهِدَ الثوريُّ أن يُدلِّسَ عليَّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرةً: حدثنا أبو سَهْل، عن الشعبي، فقلتُ له: أبو سَهْل: محمدُ بنُ سالم، فقال: يا يحيى، ما رأيتُ مثلَك، لا يَذْهَبُ عليك شيء. كما في «تهذيب التهذيب» ١١: ٢١٨، في ترجمة (يحيى القطان).

فأوهَمَ سفيانُ بقولِهِ: (حدثنا أبو سَهْل) أنه أبو سَهْل: كثيرُ بن زياد الأَزْدِي العَتَكيُّ البَصْريُّ الثقةُ، الذي وثَّقَه ابنُ معين وأبو حاتم والنَّسائي وابن حبان، فاعترضَهُ يحيى بأنه أبو سهل: محمدُ بن سالم الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، شبيهُ المتروكِ الذي ليس بثقة. فما مَرَّ ذلك على يحيى، فلذا قال له سفيان: ما رأيتُ مثلَك انتباهاً ويَقَظَةً ومعرفةً ودقةً، لا يَذهَبُ عليك شيء. وقال ابن المبارك: حدَّثَ سفيان بحديثٍ، وهو يُدلِّسُه، فلما رآني استَحْيَا وقال: نَرْوِيهِ عنك. كما في «تهذيب التهذيب» ٤: ١١٥، في آخر ترجمة (سفيان الثوري).

(٤) سيأتي ذلك في ص ٨٥ ــ ١٠٨.

الحديثُ المرسَل:

/ فأما المُرْسَلُ[١]: فإنَّ هذا الاسمَ أوقعوه بإجماعٍ على حديثِ [١٩] التابعيِّ الكبير[٢]، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مِثلُ أن يقول

---

(١) بحثُ الحديث (المرسَل) تراه عندَ الحاكِم في «معرفة علوم الحديث» ص ٢٥ ـ ٢٧ في (النوع الثامن)، والخطيبِ في «الكفاية» ص ٣٨٤ ـ ٣٩٧، وابن الصلاح في «المقدمة» وشرح العراقي عليها ص ٥٥ ـ ٦٢ في (النوع التاسع)، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ٥١ ـ ٥٣، وابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢ : ٥٤٠ ـ ٥٧١.

وعندَ العراقيِّ في «شرح ألفيته» ومعه شرح القاضي زكريا عليها ١ : ١٤٤ ـ ١٥٩، والسخاويِّ في «فتح المغيث» ١ : ١٣٤ ـ ١٥٥، والسيوطي في «تدريب الراوي» ص ١١٧ ـ ١٢٦، وابن الوزير في «تنقيح الأنظار» ومعه شرح الأميرِ الصنعاني عليه في «توضيح الأفكار» ١ : ٢٨٣ ـ ٣٤٦، و «قواعد في علوم الحديث» للتَّهانَوي ص ١٣٨ ـ ١٥٨، والحافظِ العلائي في «جامع التحصيل لأحكام المراسيل» في مجلد مستقل، و «شرح عِلَل الترمذي» للحافظ ابن رجب ص ٢٢٠ ـ ٢٤٤ من طبعة بغداد، و ٢ : ٢٧٣ ـ ٣٢٠ من طبعة دمشق. ونَقَل الشوكاني في «إرشاد الفحول» ص ٦١ كلامَ ابن عبد البر هذا، في (المرسَل)، من هنا إلى قوله في ص ٧٩ «وأكثَرُ روايتِهم عن التابعين».

(٢) هو الذي أدرك جمعاً من الصحابة وسَمِعَ منهم وأخذ عنهم. وقد وُلِدَ لبعض الصحابة أطفالٌ في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأَتَى بهم آباؤهم النبيَّ صلى الله عليه وسلم لِيُحنِّكَهم ويُسمِّيَهم ويَدْعُوَ لهم، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم دون سن التمييز، فذُكِرُوا في الصحابة، غيرَ أن أحاديثَهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، من قَبِيلِ المُرْسَل عندَ النُّقَّادِ من أهل العلم بالحديث، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر في مقدمة «الإصابة» ١ : ٥، في (القسم الثاني)، وفي «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢ : ٥٤٠ ـ ٥٤١، ونَقَله الصَّنْعَانيُّ في «توضيح الأفكار» ١ : ٢٨٤. =

عُبَيْدُ الله بنُ عَدِي بن الخِيَار، أو أبو أُمامة بنُ سَهْلِ بن حُنَيْف، أو عَبْدُ الله بن عامر بن رَبِيعة، ومن كان مِثلَهم: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم.

[٢٠] / وكذلك مَنْ دُونَ هؤلاء، مِثْلُ سعيدِ بن المُسَيَّب، وسالمِ بن عبدِ الله، وأبي سَلَمةَ بنِ عبد الرحمن، والقاسمِ بن محمد، ومن كان مِثْلَهم.

وكذلك علقمةُ بنُ قيس، ومسروقُ بنُ الأجْدَع، والحَسَنُ، وابنُ سِيرِين، والشعبيُّ، وسعيدُ بن جُبَيْر، ومن كان مِثْلَهم من سائر التابعين، الذين صَحَّ لهم لِقاءُ جماعةٍ من الصحابةِ ومُجالَسَتُهم. **فهذا هو المُرْسَلُ عند أهل العلم.**

ومثلُهُ أيضاً مما يَجرِي مَجْرَاه عندَ بعضِ أهل العلم، مُرْسَلُ مَنْ دُوْنَ هؤلاء[1]، مِثْلُ حديثِ ابن شِهاب، وقَتَادة، وأبي حَازِم، ويحيى بنِ سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، يُسمُّونه مُرْسَلاً، كمُرْسَلِ كِبارِ التابعين.

= ويُذكَرُ في كتب معرفة الصحابة قومٌ من المُخَضْرَمِين، الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، من غير أن تَثبُتَ لهم رُؤيةُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ولقاؤه، سواءٌ أسلموا في حياته أم لا. وهؤلاء ليسوا صَحابةً اتفاقاً، وذِكرُهم في هذه الكتب لمُقارَبَتِهم لطبقةِ الصحابة، لا لأنهم منهم، وأحاديثُهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسَلَةٌ بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث. كما أشار إليه الحافظ ابن حجر في مقدمة «الإصابة» ١ : ٥ — ٦ في (القسم الثالث)، ونقلَه الصنعاني في «توضيح الأفكار» ١ : ٢٨٤.

(١) يعني بهم: صغار التابعين. الذين لم يلقوا من الصحابة إلاّ النزر اليسير.

الحديث المنقطع:

/ وقال آخرون: حديثُ هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم يُسمَّى [٢١] منقطِعاً، لأنهم لم يَلْقَوا من الصحابةِ إلَّا الواحدَ والاثنين[١]، وأكثَرُ روايتِهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبي صلى الله عليه وسلم يُسمَّى منقطِعاً.

قال أبو عمر: **المنقطِعُ عندي**: كلُّ ما لا يَتَّصِلُ، سواءٌ كان يُعزَى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيرِه.

الحديثُ المسند:

وأما المُسْنَدُ[٢]: فهو ما رُفِعَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصَّةً. **فالمتَّصِلُ من المُسْنَدِ**: مِثلُ:

---

(١) يعني بهذا: العدَدَ القليلَ لا التحديد.

(٢) نَقَل الحافظ ابن الصلاح في «مقدمته» ص ٤٩، في (النوع الرابع: المسند) خلاصةَ كلامِ ابن عبد البر هنا، وخلاصةَ كلامِهِ الآتي في ص ٨٣، في مبحث (الموقوف)، أعني قولَهُ: (وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ المسنَدَ لا يقَعُ إلَّا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم).

هذا، وبحثُ الحديثِ (المسنَد) تراهُ عند الحاكِم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٧ ــ ١٩ (النوع الرابع)، والخطيبِ في «الكفاية» ص ٢١، في (معرفة ما يَستعملُ أصحابُ الحديث من العبارات في صِفةِ الأخبار مختصراً)، وابن الصلاح في «المقدمة» وشرح العراقي عليها ص ٤٩ (النوع الرابع)، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ٤٨، وابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١: ٥٠٥ ــ ٥٠٩، والعراقيِّ في «شرح ألفيته» ومعه شرحُ القاضي زكريا عليها ١: ١١٨ ــ ١٢١، والسخاويِّ في «فتح المغيث» ١: ١٠٤ ــ ١٠٦، والسيوطيِّ في «تدريب الراوي» ص ١٠٧ ــ ١٠٨، وابن الوزير في «تنقيح الأنظار» ومعه شرح الأميرِ الصنعاني عليه في «توضيح الأفكار» ١: ٢٥٨ ــ ٢٥٩، وفي غيرها.

أمثلة الحديث المتصل:

مالك، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومالك، عن ابن شهاب، عن سالمِ بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومالك، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[٢٢] / ومالك، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرجِ، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومالك، عن ابن شهاب، عن سعيدِ بنِ المسيَّب، أو أبي سَلَمة بنِ عبد الرحمن، أو الأعرجِ، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومَعْمَر، عن هَمَّامِ بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأيوب، عن ابن سِيرِين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وما كان مِثلَ هذا كلِّه.

المسند المنقطع:

والمنقطِعُ من المُسْنَد: مِثْلُ مالك:

عن يحيى بن سعيد(١)، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[٢٣] / وعن ابن شهاب، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري.

وعن ابن شهاب، عن أبـي هريرة.

وعن زيـد بن أَسْلَـم، عـن عمـر بن الخـطاب، عـن النبـي صلى الله عليه وسلم.

فهذا وما كان مِثْلَهُ: مُسْنَدٌ، لأنه أُسنِدَ إلى النبـي صلى الله عليه وسلم، ورُفِـعَ إليه، وهو مع ذلك منقطِـع، لأن يحيـى بنَ سعيد، وعبدَ الرحمن بن القاسم، لم يَسمعا من عائشة، وكذلك ابن شهاب لم يَسمع من ابن عباس، ولا مـن أبـي هريـرة، ولا سَمِـعَ زيدُ بـنُ أَسْلَمَ مـن عُمَـر، وقـد اختُلِفَ في سماعِهِ من ابن عمر، والصحيحُ عندي أنه سَمِـعَ منه. وستَرَى ذلك في موضعِهِ من كتابنا هذا إن شاء الله.

وأكثَرُ مِن هذا في الانقطاع: مالكٌ أنه بَلَغَهُ:

عن جابرِ بن عبد الله، عن النبـي صلى الله عليه وسلم. وعن عائشة. وعن أنس، عن النبـي صلى الله عليه وسلم، وما كان مِثْلَه.

وأمَّا المُتَّصِلُ جُمْلَةً: فمِثْلُ مالكٍ:

عن نافع، وعبدِ الله بنِ دينار، عن ابن عُمَر، مرفوعاً أو موقوفاً.

وكذلك أيوبُ، عن أبي قِلابة، عن أنس، مرفوعاً أو موقوفاً. / وشعبةُ، [٢٤] عن قَتَادة، عن أنس، مرفوعاً أو موقوفاً. وشعبةُ، عن الحَكَم بن عُتَيْبَة، عن مُصْعَبِ بن سَعْد، عن أبيه[١]، مرفوعاً أو موقوفاً.

ومثـلُ منصورٍ، عـن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن ابن مسعـود، مرفوعاً أو موقوفاً.

---

(١) هو سعد بن أبـي وقاص الصحابـي الجليل رضي الله عنه.

ومِثلُ الأوزاعيِّ، وهِشامِ الدَّستُوَائِي، عن يحيى بنِ أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً أو موقوفاً. والزُّهْرِيِّ، عن أبي سَلَمة، عن عائشة، وأبي هريرة، مرفوعاً أو موقوفاً، وما كان مِثْلَ هذا.

وإنما سُمِّيَ متصلاً، لأنَّ بَعْضَهم صَحَّتْ مُجالَسَتُهُ ولِقاؤُه لمن بَعْدَه في الإسناد، وصَحَّ سَمَاعُهُ منه.

الحديث الموقوف:

[٢٥] / **والموقوف**(١): ما وُقِفَ على الصَّاحِب، ولم يُبْلَغْ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم مِثْلُ مالكٍ:

عن نافع، عن ابن عُمَر، عن عُمَرَ قَوْلَهُ.

وعن الزهري، عن سالمٍ(٢)، عن أبيه(٣)، قَوْلَهُ.

وابن عُيَيْنَةَ، عن عَمْرِو بنِ دينار، عن جابرِ بن زَيْد، عن ابن عباس، قولَهُ، وما كان مِثْلَ هذا.

---

(١) بحثُ الحديثِ (الموقوف) تراه عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٩ ــ ٢١ (النوع الخامس)، والخطيب في «الكفاية» ص ٢١، وابن الصلاح في «المقدمة» وشرح العراقي عليها ص ٥١ (النوع السابع)، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ٤٩، وابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١: ٥١٢ ــ ٥١٣، والعراقي في «شرح ألفيته» ومعه شرح القاضي زكريا عليها ١: ١٢٣، والسخاوي في «فتح المغيث» ١: ١٠٨ ــ ١٠٩، والسيوطي في «التدريب» ص ١٠٩ ــ ١١٧، وابن الوزير في «تنقيح الأنظار» ومعه شرح الأمير الصنعاني عليه في «توضيح الأفكار» ١: ٢٦١ ــ ٢٦٥، وفي غيرها.

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عمر الصحابيِّ الجليلِ.

(٣) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما.

والانقطاعُ يَدْخُلُ المرفوعَ وغيرَ المرفوع.

التفرقة بين المرفوع والمسند:

وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ المرفوع كلُّ ما أُضِيفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، متصلاً كان أو مقطوعاً، وأنَّ المُسْنَدَ لا يَقَعُ إلاَّ على ما اتَّصَلَ مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ففَرَّقوا بين المرفوع والمُسْنَد، بأنَّ المُسْنَدَ هو الذي لا يَدخُلُهُ انقطاع ومما يُعرَفُ به اتصالُ الرّوَاةِ ولِقاءُ بعضِهم بعضاً، فلذا صار الحديث مقطوعاً وإن كان مُسْنَداً، لأنَّ ظاهِرَهُ يتصلُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو منقطِع(١).

وقال آخرون: المرفوعُ والمُسْنَدُ سواء، وهما شيءٌ واحد، والانقطاعُ يَدْخُلُ عليهما جميعاً والاتصالُ.

هل (أنَّ) بمعنى (عَنْ) في دلالة الاتصال:

[٢٦] / واختلفوا في معنى (أنَّ)، هل هي بمعنى (عَنْ)، محمولةٌ على الاتصالِ بالشرائطِ التي ذكرنا حتى يَتبيَّنَ انقطاعُها، أو هي محمولةٌ على الانقطاعِ حتى يُعرَفَ صِحَّةُ اتصالِها؟

وذلك مِثلُ: مالكٍ، عن ابن شهاب، أنَّ سعيدَ بن المسيَّب قال كذا.

---

(١) يريد بالمقطوع (المنقطع) وبالمسند (المسند على رأي ابن عبد البر)، فعنده المسند والمرفوع سواء. والمعنى أن الحديث المرفوع يمكن أن يوصف على رأي المؤلّف ابن عبد البر بالمنقطع مع كونه (مسنداً) على رأيه أيضاً، إذ لا منافاة بينهما كما سبق، وأما الذين خصّوا (المسند) بالمتصل المرفوع وهم الجمهور، فلا يمكن أن يوصف عندهم الحديث المسند بالمنقطع للمنافاة بينهما.

ومِثلُ: مالكٍ، عن هشام بن عُرْوَة، أنَّ أباه قال كذا. ومِثْلُ: حَمَّادِ بن زيد، عن أيوب، أنَّ الحَسَنَ قال كذا.

فجُمهورُ أهل العلم على أنَّ (عَنْ) (وأنَّ) سَوَاءٌ، وأنَّ الاعتبارَ ليس بالحروف، وإنما هو باللقاءِ والمُجَالسةِ والسماعِ والمُشاهَدَة، فإذا كان سَمَاعُ بعضِهم من بعضٍ صحيحاً، كان حديثُ بعضهم عن بعضٍ أبداً بأيِّ لفظٍ وَرَد محمولاً على الاتصال، حتى تَتَبيَّنَ فيه عِلَّةُ الانقطاع[1].

---

(١) قولُهُ: (بأيِّ لَفظٍ وَرَدَ محمولاً على الاتصال...). قال الحافظ العلائي رحمه الله تعالى، في «جامع التحصيل لأحكام المراسيل» ص ١٤٢، «قولُهم: (قَالَ فلان)، أو (ذَكر)، أو (حَدَّث)، أو (فعَل)، أو (كان يقولُ كذا)، وما أشبَهَ ذلك، اختُلِفَ فيه ــ أي أيُفِيدُ الاتصالَ أم الإرسالَ؟ ــ، وقد حَكَيْنَا عن ابن عبد البر تعميمَ الحكم بالاتصال فيما يَذكُرُهُ الراوي عمن لَقِيَهُ بأيِّ لفظٍ كان، وكذلك قال الإمامُ أبو بكر الصيرفي والحافظُ أبو بكر الخطيب وغيرُهما، وهذا مع الشروط المقرَّرة في قبولِ (العنعنة).

والدليلُ لصحةِ هذا وما قَبْلَهُ من قولهم: (عَنْ فلان)، و (أنَّ فلاناً)، ونحوَه: أنَّ الراوي لو لم يكن قد سَمِعَ هذا منه، لكان ــ بإطلاقه ما يُشعِرُ بالرواية عنه، من غير ذكرِ الواسطة ــ مُدَلِّساً، والظاهِرُ السلامةُ من ذلك، إذْ لم يُعرفْ به». ثم استَدلَّ بأكثَرَ من دليل على إفادة (قَالَ) الاتصالَ، ثم قال:

«وفي هذا ــ أي ما ذكره من الأدلَّة ــ دليلٌ على أنَّ عُرْفَ أهلِ ذلك الزمان ــ أي من الصدرِ الأوَّلِ حتى نهايةِ القَرْنِ الثالث ــ : أنَّ (قَالَ) يَقتضِي الاتصال، إلاَّ أن رُتبَةَ (قَالَ) مُجَرَّدَةً ــ أي من غير أن يكون معها ما يُشعِرُ بالاتصال نحو (قَالَ لَنَا فلان) ــ : منحطةٌ عن رُتبةِ (عَنْ) و (أنَّ) أيضاً، إلاَّ أن يُصَرِّحَ الراوي بأنه لا يقولُها إلاَّ فيما سَمِعَهُ، أو يُعرَفُ ذلك من عادتِه».

وقال البَرْدِيجي: (أنَّ) محمولةٌ على الانقطاع، حتى يَتبيَّنَ السماعُ في ذلك الخبرِ بعينِهِ من طريقٍ آخَر، أو يأتيَ ما يَدلُّ على أنه قد شَهِدَهُ وسَمِعَهُ.

قال أبو عمر: هذا عندي لا مَعْنَى له، لإجماعِهم على أنَّ الإسنادَ المتصِلَ بالصحابـيّ، سَوَاءٌ قال فيه: قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، أو: أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قالَ، أو: عَنْ رسولِ الله أنه قالَ، أو: سَمِعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ قالَ ـ كلُّ ذلك سَواءٌ عند العلماء، والله أعلم.

معنى التدليس:

[٢٧] / **وأمَّا التدليس**[١]: فمعناه عندَ جماعةِ أهلِ العلم بالحديث: أن يكون الرجلُ قد لَقِيَ شيخاً من شيوخِهِ، فسَمِعَ منه أحاديثَ لم يَسمع غيرَها منه، ثم أخبرَه بعضُ أصحابه ـ ممن يَثِقُ به ـ عن ذلك الشيخ، بأحاديثَ غيرِ تلك التي سَمِعَ منه، فيُحَدِّثُ بها عن الشيخ دُونَ أن يَذكُرَ صاحبَه الذي حَدَّثه بها، فيقولَ فيها: عَنْ فلان، يعني ذلك الشيخَ.

وهـذا لا يجـوزُ إلاّ فـي الإسنـاد المُعَنْعَـن، ولا أعلـم أحـداً يُجيـزُ للمُحدِّث أن يقول: أخبَرَني، أو حدَّثَني، أو سَمِعتُ: عمَّن لم يُخْبِرْه[٢]، ولم يُحَدِّثْهُ، ولم يَسمَعْ منه، وإنما يقولُ: اكتُبُوا فلانٌ عن فلان، كما لو قال مالكٌ: اكتُبُوا: مالكٌ، عن نافع. أو ابن عُيَيْنَةَ يقولُ: اكتُبُوا: سفيانُ، عن عَمْرِو بنِ دينارٍ. أو الثوريُّ، أو شُعبةُ يقولُ: اكتُبُوا: سفيانُ أو شعبةُ عن الأعمش وهو قد سَمِعَهُ من رجلٍ وَثِقَ به عن الذي حَمَلَهُ عنه.

---

(١) تقدم ذكرُ مصادر بحث (التدليس) والحديث (المدلَّس) تعليقاً في ص ٦٧.

(٢) وقع في الأصلين: (أو سمعتُ: من لم يُخبره). وهو تحريف.

وهذا[١] أخَفُّ ما يكونُ في الذين لَقِيَ بعضُهم بعضاً، وأخَذَ بعضُهم عن بعض، وإذا وقع ذلك فيمن لم يَلْقَهُ فهو أقبَحُ وأسْمَجُ.

وسُئِلَ يزيدُ بن هارون[٢] عن التدليس في الحديث، فَكَرِهَهُ وقال: هو من التَّزَيُّنِ[٣].

* * *

(١) سقطت لفظة (هذا) من طبعة مصر. سلمان.

(٢) هو أبو خالد يزيدُ بن هارون بن زَاذِي الواسطي، الحافظ القدوة شيخُ الإسلام، ولد سنة ١١٨، ومات بواسط سنة ٢٠٦ رحمه الله تعالى. قال: ما دلَّستُ قط إلاَّ في حديثٍ واحد، فما بُورك لي فيه. وكان يُقالُ: في مجلسِهِ سبعون ألفاً. قال أحمد بن حنبل: كان يزيدُ له فقه، ما كان أذكاه وأفهمَهُ وأفطَنَه. من «تذكرة الحفاظ» ١ : ٣١٧.

(٣) جاء مثلُ هذا عن المُعَافَى بن عِمران الأزدي الفَهْمي أبي مسعود المَوْصِلي، أحدِ الأعلام المتوفى سنة ٢٠٤، الذي قال فيه الثوري: ياقُوتَةُ العلماء، ففي «الكفاية» للخطيب ص ٣٥٦، في (باب الكلام في التدليس وأحكامه)، رَوى فيه الخطيب بسنده إلى «ابن عَمَّار ــ هشام بن عَمَّار الدمشقي ــ قال:

سمعتُ المُعافى يقول، سمعتُ شعبة يقول: لأنْ أَزْنِيَ أحبُّ إليَّ من أن أُدلِّس. فقلتُ له ــ القائل ابن عمار ــ : يا أبا مسعود، ما تقول أنت في التدليس؟ قال: أَدْنَى ما فيه التزيُّن». انتهى. وهو يُشير بهذا إلى أنَّ التدليسَ من تزيُّنِ المرء بما ليس هو عليه، فهو من التزيُّنِ بالباطل، أخذاً من حديث أسماءِ رضي الله عنها في «صحيح مسلم» ١٤ : ١١٠ «المُتَشَبِّعُ بما لم يُعْطَ كلابِسِ ثوبَـيْ زُورٍ».

ثم رَوَى الخطيب عن «حَمَّاد بن زيد قال: التدليسُ كذِبٌ، ثم ذَكَر حديثَ النبي صلى الله عليه وسلم: «المُتَشَبِّعُ بما لم يُعطَ كلابِسِ ثَوبَـيْ زُورٍ». قال حماد: لا أعلمُ المدلِّسَ إلاَّ مُتَشَبِّعاً بما لم يُعْطَ».

/ بـابُ بيـانِ التدليس، ومـن يُقبَلُ نقـلُه، ويُقبَلُ مُرْسَلُهُ وتَدْلِيسُه، ومن لا يُقبَلُ ذلك منه [٢٨]

قال أبو عمر: الذي اجتَمَع عليه أئمةُ الحديثِ والفقهِ في حالِ المُحَدِّثِ الذي يُقبَلُ نقلُه، ويُحتَجُّ بحديثِه، ويُجعَلُ سُنَّةً وحُكماً في دِين الله: هو أن يكونَ حافظاً إن حدَّثَ من حِفظِه، عالماً بما يُحِيلُ المعانيَ، ضابطاً لكتابه إن حَدَّثَ من كتاب، يُؤدِّي الشيءَ على وجهه، مُتيقِّظاً غيرَ مُغفَّل.

وكلُّهم يَستحِبُّ أن يُؤدِّيَ الحديثَ بحروفِه، لأنه أسلَمُ له، فإن كان من أهل الفهمِ والمعرفة، جاز له أن يُحَدِّثَ بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يَجُز له ذلك، لأنه لا يدري لعلَّهُ يُحِيلُ الحلالَ إلى الحرام.

ويَحتاجُ مع ما وصفنا، أن يكون ثقةً في دِينه، عَدْلاً جائزَ الشهادةِ مَرْضِيّاً، فإذا كان كذلك، وكان سالماً من التدليس، كان حُجَّةً فيما نَقَلَ وحَمَلَ من أثَرٍ في الدين.

وجُملةُ تلخيصِ القولِ في التدليس الذي أجازه مَنْ أجازه مِن العلماء بالحديث، هو: أن يُحَدِّثَ الرجلُ عن شيخٍ قد لَقِيَهُ وسَمِعَ منه، بِمَا لم يَسْمَعْ منه وسَمِعَهُ من غيرِه عنه، فيُوهِم أنه سَمِعَه من شيخِه ذلك، وإنما سَمِعَهُ من غيرِه، أو مِن بعضِ أصحابِهِ عنه، ولا يكونُ ذلك إلاَّ عن ثقة.

فإن دلَّسَ عن غيرِ ثقة، فهو تدليسٌ مذموم عندَ جماعةِ أهلِ الحديث، وكذلك إن دلَّسَ عمن لم يَسمع منه، فقد جاوَزَ حَدَّ التدليس الذي رَخَّصَ فيه من رَخَّص من العلماء، إلى ما يُنكِرُونه ويَذُمُّونه ولا يَحْمَدُونه. وبالله العِصمةُ لا شريكَ له.

تعديلُ كل طالبِ علم معروفِ العناية به:

وكلُّ حاملِ علمٍ معروفِ العنايةِ به، فهو عَدْلٌ محمولٌ في أمرِهِ أبداً على العدالة، حتى تتبيَّن جَرْحَتُهُ في حالِهِ، أو في كثرةِ غَلَطِه، لقوله صلى الله عليه وسلم: «يَحمِلُ هذا العِلْمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ». / وسنذكُرُ [٢٩]
هذا الخبرَ بطُرُقِهِ في آخِرِ هذا البابِ إن شاء الله(١).

---

(١) وهناك سيأتي تخريج هذا الحديث والكلام عليه في ص ١٣٣ ـ ١٣٩ إن شاء الله تعالى، وأما القاعدة التي استنبطها الحافظ ابن عبد البر من هذا الحديث من «أن كل حاملِ علم معروفِ العناية به عدلٌ محمول في أمره على العدالة، حتى تتبيَّن جَرْحتُه في حالِه ـ أي عدالتِه ـ أو في كثرةِ غلطه»، فهي مسألةُ حُكمِ المجاهيل من العلماء هل يقبل خبرهم أم لا؟ فيرى ابن عبد البرّ أن الأصل في حملة العلم هي العدالة ما لم يتبين خلاف ذلك، فلا حاجة لقبول خبر حاملِ العلم معروفِ العناية به إلى وجود توثيق أو تعديل فيه بل يكفي عدم ثبوت الجرح في دينه أو ضبطه.

وسبقه إلى هذا الرأي الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي المتوفى سنة ٢٨٢، ووافقه على ذلك من المتأخرين ابن المَوَّاق، وأبو الحجاج المِزّي، وابن سيد النّاس، والذهبي، وابن الجزري، وابن حجر، وغيرُهم وتجد عبارات هؤلاء في ذلك في «فتح المغيث» للسخاوي ٢: ١٣ ـ ١٩ النوع الثالث والعشرون.

وأنقلُ منه هنا عبارة الذهبي لصلتها بشرح كلام ابن عبد البرّ وإيضاحه، قال الذهبي عن كلام ابن عبد البرّ هذا: «هو حقّ، قال: ولا يَدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكلّ من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه =

. . . . .

= معروف العناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تلييناً، ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ ــ ابن عبد البر ــ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح».

وقال العلامة ابن الوزير اليماني في «تنقيح الأنظار» ٢ : ١٣١ : «ثم إن ما ذهب إليه ابن عبد البرّ وابن المواق هو الذي عليه عمل الموافق والمخالف في أخذ اللغة عن اللغويين، وأخذ الفتيا عن المفتين، وأخذِ الفقه ومذاهب العلماء عن شيوخ العلم، وقد بينت ذلك في «العواصم» ــ ١ : ٣١٥ ــ ٣٢٠ ــ بياناً شافياً فليطالع فيه».

وأما الحافظ ابن الصلاح فقال في «مقدّمته» ص ١١٥ في (النوع ٢٣): «فيما قاله ــ ابن عبد البر ــ اتساع غير مرضي»، وتبعه الحافظ زين الدين العراقي فاعترض على استدلال ابن عبد البرّ بالحديث المذكور بوجهين، الأول بضعف الحديث المذكور، والثاني بأن الحديث على تقدير صحته بمعنى الأمر، ومعناه أنه أَمَر الثقاتِ بحمل العلم، لأن العلم إنما يقبل عن الثقات، ولا يمكن أن يكون بمعنى الخبر عن الشارع بأن كلَّ حاملِ علمٍ عدلٌ، فخبرُهُ واجب الصدق، فإنّه لو كان كذلك لم يوجد حامل علم غير عدل، والواقع خلافه، فتعين أن يكون بمعنى الأمر، فلا يتم استدلال ابن عبد البر به على دعواه، هذا ما أفاده العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ١١٥ ــ ١١٦، و «شرح الألفية» له ١ : ٢٩٩.

أما دعواه تضعيف الحديث فسيأتي في ص ١٣٩ أن الحديث لا ينزل عن درجة الحسن وأن من الأئمة من صححه، فلا مانع من الاحتجاج به. وأما اعتراضه بحمل الخبر على الأمر فقد ردّ عليه العلامة ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم» ١ : ٣٠٧ ــ ٣٢٠، و «الروض الباسم» ١ : ٢٠ ــ ٢٦، و «تنقيح الأنظار» ٢ : ١٣٠ ــ ١٣١، وأنقل هنا كلامه من «تنقيح الأنظار» ممزوجاً بشرح الأمير اليماني في «توضيح الأفكار»، وذلك كما يلي:

«وأما اعتراضه الاستدلال من حيث الدراية، وهو حَمْل الخبر على الأمر، فنقول =

. . . . .

= في جوابه (الأصلُ في الخبر والأكثرُ أن يُقَرّ على ظاهره) من غير صرف له عنه إلى غيره، (والتأويل من غير ضرورة لا يجوز)، والقول بأن الضرورة الموجبة للتأويل عدمُ صدق الحديث إن حُمِلَ على الإخبار مدفوعٌ بقوله (ووجودُ التخصيص في مدلولات الأخبار لا يوجب صرفها من باب الأخبار إلى باب الأوامر)، فيُحمل الخبر على التخصيص بوجود من ليس بعدل في حَمَلة العلم، (و) لا يقال: فقد تأولتم الخبر أيضاً كما تأوله زين الدين، واتفقتم جميعاً على إخراج الخبر عن ظاهره، لأنا نقول (ورودُ التخصيص) في الأخبار العامة (أكثر من ورود الأخبار بمعنى الأمر)، والتأويل بالحمل على الأكثر أولى من التأويل بالحمل على الأقلّ كما ذهب إليه الزين.

فإن قلت: فإذاً قد آل معنى الحديث إلى الإخبار بأن بعض حملة العلم عدول، ولزم من مفهومه أن بعضهم غيرُ عدول، وبهذا لا يتم دليلاً لابن عبد البرّ على مدّعاه بأن كل حامل علم معروف بالعناية فيه فهو عدل.

قلت: بل يتمّ به استدلاله، وذلك لأن العامّ يُعمَل به على عمومه حتى يقوم دليل على تخصيصه، فمن كان حاملَ علم معروفاً بالعناية به فهو عدل حتى يظهر قادح في عدالته.

وأما رواية أبـي حاتم التي وردت بلفظ الأمر: «لِيَحْمِلْ هذا العلم من كل خلف عدوله» ــ أخرجه ابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/١: ١٧ ــ ، فهي معلولة بمخالفة جميع الرواة، إذ كلّهم رواه بلفظ الخبر، فالوهَمُ أبعد عن الجماعة. والله أعلم». انتهى كلامهما بتصرف يسير.

وقد أطال الكلام العلامة ابن الوزير في تقوية مذهب ابن عبد البرّ، واستدل له من ظاهر بعض الآيات وثلاثة أحاديث أخر صحيحة، كما استدل له بخمسة أنظار قوية، وفي نقل كل ذلك هنا طول، فانظره إذا شئت في «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبـي القاسم ﷺ» ١: ٣٠٧ ــ ٣٢٠، وفي «الروض الباسم في الذب عن سنة أبـي القاسم ﷺ» ١: ٢٠ ــ ٢٦. =

. . . . .

= ومما يجدر التنبيه إليه هو أن هذه القاعدة التي أسسها ابن عبد البر هنا ووافقه عليها كثير من المحققين، هي غير القاعدة التي ذكرها في «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله» ٢ : ١٥١، و ٢ : ١٠٩٣، بقوله: «من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته بالعلم وعنايته، لم يُلتفَت فيه إلى قول أحد، إلاّ أن يأتي في جَرْحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهاداتِ والعملِ فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك، بما يوجبُ تصديقَه فيما قاله، لبراءته من الغِلّ والحسدِ والعداوةِ والمنافسة، وسلامتِهِ من ذلك كلِّه، فذلك كلُّه يُوجبُ قبولَ قولِهِ من جهة الفقه والنظر».

وهذه القاعدة أيضاً غير القاعدة التي ذكرها الخطيب في «الكفاية» ص ٨٦ ــ ٨٧ بقوله: «المحدّث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدِّل، مثال ذلك أن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وأبا عمرو الأوزاعي، والليث بن سعد... ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، لا يُسأل عن عدالتهم وإنما يُسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين أو أشكل أمره على الطالبين...».

فإن المراد من هاتين القاعدتين ــ قاعدة «جامع بيان العلم» وقاعدة «الكفاية» ــ هم الأئمة المعروفون الذين ثبتت إمامتهم بالتواتر والإجماع، وكذا الثقات المعروفون الذين اشتهرت ثقتهم واستفاضت عدالتهم بين أهل العلم.

وأما القاعدة التي ذكرها ابن عبد البرّ هنا، فالمراد منها المجاهيل من العلماء، وعليهم حَمَل ابن الوزير اليماني هذه القاعدة في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم» ١ : ٢٠، وهو مفاد كلام الذهبي أيضاً كما قد نقلته عنه آنفاً.

ويَدخل في مجاهيل العلماء من لم توجد له ترجمة تعرّف بحاله، ولم يقف أهل العلم على نصّ أهل الشأن على توثيقه وتعديله ولا على تجريحه وتوهينه، ولكنّ آثاره =

قال صالحُ بن أحمد بن حنبل، حدَّثَنا عليُّ بن المَدِيني، قال: سمعتُ عبدَ الرحمن بنَ مَهْدي يقول: قال شعبة يوماً: حدَّثِني رجل، عن

= تدل على كونه من حملة العلم ومن المعتنين به المتقنين فيه، وذلك:

كأبي عُبَيد الآجري راوي الجرح والتعديل عن أبي داود.

وابن محرز الراوي، عن ابن معين.

ومحمد بنِ حاتم بن المظفَّر المُظَفَّري صاحبِ الكلمة الرفيعة في مَدْح الإسناد.

والحافظ ابن غلام الزهري الذي يكثر عنه حمزة السهمي في «تاريخه».

والقاضي أبي القاسم ابن أبي العوَّام صاحب النسائي.

والدولابي.

والطحاوي صاحب «فضائل أبي حنيفة ومسنده»، الذي يكثر عنه الذهبي، والقرشي، والصالحي، ويعتمد عليه ابن دقيق العيد والزيلعي.

وكذلك الحافظ صفي الدين الخزرجي صاحب «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» الذي غدا كتابه مرجعاً لمن بعده.

فأمثال هؤلاء العلماء الذين تدل آثارهم على جلالتهم وفحولتهم، لا يضرّهم خفاء تراجمهم وأحوالهم على المتأخرين، فقد قيل:

ليس الخُمولُ بعارٍ   على ٱمرِئٍ ذي جلالِ
فليلةُ القدرِ تَخفى   وتلك خيرُ الليالي

ومعلوم أن هؤلاء وأمثالهم الذين عبّرتُ عنهم بـ(مجاهيل العلماء) تبعاً لابن الوزير اليماني، هم أرفع رتبة من عامة الرواة المستورين ومن عامة الرواة الذين ذكرهم المتكلمون في الرواة وسكتوا عن جرحهم، كما لا يخفى، وقد ذكرتُ في تعليقي على «الرفع والتكميل» تتمةً مهمةً في نحو ٢٠ صفحة، من ص ٢٣٠ ــ ٢٤٨، في أنَّ سكوتَ المتكلمين في الرجال عن راوٍ يُعدّ توثيقاً له ضمناً إذا لم يأت بمتنٍ منكر، وعزّزتُ ذلك بشواهد واضحة ونصوص ناطقة، فعلى هذا يُعَدُّ عدم تبيّن الجرح في «مجاهيل العلماء» توثيقاً لهم بالأولى، والله تعالى أعلم بالصواب.

سفيان، عن منصور، عن إبراهيمَ بكذا، ثم قال: ما يَسرُّني أنّي قلتُ: قال منصور، وأنَّ ليَ الدنيا كلَّها[١].

وقد يكونُ المُحدِّث عدلاً جائزَ الشهادة، ولا يَعرِفُ معنى ما يَحمِلُ، فلا يُحتَجُّ بنقلِهِ، قال أحمد بن حنبل: سمعتُ يزيدَ بنَ هارون يقول: قد تَجُوزُ شهادةُ الرجلِ ولا يَجُوزُ حديثُه، ولا يَجوزُ حديثُه حتى تَجُوزَ شهادتُه، وقال أيوب[٢]: إنَّ بالبصرة رجلاً من أزهدِهِم وأكثرِهم صلاةً، غَبِيّاً، لو شَهِدَ عندي شهادة ما أجزتُ شهادتَه، يُريدُ: فكيفَ أقبَلُ حديثَه؟ وقال ابن مهدي: إني لأدعو الله لقومٍ قد تَركتُ حديثَهم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصْبَغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الوليد بن شُجَاع، حدثنا سُوَيد بن عبد العزيز، عن مُغِيرة، قال: خَرَجْنا إلى شيخٍ بلَغَنا أنه يُحَدِّثُ بأحاديث، فلما انتهينا إلى إبراهيم قال: ما حَبَسكم؟[٣] قلنا: أتينا شيخاً يُحَدِّثُ بأحاديث، قال إبراهيم: لقد رأيتُنا وما نأخُذُ الأحاديثَ إلاَّ ممن يَعرِفُ وجوهَهَا، وإنا لَنَجِدُ الشيخَ يُحَدِّثُ بالحديثِ، يُحرِّفُ حلالَهُ من حرامِهِ، وما يَعلم!

---

(١) توضيحُ السند: (سفيان) هنا، هو الثوري من شيوخ شعبة، و (منصور) هو (منصور بن المعتمِر) من شيوخ شعبة أيضاً، وقد سَمِعَ شعبةُ منهما، و (إبراهيم) هو (إبراهيم بن يزيد النَّخَعي) من شيوخ منصور.

ويَعني شعبةُ بقوله هذا: أنه لو كان يُعطى الدنيا كلَّها ليُدلِّسَ فيقول: (قال منصور) وهو من شيوخِهِ وسَمِعَ منه، طاوياً ذكر (سفيان)، مُوْهِماً سماعَهُ من منصور، لَمَا سَرَّه أن يُدلِّس ولو أُعطي الدنيا كلَّها.

(٢) هو أيوب السختياني البصري.

(٣) أي ما أخَّركم عليّ؟

[٣٠] / وقال عليُّ بن المَدِيني: سمعتُ يحيى بنَ سعيد، يعني القطانَ، يقول: ينبغي لصاحبِ الحديثِ أن تكونَ فيه خِصال: ينبغي أن يكون جَيِّدَ الأخذ، ويَفهَمَ ما يُقالُ له، ويُبصِرَ الرجال، ويَتعاهَدَ ذلك من نفسِه.

وقد ذكرنا في باب أخبار مالك بعدَ هذا البابِ: قولَهُ فيمن يُؤخَذُ العلمُ عنه، ومذهَبُهُ في ذلك هو مذهبُ جمهور العلماء(١).

---

(١) وهذه جملةُ أقوالِهِ المتصلة بهذا الباب، من (باب أخبار مالك) التي ساقها ابن عبد البر بعد نهاية كلامه على مباحث المصطلح، وهذا الباب لم أُدخله في خدمة هذه (المقدمة)، ففي ص ٦٥ «عن مُطَرِّف بن عبد الله، عن مالك بن أنس قال: لقد تركتُ جماعةً من أهل المدينة، «أخذتُ عنهم من العلم شيئاً، وإنهم لممن يؤخَذُ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً، فمنهم من كان كذاباً في غيرِ علمه، تركتُه لكذبه. ومنهم من كان جاهلاً بما عنده، فلم يكن عندي مَوْضِعاً للأخذِ عنه لجهلِه. ومنهم من كان يُؤْبَنُ ــ أي يُعاب ــ برأي سُوء».

وفي ص ٦٦ «عن مَعْن بن عيسى ومحمد بن صَدَقة، قالا: كان مالكُ بنُ أنس يقول: لا يؤخذ العلمُ من أربعة، ويؤخذ من سوى ذلك، لا يؤخَذُ من سفيه، ولا يؤخَذُ من صاحبِ هوى يدعو الناسَ إلى هواه، ولا من كذَّاب يكذِبُ في أحاديث الناس، وإن كان لا يُتَّهَمُ على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضلٌ وصلاح وعبادة، إذا كان لا يَعرِفُ ما يُحدِّث.

قال إبراهيم بن المنذر: فذكرتُ هذا الحديث لمُطَرِّف بن عبد الله، فقال: أشهَدُ على مالك لَسمعتُهُ يقول: أدركتُ بهذا البلد مَشْيَخَةَ أهلَ فضلٍ وصلاح، يُحدِّثون، ما سمعتُ من أحد منهم شيئاً قط، قيل له: لمَ يا أبا عبد الله؟ قال: كانوا لا يَعرفون ما يُحدِّثون».

وفي ص ٦٧ «قال إسماعيل بن أبي أويس: سمعتُ خالي مالك بنَ أنس يقول: إنَّ هذا العِلمَ دِين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركتُ سبعين ممن يُحدِّثُ: (قال فلان، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) عندَ هذه الأساطين، وأشار إلى =

والشرطُ في خبر العَدْلِ على ما وَصَفْنا: أن يَروِيَ عن مِثلِه سماعاً واتصالاً، حتى يَتَّصِلَ ذلك بالنبـيِّ صلى الله عليه وسلم.

وأما الإرسالُ، فكلُّ من عُرِفَ بالأخذِ عن الضعفاءِ والمُسامَحةِ في ذلك، لم يُحتَجَّ بما أرسلَهُ، تابِعِياً كان أو مَنْ دُونَه، وكلُّ من عُرِفَ أنه لا يأخذُ إلاَّ عن ثقة، فتَدْلِيسُهُ وتَرْسِيلُهُ مقبول[1].

فمراسيلُ سعيدِ بن المسيَّب، ومحمدِ بنِ سِيرين، وإبراهيمَ النَّخَعِي

= مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما أخذتُ عنهم شيئاً، وإنَّ أحدَهم لو ائتُمِنَ على بيتِ المال أو بيتِ مالٍ لكان أميناً، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقَدِمَ علينا ابن شهاب فكنا نزدحِمُ على بابه».

وفي ص ٦٧ أيضاً «قال أشهَبُ: سمعتُ مالكاً يقول: أدركتُ بالمدينة مشايخَ أبناءَ مئةٍ وأكثرَ، فبعضهم قد حَدَّثْتُ بأحاديثه، وبعضُهم لم أحدِّث بأحاديثِهِ كلِّها، وبعضهم لم أحدِّث من أحاديثه شيئاً، ولم أترك الحديثَ عنهم لأنهم لم يكونوا ثقاتٍ فيما حَمَلُوا، إلاَّ أنهم حملوا شيئاً لم يعقلوه».

وفي ص ٦٨ «عن ابن كِنَانَة، عن مالك قال: ربما جَلَس إلينا الشيخ فيتحدَّثُ كلَّ نهاره، ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أنَّا نتهمه، ولكنه ليس من أهل الحديث».

وفي ص ٦٨ أيضاً «قال بِشْر بن عُمَر: سألتُ مالك بن أنس عن رجل؟ فقال: هل رأيتَهُ في كتبـي؟ قلتُ: لا، قال: لو كان ثقة لرأيتَهُ في كتبـي».

وفي ص ٧٠ «قال مُطَرِّفٌ: سمعتُ مالك بن أنس يقول: قلَّما كان رجلٌ صادقاً لا يَكذِب، إلاَّ مُتِّع بعقلِه، ولم يُصِبه ما يُصيبُ غيرَه من الهَرَمِ والخَرَف».

(١) جاء في الأصلين: (فتدليسُه ومُرسَلُه مقبول)، وهو تعبير صحيح، وجاء في «الجوهر النقي» المطبوع مع «سنن البيهقي» ٥: ١٠٩، نقلاً عن كتاب «التمهيد» هنا: (فتدليسُه وترسِيلُه مقبول)، فأثبتُّهُ لمؤاخاةِ (الترسيل) للفظِ (التدليس).

عندَهم صِحاح، وقالوا: مَراسِيلُ عطاء والحسَنِ لا يُحتَجُّ بها، لأنهما كانا يأخذانِ عن كلِّ أَحَد، وكذلك مَراسِيْلُ أبي قِلابة، وأبي العالِيَة.

وقالوا: لا يُقبَلُ تدليسُ الأعمش، لأنه إذا وُقِفَ[(١)] أحالَ على غيرِ مَلِيء، يَعْنُون: على غيرِ ثقة، إذا سألتَهُ عمَّن هذا؟ قال: عن موسى بنِ طَرِيف[(٢)]، وعَبَايَةَ بنِ رِبْعِيّ[(٣)]،

---

(١) أي سُئِلَ واسْتُكشِفَ عمن أَرسَل عنه وطَوَى ذكره.

(٢) قال الذهبي في «الميزان» ٤ :٢٠٨، في ترجمة (موسى بن طَرِيف) الأسَدي الكوفي: «حدَّث عنه الأعمشُ. كذَّبه أبو بكر بنُ عياش. وقال يحيى والدارقطني: ضعيف. وقال الجوزجاني: زائغ. وقال الخُرَيْبي: كنا عند الأعمش، فقال: ألا تَعْجبون من موسى بن طريف! يُحدِّثُ عن عَبَايَة، عن علي رضي الله عنه أنه قال: أنا قَسِيم النَّار، هذا لي وهذا لك. قال سلاَّمٌ الخيَّاط: كان ابن طريف يَرى رأيَ أهلِ الشام ــ يعني النَّصْبَ وبُغْضَ علي رضي الله عنه حين ذاك ــ، وكان يَتحدَّثُ بهذا يُشنِّعُ به.

وقال موسى: وقد حدَّثني عَبايَةُ بأعجَبَ من هذا عن علي: أنه قال: واللّهِ لأُقْتَلَنَّ ثم لأُبعثَنَّ ثم لأُقتلَنَّ، وهي القَتلةُ التي أموتُ فيها، يَضربُني يهوديٌّ بأَرِيْحا، بصَخْرةٍ يَفْدَغُ بها هامَتِي. رواه العُقَيلي ــ في «الضعفاء» ٤ :١٥٨ ــ : «فقال: حدثنا إسحاق بن يحيى الدهقان، ثنا إسماعيل بن إسحاق الراشدي، ثنا مُخَوَّلُ بنُ إبراهيم، عن سلاَّم الخيَّاط، عن موسى بن طريف، عن عباية الأسدي، عن علي أنه قال: والله لأقتلَنَّ... قلتُ ــ القائل الذهبي ــ : هذا كذِبٌ، وإسنادُه ظلمات». انتهى.

وزاد ابن حجر في «اللسان» ٦ :١٢١ أو ٨ :٢٠٤ «وأخرج العُقَيلي من طريق أبي بكر بن عَيَّاش، قال: رأيتُ موسى بن طَرِيف، وصلَّيتُ على جنازته، وكان يقولُ في تلك الأحاديث التي يَرويها عن علي: إني لأسخَرُ بهم. وهذا يُقوِّي كلامَ سَلاَّمٍ الخَيَّاط».

(٣) قال الذهبي في «الميزان» ٢ :٣٨٧، في ترجمة (عَبَايَة بن رِبْعِيّ): «روى =

والحَسَنِ بنِ ذَكْوَان[١].

/ قالوا: ويُقبَلُ تدليسُ ابن عيينة، لأنه إذا وُقِفَ أحال على [٣١] ابن جُرَيْج، ومَعْمَر، ونُظَرَائِهما[٢].

أخبرني أبو عثمان سعيدُ بنُ نَصَرٍ رحمه الله، قال: حدثنا أبو عمر أحمد بن دُحَيْم بن خليل، قال: حدثنا عبدُ الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوِي، قال: حدثنا أحمدُ بن حنبل، قال: حدثنا سفيانُ بن عيينة يوماً، عن زيدِ بن أسْلَم، عن عليِّ بن الحسين، قال: يُجزِىءُ الجُنُبَ أن يَنغمِسَ في الماء، قلنا: مَنْ دُونَ زيدِ بن أسْلَم؟ قال: مَعْمَر. قلنا: مَنْ دُونَ مَعْمَر؟ قال: ذاك الصَّنْعَانِيُّ عبدُ الرزاق.

ورُوِيَ عن ابن معين قال: كان ابن عيينةَ يُدلِّسُ فيقول: عن الزُّهريّ، فإذا قيل له: مَنْ دُونَ الزهري؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مَقْنَعٌ؟ فيُقالُ: بلى، فإذا استُقْصِيَ عليه يقولُ: مَعْمَرٌ، اكتُبُوا، لا بارك الله لكم.

= عن علي، وعنه موسى بن طَرِيف، كلاهما من غُلاةِ الشيعة. له عن علي: أنا قسيمُ النار...». اهـ وترجمته في «اللسان» ٣: ٢٤٧ أو ٤: ٤١٧.

(١) في ذكر الحسن بن ذكوان هنا توقف لأنه «صدوق يخطىء وكان يدلس» ليس في مرتبة ذينك الواهيين موسى وعباية.

وقد جاء النص في «الكفاية» ص ٣٦٢ مروياً عن أبي الفتح الأزدي دونَ ذكر الحسن بن ذكوان، فهل هناك تحريف أو هو هنا مقحم أو أنه ذُكر لتدليسه تسويةً! فليتأمل. سلمان.

(٢) قائل ذلك الحافظ أبو الفتح الأزدي، كما تقدم في التعليقة السابقة، وهل غاب عن ابن عبد البر فأبهمه؟ فليتأمل. سلمان.

قال يحيى بن معين: وكان هُشَيْم مُدَلِّساً، وكان الأعمَشُ مُدَلِّساً، وكان الوليدُ بن مُسْلِم مُدَلِّساً.

[٣٢] /حدثنا أبو عبد الله محمد بن رَشِيق، قال: حدثنا أبو الطيِّب أحمدُ بنُ سُلَيمان بنِ عَمْرٍو البغداديُّ، قال: حدثنا محمد بن محمد بن سُلَيْمان الباغَنْدِي[١]، قال: حدثنا عليُّ بنُ عبد الله المَدِيني، قال:

(١) هو أبو بكر محمَّد بن محمَّد بن سليمان بن الحارث الواسطي ثم البغدادي، الحافظُ الأوحَدُ المعمَّر محدثُ العراق، أحَدُ أئمة هذا الشأن، ولد في حدود سنة ٢١٧، وأول ما سَمِعَ بواسط سنةَ ٢٢٧. سَمِعَ عليَّ بنَ المديني، وشيبانَ بن فرُّوخ، وابنَ نُمَير، وهشامَ بن عمَّار، وسُوَيدَ بن سعيد الحَدَثاني، وأبا بكر وعثمانَ ابنَيْ أبي شيبة، ودُحَيماً الدمشقي، والحارثَ بن مسكين، وخلقاً كثيراً.

وطوَّفَ بمصر والشام وبلاد العراق، ورَحَل إلى الأمصار البعيدة، وعُنِيَ بالحديثِ العنايةَ العظيمة، وأَخَذَ عن الحُفَّاظِ والأئمة، ورَوَى أكثَرَ حديثِهِ من حفظه.

روى عنه دَعْلَجُ بن أحمد، ومحمدُ بن المظفر، وأبو حفص بنُ شاهين، وأبو بكر بن المُقْرِىء، وعلي بن المَحامِلي، وأبو بكر أحمد بن عبد الله، وعبيد الله بن البوَّاب، وخلق كثير.

قال أبو بكر الأَبْهَري: سمعتُ الباغَنْدِيَّ يقول: أُجِيبُ في ثلاثِ مئةِ ألفِ مسألةٍ في حديثِ النبي صلى الله عليه وسلم.

وقع في «تذكرة الحفاظ» ٢:٧٣٦، وفي «العِبَر» ١:٤٦٥، وفي «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٣١٢ هكذا: (أَجَبْتُ في ثلاث مئة...). وكلُّه تحريف، والصواب فيه: (أُجِيبُ في...)، كما جاء على الصحة في «تاريخ بغداد» ٣:٢١٠، و «سِيَر أعلام النبلاء» ١٤:٣٨٤.

قال ابن شاهين: قام أبو بكر الباغَنْدِي ليصلي، فكبَّر ثم قال: حدَّثَنا محمدُ بنُ سُلَيمان لُوَينٌ، فسبَّحنا له، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله رب العالمين.

قال اللاَّلِكائيُّ هبةُ الله: إن الباغندي كان يَسرُدُ الحديث من حفظه، ويَهُذُّهُ مِثلَ تلاوةِ =

. . . . .

= القرآنِ للسريع القراءة، وكان يقول: حدَّثَنا فلان، قال: حدَّثَنا فلان، وَحدَّثنا فلان، وهو يُحرِّكُ رَأسَهُ حتى تَسقُطَ عِمَامتُه. وقال الحافظ محمد بن أحمد بن أبي خَيْثَمة: هو ثقة كثيرُ الحديث، لو كان بالموصلِ لخرجتم إليه، ولكنه مُنْطَرِحٌ عليكم لا تريدونَهُ!

قال حَمْزَةُ السَّهْمِي: سألتُ الدارقطني عنه، فقال: كثيرُ التدليس يُحَدِّثُ بما لم يَسمع. وقال الدارقطني في «الضعفاء»: هو مدلِّس مخلِّط، يَسمع من بعض أصحابه عن شيخ، ثم يُسقط ذكر صاحبه، وفي نسخة: يَسمع من بعض رفاقه، ثم يُسقِطُ مَنْ بينَهُ وبين شيخِه، وربما كانوا اثنينِ وَثلاثة، وهو كثير الخطأ.

هذا النص عزاه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٧٣٧، وفي «سِيَر أعلام النبلاء» ١٤: ٣٨٦، إلى «الضعفاء» للدارقطني، ولا وجود له فيه، وعزاه الذهبي في «الميزان» ٤: ٢٧ إلى السُّلَمي قال: سألتُ الدارقطني. . . وهو الصواب، إذ هو في «سؤالات السُّلَمي للدارقطني» ص ٢٨٥ ــ ٢٨٦. وعَزْوُه إلى «الضعفاء» سَبْقُ قلم من الذهبي رحمه الله تعالى.

وقال إبراهيم الأصبهاني: أبو بكر الباغنديُّ كذَّاب. قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: بل هو صَدُوقٌ، من بُحور الحديثِ رحمه الله تعالى.

قال حمزة السهمي: سألت أبا بكر بنَ عَبْدَانَ عنه: هل يُدخَلُ في الصحيح؟ فقال: لو خَرَّجتُ الصحيحَ لم أُدخله فيه، قيل له: لِمَ؟ قال: لأنه كان يُخلِّطُ ويُدلِّس، وليس ممن كتبتُ عنه آثَرُ عندي ولا أكثَرُ حديثاً منه، إلاَّ أنه شَرِهٌ، وهو أحفَظُ من ابن أبي داود. وقال ابن مُظَاهِر: هذا رجل لا يكذب، ولكن يَحْمِلُهُ الشَّرَهُ على أن يقول: حدَّثَنا. ووجدتُ في كتبه في مواضع: ذكره فلان، وفي كتابي عن فلان، ثم يقولُ: أخبرنا.

وقال البَرْقاني: سألتُ أبا بكر الإسماعيلي عنه، فقال: لا أتهمُهُ في قَصْدِ الكذِب، ولكنه خبيثُ التدليس، ومصحِّفٌ أيضاً أو قال: كثيرُ التصحيف، ثم قال: حَكَى لي عن سُوَيْدٍ ــ بن سَعِيد الحَدَثَاني شيخِهِ ــ أنه كان يُدلِّس، فكأنه تعلَّم من سُوَيد التدليسَ. =

. . . . . .

= قال الحافظ الخطيب البغدادي عقِبَ هذا: قلتُ: لم يَثْبُتْ من أمر الباغندي ما يُعابُ به سوى التدليس، ورأيتُ كافَّةَ شيوخِنا يحتجون بحديثه ويُخرجونه في الصحيح. قال الذهبي: مات في آخر سنة ٣١٢ رحمه الله تعالى. من «تذكرة الحفاظ» ٢: ٧٣٦ و «العِبَر» ١: ٤٦٥ و «سِيَر أعلام النبلاء» ١٤: ٣٨٣ و «الميزان» ٤: ٢٦ و «تاريخ بغداد» ٣: ٢٠٩.

وأعتذرُ عن الإطالةِ في هذه الترجمة، فقد وجدتُ فيها صِلَةً بمبحثِ (التدليس) الذي هو موضوعُ البحثِ هنا، ووجدتُ فيها بعضَ العِبَر، ومنها: أن بعضَ المحدِّثين يَستولي على تفكيره الحديثُ والتحديثُ، بحيث يُستغرَقُ فيه استغراقاً كاملاً، فيَصْدُرُ منه مِثْلُ هذا التحديثِ العَفْوِيِّ بسبب استغراقِهِ وكثرةِ تكرارِهِ للتحديث، فصار التحديث على لسانِهِ عادَةً غالبةً حتى إذا صلَّى أو أذَّن.

كما وقع للحافظ أبي العباس الأَصَمِّ محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، الإمامِ المحدِّثِ مُسْنِدِ العصر رُحْلَةِ الوقت، المولودِ سنة ٢٤٧، والمتوفى سنة ٣٤٦ عن ٩٩ سنة رحمه الله تعالى، الذي حَدَّث في الإسلام ٧٦ سَنَة، قال الحاكم أبو عبد الله تلميذُه: حضرتُ يوماً في مسجده، فخرج ليؤذِّنَ لصلاةِ العصر، فوقَف موضعَ المِئذَنة، ثم قال بصوتٍ عالٍ: أخبرَنا الربيعُ بنُ سليمان، أخبرَنا الشافعي، ثم ضَحِكَ وضَحِكَ الناسُ، ثم أَذَّنَ. كما في ترجمته في «الأنساب» ١: ٢٩٧ و «تذكرة الحفاظ» ٣: ٨٦٢ و «سِيَر أعلام النبلاء» ١٥: ٤٥٨ وفيه: (الحافظ الأَوحد المعمَّر محدِّث العراق أَحَدُ أئمة هذا الشأن).

وفي صلاة الباغندي وأذانِ الأَصم، وقراءتِهما الحديثَ بدلَ القرآنِ والأَذان: دليلٌ على تغلغلِ الحديث الشريف في سُوَيدائهما، وصَدَق من قال:

إذا تغلغل فِكْرُ المرءِ في طَرَفٍ ... من عِلمِهِ غَرِقَتْ فيه خواطرُهُ

ومنها: اشتدادُ بعضِ المحدثين في الجرح شدةً ظالمةً بيِّنة، فقولُ إبراهيم الأصبهاني في (أبي بكر الباغَنْدِي) الذي حلَّاه الذهبيّ كما ذكرتُه في أول ترجمته، وقد وثَّقه غيرُ واحد: (أبو بكر الباغَنْدِي: كذَّاب)، فيه شَطَطٌ فاحش وجَنَفٌ ظاهر، =

حدثنا يحيى بنُ سعيد القطان، عن سفيان الثوري، قال: حدثنا سليمانُ الأعمش، عن إبراهيم التَّيْمِي، عن أبيه(١)، عن أبي ذَرّ، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من بَنَى لله مَسجِداً ولو كمَفْحَصِ قَطاةٍ، بَنَى الله له بَيْتاً في الجنة»(٢).

= فلذا نقَضَه عليه الذهبي بقوله: (بل هو صَدُوقٌ من بُحُورِ الحديثِ رَحِمَهُ الله تعالى).

وكذلك قولُ البَرْقَاني: (لا أَتَّهِمُهُ في قصدِ الكذب)، فهذا النفي يفيد أنَّهُ قريبٌ من ساحَةِ الكذب! وأما قوله: (خَبِيثُ التدليس كثيرُ التصحيف، حَكَى لي عن سُوَيد أنه كان يُدلِّس، فكأنه تعلَّمَ من سُوَيدٍ التدليسَ)، ففيه أنَّ البَرْقانيَّ جَعَل (التدليسَ) فناً وعلماً! يتلقَّاه الطلبةُ عن شيوخِهم فيَمْهَرُون فيه أو يَضْعُفون! ولذا تعقَّبه الخطيبُ بقوله: (لم يَثْبُت من أمر الباغندي ما يُعابُ به سوى التدليس، ورأيتُ كافَّةَ شيوخنا يَحتجُّون به ويُخرجونه في الصحيح). ويَقصِدُ بالصحيح: الحديثَ الصحيح لا كتبَ «الصحيح» كالبخاري ومسلم، فإنَّهُ لا روايةَ له في الكتبِ السِّتَّة، لتأخر طبقته.

(١) هو يزيد بن شريك التيمي.

(٢) قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢: ٧ «رواه البزَّار، والطبراني في «المعجم الصغير»، ورجالُه ثقات». انتهى. وهو في «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار» للهيثمي أيضاً ١: ٢٠٣، من طريق سفيان الثوري، وأبي بكر بن عَيَّاش، عن الأعمش...، وفي «المعجم الصغير» ٢: ١٢٠ في (باب من اسمُهُ نَصْر)، و ٢: ١٣٨ في (باب من اسمُهُ يحيى).

ووقع في الموضع الأول: (حدثنا مؤمَّلُ بنُ إسماعيل، حدثنا سفيان يعني ابن عيينة، عن الأعمش...). وهذا التفسير لِنَسبِ سفيان هنا من أنه (ابن عيينة) خطأٌ من قائله، فالحديثُ معروفٌ عن (سفيان الثوري). وجاء في الموضع الثاني: (عن قُطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش).

وهذا الحديثُ من المتواتر، رواه ٢١ صحابياً، كما في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لشيخ شيوخنا العلاَّمة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى =

قال عليُّ بنُ المَدِيني، قال يحيى بنُ سعيد، قال سُفيانُ وشُعْبَةُ: لم يَسمع الأعمشُ هذا الحديثَ من إبراهيم التَّيْمِي.

قال أبو عمر: هذه شهادةُ عَدْلَينِ إمامَيْنِ على الأعمشِ بالتدليس، وأنه كان يُحدِّثُ عن من لَقِيَهُ بما لم يَسمَعْ منه، وربما كان بينهما رجلٌ أو رجلانِ. فلِمثلِ هذا وشِبْهِهِ قال ابن معينٍ وغيرُه في الأعمش: إنه مُدَلِّس.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عِمْران،
[٣٣] حدثنا محمد بن الحُسَين الأَزْدِي، حدثنا عِمرانُ بنُ موسى، / حدثنا أبو موسى الزَّمِنُ، حدثنا أبو الوليد، قال: سمعتُ أبا معاوية الضرير يقول: كنتُ أُحَدِّثُ الأعمشَ، عن الحَسَنِ بنِ عُمَارة، عن الحَكَم، عن مُجَاهِد، فيَجِيء أصحابُ الحديثِ بالعَشِيِّ فيقولون: حدَّثَنا الأعمشُ، عن مجاهدٍ بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدَّثْتُهُ عن الحسنِ بن عُمَارة، عن الحَكَم، عن مُجَاهِد.

= ص ٥٣. وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١: ٢٠٣ في كتاب العلم في (باب إثم من كَذَب على النبي صلى الله عليه وسلم)، رَدّاً على من نَفَى وَفْرَةَ الحديثِ المتواتر: «وأمثلتُهُ كثيرةٌ، منها حديثُ من بَنَى لله مسجداً، والمسحُ على الخفين...».

والقَطَاةُ طائرٌ بحَجْم الحَمَامَة، ومَفْحَصُها: مَوْضِعُ بَيْضِها من عُشِّها. وهو تمثيلٌ للمبالغة في الصِّغَر، إذ لا يمكنُ بناءُ مسجدٍ بقدر بَيْضَةِ القَطَاة. والمرادُ أن المشاركة في بناء المسجد ولو كانت بقدرٍ يسير كحجم بيضة القطاة كان جزاءُ المشارك الجنة.

قال الزبيدي في «شرح الإحياء» ٣: ٢٧ «وخَصَّ القطاةَ بهذا لأنها لا تبيضُ في شجرة ولا على رأس جبل، إنما تَجعَلُ مَجْثَمَها على بسيطِ الأرض، دون سائر الطير، فلذلك شَبَّهَ المسجدَ به، ولأنها توصَفُ بالصدقِ والهداية، ففيه إشعار بالإخلاص».

قال أبو عمر: التدليسُ في مُحَدِّثِي أهلِ الكوفة كثيرٌ، قال يزيدُ بنُ هارون: لم أرَ بالكوفة أحداً إلاَّ وهو يُدَلِّسُ، إلاَّ مِسْعَراً، وشَرِيكاً.

وذَكَر إسحاق بن إبراهيم، عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، قال: قال لي حبيبُ بن أبي ثابت: لو أنَّ رجلاً حدَّثَني عنك بحديث، ما باليتُ أن أَروِيَهُ عنك[١].

/ ورَوَى مُعاذُ بن مُعاذ، عن شعبة قال: ما رأيتُ أحداً إلاَّ وهو [٣٤] يُدلِّسُ، إلاَّ عَمْرَو بنَ مُرَّة، وابن عَوْن.

وقال يحيى بن سعيد القطان: مالكٌ عن سعيدِ بن المُسَيَّب أَحَبُّ

---

(١) فحبيبُ بن أبي ثابت من المدلّسين أيضاً، وقد أشار الحاكم إلى البُلدانِ التي وُجِدَ في مُحدِّثيها التدليس، والتي لم يُدلِّس مُحدِّثوها فقال في «معرفة علوم الحديث» ص ١٠٣: «النوعُ السادسُ والعشرون في معرفة المدلِّسين»، ثم ذَكَر ستةَ أجناسٍ منهم، وشَرَح أنواعَ تدليسهم بالأمثلة، ثم قال في ص ١١١ «قد ذَكَرْتُ في هذه الأجناسِ أنواعَ التدليس، ليتأمَّلَهُ طالبُ هذا العلم، فيَقِيسَ بالأقلِّ على الأكثر.

وأدُلُّ على جملةٍ يَهتدي إليها الباحثُ عن الأئمةِ الذين دَلَّسوا، والذين تورَّعوا عن التدليس، وهو أنَّ أهلَ الحجازِ والحَرَمَيْنِ ومِصْرَ والعَوَالِي، ليس التدليسُ من مذهبهم، وكذلك أهلُ خراسان والجبالِ وأصبهان وبلادِ فارس وخُوْزِسْتَان وما وراءَ النهر، لا يُعلَمُ أحَدٌ من أئمتهم دَلَّسَ.

وأكثَرُ المحدِّثين تدليساً أهلُ الكوفة ونَفَرٌ يسيرٌ من أهلِ البصرة، فأما مدينةُ السلام بغداد، فقد خَرَج منها جماعةٌ من أئمة الحديث ــ ثم ذَكَر منهم سَبْعَ طبقات وقال ــ، فلم يُذكَر عنهم ذلك، إلاَّ أبو بكر محمد بن سليمان الباغَنْدِي الواسِطي، فإنْ أخَذَ أحَدٌ من أهل بغداد التدليسَ، فعن البَاغَنْدِي وَحْدَه». انتهى. وقد تقدمت ترجمته في ص ٩٨.

قال سلمان: أين هو من هُشيم بن بشير الواسطي أبو التدليس وأمّه.

إليَّ من الثوريِّ عن إبراهيم، لأنه لو كان شيخُ الثوري فيه رَمَقٌ، لصَرَّح به وصَاحَ[١]. وقال مَرَّةً أخرى: كِلاهُما عندي شِبْهُ الرِّيح.

حدثنا خَلَفُ بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا الخُشَنِيُّ، حدثنا أبو موسى الزَّمِنُ، حدثنا الحسن بن عبد الرحمن، عن ابن عَوْن، قال: ذَكَرَ أيوبُ لمحمدٍ[٢] يوماً حديثاً عن أبـي قِلَابة، فقال: أبو قِلَابَةَ رجلٌ صالح، ولكن انظُرْ عمن ذَكَرَهُ أبو قِلَابة.

وحدثنا خَلَفُ بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا الحَضْرَمِيُّ[٣]، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبـي، حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيوب، قال: كان الرجلُ يُحدِّث مُحمداً بالحديث، فلا يُقْبِلُ عليه ويقولُ: واللّهِ ما أَتَّهِمُك ولا أَتَّهِمُ ذاك، ولكنْ أَتَّهِمُ مَنْ بينكما.

[٣٥] / حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبو داود يعني الطَّيَالِسِيّ، قال: قال شعبة: كنتُ أعرِفُ إذا جاءَ ما سَمِعَ قَتَادَةُ مما لم يَسْمَع، كان إذا جاءَ ما سَمِعَ يقولُ: حدَّثَنا أنسُ بن مالك، وحدَّثَنا

---

(١) وقع في الأَصلين: (لبرح به وصاح). وصوابه (لصرَّح) كما أثبته.

(٢) هو محمد بن سيرين.

(٣) الحضرمي هذا هو أبو بكر أحمد بن عيسى بن موسى الحضرمي المعروف بابن أبـي عجينة، هكذا سماه ابن عبد البر.

قال الحميدي: ورأيت في موضع آخر أنه أبو بكر محمد بن موسى بن عيسى الحضرمي، فالله أعلم، انظر «جذوة المقتبس» ص ١٢٦، ولم أقف على تفصيل ترجمته.

الحسَنُ، وحدَّثَنا سعيدُ بن المُسَيَّب، وحدَّثَنا مُطَرِّف. وإذا جاءَ ما لم يَسمَع يقولُ: قالَ سعيدُ بن جُبَيْر، وقال أبو قِلابة.

وذَكَر أبو عيسى الترمذيُّ، حدثنا حُسَين بن مَهْدِيّ البَصْرِيُّ، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا ابن المبارك، قال: قلتُ لهُشَيْم: ما لَكَ تُدَلِّسُ وقد سَمِعتَ كثيراً؟ قال: كان كَبِيراكَ يُدَلِّسانِ: الأعمشُ والثوريُّ، وذَكَرَ أنَّ الأعمشَ لم يَسمع من مجاهدٍ إلاَّ أربعةَ أحاديث[1].

قال أبو عيسى: قلتُ لمحمدِ بن إسماعيل البخاريِّ: لم يَسمع الأعمشُ من مجاهدٍ إلاَّ أربعةَ أحاديث، قال: رِيْحٌ، ليس بشيء، لقد عَدَدْتُ له أحاديثَ كثيرةً، نحواً من ثلاثين أو أقَلَّ أو أكثَرَ، يقولُ فيها: حَدَّثَنا مُجاهد.

قال البخاريُّ: ولا أعرِفُ لسفيان الثوريِّ عن حَبِيب بن أبي ثابت، ولا عن سَلَمَة بن كُهَيْل، ولا عن منصور، وذَكَرَ مشايخَ كثيرةً، فقال: لا أعرِفُ لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقَلَّ تدليسَهُ! / قال البخاري: وكان [٣٦] حُمَيْدٌ الطويلُ يُدَلِّسُ.

حدثنا أبو عبد الله محمدُ بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن مُطَرِّف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأَعْنَاقِي، قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن إسماعيل الأَيْلِي، قال: حدَّثَنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلَم، قال: قال عبد الله بن عُمَر:

«دخل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مسجدَ بني عَمْرو بن عَوْف، يعني مَسْجِدَ قُبَاء، يُصلِّي فيه، ودَخَلَتْ رجالٌ من الأنصار يُسلِّمون عليه،

(١) وقع في الأصل (لم يسمع عن مجاهد). وهو تحريفٌ عن (مِنْ).

ودَخَل معهم صُهَيْبٌ، فسألتُ صُهَيباً: كيف كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم، يَصنَعُ إذا سُلِّمَ عليه؟ قال: يُشِيرُ بيدِه».

قال سفيان بن عيينة: فقلتُ لرجل: سَلْ زيدَ بنَ أسلم، وفَرِقْتُ أن أسألَه: هل سَمِعتَ هذا من ابن عُمَر؟ فقال له: يا أبا أسامة، أسمعتَهُ من ابن عُمَر؟ قال زيدٌ: أمَّا أنا فقد رأيتُهُ.

قال أبو عمر: جوابُ زيدٍ هذا جوابُ حَيْدَةٍ عما سُئِلَ عنه[1]، وفيه دليلٌ ــ واللَّهُ أعلَمُ ــ على أنه لم يَسمع هذا الحديثَ من ابن عُمَر، ولو سَمِعَه منه لأجاب بأنه سَمِعَه، ولم يُجِب بأنه رآه، وليسَتْ الرؤيةُ دليلاً على صحةِ السماع، / وقد صَحَّ سماعُهُ من ابن عمر لأحاديث، وقد ذكرنا ذلك [٣٧] في أولِ بابِهِ من هذا الكتاب[2]، والحمدُ لله.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصْبَغ، قال: حدثنا أحمد بن زُهَير، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا شُعَيب بن حَرْب، قال: قال مالك بن أنس: كنا نَجلِسُ إلى الزهريّ، وإلى محمد بنِ المُنْكَدِر، فيقول الزهريُّ: قال ابن عمر: كذا وكذا، فإذا كان بعدَ ذلك، جلسنا إليه فقلنا له: الذي ذكرتَ عن ابن عمر، مَنْ أخبَرَك به؟ قال: ابنُهُ سالم.

وقال حبيبُ بن الشَّهيد: قال لي محمدُ بن سِيرين: سَلْ الحسَنَ ممن سَمِعَ حديثَ العَقِيقَة؟ فسألتُه، فقال: مِن سَمُرَة.

---

(١) وقع في الأصلين (حيرة)، وفي نسخة (جيد)، وكلاهما تحريف عن (حَيْدَةٍ).

(٢) «التمهيد» ٣:٢٤٦ و ٢٥٠، أو ١٥: ١٢٥ و ١٢٧.

قال أبو عمر: فهكذا مراسيلُ الثقات، إذا سُئِلوا أحالوا على الثقات.

يقولون: لم يَسمع الحسَنُ من سَمُرَة غيرَ حديثِ العَقِيقَة، هكذا قال ابن معينٍ وغيرُه، وقال البخاريُّ: قد سَمِعَ منه أحاديثَ كثيرة، وصَحَّحَ سماعَهُ من سَمُرة، فيما ذَكَر الترمذيُّ أبو عيسى عن البخاري، فالله أعلم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، قال: حدثنا أحمد بن زُهَير، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سليمان الأعمش، قال: قلتُ لإبراهيم: إذا / حدَّثتَني حديثاً فأَسْنِدْهُ فقال: إذا قلتُ: عن عبد الله، يعني ابن مسعود، [٣٨] فاعلَمْ أنه عن غيرِ واحد، وإذا سَمَّيتُ لك أحَداً، فهو الذي سَمَّيتُ.

قال أبو عمر: إلى هذا نَزَعَ من أصحابنا من زَعَمَ أنَّ مرسَلَ الإمامِ[١] أولَى من مُسْنَدِه، لأنَّ في هذا الخبر ما يَدلُّ على أنَّ مراسيلَ إبراهيم النَّخَعِي أقوَى من مسانيده، وهو لَعَمْرِي كذلك، إلاَّ أنَّ إبراهيم ليس بعِيَارٍ على غيرِه.

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيمُ بن شاكر، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبد العزيز، قال: حدثنا أسلَمُ بن عبد العزيز، قال: حدثنا الربيعُ بن سليمان، قال: حدثنا الشافعيُّ رحمه الله، قال: حدثنا عَمِّي محمدُ بن علي بن شافِع، قال:

حدَّثَنا هشامُ بن عُرْوَة، عن أبيه عُروةَ بنِ الزبير، قال: إني لأَسمَعُ الحديثَ أستحسِنُه، فما يَمنعُني من ذكرِهِ إلاَّ كَرَاهِيَةُ أن يَسمَعَهُ سامعٌ

---

(١) أي الثقة المعتمد في الرواية.

فيَقتَدِيَ به، وذلك أني أَسمَعُهُ من الرجلِ لا أثِقُ به، قد حَدَّثَ به عمن أثِقُ به، أو أَسمَعُهُ من الرجلِ أثِقُ به، قد حدَّث به عمن لا أثِقُ به، فلا أُحدِّثُ به.

[٣٩] / قال أبو عمر: هذا فِعلُ أهلِ الوَرَعِ والدِّين، كيف تَرى في مُرْسَلِ عُروةَ بنِ الزبير، وقد صَحَّ عنه ما ذكرنا؟ أليس قد كَفَاك المُؤْنَةَ؟ ولو كان الناسُ على هذا المذهبِ كلُّهم، لم يُحْتَجْ إلى شيءٍ مما نحن فيه.

وفي خَبَرِ عُروةَ هذا دليلٌ على أنَّ ذلك الزمانَ كان يُحدِّثُ فيه الثقةُ وغيرُ الثقة، فمن بَحَثَ وانتقَدَ كان إماماً، ولهذا شَرَطْنا في المُرْسَلِ والمقطوعِ إمامةَ مُرْسِلِه، وانتقادَهُ لمن يأخُذُ عنه، ومَوْضِعَهُ من الدينِ والورعِ والفَهْمِ والعلم.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عِمران، حدثنا محمد بن الحسين بن أحمد الأَزْدِيُّ الحافظُ، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا الشافعيُّ، قال: أخبَرَني عَمِّي محمد بن علي بن شافع، قال:

حدَّثَنِي هِشامُ بن عُروة، عن أبيه عُروةَ بنِ الزبير، قال: إني لأسمَعُ الحديثَ أستحسِنُهُ.

فذَكَرَ كلامَ عُروة كما تقدَّمَ حَرْفاً بحرف، إلى آخره، إلاَّ أنَّه قال في آخره: فأَدَعُهُ لا أُحدِّثُ به، وزادَ قال الشافعيُّ: كان ابن سيرين، وإبراهيمُ النخعي، وطاوُسٌ، وغيرُ واحدٍ من التابعين، يذهبون إلى أن لا يَقبلوا الحديثَ إلاَّ عن ثقةٍ يَعرِفُ ما يَروِي، ويَحفَظُ، وما رأيتُ أحداً من أهل الحديثِ يُخالِفُ هذا المذهبَ.

التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم:

/ قال أبو عمر: ما أظنُّ قولَ عُروة هذا إلَّا مأخوذاً من قولِهِ صلى الله [٤٠] عليه وسلم: «مَنْ رَوَى عني حديثاً يُرَى أنه كَذِبٌ، فهو أحَدُ الكذَّابِيْنَ»(١).

---

(١) رواه مسلم في مقدّمة صحيحه ١: ٧ باب وجوب الروايات عن الثقات وترك الكذّابين، عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، والترمذي في «جامعه» ٥: ٣٦ كتاب العلم، باب من روى حديثاً وهو يرى أنه كذب، عن المغيرة رضي الله عنه وقال: «وفي الباب عن علي بن أبـي طالب وسمرة. هذا حديث حسن صحيح... سألتُ عبد الله بن عبد الرحمن أبا محمد (هو الإمام الدارمي)، عن حديث النبـي صلى الله عليه وسلم: «من حدّث عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»، قلت له: من روى حديثاً وهو يعلم أن إسناده خطأ أيُخَافُ أن يكون قد دخل في حديث النبـي صلى الله عليه وسلم، أو إذا روى الناس حديثاً مرسلاً، فأسنده بعضهم أو قَلَبَ إسناده يكون قد دخل في هذا الحديث؟

فقال: لا، إنما معنى هذا الحديث إذا روى الرجل حديثاً ولا يُعرَف لذلك الحديث عن النبـي صلى الله عليه وسلم أصل فحدّث به فأخاف أن يكون قد دخل في هذا الحديث...». انتهى.

وروى الحديثَ أيضاً ابن ماجه في «سننه» ١: ١٠ في المقدّمة، عن كلّ من علي وسمرة والمغيرة رضي الله تعالى عنهم.

وقال النووي في «شرحه على صحيح مسلم» ١: ٦٤ ــ ٦٥ بعد أن تكلّم على طَرفِ إسنادِ هذا الحديث ما نصّه: «وأما متنه فقوله صلى الله عليه وسلم: «... يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»، ضبطناه (يُرَى) بضم الياء، و (الكاذِبِينَ) بكسر الباء وفتح النون على الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظتين: قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا (الكاذِبِينَ) على الجمع، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «المستخرج على صحيح مسلم» في حديث سمرة (الكاذِبَيْنِ) بفتح الباء وكسر النون على التثنية، واحتج به على أن الراوي له يشارك البادىء بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة =

وذلك أنَّ كل من حَدَّث بكل ما سَمِعَ، من ثقةٍ وغيرِ ثقةٍ لم يُؤْمَن عليه أن يُحدِّثَ بالكذب، والله أعلم.

حدثني أحمد بن قاسم، وسعيدُ بن نَصَرٍ، قالا: حدثنا قاسمُ بن أصْبَغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذيُّ، قال: حدثنا نُعَيْمُ بن حَمَّاد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: سمعتُ يحيى بن عُبَيْدِ الله، قال: سمعتُ أبي[1] يقول: سَمِعتُ أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كَفَى بالمرءِ كَذِباً أن يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ»[2].

قال ابن المبارك: وَأخبَرَنا إسماعيلُ بنُ أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: سمعتُ أبا بكر الصديقَ يقول: «إيَّاكم والكذِبَ، فإنه مُجانِبُ الإيمان».

= (الكاذبَيْنِ) أو (الكاذِبِينَ) على الشك في التثنية والجمع.

وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من (يَرَى) وهو ظاهر حسن، فأما من ضم الياء فمعناه يَظن، وأما من فتحها فظاهر ومعناه وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يظنّ أيضاً، فقد حُكي رَأَى بمعنى ظنّ. وقيَّد بذلك لأنه لا يأثم إلاَّ بروايته ما يعلمه أو يظنّه كَذِباً، أما ما لا يعلمه ولا يظنّه فلا إثم عليه في روايته وإن ظنّه غيره كذباً أو علمه». انتهى.

وأما لفظ «أحدُ الكذّابين» كما علّقه ابن عبد البرّ هنا فهو عند أحمد في «مسنده» ١:١١٣ من حديث علي، ٤: ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٥ من حديث المغيرة بن شعبة.

(١) هو عبيد الله بن عبد الله بن موهب.

(٢) رواه مسلم أيضاً في مقدّمة «صحيحه» ١:٨ باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو داود في «سننه» ١٣: ٣٣٦ مع «عون المعبود» كتاب الأدب، باب التشديد في الكذب، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه. ولفظ أبي داود: «كفى بالمرء إثماً...».

ورَوَيْنا عن الثوريِّ، قال: قال حبيبُ بنُ أبـي ثابت: الذي يَرْوِي الكذبَ هو الكَذَّابُ.

حدَّثَنا عبدُ الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسمُ بن أصْبَغ، قال: حدثنا بكر بن حَمَّاد، قال: حدَّثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا يحيـى القطَّانُ.

وَأخبرَنا / عبدُ الوارث بنُ سفيان، قال: حدثنا قاسمُ بن أصْبَغ، [٤١] قال: حدثنا أبو علي الحسَنُ بنُ سَلاَّم السُّوَيْقِي قال: حدثنا عَفَّان بن مُسْلِم.

قالا: حدثنا شعبةُ، عن الحَكَم، عن عبد الرحمن بنِ أبـي لَيْلَى: عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رَوَى عني حديثاً وهو يُرَى أنه كذِبٌ، فهو أحَدُ الكاذِبَيْنِ».

قال أبو عمر: عندَ شعبة في هذا إسنادٌ آخَرُ: أخبرنا عبدُ الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصْبَغ، قال: حدثنا أبو عليّ الحسَنُ بنُ أحمد بن سَلاَّم السُّوَيقِي، قال: حدثنا عفَّان بن مُسْلِم، وعليُّ بن الجَعْد، قالا: حدثنا شعبة، عن حَبِيب بن أبـي ثابت، عن مَيْمُونِ بنِ أبـي شَبِيب، عن المُغِيرةِ بنِ شعبة، عن النبـي صلى الله عليه وسلم، قال: «من حَدَّثَ عني بحديثٍ وهو يُرَى أنه كذِبٌ، فهو أحَدُ الكاذِبَيْنِ». ورواه الثوريُّ عن حَبيبٍ بإسنادِهِ مِثْلَهُ.

حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن حبيبِ بن أبـي ثابت، عن ميمونِ بن أبـي شَبِيب، عن المغيرةِ بنِ شعبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذَكَرَهُ.

[٤٢] / حدَّثَنا أحمَدُ بنُ عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمونُ بن حَمْزَة الحَسَني[١]، قال: حدثنا أبو جعفر الطَّحَاوِيُّ، قال: حدثنا المُزَنيُّ.

وحدَّثَنا عبدُ الله بنُ محمد بن يوسف، قال: حدثنا سليمان بن أيوب، قال: حدثنا أسلَمُ بن عبد العزيز، قال: حدثنا الربيع بن سليمان.

قالا: حدثنا الشافعيُّ، قال: حدَّثَنا سفيانُ بن عيينة، عن محمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ، وحَدِّثُوا عني ولا تَكْذِبُوا عليَّ».

قال الشافعي رحمه الله: هذا أَشَدُّ حديثٍ رُوِيَ (في تَخْرِيجِ الروايةِ عمن لا يُوثَقُ بخَبَرِه)[٢]، عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه صلى الله عليه وسلم معلومٌ منه أنه لا يُبِيحُ اختلاق الكذِبِ على بني إسرائيلَ ولا على غيرِهم، فلما فَرَّق بين الحديثِ عن بني إسرائيل وبين الحديثِ عنه صلى الله عليه وسلم، لم يَحْتَمِل إلاَّ أنه أباح الحديثَ عن بني إسرائيل
[٤٣] عن كلِّ أَحَد، / وأنَّه من سَمِعَ عَنْهُم شيئاً[٣]، جاز له أن يُحدِّثَ به عن كل

---

(١) وقع في «جذوة المقتبس» ص ١٢٨ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن محمد (الميمون بن حمزة الحُسَيني)، ولم أجد ترجمته فيما عندي الآن.

(٢) يعني في وعيد وعقوبة من روى عمن لا يوثق بخبره. ووقع في الأصلين (تخريج الرواية) بالخاء المنقوطة، وهو تحريف عما أثبته.

وليست هذه الكلمة التي بين هلالين في عبارة الإمام الشافعي موجودة في كلامه الوارد في «الرسالة» ص ٣٩٨، وستأتي عبارة الإمام الشافعي تعليقاً قريباً، فأدرجها ابن عبد البر من عنده لبيان المقام.

(٣) وقع في الأصلين: (من سَمِعَ منهم شيئاً)، وهو تحريف عن (عَنهم).

من سَمِعَه منه، كائناً من كان، وأن يُخبِرَ عنهم بما بَلَغَهُ.

لأنه ــ والله أعلم ــ ليس في الحديثِ عنهم ما يَكْدَحُ في الشريعة[١]، ولا ما يوجِبُ فيها حُكماً[٢]، وقد كانت فيهم الأعاجيبُ، فهي التي يُحَدَّثُ بها عنهم، لا شيءٌ من أمورِ الدِّيَانة، وهذا الوَجْهُ المُباحُ عن بني إسرائيلَ هو المحظورُ عنه ﷺ. فلا ينبغي لأحَدٍ أن يُحَدِّثَ عنه ﷺ إلاَّ عمن يَثِقُ بخَبَرِه، ويَرْضَى دِينَهُ وأمانَتَهُ، لأنها دِيانة[٣].

---

(١) أي ما يَخْدِشُ، يقال: كَدَحَ وَجْهَهُ يَكدَحُهُ: خَدَشَهُ، أو عَمِل به ما يَشِينُه، وبه كَدْحٌ أي خَدْش، وجمعُهُ كُدُوح، انتهى من «القاموس».

قال سلمان: وفي طبعة مصر: يقدح. فهل هي هكذا في المخطوط أم أنها من تصرف المحققين؟

(٢) وقعت العبارة في الأصلين: (ولا يُوجِبُ فيها حكماً)، فأضفتُ إليها (ما)، لتستقيم.

(٣) الكلامُ المنقولُ هنا عن الإمام الشافعي رضي الله عنه، فيه زيادةٌ واختلافٌ عن كلامِهِ المذكور في كتابه «الرسالة». وفي كلماتٍ منه هنا بعضُ الغموض، ولعلَّ المؤلف رحمه الله تعالى أورده من حفظِهِ حين كتابتِه، ولم يَنقُل من «الرسالة» مباشرة، فأنقُلُ كلامَ الإمام الشافعي فيها، ثم أُتبِعُه بكلام أبي سُلَيمان الخَطَّابي وغيرِهِ إتماماً للمقام.

قال الشافعي رضي الله عنه في «الرسالة» ص ٣٩٨، بعد أن أورد عِدَّةَ أحاديثَ في التحذير من الكذبِ على النبي صلى الله عليه وسلم، ومن روايةِ الكذبِ عنه، قال: «أخبرنا سفيانُ، عن محمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله قال: «حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَجَ، وحَدِّثوا عني ولا تكذبوا عليَّ».

وهذا أشدُّ حديثٍ رُوِيَ عن رسولِ اللَّهِ في هذا، وعليه اعتمدنا مع غيرِهِ في أن لا نَقبلَ حديثاً إلاَّ من ثقة، ونَعرِفَ صِدقَ من حَمَل الحديث، من حينِ ابتُدِىءَ إلى أن يُبلَغَ به منتهاه. فإن قيل: قد أحاط العلم أنَّ النبيَّ لا يأمُرُ أحداً بحالٍ أبداً أن يَكذِبَ =

. . . . .

= على بني إسرائيلَ ولا على غيرِهم، فإذْ أباح الحديثَ عن بني إسرائيل، فليس أن يَقْبَلُوا الكذبَ على بني إسرائيلَ أباح ـ كذا ـ ، وإنما قبولَ ذلك عن مَنْ حدَّث به، ممن يُجهَلُ صِدقَهُ وكذبُه.

ولم يُبحه أيضاً عن مَنْ يُعرَفُ كذبُه، لأنه يُروَى عنه أنه قال: «من حدَّث بحديثٍ وهو يُراهُ كذباً، فهو أحَدُ الكاذبين». ومن حدَّث عن كذاب لم يَبرأ من الكذب، لأنه يَرَى الكذَّابَ في حديثِه كاذباً.

ولا يُستَدَلُّ على أكثرِ صِدقِ الحديثِ وكذبِهِ إلاَّ بصدقِ المُخبِرِ وكذبِهِ، إلاَّ في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يُستدَلَّ على الصدقِ والكذبِ فيه، بأن يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ ما لا يجوزُ أن يكونَ مثلُه، أو ما يُخالِفُه ما هو أثبتُ وأكثرُ دلالاتٍ بالصدقِ منه.

وإذْ فَرَّقَ رسولُ اللَّهِ بين الحديثِ عنه والحديثِ عن بني إسرائيل، فقال: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَج، وحَدِّثوا عني ولا تكذبوا علي»، فالعلمُ ـ إن شاء الله ـ يُحيطُ أن الكذِبَ الذي نهاهم عنه هو الكذِبُ الخَفِيّ، وذلك: الحديثُ عمَّنْ لا يُعرَفُ صِدقُهُ، لأنَّ الكذِبَ إذا كان منهياً عنه على كل حال، فلا كَذِبَ أعظمُ من كذبٍ على رسول اللَّهِ صلَّى الله عليهِ ـ وسلم ـ ». انتهى كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه.

قال الإمام الخطابي في «معالم السنن» ٤ :١٨٧، شرحاً لحديث أبي داود، عن أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»: «ليس معناه إباحةَ الكذبِ في أَخبار بني إسرائيل، ورَفْعَ الحرجِ عمن نَقَل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصةُ في الحديث عنهم، على معنى البلاغ، وإن لم يَتحقق صحَّةَ ذلك بنقلِ الإسناد، وذلك لأنه أَمْرٌ قد تعذَّر في أَخبارِهم، لبعدِ المسافة، وطولِ المدة، ووقوعِ الفَتْرَةِ بين زمانَيْ النبوَّة.

وفيه دليل على أن الحديث لا يجوزُ عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلاَّ بنقلِ الإسنادِ والتثبتِ فيه، وقد رَوَى الدَّرَاوَرْدِي هذا الحديثَ ـ حديث أبي داود ـ عن محمد بن عَمْرو بزيادةِ لفظِ دَلَّ بها على صحةِ هذا المعنى، ليس في رُواتِهِ (عليُّ بنُ =

. . . . . .

= مُنهِر) الذي رواها أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حرج، حَدِّثُوا عني ولا تَكْذِبُوا عليَّ».

ومعلومٌ أن الكذبَ على بني إسرائيل لا يجوز بحال، فإنما أراد بقوله: «وحَدِّثُوا عني ولا تكذبوا عليَّ»، أي تحرَّزُوا من الكذبِ عليَّ، بأنْ لا تُحدِّثُوا عني إلَّا بما يصحُّ عندكم من جهة الإسناد، الذي به يقعُ التحرزُ عن الكذبِ عليَّ». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٦: ٤٩٨، في كتاب أحاديث الأنبياء، في (باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل)، عند الحديث الذي رواه البخاري مرفوعاً «عن عبد الله بن عَمْرو: بلِّغُوا عني ولو آية، وحَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَجَ، ومن كَذَبَ عليَّ متعمِّداً فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعدَهُ من النار»:

«قوله: وحَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج. أي لا ضِيقَ عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدَّمَ منه صلى الله عليه وسلم الزَّجْرُ عن الأخذِ عنهم، والنظرِ في كتبهم، ثم حَصَل التوسُّعُ في ذلك، وكأنَّ النهيَ وقع قبلَ استقرارِ الأحكامِ الإسلامية، والقواعدِ الدينية، خشيةَ الفِتنة، ثم لما زال المحذورُ وقَعَ الإذنُ في ذلك، لما في سَمَاعِ الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار.

وقيل معنى قوله (لا حَرَجَ): لا تَضِيقُ صُدورُكم بما تَسمعونه عنهم من الأعاجيب، فإنَّ ذلك وقع لهم كثيراً ــ وإن استحالَ مثلُها في هذه الأمة، كنزولِ النار من السماءِ لأكلِ القُرْبَان ــ ولو كان بلا سند، لبُعْدِ الزمان، بخلاف الأحكام المحمديَّة ــ .

وقيل: لا حَرَجَ في أن لا تُحَدِّثُوا عنهم، لأنَّ قولَهُ أولاً: (حَدِّثوا)، صِيغةُ أَمْرٍ تقتضي الوجوب، فأشار إلى عدم الوجوب، وأنَّ الأمرَ فيه للإباحة، بقوله: (ولا حَرَجَ)، أي في تركِ التحدُّث عنهم.

وقيل: المرادُ رفعُ الحَرجِ عن حاكي ذلك، لِمَا في أخبارهم من الألفاظِ الشنيعة، نحوُ قولِهم: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، وقولِهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾.

وقيل: المرادُ ببني إسرائيلَ: أولادُ إسرائيلَ نفسِه، وهم أولادُ يعقوب، والمرادُ: =

أخبرنا عبدُ الوارث بن سفيان وسعيدُ بن نَصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصْبَغ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذيُّ، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاريُّ، قال: حدثنا سليمان التَّيْمِيُّ، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَن كَذَبَ عليَّ متعمِّداً فلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ من النار».

أخبرنا محمدُ بن عبد الملك، قال: أخبرنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سَعْدانُ بن نَصْر، قال: حدثنا سفيان، عن هشام بن حُجَير، عن

= حَدِّثوا عنهم بقِصَّتِهم مع أخيهم يوسف. وهذا أبعَدُ الأوجُه.

وقال مالك: المرادُ التحدُّثُ عنهم بما كان من أمرٍ حسن، أمَّا ما عُلِمَ كَذِبُهُ فلا.

وقيل: المعنى حَدِّثُوا عنهم بمثلِ ما وَرَدَ في القرآنِ والحديثِ الصحيح.

وقيل: المرادُ جَوازُ التحدُّثِ عَنهم بأيِّ صُورةٍ وقعَتْ، من انقطاعٍ، أو بلاغ، لتعذُّرِ الاتصالِ في التحدُّث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية، فإنَّ الأصل في التحدُّثِ بها الاتصالُ، ولا يَتعذَّرُ ذلك لِقُربِ العهد.

وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يُجيزُ التحدُّثَ بالكذِب، فالمعنى: حَدِّثُوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبَهُ، وأمَّا ما تُجَوِّزُونَهُ فلا حَرَج عليكم في التحدُّثِ به عنهم، وهو نظيرُ قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا حَدَّثَكُم أهلُ الكتاب فلا تُصدِّقوهم، ولا تُكذِّبُوهم»، ولم يُرِد الإذنَ ولا المنعَ من التحدُّثِ بما يُقطَعُ بصدقه». انتهى.

قال الطِّيبِيُّ: «ولا منافاة بين إذنِهِ هنا ونهيِهِ في خبرٍ آخَرَ عن التَّحديثِ، وفي آخر عن النظرِ في كتبهم، لأنه أراد هنا التحديثَ بقِصَصِهم، نحوُ قَتْلِ أنفسِهم لتوبتِهم، وبالنهي: العَمَل بالأحكام لنسخها بشرعِه، أو النهي في صَدْرِ الإسلامِ قبل استقرار الأحكام الدينية، فلما استقرت أَذِنَ لأمنِ المحذور». انتهى من «فيض القدير» للمُنَاوي رحمه الله تعالى ٣: ٢٠٧.

طاوس، قال: كنتُ عند ابن عباسٍ وبُشَيْرُ بنُ كَعْب العَدَويُّ يُحدِّثُه، فقال ابن عباس: عُدْ لحديثِ كذا وكذا، فعادَ له.

ثم إنه حَدَّث، فقال له ابن عباس: عُدْ لحديثِ كذا وكذا، فعاد له.

ثم إنه حَدَّث، فقال له بُشَيْرٌ: ما لك تسألُني عن هذا الحديثِ من بينِ حديثي كلِّه؟ أأنكرتَ حديثي كلَّه وعَرَفتَ هذا؟ أو عَرَفتَ حديثي كلَّه وأنكرتَ هذا؟ فقال له ابن عباس: إنَّا كنا نُحدِّثُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذْ لم يَكُنْ يُكْذَبُ عليه، فلما رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَ والذَّلُولَ، / تركنا الحديثَ عنه. [٤٤]

وفي هذا الحديثِ دليلٌ على أنَّ الكذِبَ على النبـي صلى الله عليه وسلم، قد كان أحَسَّ به ابن عباس في عصرِه.

وقال رجلٌ لابن المبارك: هل يُمكن أن يَكذِبَ أحدٌ على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فانتَهَره، وقال: وما ذا مِن الكَذِبِ!

وقال حَمَّادُ بن زيد: وَضَعَتْ الزنادقةُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، اثنَيْ عشَرَ ألفَ حديثٍ، بَثُّوْها في الناس.

قال أبو عمر: تخويفُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أُمَّتَهُ بالنارِ على الكذِب، دليلٌ على أنه كان يَعلمُ أنه سيُكذَبُ عليه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

حدثنا خَلَف بن قاسم، حدثنا أحمد بن الحسين بن إسحاق الرازي، حدثنا أبو الزِّنْبَاعِ رَوْحُ بنُ الفَرَج القَطَّان، حدثنا يحيـى بن عبد الله بن بُكَيْر، ويزيدُ بن مَوْهَب، قالا: حدَّثَنا الليثُ بن سعد، قال: حدثني ابن شهاب، عن أنس بن مالك عن النبـي صلى الله عليه وسلم قال: «من

كَذَبَ عليَّ ــ قال حَسِبتُ أنه قال مُتَعَمِّداً ــ فلْيَتَبَوَّأ بيتَهُ في النار»[١].

[٤٥] / حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهَرَوِي، حدثنا أبو غِيَاث أصْرَمُ بن غِيَاث، قال: حدثني أبو سِنَان، عن هارون بنِ عَنْتَرَة، قال: قال أبو هُرَيرة: إنَّ هذا العلمَ دِين، فانظُرُوا عمن تأخذونَهُ[٢].

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الوليد بن شُجَاع، حدثنا ابن المبارك، عن ابن لَهِيْعَة، عن خالد بن يزيد، عن عامر بن سعد، أنَّ عُقْبَةَ بنَ نافع قال لبَنِيهِ: يا بَنِـيَّ لا تَقْبَلُوا الحديثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ مِن ثقة.

ورَوَيْنا عن ابن معينٍ أنه قال: كان فيما أوصَى به صُهَيْبٌ[٣] بَنِيهِ أنْ قال: يا بَنِـيَّ، لا تَقْبَلُوا الحديثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ من ثقة.

---

(١) في نسخة: (فليتبوأ مقعده من النار).

(٢) لا يصح هذا الأَثر عن أبـي هريرة رضي الله تعالى عنه كما يعلم من دراسة سنده.

(٣) هو صُهَيْب بن سِنان الرّومي من كبار السابقين البدريين. روى عن النبـي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر وعلي. وعنه بنوه: حبيب، وضمرة، وسعد، وصالح، وصيفي، وعباد، وعثمان، ومحمد، وحدّث عنه غيرُهم. كان من المستضعفين بمكة والمعذّبين في الله، أسلم بعد بضعة وثلاثين رجلاً. وقال النبـي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: صُهَيب سابق الرّوم. ولمّا طعن عمر استنابه على الصلاة بالمسلمين إلى أن يتفق أهل الشورى على إمام. وكان موصوفاً بالكرم والسماحة رضي الله تعالى عنه. مات سنة ثمان وثلاثين. من «سير أعلام النبلاء» ٣: ١٧ ــ ٢٦ و «تهذيب التهذيب» ٤: ٤٣٨ ــ ٤٣٩.

وقال ابن عون: لا تأخذوا العلمَ إلاَّ ممن شُهِدَ له بالطَّلَب.

وفيما أجاز لنا عبدُ بن أحمد، وحدَّثَناهُ عبدُ الله بن سعيد عنه، قال: حدثنا عليُّ بن عمر، قال: حدثنا محمد بن مُسْلِم، حدثنا محمد بن هشام بن البَخْتَرِي، قال: حدثنا هِشام بن هارون، حدثنا الحسين بن خالد، عن حَمَّاد بن زيد، عن شُعيب بن الحَبْحَاب، قال:

غَدَوْتُ إلى أنس بن مالك، / فقال: يا شعيبُ، ما غَدَا بك؟ فقلت: [٤٦] يا أبا حَمْزَةَ! غدوتُ لأتعلَّمَ منك، وألتَمِسَ ما يَنفعُنِي، فقال: يا شُعَيْبُ، إن هذا العِلمَ دين، فانظُرْ ممن تأخُذُهُ.

وقال سعيدُ بنُ عبد العزيز: عن سليمان بن موسى، قال: لا يُؤْخَذُ العلمُ من صَحَفِي[١].

(١) وعن سليمان بن موسى أيضاً: «لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفِي ولا العلم من صحفي». وقال ثور بن يزيد: لا يفتي الناسَ صَحَفيٌّ ولا يقرئهم مُصحفي. كما في «فتح المغيث» للسخاوي ٣: ١٦٥.

وعن الأوزاعي أنه قال: كان هذا العلم كريماً، يتلاقاه الرجال بينهم، فلمّا دخل في الكتب دخل فيه غيرُ أهله.

قال الذهبي: «ولا ريب أن الأخذ من الصّحف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقط ولا شَكْل، فتتصحّف الكلمة بما يحيل المعنى، ولا يقع مثل ذلك في الأخذ من أفواه الرّجال، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوَهْم، بخلاف الرِّواية من كتاب محرَّر». انتهى. من «سير أعلام النبلاء» ٧: ١١٤.

وقالوا أيضاً: من أعظم البليّة تشيّخ الصَّحَفِيَّة. أي الذين تعلموا من الصحيفة، ويقال أيضاً: من أعظم البليّة تشييخ الصَّحيفة، أي جعلها كالشيخ في الأخذ عنها واعتماد ما جاء فيها! وتكون قد وقع فيها التحريف والتصحيف والبلايا والرّزايا!. =

وقال القاسمُ بنُ محمد: أقبَحُ من الجهلِ أن أقولَ بغيرِ علم، أو أُحَدِّثَ عن غيرِ ثقة.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زائدةُ، حدثنا هشام بن حسان، قال: قال محمد بن سِيرين: انظُرُوا عمن تأخذون هذا الحديثَ، فإنما هو دِينُكم.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا إبراهيم بن محمد الشافِعِيُّ، حدثنا فُضَيل بن عِيَاض، عن هشام، عن ابن سِيرين، قال: إنما هذا العلمُ دِين، فانظُرُوا عمن تأخذُونَهُ.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المُقْرِي، حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن سَمْعُون ببغداد، حدثنا محمد بن محمد بن أبي حُذَيفة، حدثنا ربيعةُ بن الحارث، حدثنا محمد بن زِيَاد، حدثنا هُشَيم، عن المُغِيرة، عن / إبراهيم، قال: [٤٧]

إنَّ هذه الأحاديثَ دِين، فانظُرُوا عمن تأخذون دِينَكم. قال المغيرةُ: كنا إذا أتينا الرجلَ لنأخُذَ عنه، نَظَرْنا إلى سَمْتِهِ وصَلاتِه. وقد رَوَى جماعة، عن هُشَيم، عن مُغِيرةَ، عن إبراهيم، قال: كانوا إذا أتَوْا

= وللحافظ ابن عساكر الدمشقي المولود سنة ٤٩٩، والمتوفى سنة ٥٧١ رحمه الله تعالى:

ألا إنَّ الحديثَ أجَلُّ عِلْمٍ ... وأشْرَفُهُ الأحاديثُ العَوَالي
وأنفَعُ كلَّ نوع منه عندي ... وأحسَنُهُ الفرائدُ في الأمالي
وإنك لن تَرى للعلم شيئاً ... يُحقِّقُهُ كأفواهِ الرِّجالِ
فكن يا صاح ذا حِرصٍ عليه ... وخُذْهُ عن الرجالِ بلا مَلالِ
ولا تأخُذْهُ من صُحفٍ فتُرمَى ... من التصحيفِ بالدَّاءِ العُضَالِ

الرجلَ ليأخذوا عنه، نَظَرُوا إلى هَدْيِهِ وسَمْتِهِ وصَلاَتِهِ، ثم أخذوا عنه.

أخبرنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا ابن أبي أُوَيْس، قال: سمعتُ خالي مالكَ بنَ أنس يقول: إنَّ هذا العلمَ دِين، فانظُرُوا عمن تأخذون دِينَكم، لقد أدركتُ سبعين. فذَكَرَ الحديثَ، وهو بتمامِهِ في البابِ الذي بعدَ هذا في أخبار مالك رحمه الله[1].

حدثنا خلَفُ بن أحمد، وعبدُ الرحمن بن يحيى، قالا: حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن النُّعْمان، حدثنا محمد بن علي بن مروان، قال: سمعتُ عفانَ بنَ مُسْلِم، قال: سمعتُ يحيى بن سعيد القطانَ يقول: سمعتُ عبدَ الرحمن بنَ مَهْدِيّ يقول: سألتُ شعبةَ وابن المبارك والثوريَّ ومالكَ بنَ أنس عن الرجلِ يُتَّهَمُ بالكذب، فقالوا: انشُرْهُ فإنه دِين.

ورَوَينا عن حمَّاد بن زيد أنه قال: كلَّمْنا شعبةَ في أن يَكُفَّ عن أبانَ ابن أبي عَيَّاش لِسِنِّهِ وأهلِ بيتِه، فقال لي: يا أبا إسماعيل، لا يَحِلُّ الكفُّ عنه، لأنَّ الأمرَ دِين.

[٤٨] / حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر محمد بن عَمْرو بن موسى العُقَيْلِي، حدثنا محمد بن إسماعيل[2]، حدثنا

---

(١) لم يدخل هذا الباب في هذه الصفحات لأنه في ترجمة الإمام مالك ولكني نقلت منه ما يتصل بموضوع هذا الباب الذي نحن فيه تعليقاً في ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) محمد بن إسماعيل الترمذي ومحمد بن إسماعيل الصائغ، كلاهما شيخ للعقيلي، ولم يتبين لي أيّهما المراد هنا.

الحسن بن علي، قال: سمعتُ يزيد بن هارون يقول: حدَّث سُلَيمان التَّيْمِيُّ بحديثٍ عن ابن سِيرينٍ، فذُكِرَ له الحديثُ، فقال له ابن سيرين: ما هذا يا سليمان؟! اتَّقِ اللَّهَ ولا تكذِبْ عليَّ! فقال سليمان: إنما حَدَّثَنا مُؤَذِّنُنا، أين هو؟ فجاء المُؤَذِّنُ، فقال سليمانُ: أليس حدَّثْتَنِي عن ابن سيرين بكذا وكذا؟ فقال: إنما حدَّثَنِيهِ رجلٌ عن ابن سيرين!.

ضَرْبُ شعبة الآفاق للكشف عن حديث! فقف عليه:

أخبرنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق ابن مِهْران السرَّاج، قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن الفَرَج الدُّوْرِي، قال: حدثنا محمد بن سعيد بن غالب، قال: حدثنا نصر بن حَمَّاد، يعني الورَّاقَ، قال:

كنا قُعوداً على بابِ شعبة نتذاكَرُ الحديث، فقلتُ: حدَّثَنا إسرائيل، عن أبـي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقْبَة بنِ عامر الجُهَنِي، قال: كنا نتناوَبُ رِعْيَةَ الإِبلِ على عهدِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجئتُ ذاتَ يوم والنبـيُّ عليه السلام، حولَهُ أصحابُه، فسمعتُهُ يقول: «من توضَّأ، ثم صَلَّى ركعتين، ثم استغفر اللَّه، غَفَر له». قلتُ: بَخٍ بَخٍ.

قال: فجذبني رجلٌ مِن خَلْفِي، فالتفَتُّ، فإذا عُمَرُ بنُ الخطاب فقال: ما لك تُبَخْبِخُ؟ فقلتُ: عَجَباً بها! قال: لو سمعتَ التي قبلَها كانت أعجَبَ وأعجَبَ. قلتُ: وما قال؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من شَهِدَ أنْ لا إلَهَ إلاَّ الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله، قيل له: ادْخُلِ من أيِّ أبوابِ الجنة شِئتَ».

[٤٩] قال: قال نَصْرٌ: فخَرَج علينا شعبةُ / فلَطَمَنِي ثم رَجَع فدخل، قال:

فتنَحَّيْتُ ناحيةً أبكِي، ثم خَرَج فقال: ما له بَعْدُ يبكي؟ فقال له عبدُ الله بن إدريس: إنك أسأتَ إليه، قال: انظُرْ ما يُحَدِّثُ به عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدِ الله بن عطاء، عن عُقبة بن عامر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أنا قلتُ لأبي إسحاق: مَنْ حَدَّثَك؟ قال: حدَّثَنا عبدُ الله بن عطاء، عن عُقبةَ بنِ عامر، عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلتُ لأبي إسحاق: أوَ سَمِعَ عبدُ الله مِن عُقْبَة؟ قال: فغَضِبَ ومِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ حاضرٌ[١]، فقال لي مِسْعَرٌ: أغضبتَ الشيخَ، فقلتُ: لَيُصَحِّحَنَّ هذا الحديثَ أو لأَرْمِيَنَّ بحديثِه.

فقال لي مِسْعَر: هذا عبدُ الله بن عطاء بمكة، قال شعبةُ: فرَحلتُ إلى مكة، لم أُرِد الحجَّ، أردتُ الحديثَ، فلقِيتُ عبدَ الله بنَ عطاء، فسألتُهُ، فقال: سَعْدُ بنُ إبراهيمَ حدَّثَني، قال شعبةُ: فلقِيتُ مالكَ بنَ أنس، فسألتُهُ عن سَعْدٍ، فقال: سعدُ بن إبراهيم بالمدينة لم يَحُجَّ العامَ، فرَحلتُ إلى المدينة، فلقيتُ سعدَ بن إبراهيم بالمدينة، فسألتُهُ فقال: الحديثُ من عندِكم، حدَّثَنِي زيادُ بنُ مِخْرَاق.

قال شعبةُ: فلمَّا ذَكَر زيادَ بنَ مِخْرَاقٍ، قلتُ: أيُّ شيءٍ هذا؟ بينما هو مَكِّي[٢]، إذْ صارَ مَدَنِياً، إذْ صارَ بَصْرِياً، قال شعبةُ: فرَحَلْتُ إلى البصرة، فلقيتُ زيادَ بن مِخراق، فسألتُهُ فقال: ليس الحديثُ من

---

(١) وقع في الأصل (بن كرام)، وهو تحريف! صوابه: كِدَام. بالدال المهملة.

(٢) وقع في بعض نسخ طبعة المغرب، وطبعة مصر: (كوفي)، والصواب ما أثبته الوالد رحمه الله، كما جاء في إحدى نسخ طبعة المغرب، والله أعلم. سلمان.

بَابَتِك[١]، فقلتُ: حدِّثني به، قال: لا تُرِدْهُ، قلتُ: حَدِّثْني به، قال: حدَّثَني شَهْرُ بنُ حَوْشَب.

[٥٠] قلتُ: ومَنْ لي بهذا الحديثِ!! لو صَحَّ لي مِثلُ هذا عن رسولِ الله / صلى الله عليه وسلم، كان أحبَّ إليَّ من أهلي ومالي ومِن الناسِ أجمعين.

وذكره الدَّارَقُطْنِيُّ عن أبي عُبَيْدِ القاسم بنِ إسماعيل المَحَامِلي، ومحمدِ بن مَخْلَد بن حَفْصٍ العطَّار، قالا: حدَّثَنا أبو يحيى محمدُ بن سعيد بن غالب، قال: سمعتُ نَصْرَ بنَ حماد يقول: كنا قُعوداً على بابِ شُعْبَة، فذَكَرَ مِثلَهُ إلى آخرِه.

وقد رُوِيَ هذا المعنى من وجوهٍ عن شعبة، ولذلك ذكرتُهُ عن نصرِ بن حَمَّاد، لأنَّ نَصْرَ بن حَمَّادٍ الورَّاق يَرْوِي عن شعبة مناكيرَ تركوه، وقد رواه الطَّيَالِسِيُّ عن شعبة.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا أحمد بن عبد الله الصَّنْعَانِي، قال سمعتُ أبا حفص يعني الفَلَّاسَ يقولُ: سمعتُ أبا داودَ يقولُ: كنا عندَ شُعبة، فجاء بِشْرُ بنُ المُفَضَّل، فقال له: أتحفَظُ عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقبةَ بنِ عامر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من مُسْلِمٍ يَتَوضَّأ؟» فضَحِكَ شعبةُ، فقال بِشْرٌ: إنَّا نَراكَ قد سَقَطَ عنك حديثٌ جيِّدٌ من حديثِ أبي إسحاق، وتَضْحَكُ؟!

قال: فقال شعبةُ: كنتُ عند أبي إسحاق فحدَّث بهذا الحديثِ،

---

(١) وقع في الأصلين (بانتك)، وهو تحريف! صوابُه: من بابَتِك، أي من مرغوب أمثالك، لأنه حديث ضعيف.

فقال: حَدَّثني عبدُ الله بن عطاء، عن عُقْبَةَ بنِ عامر، قال شعبةُ: وكان أبو إسحاق إذا حَدَّثَنِي عن رجلٍ لا أعرِفُهُ، قلتُ: أنتَ أكبَرُ أمْ هذا؟ فقال: حدَّثَنِي / ذاكَ الفَتَى، فتحوَّلتُ، فإذا شابٌّ جالسٌ، فسألتُهُ فقال: صَدَق أنا [٥١] حَدَّثْتُهُ.

فقلت: وأنت مَنْ حَدَّثَك؟ فقال: حدَّثَنِي نُعَيْم بنُ أبـي هِند، فأتيتُ نُعَيْمَ بنَ أبـي هند، فقلتُ: مَنْ حدَّثَك؟ قال: زيادُ بنُ مِخْرَاق، قال شعبةُ: فقَدِمْتُ البصرةَ، فلقِيتُ زيادَ بنَ مِخْرَاقٍ فسألتُه، فقال: حدَّثَنِي رجلٌ من أهلِ البصرة لا أدري من هو، عن شَهْرِ بن حَوْشَب.

قال أبو عمر: هكذا يكون البحثُ والتفتيشُ، وهذا معروفٌ عن شعبة، ولهذا وشِبْهِهِ قال أبو عبد الرحمن النَّسَائيُّ: أُمَنَاءُ الله عزَّ وجَلَّ على حديثِ رسولِهِ ثلاثةٌ: مالكُ بن أنس، وشُعبةُ بن الحجاج، ويَحيـى بنُ سعيدِ القَطَّان.

قال أبو عمر: الحديثُ الذي جَرَى ذكرُهُ بينَ شُعبةَ وبِشْرِ بن المُفَضَّل، من حديث أبـي إسحاق، حدَّثَناهُ سعيدُ بن نَصر، حدَّثَنا قاسم، حدثنا ابن وَضَّاح، حدثنا أبو بكر بن أبـي شيبة، حدثنا أبو الأحْوَصِ، عن أبـي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقبة بنِ عامر، قال:

كنا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، في سَفَر، فكنا نتناوَبُ الرِّعْيَةَ، فلما كانَتْ نَوْبَتِي سَرَحْتُ، ثم رُحْتُ، فجئتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَخطُبُ الناسَ، فسمعتُهُ يقول: «ما مِن مُسْلِمٍ يَتوضَّأُ فيُسْبِغُ الوضوءَ، ثم يقومُ في صلاتِهِ، فيَعْلَمُ ما يقولُ فيها، إلاَّ انفتَلَ وهو كيومَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ من الخطايا، ليس عليه ذَنْب»، قال: فما مَلَكتُ نفسي عندَ ذلك أنْ قلتُ: بَخٍ بَخٍ.

[٥٢] / حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا عُبَيْدُ الله بنُ عمر القَوَارِيريُّ، قال: سمعتُ يحيى بن سعيد القطانَ يقول: ما رأيتُ الكذِبَ في أحَدٍ أكثَرَ منه فيمن يُنْسَبُ إلى الخيرِ والزهد. وقال عَفَّانُ: سمعتُ محمدَ بنَ يحيى بن سعيد القطانَ يقول: سمعتُ أبي يقول: ما رأيتُ الصالحين أكذَبَ منهم في الحديث.

قال أبو عمر: هذا معناه، والله أعلم، أنه يُنسَبُ إلى الخير وليس كما نُسِبَ إليه وظُنَّ به، وقد رُوِيَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قيل له: «أيكُونُ المؤمِنُ كذَّاباً؟ قال: لا». وهذا أيضاً على أنه لا يَغلِبُ عليه الكذِبُ، أو لا يَكذِبُ في دِينِهِ ليُضِلَّ غيرَه[١]. وقد تكلَّمنا على هذا المعنى في (باب صَفْوانَ بن سُلَيْم)[٢]، والحمدُ لله.

حدثنا خلَفُ بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا عليُّ بن عبد العزيز.

وَحدثنا إبراهيمُ بن شاكر، قال: حدثنا عبدُ الله بن محمد بن عثمان، حدثنا سعيد بن حُمَيْد[٣] وسعيدُ بنُ عثمان، قالا:

---

(١) وأحسن من هذا في تفسير قول يحيى بن القطان هذا، ما ذكره الإمام مسلم في مقدّمة «صحيحه» ١:٩٥، إذْ قال: «يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب». قال النووي: ـ يعني ـ لكونهم لا يُعانون صناعة أهل الحديث، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب.

(٢) أي في موضعه في داخل كتاب «التمهيد» ١٦:٢٥٣ ـ ٢٥٦ أو ١٦:٣٧٣ ـ ٣٧٥.

(٣) كذا وقع في الأصل (سعيد بن حميد) [وفي طبعة مصر: دينار] وأراه مصحفاً عن (سعيد بن خُمير)، وهو أبو عثمان سعيد بن خُمير بن عبد الرحمن الرعيني =

حدَّثنا أحمَدُ بنُ عبدِ الله بنِ صالح ، / قال : حدثنا محمدُ بن عبد الله [٥٣]
الرَّقَاشِيُّ ، حدثنا يزيدُ بن زُرَيْع ، حدثنا محمد بن إسحاق ، قال : حدَّثني
عاصمُ بن عُمَر بنِ قَتادة ، عن محمود بن لَبِيد ، قال :

أمَّرَني يحيى بنُ الحَكَم على جُرَش ، فقدِمْتُها ، فحدَّثُوني أنَّ عبدَ الله بن جعفر حدَّثَهم : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اتَّقُوا صاحبَ هذا الداء ، يعني الجُذَامَ ، كما يُتَّقى السَّبُعُ ، إذا هَبَطَ وادياً فاهْبِطُوا غيرَه» . فقلتُ : واللَّهِ لئن كان ابن جعفر حدَّثكم هذا ما كَذَبَكُم .

قال : فلمَّا عَزَلني عن جُرَش ، قَدِمتُ المدينةَ ، فلقيتُ عبدَ الله بنَ جعفر ، فقلتُ له : يا أبا جعفر ، ما حديثٌ حَدَّثَهُ عنك أهلُ جُرَش؟ ثم حدَّثْتُهُ الحديثَ ، فقال : كَذَبُوا واللَّهِ ما حدَّثْتُهم ، ولقد رأيتُ عمرَ بن الخطاب يَدْعُو بالإناءِ فيه الماءُ ، فيُنَاوِلُهُ مُعَيْقِيباً[1] ، وقد كان أَسْرَعَ فيه هذا الداءُ ، ثم يَتناوَلُهُ فيَتَيَمَّمُ بفَمِهِ مَوْضِعَ فَمِه ، يُعْلِمُ أنه إنما يَصنَعُ ذلك كراهِيَةَ أن يَدْخُلَ نَفْسَهُ شيءٌ من العَدْوَى .

ولقد كان يَطْلُبُ له الطِّبَّ من كلِّ من سَمِعَ عنده بِطِب ، حتى قَدِمَ عليه رجلانِ من أهلِ اليَمَن ، فقال : هل عندَكما من طِبٍّ لهذا الرجل ، فإنَّ هذا الوَجَعَ قد أسرَعَ فيه؟ قالا : أمَّا شيءٌ / يُذْهِبُه فلا ، ولكنا نُداوِيه دواءً [٥٤]
يَقِفُهُ فلا يَزِيدُ ، قال عمر : عافيةٌ عظيمة .

= القرطبي . سمع ببلده ورحل فسمع من يونس بن عبد الأعلى ، وأحمد بن عبد الله بن صالح ، وآخرين . روى عنه ابن المشّاط ، والأعناقي ، وابن أيمن ، وغيرُهم كثير . وكان فقيهاً عالماً . توفي سنة إحدى وثلاث مئة ، وكان مولده سنة ثلاثين ومئتين . من «ترتيب المدارك» ٥ : ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(١) في طبعة مصر : معيقباً ، خطأ . سلمان .

قالا: هل تُنْبِتُ أرضُك هذا الحنظلَ؟ قال: نعم، قالا: فاجمَعْ لنا منه، قال: فأمَرَ عُمَرُ فجُمِعَ منه مِكْتَلَتَانِ عظيمتانِ، فأخَذَا كلَّ حنظلةٍ فشقَّاهَا باثنتينِ، ثم أخَذَ كلُّ واحدٍ منهما بقَدَمِ مُعَيْقِيْب فجعَلا يَدْلُكانِ بُطونَ قَدَمَيْه، حتى إذا آمَّحَقَتْ طرَحَاها وأخَذَا أخرى، حتى رأينا مُعَيْقِيْباً يَتَنَخَّمُهُ أخضَرَ مُرّاً، ثم أرسَلاَهُ، قال: فواللّهِ ما زال مُعَيْقِيْبٌ منها مُتماسِكاً حتى مات.

قال أبو عمر: فهذا محمودُ بنُ لَبيدٍ يَحكي عن جماعة، أنهم حدَّثُوه عن عبدِ الله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر ولم يَعرِفه، بل عَرَفَ ضِدَّه، وهذا في زمنٍ فيه الصحابةُ، فما ظنّك بمَنْ بعدَهم؟ وقد تقدَّمَ في هذا البابِ عن ابن عباس في عصرِهِ نحوُ هذا المعنى[(١)].

حدثنا خلَفُ بن أحمد، حدثنا أحمدُ بن سعيد بن حَزْم، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا ابن وضَّاح، حدثنا أحمد بن سعد، حدثنا عَمِّي سعيدُ بن أبـي مَرْيَم، عن الليثِ بن سعد، قال: قَدِمَ علينا رجلٌ من أهل المدينةِ يُرِيدُ الإِسْكَنْدَرِيَّةَ مُرَابِطاً، فنَزَل على جعفر بن ربيعة.

قال: فعَرَضُوا له بالحِمْلاَنِ، وعَرَضوا له بالمَعُونة، فلم يَقْبَل، واجتمع هو وأصحابُنا: يزيدُ بنُ أبـي حبيب وغيرُه، فأقبَلَ يُحدِّثُهم: حدَّثني نافع، عن عبدِ الله بن عُمَر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال: فجَمَعُوا تلك الأحاديثَ، وكَتَبُوا بها إلى آبنِ نافعٍ[(٢)]، وقالوا

(١) في ص ١١٧ في قصته مع بُشَير بن كعب العَدَوي.

(٢) في الرواة ثلاثة أبناء لنافع: عبد الله، وعمر، وأبو بكر. ولا أدري أيهم المراد هنا.

له: إنَّ رجلاً قَدِمَ علينا، وخَرَج إلى الإسكندرية مُرابِطاً، / وحدَّثَنا، [٥٥]
فأحببنا أن لا يكونَ بيننا وبينك فيها أحَدٌ، فكتَبَ إليهم: واللَّهِ ما حَدَّثَ أَبـي من هذا بحرفٍ قَطُّ، فانظُروا عمن تأخُذُون، واحذَرُوا قُصَّاصَنا ومَنْ يأتيكم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، حدثنا محمد بن الجَهْم، حدثنا يَعْلَى، عن إسماعيل بن أبـي خالد، عن الشعبي، عن الرَّبِيع بن خُثَيْم، قال: «من قال: لا إِلَه إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له، له المُلكُ، وله الحمدُ، يحيـي ويميت، وهو على كل شيء قدير، عَشْرَ مَرَّاتٍ، كان له كعِتقِ رِقابٍ أو رَقَبةٍ».

قال الشعبـيُّ: فقلتُ للربيع بن خُثَيْم: من حَدَّثك بهذا الحديثِ؟ فقال: عَمْرُو بن مَيْمُون الأَوْدِيُّ، فلقِيتُ عَمْرَو بن ميمون، فقلتُ: من حدَّثَك بهذا الحديث؟ فقال: عبدُ الرحمن بنُ أبـي لَيْلَى، فلقِيتُ ابن أبـي لَيْلَى، فقلتُ: من حدَّثَك؟ قال: أبو أيوبَ الأنصاريُّ صاحبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فعلى هذا كان الناسُ على البَحْثِ عن الإسناد، وما زال الناسُ يُرسِلُون الأحاديث، ولكنَّ النَّفْسَ أسكَنُ عند الإسناد وأشَدُّ طُمْأَنِينَةً، والأصلُ ما قَدَّمنا[١].

حدثني خلفُ بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون عبدُ الرحمن بن عمر بن راشدٍ البَجَلِيُّ بدمشق، قال: حدثنا أبو زُرْعَة / الدمشقيُّ، قال: [٥٦]
حدثنا الحسَنُ بن الصَّبَاح، قال: حدثنا أبو قَطَنٍ، عن أبـي خَلْدَة، عن

(١) في ص ٩٤ من قوله (قال يحيـى بن سعيد القطان).

أبي العاليَة، قال: كنا نَسمَعُ الروايةَ بالبصرةِ عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما رَضِينا حتى رَحَلْنا إليهم، فسَمِعناها من أفواهِهم.

حدثنا أبو عُمَر أحمدُ بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو علي الحسن بنُ سَلَمة بنِ المُعَلَّى، قال: حدثنا أبو عبد الله بنُ بَحْرٍ المِضْرِيُّ، قال: حدثنا الحسينُ بن الحسن المَرْوَزِيُّ، قال: سمعتُ ابن المبارك يقول: لولا الإسنادُ لقال كلُّ مَنْ شاءَ: ما شاءَ، ولكنْ إذا قِيلَ له: عَنْ مَنْ؟ بَقِي(١)!!

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، قال: حدثنا بكر بن حَمَّاد، قال: حدثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا عاصمٌ الأحولُ، عن أبي العالِيَة، قال: حدَّثَني من سَمِعَ من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أعطُوا كُلَّ سُورة حَظَّها من الركوعِ والسجود»، قال عاصم: فقلتُ لأبي العالية: أنَسِيتَ مَنْ حَدَّثَك؟ قال: لا، وإني لأَذكُرُهُ وأذكُرُ المكانَ الذي حدَّثَني فيه.

حدثنا خلَفُ بن أحمد الأُمَوي مولىً لهم، قال: أخبرنا أحمد بن

---

(١) أي بقي ساكتاً مفحماً، أو بقي ساكتاً مبهوتاً منقطعاً عن الكلام. وهذا أسلوب معروف الاستعمال في محاورات أهل القرن الثاني والثالث والرابع، يحذفون بقية هذه الجملة للعلم بها، وقد بينت ذلك بشواهده في رسالتي «الإسناد من الدين» ص ٥٣ ـ ٧٤. ولما كان المحققان لم يفهما العبارة علّقا عليها بقولهما: «كذا ورد في النسخ التي بين أيدينا، ولعل في الكلام بتراً نشأ عن عدم تثبت الناسخين، لأن المعنى غير ظاهر ما بقي التعبير على حاله». انتهى. والتعبير سليم قويم لا شية فيه، ولكن لما فاتهما الوقوف على أصل هذه الكلمة ومعنى استعمالها غلّطاها وقالا ما قالا!.

سعيد، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن خَيْرُون، قال:
/ حدثنا محمد بن الحُسَيْن البغداديُّ، قال: سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول: [٥٧]
سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول: الإسنادُ من الدِّين، قال يحيى: وسمعتُ شعبةَ يقول: إنما يُعْلَمُ صِحَّةُ الحديثِ بصِحَّةِ الإسناد.

وقرأتُ على خَلَفِ بن القاسم، أنَّ أبا الميمونِ عبدَ الرحمن بنَ عُمَر الدمشقيَّ حدَّثَهم بدمشق، قال: حدَّثَنا أبو زُرْعَة، قال: حدثنا أبو مُسْهِر، قال: حدثنا عُقْبَةُ صاحبُ الأوزاعي، قال: سمعتُ الأوزاعيَّ يقول: ما ذهابُ العلمِ إلاَّ ذهابُ الإسناد.

أخبرنا أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن القُرَشي، قال: حدثنا إبراهيم بن بكر بن عِمران، قال: حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأَزْدِيُّ المَوْصِلي الحافظُ، قال: حدثنا عِمران بن موسى، قال: حدثنا محمد بن المُثَنَّى، قال: حدثنا الحسين بن عبد الرحمن، قال: حدثنا ابنُ عَوْن، قال: كان الحسَنُ يُحدِّثُنا بأحاديثَ لو كان يُسنِدُها كان أَحَبَّ إلينا.

قال أبو عمر: اختلَفَ الناسُ في مَرَاسِيلِ الحَسَن، فقَبِلَها قوم، وأبَاهَا آخَرُون، وقد رَوَى حَمَّادُ بن سَلَمة، عن عليّ بن زيد، قال: ربما حَدَّثْتُ بالحديثِ: الحَسَنَ، ثم أسمَعُهُ بَعْدُ يُحدِّثُ به، فأقولُ: مَنْ حَدَّثَك يا أبا سعيد؟ فيقول: ما أدري! غيرَ أني قد سمعتُه من ثقة، فأقولُ: أنا حدَّثْتُك به.

وقال عَبَّادُ بنُ منصور: سمعتُ الحسَنَ يقول: ما حَدَّثني به رجلانِ، قلتُ: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم.

[٥٨] / وقال ابن عون: قال بَكْرٌ المُزَنِيُّ للحَسَنِ وأنا عندَهُ: عمن هذه الأحاديثُ التي تقولُ فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: عنك وعن هذا.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا يزيدُ بن هارون، قال: حدثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليد، قال: حدثنا أبو العَلَاءِ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هَلَاكُ أُمَّتِي في القَدَرِيَّةِ والعَصَبِيَّةِ والروايةِ عن غَيْرِ ثَبْت».

هذا حديثٌ انفرد به بَقِيَّةُ، عن أبـي العلاء، وهو إسنادٌ فيه ضعفٌ، لا تقومُ به حُجَّة، ولكنا ذكرناه ليُعْرَفَ، والحديثُ الضعيفُ لا يُدْفَعُ[١] وإن لم يُحتَجَّ به، ورُبَّ حديثٍ ضعيفِ الإسنادِ صحيحُ المعنى[٢].

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نَصَرٍ، قال: حدثنا قاسم بن أصْبَغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا الحُمَيْدِي، قال: حدثنا سفيان، قال: سمعتُ سعدَ بن إبراهيم يقول: لا يُحدِّثُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلَّا الثقاتُ، وهذا معناه: لا يُحدِّثُ عن رسول الله مَنْ لم يَلْقَهُ، إلَّا من يَعرِفُ كيف يُؤْخَذُ الحديثُ، وعن مَنْ يُؤْخَذُ، وهو الثقة.

---

(١) وقع في الأصلين (لا يرفع) وصوابه ما أُثبت (لا يُدْفَعُ) بالدال.

(٢) هذه الكلمة من الإمام ابن عبد البر يجبُ الانتباهُ إليها، فإنها من أغلى الفوائد الهامة، وقد تنكبها بعضُ المدعين المفترين وتعسَّف وارتكس! وانظر ما يعززها فيما يأتي تعليقاً ص ١٣٥ ـ ١٣٩، من كلام الأئمة، بدءاً من الإمام أحمد والحافظ علاء الدين كِيْكَلْدي ونهايةً بالإمام ابن الوزير اليماني.

طُرُقُ حديثِ «يَحمِلُ هذا العلم من كل خَلَفٍ عدُولُه»:

حدثنا خلف بن أحمد الأموي، قال: حدثنا أحمد بن سعيد الصَّدَفي، قال: حدثنا أبو جعفر العُقَيْلِيُّ، قال: حدثنا جَدِّي[(١)].

وحدثنا عبدُ الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا يوسفُ بن أحمد، قال: حدثنا أبو جعفر محمدُ بنُ عَمْرِو / بنِ موسى العُقَيْلِيُّ، قال: [٥٩]
حدثنا عليُّ بن عبد العزيز.

قالا: حدثنا القَعْنَبِيُّ، قال: حدثنا إسماعيل بن عَيَّاش، عن مُعَانِ بن رِفاعة السَّلامِيِّ، عن إبراهيم بنِ عبدِ الرحمن العُذْرِي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَحْمِلُ هذا العِلْمَ مِن كلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ، يَنْفُونَ عنه تحريفَ الغالِين، وانتحالَ المُبْطِلِين، وتأويلَ الجاهلين».

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا إبراهيمُ بن بكر، قال: حدثنا محمد بن الحسين الأَزْدِيّ، قال: حدثنا أبو يَعْلَى وعبدُ الله بن محمد، قالا: حدثنا أبو الربيع الزَّهْرَانِيُّ، عن حَمَّاد بن زيد، عن بَقِيَّةَ بن الوليد، عن مُعَانِ بنِ رِفَاعَة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْرِي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَحمِلُ هذا العِلمَ من كل خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُون عنه تحريفَ الغالين، وتأويلَ الجاهِلِين، وانتحالَ المُبْطِلِين».

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر محمدُ بن عمرو بن موسى العُقَيْلي، قال: حدثنا أحمدُ بنُ داودَ القُوْمَسِي، قال: حدثنا عبد الله بن عُمَر الخَطَّابِي، قال: حدثنا خالد بن

---

(١) هو يزيد بن محمد العقيلي جدّ أبي جعفر لأمّه.

عَمْرو(١)، عن اللَّيث بن سعد، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن أبي قَبِيْلٍ، عن عبد الله بن عَمْرٍو، وأبي هريرة قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَحمِلُ هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه»، فذَكَرَهُ.

[٦٠] / ورُوِيَ أيضاً من حديث القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أُمَامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مِثلَهُ سَوَاءً(٢).

---

(١) هو خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي السَّعِيدي أبو سعيد الكوفي. روى عن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، والثوري، وشعبة، والليث بن سعد، وغيرهم. وعنه إبراهيم بن موسى الرازي، والحسن بن علي الخلال، وأحمد بن منصور الرمادي، وغيرهم. قال البخاري، وأبو زرعة، والساجي: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: روى عن الليث وغيره أحاديث مناكير، ثم أورد له ابن عدي أحاديث من روايته عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، ثم قال: هذه الأحاديث كلّها باطلة، وعندي أنه وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد عندنا ليس فيها من هذا الشيء، وله غير ما ذكرت، وعامتها أو كلّها موضوعة، وهو بيِّنُ الأمر من الضعفاء. وضعفه آخرون. من «تهذيب التهذيب» ٣: ١٠٩ ــ ١١٠.

(٢) تقدم ذكرُ هذا الحديث وطَرَفٌ من الكلام عليه في ص ٨٨ ــ ٩٠، ورُوِيَ هذا الحديث مرسلاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، ومرفوعاً مسنداً عن أسامة بن زيد، وجابر بن سمرة، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنهم، كما قاله السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٥.

أما حديث إبراهيم العذري ــ وهو أشهر طرق هذا الحديث كما قاله العراقي في «نكته» ص ١١٦ ــ فقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤: ٢٥٦، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١/١/١٧ في «باب عدول حاملي العلم أنهم ينفون عنه التحريف والانتحال»، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» ١: ١٥٢ =

. . . . .

= في باب: «ذكر القوم الذين يُميّزون الرجال وضعفهم، وصفتهم».

والإمام البيهقي في «السنن الكبرى» ١٠: ٢٠٩ في كتاب الشهادات، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» ص ٢٩ باب: «قول النبي صلى الله عليه وسلم: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

وإبراهيم العذري هذا قال عنه الحسن بن عرفة في بعض الروايات: إنه كان من الصحابة، ولكن نَصَّ كل من أبي نعيم وابن منده أنّ الحسن لم يُتابعْ على قوله هذا، وتبعهما ابن الأثير في «أسد الغابة» ١: ٥٢، وابن حجر في «الإصابة» ١: ١١٧، ولا كلام في أنه تابعي، فقد ذكره ابن حبان في التابعين من «كتاب الثقات» ٤: ١٠، وقال: «يروي المراسيل، روى عنه معان بن رفاعة. حدّثنا بعض مشايخنا، قال ثنا أبو الربيع الزهراني، قال ثنا حماد بن زيد، عن بقية بن الوليد، عن معان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يرث هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». انتهى.

وقال الذهبي في «الميزان» ١: ٤٥: «تابعي مقلّ ما علمته واهياً، أرسل حديث: «يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله»، رواه غير واحد عن معان بن رفاعة عنه، ومعان ليس بعمدة ولاسيما أتى بواحدٍ لا يُدرى من هو؟».

وزاد ابن حجر في «اللسان» ١: ٧٧ أو ١: ٣١٢ من الطبعة المحققة: «وحديثه قد رواه ابن عدي في «الكامل» من رواية الوليد بن مسلم، عن مُعان بن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن، ثنا الثقة من أشياخنا فذكره. وقال مهنأ ــ كما رواه عنه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص ٢٩ ــ قلت لأحمد: حديث معان بن رفاعة كأنه كلام موضوع؟ قال: لا، بل هو صحيح...». انتهى. وتمام كلام مهنّأ: فقلت: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد، قلت: من هم؟ قال: حدّثني به مسكين، إلاّ أنه يقول: معان عن القاسم بن عبد الرحمن. ــ يعني أن مسكيناً أخطأ في اسم إبراهيم فسماه قاسماً ــ قال أحمد: معان بن رفاعة، لا بأس به». =

. . . . . .

= وقد تعقب ابن القطان ــ كما في «نكت العراقي» ص ١١٦ ــ قولَ أحمد في معان، فقال: «خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره» كذا قال ابن القطان، والواقع أن الإمام أحمد لم يتفرد بتوثيق معان هذا بل وثقه ابن المديني فقال: ثقة روى عنه الناس. وقال عثمان الدارمي عن دُحَيم: ثقة. وقال محمد بن عوف: لا بأس به. وقال الآجري عن أبي داود: ليس به بأس. وقال أبو زرعة الدمشقي: شيخان معناهما واحد، عثمان بن أبي العاتكة ومعان بن رفاعة، أخبرني دُحيم أن معاناً أرفعهما وأرجحهما.

وأما أبو حاتم فقال: شيخ حمصي يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن معين: ضعيف. وقال الجوزجاني: ليس بحجّة. وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي: لا يحتج به. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال ابن حبان: منكر الحديث... استحق ترك الاحتجاج به.

ولكن ابن حبان نفسه احتج بمُعَان في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، في «كتاب الثقات» ٤: ١٠، حيث عدّ الحديث المبحوث عنه من مرويات إبراهيم معتمداً على مُعانٍ هذا، وقد نقلتُ كلامه في أوائل هذه التعليقة. فتأمل. كذا في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٢٠١ ــ ٢٠٢.

وبالنظر في أقوال الموثقين والمضعِّفين يظهر أن معاناً ــ كما قال الإمام أحمد ــ في مرتبةِ «لا بأس به»، وأنه أرفع من أن يوصف بالضعف المطلق. وبالجملة فالعلّة في رواية إبراهيم من جهة إرسالها ــ أو إعضالها إن صحت رواية ابن عدي التي ذكرها ابن حجر في كلامه المذكور آنفاً، وما أظنّها صحيحة لشذوذها وغرابتها ــ ومن جهة اللين الخفيف في راويها معان، ولا ريب أن مثل هذا الضعف ينجبر بكثرة الطرق، وقد ورد الحديث بطرقٍ أخرى مسندةٍ مرفوعةٍ كما سبقت الإشارة إليها، فمن هنا صَحّح هذا الحديث واعتمده من الأئمة من اعتمده.

والطرق التي سبقت الإشارة إليها في كلام السخاوي تجدُها متفرقةً في مقدّمة «الضعفاء الكبير» للعُقَيلي ١: ٩ ــ ١٠ فقد أسند الحديث عن أبي أمامة، =

. . . . . .

= وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم، وساقه في أدلة مشروعية الجرح والتعديل، وإن قال في داخل الكتاب ٤ :٢٥٦ : «وقد رواه قوم مرفوعاً من جهة لا تثبت»، وفي مقدّمة «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي ١ :١٤٥ ـ ١٤٧ باب: «ذكر القوم الذين يميزون الرجال وضعفَهم، وصفتُهم»، و «شرفِ أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي ص ١١، ٢٨ ـ ٣٠، و «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» له أيضاً ١ :١٢٨، و «كشف الأستار عن زوائد البزّار» للهيثمي ١ :٨٦. ولم أجد هذا الحديث في هذه المراجع وغيرها مما رجعت إليه من طريق جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه، والله تعالى أعلم.

وأجود هذه الطرق ما رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص ٢٨ عن محمد بن جرير الطبري، قال: حدّثني عثمان بن يحيى، قال: حدّثني عمرو بن هاشم البيروتي، عن محمد بن سليمان ـ يعني ابن أبي كريمة ـ، عن معان بن رفاعة السلامي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره.

قال الحافظ صلاح الدين ابن كَيْكَلْدي العلائي في «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» ص ٣٤ ـ ٣٥: «هذا حديث حسن غريب صحيح، تفرد به من هذا الوجه معان بن رفاعة، وقد وثَّقه علي بن المديني ودحيم، وقال فيه أحمد بن حنبل: لا بأس به. وتكلّم فيه يحيى بن معين وغيره... ومحمد بن سليمان هذا هو الحرّاني يعرف ببومة، وثقه سليمان بن سيف وطائفة. وقال النسائي: ليس به بأس، وقد تُكلّم فيه. وعمرو بن هاشم البيروتي قال فيه ابن عدي: ليس به بأس. وعثمان بن يحيى القرقساني ذكره ابن حبان في «الثقات»».

ثم نقل العلائي تصحيحَ الإمام أحمد لهذا الحديث، واستدلالَ الإمام الفقيه المحدّث إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي بهذا الحديث في تعديل بعض المعتنين بطلب الحديث وكتابته.

وقد ذَكَر هذا الحديثَ في معرض الاستدلال غيرُ من تقدّم: الإمامُ النووي في =

. . . . .

= «تهذيب الأسماء واللغات» ١ :١٧ من قسم الأسماء، والإمام ابن قيم الجوزية في «مفتاح دار السعادة» ص ١٧٧، قال ابن القيم: «الوجه السادس والثلاثون بعد المئة ـ أي من وجوه فضل العلم وأهله ـ ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعدّدة أنه قال: يَحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين. . . فأخبر صلى الله عليه وسلم أن العلم الذي جاء به يحمله عُدولُ أمته من كلّ خلف حتى لا يضيع ويذهب.

وهذا يتضمن تعديله صلى الله عليه وسلم لحملة العلم الذي بُعث به، وهو المشار إليه في قوله: «هذا العلم»، فكل من حمل العلم المشار إليه لا بدّ وأن يكون عدلاً، ولهذا اشتهر عند الأمة عدالة نقلته وحملته اشتهاراً لا يقبل شكّاً ولا امتراء. ولا ريب أن من عدّله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُسمع فيه جرح، فالأئمة الذين اشتهروا عند الأمة بنقل العلم النبوي وميراثه كلُّهم عدول بتعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولهذا لا يقبل قدح بعضهم في بعض.

وهذا بخلاف من اشتهر عند الأمة جرحُه والقدحُ فيه كأئمة البدع ومن جرى مجراهم من المتهمين في الدين، فإنهم ليسوا عند الأمة من حملة العلم، فما حَمَل علم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ عدل، ولكن قد يُغلَطُ في مسمّى العدالة فيُظَنّ أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو عَدْل مؤتمن على الدين وإن كان منه ما يتوبُ إلى الله منه، فإن هذا لا ينافي العدالة كما لا ينافي الإيمان والولاية».

ثم ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى أكثر طرق هذا الحديث في فصل مستقلّ، وقد قال في فاتحة «الأصل الأول في العلم وفضله وشرفه» من الكتاب المذكور ص ٥٢ إنه أثر معروف عن النبـي صلى الله عليه وسلم.

وقال الإمام ابن القيّم أيضاً في كتابه «طريقُ الهجرتين وبابُ السعادتين» ص ٦١٩ ـ ٦٢٠ ما نصه: «وهؤلاء ـ أي وَرَثَةُ الرسل وخلفاؤهم في أممهم ـ همُ العدولُ حقّاً بتعديل رسول الله صلّى اللّه عليه وسلّم لهم، إذ يقولُ فيما يُروَى عنه من وجوهٍ شَدَّ بعضُها بعضاً: «يَحمِلُ هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عدوله ينفون عنه تحريفَ =

. . . . .

= الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». انتهى.

وذكر هذا الحديث أيضاً العلامة القسطلاني في «إرشاد الساري» ١ : ٤ عند التحدّث عن فضل علم الحديث، وقال: «يمكن أن يتقوى بتعدّد طرقه ويكونَ حسناً كما جزم به ابن كَيْكَلْدي العلائي».

وللعلامة الحافظ مرتضى الزبيدي «الروض المؤتَلف في تخريج حديث: يَحمِلُ هذا العلم من كلِّ خَلَف»، ذكره شيخنا العلامة عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» ١ : ٤٠٨، وأشار إليه الزبيدي في «تاج العَروس» ٦ : ٩٥ في مادة (خلف).

وبحث الإمام العلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله تعالى عن إسناد هذا الحديث بحثاً طويلاً، وقوّى القول بالاحتجاج به، فانظر كلامه في «العواصم والقواصم» ١ : ٣٠٨ ــ ٣١٢، و «الروض الباسم» ١ : ٢١ ــ ٢٣. ونقل الخطيب في «الجامع» ١ : ١٢٩ تصحيحه عن أبي موسى عيسى بن صبيح أحد كبار المعتزلة أيضاً.

وقد تقدَّم في كلام المؤلف الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى قوله في ص ١٣٢: «والحديثُ الضعيف لا يُدفَعُ وإن لم يُحتجَّ به، ورُبَّ حديثٍ ضعيفِ الإسناد صحيحُ المعنى».

وبالجملة ففي تصحيح الإمام أحمد، والحافظ العلائي لهذا الحديث، واستدلال العقيلي، وابن أبي حاتم، وابن عدي، والبيهقي، وابن عبد البر، والخطيب، والنووي، وابن القيم، وابن الوزير، والقسطلاني ــ وغيرهم ممن لم أذكرهم ــ ، بهذا الحديث: دليل واضح على كونه مقبولاً جائزَ التمسك به، فإن استدلال هؤلاء المحدّثين الجهابذة بحديث لا يتأتى إلاَّ بكون الحديث مما يستدلّ به.

ولمَّا قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث ص ١٠٠ في (النوع الثالث والعشرين: معرفة صِفَةِ من تقبل روايته ومن تُرَدُّ روايته)، في المسألة السابعة فيه: «إنَّ عمل العالم أو فُتْيَاه على وَفْق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث». انتهى. قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ١٠٧، تعقُّباً منه لكلام ابن الصلاح هذا: «قلتُ: وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غيرُ ذلك الحديث، =

. . . . . .

= أو تعرَّض للاحتجاج به في فتياه أو حكمِه، أو استَشهد به عند العمل بمقتضاه». انتهى.

ولا يَرِدُ هنا تعقب الحافظ العراقي لابن كثير «بأنه قد يكون هناك دليل آخر ــ غيرُ الحديث ــ من قياس أو إجماع»، ولا يَردُ هنا أيضاً بقية كلام العراقي: «ربما كان المفتي أو الحاكم يَرى العملَ بالضعيف إذا لم يرد في الباب غيرُه، وتقديمَهُ على القياس».

لأنَّ هذا الإيراد كلَّه إنما هو في جَنْب حكم الحاكم أو فتوى المفتي إذا وُجِدَ لها دليلٌ سوى ذلك الحديث، والموضوعُ الذي نحن فيه هو الاستدلالُ بالحديث على أمرٍ يُريدُ المحدِّثُون بيانه والعملَ به، فيَستدلُّ جميع هؤلاء بالحديث الفَرْدِ على ذلك، فما ذاك منهم، إلاَّ لإثباتِ ما يُقرِّرُونه في ذلك الموضوع، أو ما عَنْوَنُوا به ذلك الموضوع.

هذا، وقد ورد ذكرُ هذا الحديث في كتاب «الكافية في الجدل» لإمام الحرمين الجُوَيني ص ٢٣، فعلّقتْ عليه محققتُه الدكتورة فوقية حسين محمود ما يلي: «رواه البخاري: شهادات ٥، انظر أيضاً باب التناوب في العلم: علم ٢٧، وابن حنبل ٢: ١٨٥، والدارمي مقدّمة ٣٤، وابن ماجه: مقدّمة ٢٢، وقد ورد الحديث في باب شهادات العدول». انتهى كلامها بحروفه.

وهذه المواضع المحال إليها هنا، كلّها لا ذكر لهذا الحديث فيها: كُلاًّ أو بعضاً، وإنما جرت الإحالة إليها من المحققة برجوعها ونظرها في كتاب «المعجم المفهرَس لألفاظ الحديث النبوي»، فكتبَتْ ما كتبَتْ، والله أعلم بما أساءت وارتكبت! وهي دكتورة وأستاذة الفلسفة بكلّية البنات بجامعة عين شمس بمصر.

وقد أذكرني عملُها هذا عملاً أشدّ منه نكارةً، وأبشَعَ منه صنعاً وإساءة إلى السنَّة! صدر من دكتور مسلم عالمي الشهرة، يعيش أستاذاً في جامعة من أشهر جامعات ألمانيا ويُديرُ معهداً إسلامياً هناك، علّق على «جامع» الإمام مَعْمَر بن راشد البصري المتوفى سنة ١٥٣، فخرّج أحاديثه على زعمه، على هذه الطريقة السيّئة التي سلكتها الدكتورة فوقية تماماً!! وتقدّم به إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتطبعه =

حدثنا خلف بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن الفَرَج الزَّطَنِي[1]، قال: حدثنا محمدُ بن زكريَّاءَ

= فردته الجامعة، فإنا لله وإنا إليه راجعون! هان العلم عند هؤلاء الناس، وغدوا غيرَ أمناء عليه، فما أسرع ما يضيع، وما أشدّ سقوطَهم بارتكاب مثل هذه العظائم!! فالله المستعان، وأسأله السِّتر والسلامة إنه قريب مجيب.

وكان «الجامع» لمعمر بن راشد مطبوعاً في آخر «المصنف» لعبد الرزاق، بدءاً من ص ٣٧٩ من المجلد العاشر إلى آخر المجلد الحادي عشر. وشيخنا حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى لم ينبه على هذا في مطلع «جامع» معمر اعتماداً منه على أنه سيذكر ذلك مشروحاً في التقدمة التي سيكتبها «لمصنّف» عبد الرزاق بعد فراغه من خدمته وطباعته.

ولكنه حين وصل إلى ذلك شغل بمشاغلِ كثيرة حالت بينه وبين ما يحبّه، فبقيت في صدره أفكاره ومعلوماته التي كان سيُسجِّلُها في التقدمة، إلى أن أدركته الوفاة، ولم يكتب شيئاً. ولذلك لا يجد القارىء في أول «المصنف» كلمة واحدة عن المصنِّف الإمام عبد الرزاق ولا عن كتابه «المصنَّف» ولا عما يؤخذ عليه فيه ولا عن مزاياه وخصائصه.

ولـم يَتفـق حتـى مَضَـى لسبيلـه ... وكم حسراتٍ في بطون المقابر!

هذا ما يتعلق بسند هذا الحديث وتخريجه، وأما معناه فالتحريف: التغيير. والغالي: المجاوز الحدّ. والمنتحِل: المدَّعِي لنفسه ما ليس له. والمبطل: الآتي بغير الحق. والتأويل: التعبير عن النص بما يَخرُجُ به عن قوانين الشرع. وكأنه يشير بالجملة الأولى إلى من يفسّرُ حديث النبي صلى الله عليه وسلم على غير وجهه تعمداً وتلبيساً. وبالثانية إلى من يكذِب على النبي صلى الله عليه وسلم. وبالثالثة إلى من يفسِّره وهو غيرُ عالم. والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) هو أبو الحسن عبدُ الله بنُ محمد بن الفَرَج الزَّطَنِي المكي، رَوَى عن بَحْر بن نصر الخَوْلاني، وطائفة. وعنه ابن المُقْرِىء وابن السَّقَّاء. تَرجَم له بهذا، =

الجوهريُّ، قال: سمعتُ أبا رجاءٍ يقول: بلَغَني أنَّ عبدَ الرحمن بن مَهْدِي قالَ لابن المبارك: أَمَا تَخْشَى على هذا الحديثِ أن يُفسِدُوه! قال: كلا! فأين جَهَابِذَتُهُ؟

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدُ الله بنُ جعفر بنِ الوَرْد، قال: حدثنا أبو عليّ الحسَنُ بن ياسِر البغدادي، قال: حدثنا أبو حاتم الرازي، قال: حدثنا عَبْدَةُ بن سُلَيمان المَرْوَزِيُّ، قال: قلتُ لابن المبارك: أَمَا تَخْشَى على العِلْم أن يَجيءَ المُبْتَدِعُ فيَزِيدَ في الحديثِ ما لَيْسَ منه؟ قال: لا أخشى هذا، يَعِيشُ ـ لَهُ ـ الجهابذة النُّقَّاد.

= وضبَطَهُ به كلٌّ من الذهبي في «المشتبِه» ص٣١٩، وتابعَهُ ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٢: ٦٢٩، والفيروز آبادي في «القاموس» في (زطن)، وتابعَه شارحُه الزبيدي في «تاج العروس»: ٩: ٢٢٦.

وترجم له الفاسيُّ في «العِقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» ٥: ٢٦١، وزاد أنَّ كنيتَهُ «أبو الحسن، وسَمِعَ منه ابن المُقْرِىء في مكة في دار النَّدْوَة، ورَوَى عنه في «معجمه». كما ترجم له قبلَ هؤلاء جميعاً السمعاني في «الأنساب» ٦: ٢٩٥، ولكنه ضبط الطاء بالتشديد، وجعل المنسوب إليه اسمَ قرية، كما نقله عنه الزبيدي. ولم يوافقه أحدٌ على التشديد.

ولم يذكروا له تاريخ ولادة أو وفاة، وشيخُهُ (بَحر بن نصر الخولاني) توفي سنة ٢٦٧، وتلميذُهُ ابن المُقْرِىء (أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني) محدِّث أصبهان، الحافظ الرحَّال، ولد سنة ٢٨٥، ومات سنة ٣٨١، فلعل أبا الحسن الزَّطَني مات في حدود سنة ٣١٠، والله أعلم.

ووقع في نسخة (ب) من «التمهيد» بلفظ (الرطني)، أي بالراء المهملة، وهو تحريف، وصوابه بالزاي المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين، ثم نون. وقد جاء على الصحة في نسخة (أ) من «التمهيد»: (الزطني).

قال أبو عُمَر: لِعِلْمِ الإسنادِ طُرُقٌ يَصعُبُ سُلُوكُها على من لم يَصِل بِعنايتِهِ إليها، ويَقطَع كثيراً مِن أيامِهِ فيها، ومَنْ اقتَصَر على حديثِ مالكٍ رحمه الله، فقد كُفِيَ تَعَبَ التفتيشِ والبَحْث، ووضَعَ يدَهُ من ذلك على عُرْوَةٍ وُثْقَى لا تَنْفَصِمُ، لأنَّ مالكاً قد انتَقَد وانتَقَى وخَلَّصَ، ولم يَرْوِ إلَّا عن ثِقةٍ حُجَّة، وستَرى موقعَ مُرسَلاتِ كتابِهِ ومَوْضِعَها من الصحةِ والاشتهارِ في النقل في كتابنا هذا إن شاء الله.

وإنما رَوَى مالكٌ عن عبدِ الكريم بن أبـي المُخَارِق[١]، وهو مُجْتَمَعٌ على ضَعْفِه وتَرْكِهِ، لأنه لم يَعرِفـه، إذ لم يكُنْ مـن أهلِ بلدِه، وكان حَسَنَ السَّمْـتِ والصـلاةِ، فغـرَّه ذلـك منـه، ولـم يُـدخِلْ في كتابِـهِ عنـه حُـكْماً أفرَدَهُ به[٢].

---

(١) هو أبو أمية عبد الكريم بن أبـي المُخَارق المعلِّم البصري، يروي عن أنس، وعن مجاهد، وسعيد بن جُبير. وعنه مالك والسفيانان، وحماد بن سلمة. وهو ضعيف الحديث، وكان يرى الإرجاء مع تعبد وخشوع. وقد شارك عبدَ الكريم الجَزَرِيَّ في بعض المشايخ والتلامذة، فربما اشتبها في بعض الأسانيد. مات سنة سبع وعشرين ومئة. من «سير أعلام النبلاء» ٦: ٨٣. و «تقريب التهذيب» ص ٣٦١.

(٢) قال عبد الفتاح: قال الحافظُ ابن رجب الحنبلي، في «شرح علل الترمذي» ص ٥١٧ من طبعة بغداد، و ٢: ٧٧٩ من طبعة دمشق، والحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٥: ٤٨، في ترجمة (عاصم بن عُبَيد الله) التابعي المدني:

«قال النسائي: لا نعلمُ مالكاً رَوَى عن إنسانٍ ضعيفٍ مشهورٍ بالضعف:

١ ــ إلَّا عاصمَ بن عُبيد الله، فإنه رَوَى عنه حديثاً ــ واحداً ــ.

٢ ــ وعن عَمْرو بنِ أبـي عَمْرو، وهو أصلَحُ من عاصم.

٣ ــ وعن شَرِيكِ بن أبـي نَمِر، وهو أصلَحُ من عَمْرو.

٤ ــ ولا نعلمُ أن مالكاً حدَّث عن أحدٍ يُترَكُ حديثُه إلَّا عن عبد الكريم بن =

. . . . . .

= أبـي المُخارِق أبـي أُمَيَّة». انتهى.

١ ــ قال عبد الفتاح: عاصمُ بن عُبَيد الله العَدَوي التابعي المَدَني، مات سنة ١٣٢ أو سنة ١٤٠ عن ١١٥ سنة. قال فيه شعبة: «كان عاصم لو قيل له: من بَنَى مسجدَ البَصْرة؟ لقال: فلانٌ عن فلان، عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه بَنَاهُ». وقال البخاري: «منكَرُ الحديث» وكلُّهم ضعَّفوه وما وثَّقَهُ أحد، كما تراه في ترجمته في «تهذيب التهذيب». ٥: ٤٦ ــ ٤٩. ولم يَرد له ذكرٌ في النسخة المطبوعة من كتاب «إسعاف المبطَّأ برجال الموطَّأ» للسيوطي.

٢ ــ عَمْرو بن أبـي عَمْرو، واسمُ أبيه: مَيْسَرةُ بنُ عبد الله، المخزومي، التابعي المَدَني، مات سنة ١٤٤ أو بعدَ سنة ١٥٠، أكثرُهم ضعَّفوه، ووثَّقه بعضُهم، كما تراه في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٨: ٨٢ ــ ٨٤. وترجم له السيوطي في «إسعاف المبطأ» ص ٣٢.

٣ ــ شَرِيكُ بنُ عبدِ الله بنِ أبـي نَمِر القرشي، التابعي المَدَني، مات سنة ١٤٤. وضَعْفُهُ دُونَ ضَعْفِ سابقِهِ (عَمْرو بن أبـي عَمْرو) كما قال النسائي، وكما تراه في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٤: ٣٣٧ ــ ٣٣٨. وترجَمَ له السيوطي في «إسعاف المبطأ» ص ١٨.

٤ ــ عبدُ الكريم بن أبـي المُخَارِق أبو أُميَّة البصري، التابعي، المعلِّم، نزيلُ مكة، مات سنة ١٢٧. قال العلامة الزرقاني في «شرح الموطأ» ٢: ٤٧، في باب (وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة): «قال ابن عبد البر في «التمهيد» ــ ٢٠: ٦٧ أو ٥: ٥١ ــ:

ضعيفٌ متروك باتفاق أهل الحديث، لقِيَه مالك بمكة، ورَوَى عنه بها، وكان مؤدِّبَ كُتَّاب حسَنَ السمت، فغرَّه منه سَمْتُهُ، ولم يكن من أهل بلده فيَعرِفَهُ، فرَوَى عنه من المرفوع في «الموطأ» هذا الحديثَ الواحدَ، فيه ثلاثةُ أحاديثَ مرسلة، يتصلُ من غير روايتِهِ من وجوهِ صِحاح، ولم يروِ عنه حُكماً، إنما رَوَى عنه ترغيباً وفضلاً.

وكذلك غرَّ الشافعيَّ من إبراهيم بن أبـي يحيـى حِذْقُهُ ونباهتُهُ، فرَوَى عنه، وهو =

انتهـى كـلام الإمـام ابـن عبـد البـر فـي المصطلـح فـي مقدمة كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

= مجمَعٌ على ضعفِه، لكنه أيضاً لم يَحتَجَّ به في حكمٍ أفردَهُ به. انتهى باختصار». انتهى. ونحوُهُ في «تجريد التمهيد» لابن عبد البر ص ١٠٧.

والحديثُ المشار إليه هو: «مالك عن عبد الكريم بن أبي المُخارِق البصري، أنه قال: من كلام النبوة: إذا لم تستحِ فافعَلْ ما شئت، ووَضْعُ اليدين إحداهما على الأخرى ــ يضَعُ اليُمنَى على اليسرىَ ــ، وتعجيلُ الفطرِ والاستِيناءُ بالسحور» أي تأخيرُه.

ولمَّا ترجَمَ له الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٦: ٣٧٦ ــ ٣٧٩، ونَقَل تضعيفَه المتفق عليه، قال في ٦: ٣٧٨ «قال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه ومن أجَلِّ مَنْ جَرَحَهُ أبو العالية وأيوبُ ــ السَّخْتِياني ــ مع ورعه، غرَّ مالكاً سمتُهُ، ولم يكن من أهل بلده، لم يُخرِج عنه حكماً، إنما ذَكَر فيه ترغيباً».

تنبيه الباحث المستفيد

إلى أخطاء الأجزاء الثلاثة الأول من «التمهيد»

للعلامة المحدث البارع الفقيه الجليل

أبي الفضل عبد الله بن محمد الصديق الغماري

ولد سنة ١٣٢٨ وتوفي سنة ١٤١٣هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بها

عبد الفتاح أبو غدة

ولد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧هـ

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد أشرفِ المرسَلِين، ورضي الله عن آلِهِ الأكرمين، وصَحابتِهِ والتابعين.

وبعد: فإن كتاب «التمهيد» للحافظ أبي عُمَر ابن عبد البَرّ القُرْطُبِي رحمه الله ورضي عنه، من الأصول في علم السُّنَّةِ المطهرة، وهو أعظمُ شرح لكتابِ «الموطَّأ»، على كثرةِ ما كُتِبَ عليه من شروح وتعليقات، يَمتازُ بسعةِ البحث، وتحرير القول، وطُولِ النَّفَس.

إذا تعرَّض لِطُرُقِ الحديثِ وشواهِدِه، حشَدَ من الأسانيدِ وحَشَرَ، ما تفرَّق في كتب السُّنَّةِ وانتَشَر، وبيَّنَ ما فيها من عِلَلٍ قادحة، أو غير قادحة.

وحين يتكلَّمُ على فقهِ الحديث ومعناه، يُطِيلُ الكلام ويُشبِع، ويُحاجِجُ عن اختياره حتى يُقْنِع، مع وضوحٍ في البيان، وعِفَّةٍ في اللسان، لا يَشتدُّ في العبارة، ولا يَحتدُّ في المناظرة.

ومما يَدُلُّ على عُلوِّ قَدْرِه: أنَّ ابن تيمية تَكلَّم على حديثِ التوسِعَةِ يومَ عاشُوراء، وحَكَمَ بوضعه، فرَدَّ عليه الحافظُ العِراقي بأنَّ للحديث طريقاً على شرطِ مسلم، وذَكَر حديثَ جابرٍ الذي أسنَدَهُ ابن عبد البر في هذا الكتاب.

وثناءُ الحُفَّاظِ والعلماءِ عليه كثيرٌ مشهور. وتَوَقَانُهم إلى الاطلاع عليه معلوم، لكنه كان عَسِيرَ المنال، يَحتاجُ الباحثُ عنه إلى سَفَرٍ وارتحال، عسى أن يقِفَ منه على جزءٍ أو أجزاء متفرقةٍ في أنحاء.

إلى أن أراد الله ظهورَهُ، فأصدَرَ جلالة الملك المعظَّم الحسنُ الثاني نصره الله أمْرَه الكريم إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بطبعِهِ وتعميم نفعه، وأوصَى حفظه الله بالعناية به تحقيقاً وتصحيحاً، حتى يَظهر في الوضع اللائق، والمنظر الرائق، وتلك مَأْثَرَةٌ عظيمة، لجلالة الملك، وما أكثَرَ مآثِرَهُ، يُقدِّمُها إلى العالم الإسلامي.

وظَهَر من الكتاب ثلاثةُ أجزاء، بطبع أنِيق، على ورق جيد، فتلقَّفْنَاها تلقُّفَ الظمآن، للماء العَذْبِ البارد، وقرأناها بشَغَفٍ وإعجاب، فوجدنا فيها أغلاطاً كثيرة. منها ما يتعلَّقُ بالتصحيح، ومنها ما يتعلَّقُ بالتحقيق، بمعنى أنَّ المُحَقِّقين كتبوا أشياء جانبوا فيها الصواب، فجمعناها في صفحات، قياماً بالواجب العلمي، وبَعَثْنا بها إلى مجلة دعوة الحق، بإشارةِ بعضِ الأصدقاءِ رجاءَ نشرها، لتعميم فائدتها.

غيرَ أنَّ المجلة لم تنشرها، لسببٍ لا أعرِفُهُ، لكنني أعرِفُ أنَّ المُناصحةَ في العلم واجبة، لما رَوَى أبو نُعَيم في «الحِلية»، من حديث ابن عباس: تناصَحُوا في العلم، ولا يَكْتُمْ بعضُكم بعضاً، فإنَّ خِيانةَ في العلم أشَدُّ مِن خِيانةٍ في المال. وأعرِفُ أنَّ أهلَ العلم يَقبلون ما يَرِدُ عليهم من ملاحظاتٍ وتصويبات بسَعَةِ صَدْر، وحُسنِ تقدير.

وأذكُرُ مِثالاً لذلك: أنَّ الأستاذ حسام الدين القدسي، طَبَع «ذيول تَذْكِرة الحفاظ»، بتعليقاتِ صديقِنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد

الكوثري، وهو من هو في التحقيقِ والاطلاع، وبَعَث بنسخةٍ منها إلى شيخنا العلامة مُسْنِد الديار المصرية السيد أحمد رافع الطَّهْطَاوي رحمه الله، فقرأها ووَجد فيها ملاحظات وتصويبات، جَمَعها في رسالة سَمَّاها «التنبيه والإيقاظ لما في ذُيول تذكِرَة الحفاظ»، وبعَثَ بها إلى القدسي بدمشق راجياً منه طَبْعَها، فطبعها مصدرة بكلمةِ شُكرٍ وامتنانٍ من الأستاذ الكوثري، للسيد أحمد رافع.

وأعرِفُ أيضاً: أنَّ العلم صِلَةٌ بين أهلِهِ حيثما كانوا، وأنَّ الصواب ليس مقصوراً على شخص أو أشخاص، وأنَّ الخطأ والنسيان، لا يَسلمُ منهما إنسان.

ولما كانت الأغلاط الموجودةُ في الأجزاء المطبوعة، مما لا ينبغي السكوتُ عليه، أفردتُها بهذه الكُرَّاسة التي سَمَّيتها:

«تنبيه الباحث المستفيد إلى ما في أجزاء التمهيد».

وسأتتبَّعُ ــ بمشيئةِ الله تعالى ــ ما يُطبَعُ من الأجزاء الآتِيَةِ، وأنبِّهُ على ما يكون فيها من أغلاط، ولا أَقصِدُ إلاَّ الإسهام في خدمة ذلك الكتاب القيِّم العظيم، لاسيما وهو يَحمِلُ اسمَ جلالة الملك المحبوب الحسن الثاني أيَّده الله، وذلك مما يزيدُ في الاعتناءِ به، وبَذْلِ الجهدِ في إجادتِه، حتى يَسلم مما يَشِينُ جمالَهُ، أو يَخْدِشُ كَمَالَهُ.

على أنه لا ينبغي أن يكون غيرُنا أوفَرَ حظّاً منا، في تحقيق الكتبِ العلميةِ وإتقانِ تصحيحها، فما لنا نرى «مُصَنَّف عبد الرزاق»، المطبوعَ حديثاً، مصححاً بدِقَّةٍ تامة. لا نكادُ نجدُ فيه ــ مع ضَخامتِهِ ــ غلطاً أو تصحيفاً، على حينِ نجدُ في أجزاءِ «التمهيد»، ما يَقْرُبُ من مِئةِ غلطةٍ

أو تَزيد، يُضاف إليها أكبَرُ الغلطاتِ وأسوأُها، ألا وهو رَفْضُ التنبيهِ عليها، وإهدارُ حَقِّ القُرَّاءِ في معرفتها.

ولا يعَيِبُ الشخصَ أن يَغْلَط، لكن يَعِيبُه الإصرارُ على الغلط، ولهذا كان المُحدِّثون يَجرحون الراويَ، بإصراره على الخطأ بعدَ ظهوره، ولمَّا راجَعَتْ امرأةٌ عُمَرَ رضي الله عنه في مسألة الصَّداق، ورأى كلامَها صواباً، رَجَعَ إلى قولها، وأعلنَهَا كلمةً صريحةً مُدَوِّيَةً: أصابَتْ ٱمرأَةٌ، وأخطَأَ عُمَر.

وخَفِيَتْ آيَةٌ على ابن عباس تَرْجُمانِ القرآن، لم يَفهم معناها، ففَهَّمَهُ إياها تلميذُهُ ومولاه عِكْرِمةُ، فكَسَاه ثوبينِ، جَزَاءً له.

وأمثلة إنصافِ العلماء، وإعلان رجوعِهم عن الخطأ، كثيرةٌ لا تَسَعُها هذه الكُرَّاسة، وفيما ذكرتُهُ كفايةٌ وغَنَاء، وبالله التوفيق.

عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق

عُفِيَ عنه

تصويبات الجزء الأول[١]

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٩	٦	كرام	كِدام ــ بكسر الكاف والدال المخففة
٤٩	١٥	بانتك* (كذا)	بَابَتِك ــ بالباء، وفي مختار الصحاح: وهذا من بابَتِك أي يَصلُحُ لك.
٥٠	٢٢	عمر	عَمْرو ــ بالواو.
٧٢	١	أبـي لَهِيعة*	ابن لَهِيعة ــ واسمُهُ عبدُ الله.
١٠٦	١٠	إذ حج	إذا حج.
١١٠	١	أبـي عباس	ابن عباس.
١٢٣	١٨	ابن سعيد	أبـي سعيد.
١٢٩	٢١	بآخره	بأَخَرَة ــ بوزن دَرَجَة[٢].

---

(١) ما وضعت فوقه علامة نجمة * فهو ما تكرر وقوعه في الطبعة المصرية. سلمان.

(٢) كذا قال شيخنا رحمه الله. والأصلُ الذي خَطَّأه صحيح، والذي قاله هُوَ صحيح، ويُزادُ عليهما وجهٌ ثالثٌ صحيح، ثلاثُ لغاتٍ: بآخِرِه، بهاء الضمير مع المَدّ، وبأَخَرَة، بالتاء المربوطة من غير مَدّ، وبآخِرَتِهِ مع المد والتاء والهاء. أي اختَلَّ =

١٣٥	٤	أبـي بريدة	ابن بُرَيدة.
١٤٧	١	ابن باس	ابن عَبَّاس.
١٥٤	٢	أبـي لهيعة	ابن لَهِيعة.
١٥٨	١١	فأبا	فأبَـى.
١٧١	١٥ـ٢٣	الدروقي*	الدَّوْرَقي بتقديم الواو.
١٧٢	١٩	الوافدي	الواقِدِي بالقاف.
١٧٥	١١	منه*	عَنْه.
٢٢٢	٩ـ ١٨	المحسوس المحشوش	المَخْشوش بمعجمات وهو البعيرُ الذي يُوضَعُ في أنفه عُوْدٌ من خَشَاشِ الأرضِ ليَنقاد.
٢٢٦	٣	حران	حَرَام، بالميم.
٢٣٣	٢٠	عمرو	عُمَر، بضم العين.
٢٣٧	٢	أتنى	ائْتِنِي.
٢٣٧	١٦	يباشر*	يُيَاسِرُ، أي يكونُ مُيَاسِراً لشريكِهِ لا مُعَاسِراً.
٢٤٣	١١	دينار	دِثَار، بالمثلثة.
٢٤٥	١٢	تحليل	تخليل، بالخاء المعجمة أي جَعْل الخَمْرِ خَلاًّ.
٢٤٨	٢٣	بآخره	بأَخَرَة، كدَرَجَة[١].

= ضبطُهُ وحفظُهُ في آخر عُمُرِه وآخِرِ أمْرِه. كما علَّقتُهُ موضحاً على «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا التَّهَانَوِي ص ٢٤٩، قاله عبد الفتاح.

(١) تقدَّمَ تعليقاً بيانُ صِحَّةِ الوجهين ووَجْهٍ ثالث معهما، قاله عبد الفتاح.

٢٥٢	١٢	حمان	حَمَّاد، بالدال.
٢٥٣	٣	جريح	جُرَيْج، بجيمين مصغراً، وتكرر هذا الخطأ، فليُتنبَّه له.
٢٧٥	١٠	نقول*	يقول.
٢٨٤	١٨	ويثين*	ويَئِنُّ.
٣١٦	٧	ليلينى	لِيَلِنِي، مجزومٌ بلام الأمر.
٣٣٦	٢	الجوطى*	الحوطي، بالحاء المهملة.
٣٦٣	١٤	واحو	واحد
٣٦٧	١٥	أحمد بن عبد الله مكرَّر	أبو الحسن أحمد بن عبد الله، قال حدثنا محمدُ بنُ المُثَنَّى.
٣٧٦	١٨	من أبا	من أبَـى.
٣٧٦	١٨	بوضوءه*	من وُضوئِه.
٣٧٩	٨	لحقنا	لُحُفِنا، بالفاء جَمْعُ لِحَاف.
٣٨٣	٣	بآخره	بأخَرَة.
٣٨٩	٦	بآخرة	بأخَرَة.
٣٩٢	١٥	لاروى	لا أَروِي.
٣٩٤	٥	وأشفأ	وأشْفَى.
٣٩٤	١٢	كتاب الصحابة*	كتاب الضُّعَفاء.

٣٧٦ ١٥ في الأصل ما نصه: وكذلك قال الوقار. وكتَب عليه المحققان: كذا في نسخة ــ أ ــ ولعل به تصحيفاً.

ولا تصحيفَ فيه، بل هو صواب. والوَقَارُ بتخفيف القاف، لقَبُ أبـي يحيـى زكريا بن يحيـى المِصْري المالكي، أحد فقهاء المالكية، له

ترجمة في «الميزان»، و «لسان الميزان»، و «الديباج المُذْهَب». وابنُهُ أبو بكر محمدُ بن زكريا الوَقَار، مترجم في «الديباج».

قال عبد الفتاح: هذه التصويبات التي ذكرها شيخنا رحمه الله تعالى هامة جداً، وكنت طالعت من هذا الجزء الأول إلى قريب الصفحة ١٠٠، بفرحة صدوره وإهداء نسخةٍ منه إليّ ــ ولم يُقَدَّر لي بعد مطالعة هذا السفر النفيس ــ، فوقفت على أخطاء فيه، غير التي أشار إليها شيخنا وصوّبها، وغير التي صوّبت في آخر هذا الجزء، فأنا أوردها هنا إتماماً للفائدة، والله وليّ العون والسداد.

الصفحة السطر الخطأ الصواب

يو ترجم المحققان هناك في شيوخ ابن عبد البر (لأبـي عثمان سعيد بن نصر بن عمر بن خلف الأندلسي)، المتوفى ببخارى سنة ٣٥٠، مع أن ابن عبد البر وُلِدَ سنة ٣٦٨، فكيف يأخذ عن ابن خلف وهو ميِّتٌ في بخارى قبل ولادته بـ ١٨ سنة؟! وابن عبد البر في الأندلس؟ والصحيح أن شيخ ابن عبد البر هو أبو عثمان سعيد بنُ نَصَر بفتحتين القرطبـي المتوفى سنة ٣٩٥. ترجمته في «جذوة المقتبِس» للحُمَيدي ص ٢٣٤، و «بغية الملتمِس» للضَّبِـي ص ٣٠١، و «الصلة» لابن بشكوال ص ٢١٠.

كج ١٩ أبـي عيينة ابن عيينة

٣١ ١١ فتدليسه ومرسله. صوابه: فتدليسه وترسيله. كما جاء نقلاً عن هذا الموضع من «التمهيد» في «الجوهر النقي» للحافظ علاء الدين المارديني، المطبوع مع «السنن الكبرى» للبيهقي ٥:١٠٩، في كتاب الحج، في (باب المُفْرِد والقارن يكفيهما طوافٌ واحد).

٣٢ ٥ اليتيمي التيمي

٣٢ قال المؤلف: (حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن...). وكتب المحققان تحته برقم ٨٥: «إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أبو عثمان المتوفى سنة ٤٤٩». انتهى. والصابوني نيسابوريّ أصغر من ابن عبد البر بخمس سنوات، ولم يذكروا له رحلة إلى بلاد المغرب، كما أن ابن عبد البر لم يخرج من الأندلس، فكيف يكون الصابوني شيخه؟! وقد ذكر المحققان في ص ١٢ في نفس هذا السند في التعليقة ١٦ أن إسماعيل هذا هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي أبو محمد القرشي العامري، وهذا هو الصواب. ترجمته في «جذوة المقتبس» ص ١٦٣، و «بغية الملتمس» ص ٢١٥، و «الصلة» ص ١٠٥.

٣٢	١ من أسفل	عمر بن موسى	عمران بن موسى
٣٣	٨ من أسفل	مجاهد بن جابر	مجاهد بن جَبْر
٣٥	١٠	لم يسمع عن	لم يسمع من
٣٦	١٤	جواب حيرة	جواب حَيْدَةٍ
٣٩	١٥	وإبراهيم النخاعي	وإبراهيم النخعي

٤٦ ١٤ قال المؤلف: «حدثنا...، حدثنا ربيعة بن الحارث، حدثنا محمد بن زياد، حدّثنا هشيم، عن المغيرة، عن إبراهيم». وكتب المحققان على قوله (ربيعة بن الحارث) برقم ١٦٣: «ربيعة بن الحارث الهاشمي توفي سنة ٢٣هـ». انتهى. وربيعة يروي هنا عن تلميذ هشيم بن بشير، وهشيم ولد سنة ١٠٤ فكيف يكون الراوي عن تلميذه هو ربيعة الصحابي رضي الله عنه المتوفى سنة ٢٣؟!! إنَّ هذا لَشيءٌ عُجَاب!!!. بل ربيعة هذا آخَرُ غيرُه!.

٥٢ ١٢ قال المؤلف: «حدثنا خلف بن سعيد، قال حدثنا عبد الله بن محمد بن علي، قال حدثنا أحمد بن خالد، قال حدثنا علي بن عبد العزيز»، وكتب المحققان على قوله (أحمد بن خالد) برقم ١٨٠: «أحمد بن خالد بن موسى الكندي الذهبي أبو سعيد، صدوق مات سنة ٢١٤». انتهى. وهذا خطأ فاحش، فإن عبد الله الراوي عن أحمد بن خالد هو ابن شريعة اللخمي، ولد سنة إحدى وتسعين ومئتين، فكيف يأخذ عن أحمد بن خالد الكندي المتوفى سنة ٢١٤؟ والصواب أن أحمد بن خالد هذا هو الحافظ ابن الجَبّاب الأندلسي المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاث مئة. انظر ترجمته في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٥: ٢٤٠، و «ترتيب المدارك» ٥: ١٧٤.

وكتبا على قوله (علي بن عبد العزيز) برقم ١٨١ أنه المتوفى سنة ١٤٨ والمترجم في «التقريب». وهذا خطأ أيضاً، فإن أحمد بن خالد الراوي عنه ولد سنة ست وأربعين ومئتين، فلا يمكن أن يروي عمن توفي سنة ثمان وأربعين ومئة. والصحيح أن علي بن عبد العزيز هذا هو أبو الحسن البغوي شيخ الحرم، المتوفى سنة ست وثمانين ومئتين، وسمع منه أحمد بن خالد في رحلته. ترجمته في «السِّيَر» ١٣: ٣٤٨، و «تذكرة الحفاظ» ٢: ٦٢٢.

٥٢ ١٣ قال المؤلف: (حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، حدثنا سعيد بن حميد وسعيد بن عثمان...). وكتب المحققان على قوله (عبد الله بن محمد بن عثمان) برقم ١٨٢ أنه الواسطي المتوفى سنة ٣٧٣. وهذا بعيد فإن إبراهيم بن شاكر القرطبي ما ذكروا له رحلة إلى المشرق، ولا ذكروا أن الواسطي

رحل إلى المغرب، والظاهر أن عبد الله هنا هو الذي ترجمه الحميدي في «جذوة المقتبس» ص ٢٦٣ باسم عبد الله بن عثمان أبو محمد، وذكر رواية إبراهيم بن شاكر عنه، نقلاً عن ابن عبد البر، والله أعلم.

٥٦	٢١	ولعل في الكلام بَتْراً.	قال عبد الفتاح: ما جاء في الأصل صحيحٌ لا بَتْرَ فيه، وتقدَّم مني تعليقاً على ص ١٣٠ بيانُهُ، فانظره إذا شئت.
٥٨	٩	لا يرفع	لا يُدْفَعُ.
٦٠	١٠	يعش الجهابذة	يعيشُ لَهُ الجهابذة.
٦٣	١٩ و٢١	يدين	يُؤْبَنُ. أي يُعابُ.
٧٢	١١	إذ اختلفا	إذا اختَلَفا.
٧٢	١٣	كأنه سمعه	كأنه شَنَّعَهُ. كما في «الانتقاء» لابن عبد البر ص ٣٠ أو ٦٤.
٧٥	١٦	أبو يوسف عمر	أبو عُمَر يُوسُف.
٨٩		صلبة	صَلِيْبَةً.

* * *

تصويبات الجزء الثاني

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١	٩ـ١٤	حماد	حِمَار، باسم الحيوان المعروف.
١١	١٢	قالا	قال.
١٢	١٥	الاه	إلَه.
١٥	١١	اجتج	احتَجَّ.
١٨	١٧	العدومن*	العدو ومن.
٢٠	٢١	وابن عمران	وأبـي عمران.
٢١	١٠	الأميين	الآدميين.
٢٢	١	فاحرقوا	فأحْرِقوا.
٢٢	١	وأضربوه	واضْرِبوه.
٢٣	٧	ابن الزبير	أبو الزبير.
٢٣	١٠	حجة*	جهة.
٢٣	١٣	عزامتها*	غَرَامتها.
٢٣	٢٤	المزى	المُزَني.
٣١	٢٨	أو سهل	أبو سَهْل.
٣٣	٩	أبـي مريم* لهيعة	أبـي مَرْيم، عن ابن لَهِيعَة.
٤٤	١٨	عمر	عَمْرو، بفتح العين.

٤٦	٢٠	أبو بكر	أبو بَكْرَة، واسمُهُ نُفَيْع.
٥٠	١٨	كلما اقتسموه*	كلّ ما اقتسموه.
٥٥	٢٢	أباه وهو	أباه مات وهو.
٥٦	٥	جريح	جُرَيْج، بجيمين، وتكرر هذا الخطأ.
٥٧	٦	قيل	قَبْل، ظرف.
٥٨	٩	زيد*	يَزِيد.
٥٩	٢٢	عبد الله	عُبَيْد الله.
٦٣	٢٥	سيار	يَسَار ــ بتقديم المثناة.
٧٢	٣	هزلا	هُزَالاً.
٧٣	٢٢	الرزقي ــ المزي	الزُّرَقي ــ المُرِّي، بالراء.
٧٤	٣	جعفر بن محمد	جعفر، محمد.
٧٩	٢٢	فرقا	فَرِقِيَ، بكسر القاف.
٨٠	١٠	سعد المزني	سعد والمُزَني.
٨١	١١	ويسلمها*	أن يسلمها.
٨٣	١٠	جريح	جُرَيْج.
٨٥	١	لأنه لا يمكن*	أنه يُمكِنُ.
٨٨	١٣	المأمور	المأموم.
٩٦	١٧	عن أبي ذئب	عن ابن أبي ذِئب.
٩٧	١٤	فعلى*	فعليه.
٩٩	٢٠	عن أبي مليكة	عن ابن أبي مُلَيْكَة.
١٠٠	٩	السمهي	السَّهْمي، بتقديم الهاء.

١٠٠	٢١	الشبيبة	الشَّيْبِيَّة بتقديم المثناة
١٠٠	٢٤	عمرو	عُمَر، بضم العين.
١٠١	٢٠ـ٢٢	العوفي*	العَوَقِي، بالقاف مع فتحِ العين والواو.
١١٢	١٥	بن أبـي أمية	بن أُمَيَّة.
١٢٠	٢٤	على خصوص*	علم خصوص.
١٢٢	٢٧	وابن أمامة	وأبـي أُمامة.
١٣٥	٥	حذافة مالك	حُذافة، عن مالك.
١٣٨	١٦	عمر بن دينار	عَمْرو بن دينار.
١٤٠	٢	عمر البزار	عَمْرو البزار، بفتح العين.
١٤٠	٩	ابن ابن دينار	ابن دينار.
١٤٠	١٠	أحمد بن عمرو	أحمد، عن عمرو.
١٤١	٢٠	معمر	مُعْتَمِر، بالتاء.
١٤٢	٢٢	ابن عاصم	أبـي عاصِم.
١٤٢	٢٢	وابن مسهر	وأبِـي مُسْهِر.
١٤٢	٢٨	الدرامي	الدَّارِمي.
١٤٦	١٧	ابن الزناد	أبِـي الزِّنَاد.
١٤٧	١٤	بن معين	بن سَعِيد.
١٤٩	٢٩	خلافة عمرو	خلافة عُمَر، بالضم.
١٥١	٩	قال جورية*	قال حدثنا جُوَيْرِيَة.
١٥١	١٨	جورية	جُوَيْرِية، مصغر
١٥١	٢٢	وابن بكر	وأبِـي بكر.

١٥٢	٧	حدثنا جورية	حدثنا جُوَيْرِيَة .
١٥٦	٦	وأذكرن	واذْكُرْنَ .
١٥٦	١٤	ومعاقر*	ومَعَاقِد .
١٦٠	١٧	ستره	سُتْرَة .
١٦١	١٠	ينفي*	ينقى .
١٦٢	٣	لجد	أجد .
١٦٧	٣	سجتان*	سِجِسْتان .
١٦٧	٥	شرويه*	شِيْرَوَيْه .
١٦٧	١٠	ابن إبراهيم	ابنه إبراهيم .
١٧٧	١٤	عمر	عُوَيْمِر ، بالتصغير .
١٨٠	١	ميهم	مَهْيَمْ ، بتقديم الهاء ، استفهام .
١٨١	١	سعد	سَعِيد .
١٨٥	٢٢	الطرسولي	الطَّرَسُوسِي .
١٨٨	١٠	قياسه قطع	قياسه على قَطْع .
١٩١	١٧	حذب*	جذت .
١٩٣	١	قل	قال .
١٩٣	٢١	بموضع	بوَضْع .
١٩٤	١٦	فيم*	فبِمَ .
١٩٧	١٢	الحوائج	الجَوَائح ، بتقديم الجيم .
٢٠١	١	اليلة	اللَّيْلَة .
٢٠٥	١٠	يسؤلونك	يَسألونك .
٢٠٧	١٦	حديث عمر*	حديث ابن عُمَر .

٢١٦	٤	كل ما*	كلَّما.
٢١٩	١٥	جورية	جُوَيْرِيَة.
٢٢٠	٢٢	الدرامي	الدَّارِمي.
٢٢٢	١٤	أويس	أَوْس.
٢٢٥	١٢	نواضجه*	نواضِحُه، بالحاء.
٢٣٦	١٧	مغفل	مَعْقِل.
٢٤٣	٢٣	نعيم*	نعم.
٢٤٥	٢١	وأبي الحوراء	وأبي الجَوْزَاء.
٢٥٧	٢	أبي عروة	عُرْوَة.
٢٦٤	٢٦	وحلل*	وجلل، بالجيم.
٢٦٦	١٣	حاضنتها*	حاصنتهما.
٢٦٩	٣	ابن أسامة	ابن أبي أُسَامة.
٢٦٩	١١	أفاقيهم	أَفَارْقِيهِمْ.
٢٨٣	٢٦	وثقه السدي	وثَّقَهُ النسائي.
٢٨٤	٢	أثين	اثنين.
٢٨٦	٣	عاص	عاصم.
٢٨٨	١ـ٢	أن	إن.
٢٨٩	٢٦	قال النسائي	قاله النسائي.
٢٩٣	١٠	محمد بن علي*	محملي علي.
٢٩٥	١٢	الوض	الحوض.
٢٩٦	٣١	وابن مسهر	وأبي مُسْهِر.
٢٩٧	٢	علي حسين	علي بن حُسَين.

٢٩٧	٢٤	أبو صابي	الوَصَّابي، بشد الصاد.
٢٩٨	١	رافع*	ابن أبي رافع.
٣٠٣	١	خالد بن أبي شيبة*	خالد، عن ابن أبي شَيْبَة.
٣٠٤	٧	آدم	أَدَم، (جِلْد).
٣٠٥	١٨	الاسلامي	الإسلام.
٣٠٦	٥	رشيدين	رِشْدِيْن.
٣٠٧	٢	أبي صبرة*	أبي نَضْرَة.
٣٠٧	٢٥	المكندر	المُنْكَدِر.
٣٠٩	٣	تنصل الله	تَنَصَّلَ له.
٣٠٩	١٩	التجيفي	التُّجِيْبِي.
٣١٤	١	والمبزابنة	والمُزَابَنَة.
٣١٩	٣	بشيء معلوم*	بشيءٍ غيرِ معلوم.
٣٢١	١٤	وأعرفه	وَأَعْرِفْهُ.
٣٢٧	٦	حدثناه*	حدثاه.
٣٣٧	٥	هكذا جماعة	هكذا عِندَ جماعة.
٣٣٨	٢ـ٢٢	خالد عن عثمة	خالد بْن عُثْمَة.
٣٣٨	١٩	مالك بن داود	مالك، عن داود.
٣٣٩	٩	قال كان	فإنْ كان.
٣٣٩	٢٠	أبو الحسين	أبو الحَسَن.

٢٨ نَقَل المؤلف قولَ سفيان الثوري: خُذُوا تفسيرَ القرآن عن أربعة، عن عكرمة، وسعيد بن جُبَير، ومُجاهِد، والضَّحَّاك، فكَتَب المحققون تحت رقم (٨٣٨) ما نصه: الضحَّاكُ هو الضحَّاكُ بن عثمان بن عبد الله بن

خالد بن حِزام ـ بكسر المهملة ـ الأَسَدِي الحِزامي أبو عثمان. وهذا خطأ.

والصواب: أنَّ الضحاك، هو ابن مُزاحِم الهلاَلِي أبو القاسم، ويقال: أبو محمَّد، الخراساني، فهو المعروفُ بالتفسير كما في «تهذيب التهذيب». وتفاسيرُ ابن جرير، وابن أبـي حاتم، وابن مَرْدُوْيَهْ، والبَغَويِّ وابن كثير، والدُرّ المنثور: مَلأى بالنقلِ عنه، وكان يُعلِّم الصبيان القرآنَ، في كُتَّابِ (مسيد)[1].

٢٩ في الأصل: قال أبو عبد الله المروزي: وحدثنا يحيى بن يحيى. وكَتَب المحققون تحت رقم (٨٤٣): أبو عبد الله المروزي، هو محمد بن حاتم بن ميمون المروزي، أبو عبد الله القَطِيعي السَّمِين.

وهذا خطأ، والصواب: أن أبا عبد الله المَرْوَزِي هو محمد بن نَصْر المَرْوَزي، الفقيهُ الحافظُ الذي نَقَل المؤلِّف عنه في ص (٢٨) من كتابه «الانتفاع بجلود الميتة»، وهو الذي يَروِي عن يحيى بن يحيى النيسابوري، انظر ترجمته في «تذكِرَة الحفاظ» و «تهذيب التهذيب».

٣٢ في الأصل: وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: عِكرمَةُ أحَبُّ إليك؟ أو سعيدُ بنُ جبير؟ فكَتَب المحققون تحت رقم (٨٥٢): عثمان بن سعيد، هو عثمان بن سعيد القرضي مولاهم أبو عمر الحمصي، وثقَه أحمد وابن معين، تُوفِّي في حدود ٢٢٠.

وهذا خطأ من جهتين:

---

(١) اختصارُ لفظِ (مَسْجِد)، على لغة إخواننا المغاربة.

أولاً: كلمة القرضي، صوابُها: القُرَشي، بالشين نسبة إلى قُرَيْش، وأبو عمر صوابها: أبو عَمْرو بفتح العين، انظر تهذيب التهذيب والخلاصة.

وثانياً: هذا الشخصُ غير مراد هنا، بل المرادُ: عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، تلميذُ يحيى بن معين، ورَاوِيَتُهُ في الجرح والتعديل. قال الذهبي في «تذكِرَة الحفاظ» في ترجمته: لِعثمانَ سُؤالاتٌ عن الرجال، ليحيى بن معين، توفي سنة ٢٨٠ في ذي الحجة. وانظر ترجمة عكرمة مولى ابن عباس في «تهذيب التهذيب»، و «هَدْي السَّاري»، مقدمة «فتح الباري».

٤٦ قال المؤلف: لأنه يدور على عبد الرحمن بن إسحاق، وهو ضعيف، فكَتَب المحققون تحت رقم (٨٩٢): عبدُ الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي الأنصاري أو الكوفي، ضعَّفَه أحمد.

وهذا صواب. والحديثُ معروف به. كما قال المؤلف. وفي ترجمتِهِ ذَكَرَه الذهبي في «الميزان».

ثم وقع في ص (٤٧) في سند الحديث نفسِه: عبدُ الرحمن بن إسحاق القرشي، فكتب المحققون تحت رقم (٨٩٧): عبدُ الرحمن بن إسحاق القُرَشي، عن أبيه والزهري، وثقه ابن معين.

فكان ما كتبوه خطأً مَبْنِياً على خطأ لم يَتنبَّهوا له. ولو تأمَّلُوا قول المؤلف: لأنه يَدُورُ على عبدِ الرحمن بن إسحاق، وقولَهُ: حدثناه خَلَفُ ابن قاسِم إلخ، لأَدْرَكُوا أنه الواسطي الضعيف، وأن زيادة لفظ (القرشي) مُقْحَمة من الناسخ، على سبيل الغلط.

٥٦ قال المؤلف: حدثنا ابن أبي رافع، حدثنا إسماعيل بن إسحاق.

كَتَب المحققون تحت رقم (٩١٠): ابن أبي رافع، هو عبد الرحمن بن أبي رافع، ويقال: ابن فلان بن أبي رافع. شيخٌ لحماد بن سَلَمة.

وهذا خطأ. لأنَّ ابن أبي رافع يرَوِي هنا عن إسماعيل بن إسحاق، الذي وُلِدَ سنة ١٧٩، فكيف يكون شيخاً لحمَّادِ بن سَلَمة الذي تُوفِّي سنة ١٦٧؟!

١١٥ جاء في سند المؤلف: حدثنا ابن الجارود.

فكَتَب المحققون تحت رقم (٩٩٧): ابن الجارود، هو عبدُ الحميد بن المنذر العبدي، عن أنس وابن سيرين، وثَّقه النسائي.

وهذا خطأ من وجهين:

١ ـ أنَّ ابن الجارود هنا هو عبدُ الله بن علي بن الجَارُود النَّيْسَابُوري الحافظ، صاحب كتابِ «المُنْتَقَى» في الأحكام، وهو مطبوع. توفي سنة ٣٠٧.

٢ ـ أن عبد الحميد بن المنذر، شيخُ ابن سيرين، لا تلميذُه. بل هو تلميذُ أنسِ بن مالك الصَّحَابي.

١١٥ في الأصل: قال أبو الحسن علي بن عمر إلخ.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٠٠١): أبو الحسن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، عن أبيه، وثَّقه ابن حبان.

وهذا خطأ، لا أدري كيف وقعوا فيه؟! فأبو الحسن هو الحافظُ الدارقطنيُّ المترجَمُ تحت رقم (٩٩٩)، ومن مؤلَّفاتِهِ كتابُ اختلاف الموطآت، ومنه نَقَل المؤلفُ هنا. وهو الذي يتكلم على عِلَل الأسانيد، وإليه المنتَهَى في هذا العِلْم.

١١٧ في الأصل: وأن عمر بن الخطاب أخذ الجِزية من مجوس السَّوَاد.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٠٠٣) نقلاً عن «القاموس» عِدَّة مَعَانٍ للسَّوَاد، ولم يُعَيِّنوا المرادَ منها هنا، وهو: رُسْتَاقُ العِرَاق.

١٤٢ في الأصل: حدثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم المقرىء الكندي ببغداد، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٠٥٣): أبو حفص هو عُمَر بن إبراهيم العَبْدِي أبو حَفْصٍ البَصْرِيُّ صاحبُ الهَرَوِي، عن قتادة، وعنه ابنُهُ الخليلُ، وعَبَّادُ بنُ العوام، وثَّقَه ابن معين في رواية الدارمي، في حديثه عن قتادة ضعف.

وهذا خطأ واضح، لا أدري كيف خَفِيَ عليهم؟! لأنَّ أبا حفص يَروي عن البغوي المولود سنة ٢٢٤ كما في التعليقة رقم (١٠٥٤)، فكيف يَروي عن قتادة المتوفَّى سنة ١١٧؟! وكيف يُوَثِّقُهُ ابن مَعِين المتوفى سنة ٢٣٣، حين كان عُمُرُ البَغَوِيِّ تِسعَ سنين؟!

زد على ذلك أن أبا حفص في الأصل كِنْدِي، والذي ترجم له المحققون عَبْدِي، فاختَلَفا نِسبةً وزماناً.

١٤٧ في الأصل: عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٠٧٠): عبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، عن أبيه وكيع وابن وهب وخَلْق.

والصواب: عن أبيه. وعنه وكيع...

١٤٩ في الأصل: عن عمارة بن غزية.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٠٧٨): عمارة بن غزية، بفتح المعجمة بعدها تحتانية ثقيلة، ونقلوا هذا الضبط عن «تقريب التهذيب» لكنهم اختصروا كلامَه اختصاراً أخَلَّ بالمقصود. وعِبارتُهُ: غَزِيَّةُ بفتح الغين المعجمة، وكسر الزاي، بعدها تحتانية ثقيلة ولزيادة الفائدة أذكُرُ أنَّ عُمَارَة، بضم العين المهملة، وتخفيف الميم.

١٥٢ في الأصل: حدثنا أبو قتيبة مسلم بن قتيبة.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٠٩٢): أبو قتيبة مسلم بن قتيبة الشعيري.

ولفظ «مسلم» خطأ في الأصل: من الناسِخ، وفي التعليق: من المُحَقِّقِين. والصوابُ سَلْم بفتح السين، وسكون اللام.

١٦٣ في الأصل: حدثنا عبد الله بن إدريس عن يزيد عن مقسم.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١١١١): يزيدُ هو ابن عبد الرحمن الكوفي.

وهذا خطأ، والصواب: قولُ المؤلف: هذا الحديث يَدُورُ على يزيد بن أبـي زياد. اهـ، وهو القُرَشي الهاشمي أبو عبد الله مولاهم،

الكوفي. يَروِي عن جماعة. منهم مِقْسَمٌ بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين.

١٧٣ في الأصل: قال إسماعيل: وحدثنا حفص بن عمر.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١١٢٢): إسماعيلُ بن حفص بن عمر الإبلي، أبو بكر البصري عن أبيه إلخ.

وهذا خطأ عجيب!! فإنَّ إسماعيل هو ابن إسحاق القاضي، الذي تقدَّم اسمُهُ ببضعة أسطر، حيث قال المؤلف: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا أحمد بن دُحَيْم، قال حدثنا إبراهيم بن حَمَّاد، قال: حدثني عَمِّي إسماعيلُ بن إسحاق، وذَكَرَ بقيةَ الإسنادِ والحديث. ثم نَقَل عن إسماعيلَ روايةَ الحديثِ بإسنادٍ آخر.

٢٠٦ في الأصل: عن إبراهيم عن الأسود قال: قال عبد الله بن مسعود.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١١٦٤): الأسوَدُ هو مَمْطُورٌ الأسود الحَبَشي أبو سلام، ثقة.

ولقد أبعدوا النُّجْعَة، وأَتَوْا بخطأ غريب، فالأسودُ هو ابن يزيد بن قيس النَّخَعِي، المعروف بالروايةِ عن ابن مسعود. وإبراهيمُ الراوي عنه. هو ابن أُخْتِهِ إبراهيمُ بن يَزيدَ النَّخَعِيُّ، وهو كثيرُ الرواية عنه، على أنَّ المؤلف قال في ص (٢٠٧): وإسنادُ الأسود بن يزيد، أثبَتُ من هذا. فكيف غَفَلوا عنه؟!

٢٢٥ في الأصل: واحتجوا بحديث ابن مُحَيِّصة، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يُرخِّص له في أكْلِه، وأمَرَهُ أن يَعلِفَهُ نَوَاضِجَهُ.

وكَتَبَ المحققون تحت رقم (١١٩٣): ابن مُحَيِّصَة، هو حَرَام بن سعد بن مُحَيِّصة بن مسعود الأنصاري المَدَني، عن أبيه، وعنه الزهري، قال ابن سعد: ثقة.

عبارةُ المؤلف، تُفِيدُ أنَّ ابن مُحَيِّصَة صحابـي. وعبارةُ التعليق تُصرِّحُ بأنه ليس بصحابـي، وهذا تناقضٌ بَيِّنٌ! غَفَل عنه المحققون! وزيادةُ لفظِ (ابن) خطأ من الناسخ، والصوابُ حذفه.

وهو مُحَيِّصَة بضم الميم وفتح الحاء، والياء ساكنةٌ، أو مُشَدَّدةٌ مكسورة، ابن مسعودِ الأنصاريُّ صحابـي، راوي الحديثِ المذكورِ هنا.

وقد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجَهْ.

نواضِحَهُ بالحاء المهملة، جَمْعُ ناضِح، وهو البَعِيرُ الذي يُستَقَى عليه، وكتابتُهُ بالجيم في الأصل خطأ.

٢٦٠ في الأصل: حدثني الأسود عن عائشة.

وكَتَبَ المحققون تحت رقم (١٢٣٣): الأسوَدُ هو الأسود بن سريع التميمي السعدي، نزل البصرة.

وهذا خطأ، والصوابُ أنه الأسوَد بن يزيد بن قَيْس النَّخَعِي، وهذا الحديثُ موجودٌ من روايتِهِ عن عائشة، في «صحيح البخاري»، تحت ترجمة (بابُ الطِّيبِ عندَ الإحرام). وكذلك رواه مسلم أيضاً.

وتقدم في ص (٢٠٦) أنهم جعلوا الأسود، مَمْطُوراً الحَبَشِي، ونبَّهتُ عليه هناك. والبَحْثُ في الرجال، له أُسُسٌ يَعرِفُها أهلُ هذا العلم.

٢٧٠ في الأصل: عن أبـي خزامة عن أبيه أنه قال يا رسول الله.

فكَتَب المحققون تحت رقم (١٢٤٥): أبو خزامة بزاي قبلها كسرة، ابن يَعْمُر السعدي، يقال: اسمُهُ زيد بن الحارث، وهو صحابي.

وأَعْجَبُ ما في هذا الخطأ: أنهم أثبتوا الصُّحبةَ لأبي خُزَامة مع أنه روَى الحديثَ عن أبيه!! فيكون أبوه صَحَابياً لا هو. وكذلك قال المؤلف في «الاستيعاب» إنَّ أبا خُزامة من التابعين، لا من الصحابة. وخَطَّأَ مَنْ ذَكَره في الصحابة. ورَوَى ابن وَهْب، عن عَمْرو بن الحارث، أنَّ ابن شِهاب أخبرهم أنَّ أبا خُزَامَة ابن يَعْمُر حدَّثَهُ عن أبيه أنه قال: يا رسول الله، أرأيتَ رُقَىً نَسْتَرْقِي بها؟

وضَبْطُهم أبا خزامة بكسر الخاء خطأ، والصوابُ ضمها كما في «القاموس»، ثم تكَلَّموا تحت رقم (١٢٤٦) عن يعمر، فلم يشيروا لِصُحْبتِهِ إطلاقاً، مع أنه هو الصحابي، وهذا عجَبٌ عجيب؟!

* * *

تصويبات الجزء الثالث

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٠	أبو حمزة*	أبو جَمْرَة، بالجيم والراء.
٢٠	١١	أبو حمزة*	أبو جَمْرَة.
٢١	٩	أبو حمزة*	أبو جَمْرَة.
٢٥	٢٦	عمرو بن شبة	عُمَر بن شَبَّة.
٣٠	٤	المشاس*	المُشَاش.
٣١	٣	خالطه معرفة	خالَطَهُ فعَرَفَهُ[١].
٣٤	٢٠	أبـي شهاب*	ابن شِهاب.
٣٨	٤	قال*	قالا.
٧٣	٥	مذهب مذهب*	ذهب مَذْهَب.
٧٩	٧	جريح	جُرَيْج.
٨٤	٢٩	القاسمي	القاسِم.
٩٤	١	الدروقي*	الدَّوْرَقي.
١١١	١	سعيد	سَعْد.

---

(١) تصحيح الشيخ رحمه الله هنا خطأ، وما خطَّأه هو الصواب. والحديث في «الشمائل» الشريفة للترمذي وغيره. سلمان.

١٢٠	١٣	بينة	بِبَيِّنَة.
١٥٦	١٣	بنكح	ينكح.
١٥٧	١٧ــ٢٠	يزيد*	زَيْد.
١٦٤	٢٢	بشير	بِشْر.
١٦٦	٥	أبو عوانة عمرو* ابن أبـي سلمة عن أبيه	أبو عَوَانة، حدثنا عُمَرُ أبو سَلَمَة، عن أبيه.
١٦٨	٥	سلم	مُسْلِم.
١٧٧	١٣	زيد*	يَزِيد.
١٨٥	٧	عمرو*	عُمَر، بضم العين.
١٩١	١٠	بن سلمة*	بن أبِـي سَلَمة.
١٩١	١٧	عمر*	عَمْرو.
٢٠٣	٤	عمر	عَمْرو.
٢١٠	٩	بن جابر*	عن جابِر.
٢٢٦	١٢	يزيد*	زَيْد.
٢٣١	٨	البزاز	البَزَّار.
٢٣١	١١	والنساء*	دُون النِّسَاء.
٢٣١	١٢	خصص*	خصصن.
٢٣٣	١٥	سفيان بن جريج*	سفيان، عن ابن جُرَيْج.
٢٦٠	١٦	الفيء	القَيء، بالقاف.
٢٦٥	١٧	احترمت*	اختُرِمَتْ.
٢٦٩	٨	أبو عمر*	أبو عَمْرو.

٢٨٠	٢	الخزفي*	الخِرَقِي.
٢٩٥	٣	سعيد*	سَعْد.
٣٢١	٨	فقال رسول الله*	فقال: يا رسول الله.
٣٢٦	٤	عن أبي صالح*	بن أبِي صالح.
٣٣٨	٤	جريح	جُرَيْج.
٣٤١	١٣	جبل*	جَمِيل.
٣٤٤	٢٤	بن حبيب	بن أبِي حَبِيب.
٣٤٦	٦	بن سماك	عن سِمَاك.

١٨٣ و ١٨٥ في الأصل: أخبرني علي بن سفينة*. وهذا خطأ، لم يتنبَّه له المصحح.

والصواب: ما ذكره تحت رقم (١٤٥٠) ونصُّهُ: ابن سَفِينَة مولى أمِّ سَلَمة، عن أُمِّ سلمة، قال ابن منده: اسمُهُ عُمَرُ بن سَفِينة. اهـ. قلتُ: وسَفِينة له من الأولاد عُمَر، وإبراهيم، وعبدُ الرحمن، ليس فيهم عَلِيّ، فذِكْرُهُ خطأ من الناسخ.

٢٤٥ عَزَا المحقِّقُ للكتاب حديثاً إلى «سنن ابن ماجه»، وقال: قال في «مَجْمَع الزوائد»: رجالُهُ ثقات،. الخ. ج ٢ من حاشية السِّنْدِي على «سنن ابن ماجه» ص ٥٤٤. اهـ. وأخطأ في تعيين اسم الكتاب.

ذلك أنَّ السِّنْدِيَّ ينقُلُ من كتاب (زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة)، كما صرَّح بذلك في خطبةِ حاشيته، وقال الحافظ السيوطي في «ذيل تذكرَة الحفاظ»: في ترجمةِ الحافظ شهاب الدين أحمَدَ بنِ أبي بكر البُوْصِيرِي، ما نَصُّهُ: وألَّفَ تصانيفَ حَسَنةً، منها (زوائدُ سنن ابن ماجه

على الكتب الخمسة). اهـ. وهو كتابٌ صغيرٌ يقع في نحو عَشْر كراسات.
أما «مَجْمَعُ الزوائد»، فهو للحافظ نور الدين الهَيْثَمِي، جَمَعَ فيه زوائد مسانيد أحمد، والبزار، وأبي يَعْلَى، ومعاجم الطبراني الكبير، والأوسط، والصغير، على الكتب السِّتَّة.

٢٨٠ في الأصل: وللحسين بن زياد اللؤلؤي*.

وأشار المصححُ إلى أنَّ في نسخة: الحسن بن زياد، ولم يُبَيِّنْ أيَّ النسختين أصح؟ وهذا خطأ وتقصير.

لأن الإشارة إلى اختلاف النسخ، بدون ترجيح بينها، إنما يكونُ في الأسماء المجهولة التي لا يُعثَرُ عليها في مراجع التصحيح والتحقيق، أمَّا إذا كان الاسمُ معروفاً فيجب تصحيحُهُ وبيانُ الخطأ الواقع فيه. والحسَنُ بن زياد اللؤلؤي، من مشاهير فقهاء الحنفية، ومن تلاميذِ أبي حنيفة، وهو مترجَمٌ في «الميزان» للذهبي، و «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر، و «تاريخ بغداد» للخطيب، و «تاريخ ابن خلكان»، وغيرها.

ومن كَتَبَ اسمَهُ: الحُسَين، فهو مخطىء جَزْماً.

٣٢١ في الأصل: «مسيرة الغراب شهر الايقع ولا يفتر*»، وهذا خطأ، والصوابُ: «مَسِيرةَ شهرٍ للغُراب الأبْقع، لا يَقَعُ ولا يَنْثَنِي ولا يَفْتُرُ».

هذا ما وجدتُ من الأغلاط في الجزء الثالث، بعدَ أن ألقيتُ عليه نظرةً عابرة، وهو أقلُّ غلطاً من الجزئين السابقين.

هذا، وتركتُ التنبيهَ على كثير من الأغلاط الإملائية، واقتصرتُ على بيان ما يُغيِّرُ المعنى، أو يُفسِدُه.

وتحقيقُ هذا الكتاب الذي يُعتبَرُ موسوعةً حديثيةً وفقهية، يَحتاجُ إلى خِبرةٍ واسعة، ودراية تامة فيما يأتي:

١ ــ متونُ الأحاديث، ومعرفةُ مظَانِّها من كتب السنة، للموازنةِ بين ألفاظِها التي تختلِفُ باختلافِ الروايات.

٢ ــ أسماءُ الرجال وألقابُهم. لئلا يَختلِطَ اسم أو لَقَبٌ بآخر. ولئلا يشتبِهَ لَقَبُهُ بلَقَب غيره. مثل عُمَر وعَمْرو، ومُسْلِم وسَلْم، والبزَّار والبَزَّاز.

٣ ــ أنسابُ الرواة، حتى لا يَلتبِسَ المُزَنِيُّ بالمِزِّيِّ والمُرِّي، ولا الكِنْدِيُّ بالعَبْدِي، ولا السَّهْمِيُّ بالفَهْمِي، ونحوُ ذلك.

٤ ــ ألفاظٌ مُصطَلَحٌ عليها بين أهلِ الحديث. يَكثُرُ دورانُها في كلامهم. مثل: بأخَرَةٍ، وليس هذا من بَابَتِك، ونحوُ ذلك.

٥ ــ قواعدُ تحقيق الكتب وتصحيحها، وهي ليسَتْ قواعدَ مُدَوَّنة في كتاب، لكنها مَلَكةٌ، يكتسبُها المحقق بالمِران[1] والمُمارَسَة. مَعَ دِقةِ الملاحظة، وسُرعةِ الانتباه لكلمةٍ قد يكونُ فيها تحريف، أو مُخالفةٌ لِسياقِ الكلام، أو ما أشبَهَ ذلك.

والله الموفّقُ والهادي، لا إلٰه غيره، ولا مَعبودَ سِواه.

المطبعة المَهْدِيَّة　　　١٣٩٤ ــ ١٩٧٤　　　تِطْوَان المغرب

* * *

(١) كذا قال شيخنا، والصوابُ لغةً: بالمَرَانَة، لا غير، كما في كتب اللغة. قاله عبد الفتاح.

رسالة في
وصل البلاغات الأربعة
في الموطأ

للحافظ أبي عمرو عثمان بن الصلاح
ولد سنة ٥٧٧ وتوفي سنة ٦٤٣هـ
رحمه الله تعالى

حققها
عبد الله بن محمد الصديق الغماري
ولد سنة ١٣٢٨ وتوفي سنة ١٤١٣هـ
رحمه الله تعالى

اعتنى بها
عبد الفتاح أبو غدة
ولد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧هـ
رحمه الله تعالى

كلمة للمعتني بالرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فيقول عبد الفتاح أبو غدة: قال الإمام العلامة الحافظ ابن عبد البر في «مقدّمة التمهيد» ـ كما سبق ـ ص ٥٥: «ووصلتُ كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكلَّ مرسَلٍ جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه، وصحّ بروايتي جمعُه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار «الموطّأ» من الاشتهار والصحة. واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة». انتهى كلام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى.

وقد علَّقتُ عليه هناك: أن الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى وَصَل كلّ مقطوع ومرسل وبلاغ في «الموطّأ»، سوى أربعة بلاغاتٍ لم يجد لها إسناداً، ولا رآها في غير الموطّأ، وأن الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى ألَّف «رسالةً في وصل هذه البلاغاتِ الأربعة»، سألحقها بآخر الكتاب، نظراً لأهميتها وإشاعتها ولتعميم الانتفاع بها، وها أنا ذا أفي بالوعد بعون الله تعالى وفضله.

وقد كان شيخنا العلامة المحدث الفقيه الجليل فضيلة الشيخ عبد الله بن الصديق الغُمَاري رحمه الله تعالى وأحسن إليه، وقف على هذه الرسالة مخطوطةً، فحقَّقها، وطُبعَ منها عدَدٌ قليل في مدينة الدار البيضاء بالمغرب، في سنة ١٤٠٠، وأهدَى إليَّ منها نسخةً، فأنا أوردُها عَن الطبعة التي حقَّقها شيخنا، بتعليق يسير عليها مني مبدوءٍ أو مختوم باسمي، أو بحرف (ع)، أو بين معترضتين ـ . . . ـ ، لزيادة النفع بها، وكنت نشرتها سابقاً في آخر «توجيه النظر» لتمام الفائدة هناك، ومن الله أستمدُّ السَّدادَ والتوفيق، والحمد لله رب العالمين.

وإليك نَصَّ الرسالة بتقديم شيخنا لها:

تقديم
للشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغُمَاري

مما هو معلوم عند أهل الحديث: أنَّ في موطأ الإمام مالك مراسيلَ وبلاغاتٍ رواها كما سَمِعَها، ولم تقع له موصولة، وقد وَصَلها الحافظ ابن عبد البر في كتاب التمهيد، إلاَّ أربعةَ بلاغات، لم يَجِد لها إسناداً، ولا رآها في كتاب غير الموطأ.

وكان مولانا الشيخ الإمامُ الوالد رحمه الله ورَضِيَ عنه، ونفعني برضاه، أخبرني أيام الطلب ــ حين حدثني عن كتاب الموطأ كما حدثني عن غيره من الكتب الحديثية وغيرها ــ : أن الحافظ ابن الصلاح، وَصَل تلك البلاغات، في رسالة خاصة.

فمنذ سمعت ذلك منه، وأنا متشوق إلى الوقوف على تلك الرسالة، إلى أن يَسَّرَ الله العُثورَ عليها، فقُمتُ بتحقيقها ونَشْرِها.

وهي تحفة نادرة، أقدمها للمشتغلين بعلم الحديث عامة، وللمهتمين بالموطأ خاصة، وأحبُّ أن أشير إلى أمور:

ــ ١ ــ

كثير من الناس اعتقدوا أن تلك البلاغاتِ صحيحةٌ بمجرَّدِ أنْ سَمِعُوا أنَّ الحافظ ابن الصلاح وصَلَها، وبنَوْا على اعتقادِهم: أن أحاديث الموطأ

كلَّها صحيحة بمُرسَلاَتِها وبلاغاتِها، ليس فيها حديثٌ ضعيف، وممن صَرَّحَ بذلك المرحومُ الشيخ محمد حبيب الله الشِّنْقِيطي، فإنه نَقَل في كتابه «دليل السالك إلى موطأ مالك» ص ١٤ عن الشيخ صالح الفُلاَّني: أنه رَدَّ قولَ الحافظ العراقي: إنَّ مالكاً لم يُفرِد الصحيحَ في الموطأ، بل أدخَلَ فيه المرسَل والمنقطِعَ والبلاغات، ومن بلاغاتِهِ أحاديثُ لا تُعرَفُ، كما ذكره ابن عبد البر. اهـ.

وهو كلامٌ سليم، فبماذا رَدَّه الشيخُ صالح؟، قال: وما ذكره العراقي أنَّ من بلاغاتِهِ ما لا يُعرَف، مردودٌ بأنَّ ابن عبدِ البَرِّ ذَكَر أنَّ جميعَ بلاغاتِهِ ومراسيله ومنقطعاتِهِ كلَّها موصولة بطرقٍ صِحاحٍ إلاَّ أربعةَ أحاديث، وقد وَصَل ابن الصلاح الأربعة في تأليفٍ مستقلٍّ وهو عندي، وعليه خَطُّه، فظهَرَ بهذا أنه لا فرق بين البخاري والموطأ، وصَحَّ أن مالكاً أوَّلُ من صَنَّف في الصحيح. اهـ[1]. وعَقَّبَ عليه الشيخُ الشِّنْقِيطِيُّ بقوله:

والعجَبُ من ابن الصلاح رحمه الله، كيف يَطَّلِعُ على اتصالِ جميع أحاديث الموطأ حتى إنه وَصَل الأربعةَ التي اعتَرَف ابن عبد البر بعدم الوقوف على طرقِ اتصالها، ومَعَ هذا لم يَزَلْ مُقدَّماً للصحيحين عليه في الصحة!! مع أنَّ الموطأ هو أصلُهما، وقد انتَهَجَا منهجَه في سائر صنيعه. اهـ.

وكلُّ هذا خطأ كبير، يتبيَّن بالوجوهِ الآتية:

---

(١) وذَكَر موجَز كلامِ الفُلاَّنيِّ هذا العلامةُ الكتانيُّ في «الرسالة المستطرفة» ص ٥ ـ ٦. (ع).

١ ــ ذَكَر محمد فؤاد عبد الباقي[١] أنه عَرَض الكلامَ السابق على المحدث المرحوم الشيخ أحمد شاكر، فأملَى عليه ما يأتي:

لكنه لم يذكر الأسانيد التي قال الفُلاَّني: إنَّ ابن الصلاح وَصَل بها هذه الأحاديث، فلا يستطيع أهلُ العلم بالحديث أن يَحكموا باتصالِها إلاَّ إذا وُجِدَت الأسانيد، وفُحِصَتْ حتى يتبين إن كانت متصلةً أو لا، وصحيحةً أو لا. اهـ. وهذا كلامُ خبيرٍ بالصناعة الحديثية، عارفٍ بقواعدها، ولا شك أنَّ الشيخ أحمد شاكر أعلَمُ بالحديث من الشيخ الشِّنْقِيطي بمراحل، بل لا نسبةَ بينهما فيه.

٢ ــ دعوى الفُلاَّني أن عنده تأليفَ ابن الصلاح، وعليه خَطُّه، دعوى غيرُ صحيحة، بل هو لم يرَ ذلك التأليفَ، فضلاً عن أن يَمتلِكَه.

والدليلُ على ذلك: أنه لم يَذكر تلك الأحاديثَ في رده لكلام العراقي حافظِ الدنيا، وشيخِ حُفَّاظِها، ولو كانت عنده لبادَرَ بذكرِ تلك الأسانيد، ليُسْنِدَ رَدَّهُ بالدليل، وأيضاً فإنَّ ابن الصلاح قال في تأليفه ذاك ما نصه:

«والقولُ الفصلُ عندي في ذلك كلِّه ما أنا ذاكرُهُ، وهو أن هذه الأحاديث الأربعةَ: لم تَرِد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ، إلاَّ في الموطأ، ولا وَرَد ما هو في معنى واحد منها بتمامِهِ في غير الموطأ إلاَّ حديثُ «إذا أَنشَأَتْ بَحْرِيَّةً»، من وجهٍ لا يَثبُت، والثلاثةُ الأُخَرُ: واحِدٌ،

---

(١) في صفحة (هـ) من المقدمة التي كتبها لطبعة «الموطأ» التي خَدَمَها، وطُبِعَتْ في جزءين بالقاهرة سنة ١٣٧١ = ١٩٥١ بمطبعة عيسى البابي الحلبي، ثم صُوِّرَتْ مراراً عنها. عبد الفتاح.

وهو حديثُ ليلة القدر، وَرَد بعضُ معناه، من وجهٍ غير صحيح، واثنانِ منها، ورَدَ بعضُ معناهما من وجهٍ جَيِّد، أحدهما: صحيح، وهو حديثُ النسيان، والآخَرُ: حسن، وهو حديث وصية معاذ رضي الله عنه». اهـ كلامُه بحروفه.

وهو يصرح بأنَّ حديثينِ من الأربعة ضعيفان، ولو رآه الفُلَّاني لما قال في آخِر رَدِّهِ: «فظهَرَ بهذا أنه لا فَرْقَ بين البخاري والموطأ. . .» إلخ. وأنا أقول: ظهَرَ بهذا أنَّ الفلاني لم يَرَ تأليفَ ابن الصلاح، وأنَّ دعواه غيرُ صحيحة، غَفَر الله لنا وله.

٣ ــ ولو فرضنا جَدَلِيّاً أنَّ تلك الأحاديثَ الأربعةَ صحيحة، لم يكن الموطأ في درجة البخاري لأمور:

(١) ــ أنَّ تلك الأحاديث إنما وَرَد ما يُصحِّحُ معناها فقط، ولفظُها غيرُ واردٍ إطلاقاً، وأحاديثُ البخاري صحيحةٌ بلفظِها ومعناها.

(٢) ــ أنَّ البخاري صحيحٌ في ذاته، لا يَحتاج إلى من يَصِلُ بعضَ أحاديثه، بخلاف الموطأ فإنه محتاج إلى من يَصِلُ منقطعاتِه ومرسلاتِه وبلاغاتِه، بحيث لا نطمئن إلى شيء منها حتى نقف على أسانيدها في «التمهيد» أو غيرِه.

(٣) ــ أنَّ الموطأ فيه أحاديثُ مسندة، لم تَبلُغ درجةَ الصحة، ولم يُخرجها البخاري، فكيف يكون الموطأ في درجته؟

ــ ٢ ــ

ابن الصلاح هو: الحافظ تقيُّ الدين أبو عَمْرو عثمانُ بنُ صلاح الدين عبدِ الرحمن بن عثمان بن موسى الكُرْدِي الشَّهْرَزُوري، الشافعي

المفتي ابن المفتي، ولد سنة ٥٧٧، وتفقَّه على والدِهِ بشَهْرَزُور.

قال ابن خَلِّكان: كان أَحَدَ فضلاءِ عصرِه في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماءِ الرجال، وما يتَعلق بعلم الحديث، ونَقْلِ اللغة، وكانت لهُ مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسدَّدة، وهو أَحَدُ أشياخي الذين انتفعت بهم. اهـ. وذَكَرَ أنه رَحَلَ إلى خُراسان، وبها حَصَّل علمَ الحديث، ورَحَلَ إلى نيسابور وهَمَذان ومَرْو، وحَرَّان وبغداد ودمشق وحلب والقُدس وغيرها.

قال الذهبي: قَدِمَ دمشق ودرَّس بالرَّوَاحِيَّة، ثم وُلِّيَ مَشْيَخَة دار الحديث الأشرفية وصَنَّف وأفتى، وتَخرَّج به الأصحاب وكان من أعلام الدين، وقال أيضاً: وكان سَلَفِيّاً حسَنَ الاعتقاد، كافّاً عن تأويل المتكلمين، مؤمناً بما ثَبَت من النصوص، غيرَ خائض ولا متعمِّق، وكان وافِرَ الجلالة، حسن البِزَّة، كثيرَ الهيبة، مُوقَّراً عند السلطان والأمراء.

انتقل إلى رحمة الله في الخامس والعشرين من ربيعِ الآخر سنة ٦٤٣، وكَثُرَ التأسُّفُ لفقده، وحُمِلَ نعشه على الرؤوس، وكان على جنازته هَيْبَة وخُشوع، فصَلَّوْا عليه بجامع دمشق، ودفنوه بمقابر الصوفية، وقبرُهُ ظاهرٌ يُزار، وعاش سِتّاً وستين سنة، رحمةُ الله عليه. اهـ كلامُ الذهبي.

ـ ٣ ـ

أروِي هذه الرسالة عن الشيخ محمد دُوَيْدَار الكَفْرَاوي، عن الشيخ إبراهيم الباجوري، عن الشيخ محمد السنباوي، عن أبي الحسن علي بن محمد العربي، عن الشيخ إبراهيم الفَيُّومي، عن الشيخ أحمد الغرقاوي،

عن الشيخ علي الأُجْهُوري، عن نور الدين علي بن أبي بكر القَرَافي، عن الحافظ جلال الدين السُّيوطي، عن القاضي عَلَم الدين البُلْقِيني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التَّنُوخِي، عن أبي الحسن ابن العطار الدمشقي، عن الحافظ الزاهد أبي زكريا النووي، عن الحافظ أبي عَمْرو عثمان بن الصلاح رحمه الله تعالى[١].

أبو الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق

---

(١) قال عبد الفتاح: هنا انقطاع، لأنَّ النوويَّ لم يَلْقَ ابن الصلاح، كما سيأتي بيانُهُ مني استدراكاً على شيخنا المحقق لهذه الرسالة، في آخرها في ص ٢١١، فانظره.

وصل البلاغات الأربعة في الموطأ لابن الصلاح :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله المنفرد بكل الحمد والثناء، والصلاةُ والسلام الأفضلان على رسوله خير الرسل والأنبياء، وعلى آله والنبيين، وآلِهم والصالحين، دائماً ذلك دوامَ دارِ الخُلْد والبقاء، آمين.

رَغِبْتُم رَغَّبكم اللَّهُ في رغائب المعارف، وهَدَاكم وإيانا مناهجَ العَوَارف، في إبانةِ الأحاديث الأربعةِ المُنقطِعة المُعضَلةِ ـ التي ذَكَر الحافظُ أبو عُمَر بن عبد البر، رحمه الله وإيانا: أنه لا ذِكرَ لها في شيء من كتب العلماء، إلاّ في «الموطأ» أو كتابٍ من نَقَلها منه، ولم يَروِها غيرُ الإمام مالك رَضِيَ الله عنه[1] ـ وأن أذكُرَ ما عندي في ذلك:

---

(١) قال عبد الفتاح: قال الإمامُ الحافظُ ابن عبد البر رحمه الله تعالى، في «تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» ص ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥٣: (بابُ بَلاَغاتِ مالك ومُرسَلاتِه) «. . . وذلك أحدٌ وستون حديثاً، قد ذكرتُها ـ والحمدُ لله ـ كلَّها مسندةً متصلةً في «التمهيد»، حاشَى أربعةَ أحاديث، وهي:

١ ـ الأول: مالك أنه سَمِعَ من يثِقُ به من أهل العلم يقول: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أعمارَ الناس قبلَهُ أو ما شاء الله من ذلك، فكأنما تقاصَرَ أعمارَ أُمَّتِه، أَنْ لا يَبلُغوا من العَمَلِ مِثْلَ الذي بَلَغ غيرُهم في طُولِ العمر، فأعطاه الله ليلةَ القَدْر، خيرٌ من ألفِ شهر.

وهذا أحَدُ الأحاديث التي انفرد بها مالك، لا يُوجَدُ مسنَداً ولا مرسَلاً فيما علمتُ إلاَّ =

فسألتُ الله العظيمَ من فضله، واستهديتُه، واستعنتُ به، وتبرَّأتُ إليه، واستَغثتُ به.

فها أنا ذا مُورِدٌ ما أوردتُموه آثِراً وذاكِراً وبادِئاً بسِياقتها على وجهها من الموطأ بإسنادي العالي فيه.

أخبَرَنا الشيخُ المُسْنِدُ أبو الحسن ابن أبي الفُتُوح ابن أبي الحسن

= مِن الموطأ. وهو أحَدُ الأحاديثِ الأربعةِ التي لا توجد مسندةً ولا مرسَلةً من إرسالِ تابعيّ ثقة.

٢ ــ والثاني: مالك أنه بلَغَه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إني لأَنْسَى أو أُنَسَّى لأَسُنَّ. وهذا أيضاً لا يوجد في غير الموطأ، ولا يُحفَظُ بهذا اللفظ مسنَداً ولا مرسَلاً، من غير روايةِ مالك هذه المنقطِعة، والله أعلم. والذي يَصحُّ في هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حديثِ ابن مسعود: «إنما أنا بَشَرٌ أَنْسَى كما تَنْسَوْن».

٣ ــ والثالث: مالك أنه بلَغَه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: إذا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةً ثم تَشَاءَمَتْ، فتلك عَيْنٌ غَدِيقَة. وهذا أيضاً لا يُحفَظُ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهٍ يصحُّ من جهةِ الإسناد، ولا يُعرَفُ الحديثُ بهذا اللفظ في غير الموطأ، إلاَّ ما رواه الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيمُ متروكُ الحديث، ولفظُه: إذا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةً ثم استحالَتْ شامِيَّةً فهو أمطَرُ لها. ولم يُسنِده أيضاً، وهو منقطِعٌ عنده، مع ضعفِه.

٤ ــ والرابع: مالك أنَّ معاذ بن جَبَل قال: آخِرُ ما أوصاني به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، حين وَضَعْتُ رِجْلِيْ في الغَرْزِ أنْ قال: حَسِّنْ خلقك للناس يا معاذُ بنَ جَبَل. هكذا رَوَى يحيى هذا الحديث، وتابعَه ابن القاسم والقعنبي، ورواه ابن بُكَير عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن جَبَل، وهو مع هذا منقطع جداً، ولا يُوجَدُ مسنداً عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث مُعاذٍ ولا غيرِهِ بهذا اللفظ، والله أعلم، ولكن معناه صحيحٌ مسنَد.

وما عدا هذه الأحاديثَ الأربعةَ ــ من البلاغات ــ، فهي مسنَدةٌ متصلةٌ من غير رواية مالك في كتاب «التمهيد»، والحمدُ لله».

ابن المُقْرِي رحمه الله وإيَّانا بقِراءتي عليه، قال: أنا الشيخُ الإمامُ أبو محمد عبدُ الله بن سهل بن عُمَر السَّيِّدي قِراءةً عليه، قال: أنا أبو عثمان سعيدُ بن محمد البُحَيْرِي قراءةً عليه، قال: أنا الفقيه أبو علي زاجرك[١] بن أحمد السَّرَخْسِي قال: أنا أبو إسحاق إبراهيمُ بن عبد الصمد الهاشمي[٢]، قال: حدثنا أبو مُصْعَبٍ أحمد بنُ أبـي بكر الزهري:

ـ **الحديث الأول** ـ قال: نا مالكُ بنُ أَنسٍ رضي الله عنه: أنه بَلَغَهُ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنِّي لا أَنسَى ولكن أُنَسَّى لأَسُنَّ»[٣].

ـ **الحديث الثاني** ـ وبه عن أبـي مُصْعَب قال: نا مالكٌ: أنه بلَغَهُ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقولُ: «إذا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةً، ثم

---

(١) كذا بالأصل، وهو كثيرُ التصحيف، والصوابُ: زاهِرُ بن أحمد السَّرَخْسِي، قال الذهبـي: عالمُ خراسان، وأرَّخ وفاتَهُ سنة ٣٨٩هـ وقال: لَحِقَ البغويَّ في رحلته، وسَرَخْسُ بفتح السين والراء، وسكون الخاء، بلدةٌ عظيمة بخراسان.

(٢) العَبَّاسي، تُوفي سنة ٣٢٥هـ، وهو آخِرُ من رَوَى عن أبـي مُصْعَبٍ الموطأ، رَوَى عنه الدارقطنيُّ وغيرُه.

قال ابن أم شيبان القاضي: رأيتُ سَمَاعَهُ بالموطأ قديماً صحيحاً، وقال أبو الحسن علي بن لؤلؤ الورَّاق: رحلتُ إليه إلى سامرًا، لأسمع منه الموطأ، فلم أرَ له أصلاً صحيحاً فتركتُه وخرجتُ، قال الذهبـي: وَقَعَ لنا جزءُ البَانِيَاسِي من حديثه عالِياً، ولا بأسَ به إن شاء الله.

(٣) هذه رواية أبـي مُصْعَب، ورِوايةُ يحيـى بن يحيـى: «إني لأَنسَى أو أُنَسَّى لِأَسُنَّ». قال القاضي عياض في «الشفا»: قد رُوِيَ: لست أنسى ولكن أُنَسَّى لأَسُنَّ، قلتُ: والحديثُ بالرواياتِ الثلاثِ، لا وجودَ له إلاَّ في الموطأ ـ والحديث في «الموطأ» ١: ١٠٠، في ٤ ـ كتاب السهو، حديث ٢ ـ.

تَشَاءمَتْ فتلك عَيْنٌ غَدِيقَةٌ»[١].

قوله: نَشَأَتْ رُوِّيْنَاهُ من غير همزةٍ في أوله[٢]، وكذا حكاه

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١: ١٩٢، في ١٣ ـ كتاب الاستسقاء، حديث ٥.

(٢) قال عبد الفتاح: قولُهُ (رُوِّينَاهُ...) هكذا جَرَتْ عادةُ الحافظ ابن الصلاح أن يَضْبِطَها في كلامه بالشَّكل، قال الحافظ البِقَاعيُّ رحمه الله تعالى، في «النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية» للحافظ العراقي، في الجزء الأول الورقة ١٩٣، في مبحث (كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب)، عند بحث (الكَشْط في الكتاب)، ما يلي:

«قولُ ابن الصلاح: (ورُوِّيْنَا)، مضبوطٌ في نُسَخٍ عديدةٍ، بضم الراءِ وتشديدِ الواو مكسورةً، وهذا اصطلاحٌ لابن الصلاح، سَلَكَهُ لشدةِ التحرِّي، وهو إذا حَدَّث بما حَمَلَه ـ ممن لَقِيَهُ هو وسَمِعَ منه مُباشَرةً ـ قال: رَوَيْنا، بالفتح والتخفيف، أي نَقَلْنَا لغيرنا، وإلاَّ قال: بالضمِّ ـ رُوِّينا ـ أي نَقَل لنا شيوخُنا». انتهى. بزيادة ما بين المعترضتين.

وهذا الذي سلكه الحافظُ ابن الصلاح ليس بلازمٍ ولا واجبِ صِناعةً، إنما هو اختيار له، وقد أوسعتُ الكلامَ والنقولَ عن العلماء في حكم هذا الاختيارِ لابن الصلاح، فيما علَّقتُهُ على «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» للإمام عبد الحي اللكنوي الهندي ص ١٨٤ ـ ١٨٥ من الطبعة الأولى والثانية والثالثة، فانظره إذا شئت.

ونقلتُ فيها تعليقةً رأيتُها على حاشية «نُكَت الزركشي» على «مقدمة ابن الصلاح» في النسخة المخطوطة في مكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة، هذا نصُّها: «قال ابن حجر في «الإفصاح» ـ كذا، ولم أجد هذا النصَّ في «نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح» ولا في «التقييد والإيضاح» للحافظ العراقي ـ: الذي يَلِيقُ التفرقةُ، فإن كان قد حَدَّثَ بما له به سَمَاعٌ أو إجازةٌ ولو مرةً: سَاغَ له أن يقول: رَوَيْنا، بالتخفيف، وإن لم يُحدِّث به أصلاً فالأَوْلَى أن يقولهُ بالتشديد». انتهى.

=

الأزهري، وهو الذي ذكره الهَرَوِيُّ وغيرُهُما في هذا الفعل من نَشَأَتْ السَّحَابَةُ[١].

يقال: نَشَأَتْ السَّحَابَةُ نَشْئاً: إذا ابتَدَأَتْ وارتفَعَتْ.

والروايةُ الفاشيةُ المشهورةُ فيه: أَنشَأَتْ بَحْرِيَّةً، بالهمزة في أوله، وقد قيل: إنَّ أهلَ اللغة على إنكارها[٢]، والصوابُ عندهم نَشَأَتْ، بغير همزةٍ في أوله، وإنما يقال: أنشأَ فلانٌ يَفعلُ كذا ويقولُ كذا، أو أنشأت السَّحابةُ تُمطِرُ[٣].

وقَطَع القاضي أبو الفضل عِيَاضُ بن موسى اليَحْصُبِي فيما وجدناه عنه بأنه بالهمزة في أوله، هو المنقولُ بغيرِ خلاف، وأنه قد صَحَّحه أهلُ اللسان، والله أعلم.

= وقد توسعتُ أكثَرَ كثيراً في بيان قول ابن الصلاح: (رُوِّينا)، فيما علقتُه على الطبعة الرابعة من كتاب «الأجوبة الفاضلة»، المُعَدَّةِ للطبع بعون الله تعالى. فأوردتُ فيها إلى جانب ما ذكرته في الطبعة الثانية: نصوصاً كثيرةً وقفتُ عليها، جاء فيها هذا الضبطُ بالقلم قبلَ زمنِ ابن الصلاح وبعدَهُ، وأوردتُ معها رسالةً للشيخ عبد الغني النابلسي خاصَّةً بضبطِ هذه الجملة، فاسألُ الله تعالى تيسيرَ الطبعةِ الرابعة ونَشْرَها.

(١) وقع في المطبوعة: (من السحابة)، فأضفتُ إليها (مِن نَشَأَتْ السَّحَابَةُ). عبد الفتاح.

(٢) وهي رواية يحيى بن يحيى، ولا وَجْهَ لإنكارها، يقال: نشأ وأنشأ إذا ابتدأ كما في «النهاية» لابن الأثير، فمعنى أنشأت بَحْرِيَّةً أي ابتدأتْ سَحَابَةً بحريةً أي من جهة البحر.

(٣) أنشَأَ، في هذين المثالين من أفعال الشروع، مثلُ جَعَل وطَفِقَ وعَلِقَ، وأنشأَ اللَّهُ الإنسانَ خَلَقَهُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً﴾.

قوله: بَحْرِيَّةً، أي من ناحِيَةِ البحر، وناحيةُ البحر بالمدينةِ هي ناحيةُ المَغْرِب.

وفي إعرابِهِ وجهان: الرفعُ على أنه فاعل، والنصبُ على الحال[١].

وقوله: ثم تَشَأَّمَتْ، هو بالتشديد على الشِين[٢]، على وزن تفعَّلَتْ أي أخذت نحو الشَّام.

وقوله: عينٌ غَدِيقَة، فالعين ها هنا عبارةٌ عن السَّحَاب، وذكر الهَرَوِيُّ في العينِ المذكورة في هذا الحديث، عن صاحب «العين»: أنَّ العَيْنَ من السَّحَابِ ما أقبَلَ عن يمينِ القِبلة أي قِبلةِ العراق، وذلك الصُّقْعُ يُسمَّى العَيْنَ أيضاً.

وغَدِيقة، ذَكَرها، ابن عبد البر، بضم الغين على التصغير، وكذا هو الأصلُ في روايةِ الزهري الذي فيه السماعُ على الإمام زاهِرِ بن أحمد، وعنه البُحَيْرِي، وعنه السَّيِّدي.

وقال القاضي عياض: غُدَيْقَة بضم الغين على التصغير الذي يراد به التكثير، قال: وقد رواه بعضُهم غَدِيقَة، قلتُ: غَدِيْقَة بفتح الغين، وجدتُه عن أبـي منصور الأزهري في هذا الحديث، وهو حُجَّة، وذلك هو الظاهرُ من إيراد مَنْ راجَعْنا كلامَهُ من أصحاب الغريب، وهو الأظهر.

---

(١) فعلى الرفع تكونُ بحريَّةٌ صفةً لسحابةٍ التي هي الفاعل، وعلى نصب بَحْريةً، يكون التقدير: إذا نشأت السحابةُ بَحْريَّةً.

(٢) لا وجه لتشديد الشين، بل هي مخففة ــ تَشَأَّمَتْ ــ ، ولعل المؤلف انتقل ذهنُهُ إلى قولهم: تَشَأَّم الرجل بتشديد الهمزة، إذا انتسب إلى الشَّام ــ فقوله (بتشديد الشين) سبقُ قلم ــ .

وعلى رواية التصغير، ينبغي أن تَكُونَ تصغيرَ قولهم: عَيْنٌ غَدِقَةٌ، بكسر الدال أي كثيرةُ الماء، فاعلم ذلك كله، فإنَّ فيه ما يَعِزُّ، والله أعلم.

ـ **الحديثُ الثالث** ـ وبالإسناد المذكور عن أبي مُصْعَب، قال: حدثنا مالك أنه سَمِعَ من يَثِقُ به يقول: «إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرِيَ أَعمارَ النَّاسِ قَبْلَهُ فتَقَالَّهَا[١] أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تَقاصَرَ أعمارَ أمَّتِه أن لا يَبْلُغوا من العملِ الذي بَلَغ غيرُهم في طولِ العُمُر، فأعطاه الله ليلةَ القَدْر، خيراً من ألفِ شهر»[٢].

قوله: فتَقَالَّها، زيادةٌ وقعَتْ في روايتنا هذه دون غيرها، ووَجْهُها ـ على بُعْدِها ـ أنه استَقَلَّها بالنسبةِ إلى أعمارِ أُمَّتِه، والله أعلم.

ـ **الحديث الرابع** ـ وبه عن أبي مُصْعبٍ قال: حدثنا مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن مُعاذ بن جَبَل: أنه قال آخِرُ ما أَوصاني به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين جَعلتُ رِجْلِيْ في الغَرْز، قال: «حَسِّنْ

---

(١) فتقالَّها بتشديد اللام. وفي صحيح البخاري أولَ كتاب النكاح ٩:١٠٥، عن أنس قال: «جاء ثلاثةُ رَهْطٍ إلى بُيوتِ أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، يَسألون عن عبادته، فلما أُخبِرُوا كأنهم تَقَالُّوها...» الحديث، قال الحافظ في فتح الباري: «تَقَالُّوها بتشديد اللام المضمومة أي استَقَلُّوها، وأصلُ تقالُّوها تَقَالَلُوها».

(٢) هذا الأثر في الموطأ من رواية يحيى، عن زياد بن عبد الرحمن، عن مالك، لأنَّ زياداً أول من أدخَلَ الموطأ إلى الأندلس، وسَمِعَه منه يحيى بنُ يحيى، قَبْلَ سَفَرِه إلى مالك بإشارة زيادٍ وتحريضه، وبَقِيَتْ أشياءُ في الموطأ، شكَّ يحيى في سماعها من مالك، فرواها عن زيادٍ عنه.

ـ وهذا الحديث في «الموطأ» ١:٣٢١، في ١٩ ـ كتاب الاعتكاف، حديث١٥ ـ .

خُلُقَك للناس مُعَاذُ بنَ جبل»[١].

قوله: عن يحيـى بن سعيد، رواه أيضاً يحيـى بنُ بُكَيْر وغيرُه، وإنما فيه عن مالك: أنه بَلَغَهُ: أنَّ معاذ بن جَبَل[٢].

وقوله: في الغَرْزِ، بغين منقوطة، ثم راء مهملة ساكنة، ثم زاي وهي للجَمَل مِثلُ الرِّكابِ للبَغْلِ، حكاه الأزهري مطلقاً، وحكاه الجوهري مخصوصاً بأن يكون من جلد، والله أعلم.

فهذه الأحاديثُ الأربعةُ، ذَكَر أبو عُمَر يوسفُ بن عبد الله بن محمد بن عبد البَرِّ، النَّمَرِيُّ الإمامُ.

الذي تفرَّدَ في شرح الموطأ، واستِثَارَةِ عُلومِه، وجَمَع العلومَ بما لم يَسْبِق إليه سابق، ولم يَلْحَقْهُ فيه لاحِق، والحافظ الذي كان الإمامُ أبو الوليد البَاجِي يقول فيه: لم تُخرجِ الأندلسُ أعلمَ بالحديث من أبـي عُمَر بن عبد البرّ، قرأتُ ذلك بخط أبـي الوليد ابن الدباغ[٣]، عن

(١) في الموطأ: حَسِّنْ خُلُقَك يا معاذُ بنَ جبل ــ وهذا الحديث أخرجه مالك في «الموطأ» ٢: ٩٠٢، في ٤٧ ــ كتاب حُسنِ الخُلُق، حديث ١ ــ.

(٢) قال ابن عبد البر: هكذا رواية يحيـى، وتابعه ابن القاسم والقَعْنَبِـي، ورواه ابن بُكَيْر، عن مالك، عن يحيـى بن سعيد، عن معاذ بن جَبَل، وهو مع هذا منقَطعٌ جداً، ولا يُوجدُ مسنداً من حديثِ مُعاذٍ ولا غيرِهِ بهذا اللفظ. اهـ. من «التمهيد» ٢٤: ٣٠٠ أو ١٥: ٧.

قال سلمان: رُوي مسنداً من طريق يحيـى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن معاذ بن جبل. لكن تفرَّد بها عمر بن نعيم بن ميسرة النحوي ولم يُتابع عليها، كما في «اللسان» ٤: ٣٣٦ أو ٦: ١٥٤.

(٣) هو يوسف بن عبد العزيز بن يوسف اللَّخْمِي الأندلسي الحافظ البارع، ولد سنة ٤٨١، وتوفي سنة ٥٤٦.

شيخه الحافظ القاضي أبـي علي ابن سُكَّرَة الصَّدَفِي[١]، عن شيخِهِ أبـي الوليد الباجِي رحمهم الله وإيَّانا:

أَنَّها[٢] لا ذِكرَ لها في شيء من كتب العلماء إلاَّ في الموطأ، ولم يَروِها غيرُ مالك رضي الله عنه، ولا تُعرَفُ إلاَّ به، ولا تُوجَدُ في غير الموطأ لا مسنَدةً، ولا غيرَ مُسنَدة.

ثم إنها عند ابن عبد البر، متساويةٌ في أنها لا توجد بهذا اللفظ إلاَّ في الموطأ، ومنقسمةٌ عنده في مجيء معناها في غير الموطأ، فمنها ما لم يَذكر فيه أنه ورد معناه بروايةٍ تصح، وهو الحديثانِ الآخَرَانِ.

أما حديثُ: إذا أَنشَأَتْ بحريةً، فذَكَرَ أَنه لم يَرِد بمعناه إلاَّ فيما رواه الشافعي، عن إبراهيم بن أبـي يحيى، قال: وإبراهيمُ متروكُ الحديث، ولفظُهُ: إذا أَنشَأَتْ بحريةً، ثم استحالَتْ شامِيَّةً فهو أمْطَرُها[٣]، ولم يُسنده الشافعيُّ أيضاً، فهو منقطع عنده.

وأما حديثُ معاذ، فقال في كتاب «التقصّي»[٤]: معناه صحيحٌ مُسنَد، ولم يَذكُره فيه، وذَكَر في «التمهيد» بإسناده حديث ميمون بن أبـي شَبِيب، عن معاذ: أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال له:

---

(١) هو أبو علي الحُسَين بن محمد بن فِيرُّهْ بن حَيُّون بن سُكَّرة الصَّدَفي الأندلسي الحافظ القاضي الشهيد، وهو من شيوخ القاضي عياض، استُشهد في وقعة قُتَنْدة بثغر الأندلس، لستٍّ بَقِين من شهر ربيع الأول سنة ٥١٤.

(٢) أنها، مفعول لقوله: ذَكَر أبو عُمَر.

(٣) كذا بالأصل، وفي «الأم» للشافعي: فهو أمطر لها.

(٤) في ص٢٤٩، وهو المسمى أيضاً: «تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

«اتَّقِ الله حيثُ كنتَ، وأَتبعِ السَّيِّئةَ الحسَنةَ تَمْحُها، وخالِقِ الناسَ بخُلُقٍ حسن».

قال: وقد رُوِيَ من وجوهٍ عن معاذ بن جبل، قال: آخِرُ ما أوصاني به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنْ قال: «لا يَزالُ لِسانُك رَطْباً مِن ذكرِ الله». وكأنه أراد بهذا توهينَ ما في الموطأ في حديث معاذ، من أنه آخِرُ ما أوصاه به رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

فَتَحَصَّلَ مِنْ هذا[١] حُكْمُهُ بأن حديثَ ليْلة القدر، وحديثَ إذا أنشأت بحريةً، لا يَصِحَّانِ أصلاً، لا بلفظِهما المذكور، ولا بمعناهما، وأنَّ الحديثين الآخَرَينِ، لا يَصِحَّانِ باللفظِ الوارد في الموطأ، ويَصِحُّ من معناهما القَدْرُ الذي جاء في غيرهما، وهو أصلُ نسيانِه صلَّى الله عليه وسلَّم، وأصلُ توصيةِ معاذ بحُسْنِ الخُلُقِ.

وقد حدَّثنا صاحبُنا أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله الأنصاري، وكان طَلَّابةً للحديث، جَمَّاعةً له، قال أخبرني الشيخ أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الله الصِّنْهَاجِي الإِسْكَنْدَرِي بالإِسْكَنْدَرِيَّة، قال: أخبرني الشيخُ أبو الحسن عليُّ بن المشرف بن المسلم الأنماطي إجازةً، قال أخبرني الحافظ أبو زكريا عبدُ الرحيم بن أحمد البخاري[٢]، قال: سمعتُ

---

(١) جاء في النسخة المطبوعة: (فتنخل من...) وأراه محرَّفاً عما أثبتُّه، لأن (التَّنَخُّلَ) للاصطفاءِ والانتخاب، وهذا المعنى بعيدٌ عن المقام هنا، فالصواب: (فتَحَصَّلَ)، والله أعلم. عبد الفتاح.

(٢) توفي سنة ٥٦١، قال السِّلَفِيُّ: كان من الحُفَّاظ الأَثْبَات. كذا قال شيخنا. قال عبد الفتاح: وهذا خطأ وصوابه ٤٦١. وكانت ولادته سنة ٣٨٢ كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ»، للذهبي ٣:١١٥٧.

الحافظ أبا محمد عبدَ الغني بن سعيد بن علي الأَزْدِي[١] يقول: سمعتُ حمزةَ بنَ محمد الكَتَّاني الحافظ[٢] يقول: كلُّ شيء رواه مالك في الموطأ مسنَداً أو مرسلاً، فقد رُوِيَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من غير جهتِه، إلاَّ حديثين: أحدُهما: إني لأَنسَى لأسُنَّ، والآخَرُ: إذا أنشَأَتْ بَحْرِيَّةً.

---

(١) عبدُ الغني بنُ سعيد الأَزْدِي المصري حافظٌ مُتْقِن، أثنَى عليه الدارقطني، وفَخَّم أمرَهُ كثيراً، ولد سنة ٣٣٢، وتوفي سنة ٤٤٩، قال الحافظ عبد الغني: لمَّا رَدَدتُ على أبـي عبد الله الحاكم، الأوهامَ التي في «المَدخل إلى الصحيح» بَعَث إليَّ يشكرني ويدعو لي، فعَلِمتُ أنه رجل عاقل.

قال عبد الفتاح: وهذا خطأ أيضاً، في تاريخ وفاة عبد الغني الأزدي، وصوابه ٤٠٩، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٣: ١٠٤٩.

(٢) الكَتَّاني بالتاء في الأصل، والصوابُ: الكِنَاني بالنون المخففة وكسر الكاف، وهو الحافظ الزاهد أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكِنَاني المصري، أكثَرَ التطواف في البلاد، وجمَعَ وصنَّف، وكان زاهداً ورعاً عابداً، توفي سنة ٣٥٧.

قال ابن مَنْدَهْ: سمعتُ حمزة بن محمد الحافظ يقول: كنتُ أكتبُ الحديث ـ وأكتبُ عند ذكر النبي: صلَّى الله عليه ـ، ولا أكتب: وسَلَّم، فرأيتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في المنام، فقال لي: أَمَا تَختِمُ الصلاةَ عليَّ في كتابك؟

وقال ابن عبد البر: سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن أسد يقول: سمعتُ حمزةَ الكِنَاني يقول: خَرَّجتُ حديثاً واحداً عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، من نحو مِئتي طريق، فداخَلَني لذلك من الفَرَح غيرُ قليل، وأُعجِبتُ بذلك، فرأيتُ يحيـى بن مَعين في المنام، فقلتُ: يا أبا زكريا، خرَّجتُ حديثاً من مِئتي طريق، فسكت عني ساعةً، ثم قال: أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿ألهاكم التكاثر﴾.

قلت: هذا يتضمَّن أن حديثَ ليلة القدر، قد رُوي أيضاً بلفظِه أو بمعناه، من غيرِ جهة مالك، وهو كذلك، على ما سنذكره إن شاء الله تعالى.

والقولُ الفصل عندي، في ذلك كلِّه: ما أنا ذاكره، وهو: أنَّ هذه الأحاديث الأربعة، لم تَرِد بهذا اللفظ المذكورِ في الموطأ، إلَّا في الموطأ، ولا وَرَد ما هو في معنى واحِدٍ منها بتمامِهِ في غير الموطأ إلَّا حديثَ «إذا أنشأتْ بَحْرِيَّةً»، من وجهٍ لا يَثبُت.

والثلاثةُ الأُخَرُ: واحد، وهو حديثُ ليلة القدر، وَرَد بعضُ معناه، من وجهٍ غير صحيح، واثنانِ منها، وَرَدَ بعضُ معناهما من وجهٍ جيد، أحدهما صحيح، وهو حديث النسيان، والآخَرُ حسن، وهو حديثُ وصيَّة معاذ، رضي الله عنه.

وبَيَانُ ذلك: **أمَّا حديثُ «إذا أنشأتْ بَحْرِيَّةً»**، فقد أنبأنا الشيخ المُسنِدُ المعمَّر أبو حفص عُمَرُ بن محمد بن المُعمَّر، قال أنبأنا الوزير أبو القاسم علي بن طِرَاد بن محمد الزَّكِيّ بن الهاشمي قراءةً عليه، عن أبي الحسن عاصم بن الحسن بن محمد العاصِمي، قال: أنبأنا أبو علي الحسينُ بن صفوان البَرْذَعي، قال: أخبرني أبو بكر عبدُ الله بنُ محمد القرشي ابن أبي الدنيا، قال: نا محمد بن عُمَر[1]، قال: نا عبدُ الحكيم بن

(١) ابن أبي الدنيا، وُلِدَ سنة ٢٠٨، ومحمَّدُ بن عُمَر الواقدي توفي سنة ٢٠٧، ففي السند المذكور هنا سَقَطٌ ظاهر، والصوابُ: أنَّ ابن أبي الدنيا قال: نا محمد بن سعد، نا محمَّد بنُ عُمَر. [بل السَّقَط: محمد بن يحيى بن أبي حاتم الأزدي، كما في «المطر» لابن أبي الدنيا ص ٨١. سلمان].

عبد الله بن أبي فَرْوة، قال: سمعتُ عوفَ بن الحارث يقول، سمعتُ عائشة زوجَ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم تقول: سمعتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «إذا أنشأَتْ بَحْرِيَّة فتلك عَيْنٌ أو قال: عامُ غَدِيقَة» يعني مطراً كثيراً[(١)].

رواه الثقة ابن أبي الدنيا في «كتاب المَطَر» له، وفيه استدراك على الحافظينِ حمزةَ بن محمد، وابن عبد البر، وليس إسناده بذاك لمكانِ محمد بن عمر، والظاهرُ أنه الواقدي، والله أعلم[(٢)].

وأما حديثُ الشافعي في ذلك، فقد رُوِّيناه عن الربيع بن سليمان عنه، قال: أنا من لا أتَّهِمُ قال: حدثني إسحاقُ بن عبد الله: أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إذا أنشأَتْ بحريةً، ثم استحالَتْ شامِيَّةً فهو أمطَرُ لها».

فقولُ ابن عبد البر: إنَّ الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يَحْيَى، وهو متروكُ الحديث، فيه تساهل، من حيثُ إنه غيرُهُ، بما ظَنَّ أنه معناه، وكأنه تَبِعَ في ظنِّهِ ذلك، رَأْيَ الربيعِ بن سليمان صاحبِ الشافعي رحمه الله، وذلك فيما قرأتُه على الشيخةِ الصالحةِ أم المؤيَّد ابنةِ أبي القاسم الجُرْجَاني رحمها الله وإيانا، عن الإمام أبي عبد الله الفُرَاوِي

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» ـ ٨: ٣٧٠ ـ بلفظ «فهي عَيْنٌ غَدِيقة»، ووقع الحديث في كتاب الغريبينِ لأبي عبيد الهروي بلفظ «إذا نشأت حَجْرِيَّة» الحديث. قال ابن الأثير: حَجْرِيَّة بفتح الحاء وسكون الجيم يجوز أن تكون منسوبةً إلى الحَجْر، وهي قصَبَةُ اليمامة، أو إلى حَجْرَة القوم وهي ناحِيَتُهم، وإن كانت بكسر الحاء، فهي منسوبة إلى الحِجْر، أرضِ ثَمُود.

(٢) بل هو جَزماً، فإنَّ الطبراني قال بعدَ رواية الحديث: تَفرَّد به الواقدي، قلتُ: والظاهر عندي أن مالكاً سَمِعَ الحديثَ من الواقدي في مُذاكرة.

وأبي القاسم المُسْتَمْلِي وأبي المظفَّر القُشَيري، كلُّهم عن الحافظ أبي بكر البَيْهَقِي ح.

وأخبرني به أيضاً الشيخُ أبو الحسن مؤيَّدُ بن محمد النيسابوري بقراءتي عليه بها، عن عشرةِ أشياخ، منهم الإمامُ أبو حفص، عن أحمد بن الصَّفَّار، كلُّهم عن الحافظ أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي ح.

وأخبرني بقراءتي عليه أبو سعيد محمد بن صاعد العطار، عن الفقيه الحافظ أبي سعد الخليلي، قال: أنا الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي بقراءتي عليه، قال: أنا أبو بكر البيهقي الحافظ، قال: أنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، قالا: سَمِعنا أبا العباس محمدَ بنَ يعقوب قال:

سمعتُ الربيعَ يقول: إذا قال الشافعيُّ: أخبَرَني الثقةُ، يريد به يحيى بنَ حسان، وإذا قال: أنا من لا أتَّهِمُ، يريد به إبراهيمَ بن أبي يحيى، وإذا قال: بعضُ الناس، يريد به أهلَ العراق، وإذا قال: بعضُ أصحابنا، يريد به أهلَ الحجاز.

قال البيهقي: وقد قال الشافعي: أنا الثقةُ، عن مَعْمَر، والمرادُ به إسماعيلُ بن عُلَيَّة، لتسميتِهِ إياهُ في موضعٍ آخَر، وذَكَر البيهقي غيرَ ذلك في قوله: أنا الثقةُ، وقال: لا يُوقَفُ على مُرَادِهِ به، إلاَّ بظَنٍّ غيرِ مقرونٍ بعِلْم، قلتُ: وإسحاقُ بنُ عبد الله الذي رَوَى عنه، أحسِبُه إسحاقَ بنَ عبد الله بن أبي فَرْوَة، أخا عبدِ الحكيم بن عبد الله بن أبي فَرْوَة، المذكورِ في الإسناد المتقدم[١]، والله أعلم.

---

(١) لا، بل هو إسحاقُ بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري المَدني، أحَدُ شيوخ مالك، توفي سنة ١٣٢، وهو من رجال السُّتَّة.

وأما حديثُ ليلة القدر، فقد أنبأني به الشيخُ أبو المظفَّر عبدُ الرحيم ابن الحافظ أبـي سَعْد عبدِ الكريم السَّمْعَاني، وغيرُه، عن أبـي الفتح نصرِ الله بن محمد المُطِيع، الأصولي الفقيه.

وحُدِّثْتُ به عمن سَمِعَهُ منه عنه. قال: أنا الإمام أبو الفتح نصر الله بن إبراهيم المقدسي، قال: أنا أبو القاسم يوسف بن عبد الله الزَّنْجَاني، قال: حدثنا أبو منصور محمد بن أحمد بن القاسم الأصْبَهاني، قال: أنا أبو الحسن علي بن عبد الله الهَمْدَاني، قال: نا أبو بكر محمد بن علي بن خالد الرَّقِّي، قال: نا أبو بكر محمد بن إسماعيل، قاضي قِنَّسْرِين، قال: نا أبو نصر الفتحُ بن أيوب البَصْري، قال: نا سَهْلُ بن سعيد، قال: نا السَّكَنُ بن أبان، عن جُوَيْبِر بن سعيد، عن الضحَّاك بن مُزاحم.

عن ابن عباس، قال: فَكَّرَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في مَحاسِنِ أعمالِ الأُمَمِ السابقة مع طُولِ أعمارِهم، فقال: «ما عَسَى أن تكون مَحاسِنُ أعمال أمتي في قِصَرِ أعمارهم؟»، فإذا هو بجبريلَ عليه السلام، فقال: السلامُ عليك يا أَحْمَدُ، اللَّهُ عز وجل يُقرئك السلام، ويقول اقْرَأْ، قال: «وما أقْرَأُ؟» فقال: اقرَأْ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم، إنَّا أنزلناه في ليلة القدر... ليلةُ القَدْرِ خيرٌ من أَلْفِ شهر﴾.

قال: «يا مُحَمَّدُ يُتقبَّلُ من الرجلِ من أمَّتِك في ليلةِ القدر، مِثْلُ ما كان يُتقبَّلُ من الرجلِ من الأمَمِ السالفةِ في ألفِ شهر، يا مُحَمَّدُ، مع قِصَرِ أعمارهم، مَحاسِنُ أعمالِهم أفضَلُ من أعمالِ الأُمَمِ السالفة، مع طُولِ أعمارِهم». هذا غريبُ المتن جداً، وضعيفُ الإسناد جداً[١].

---

(١) لأنَّ فيه جُوَيبر بن سعيد، وهو متروك، والضحَّاك عن ابن عباس: منقطع، =

وقد رَوَى أبو عبد الله ابن مَنْدَهْ الحافظُ في كتابه، عن أبيه: «حديث مالك رضي الله عنه»(١)، حديثَ الموطأ بلفظِه بإسنادِه، عن محمد بن المبارك الصُّورِي، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمَر، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وليس بمحفوظ، ولم يَذكره الصُّوريُّ محمدُ بنُ المبارك في كتابه الذي جَمَع فيه مُسْنَدَ حديثِهِ عن مالك.

وأما حديثُ النسيان، فقد رُوِّيناه من وجوهٍ كثيرةٍ صحيحة، منها:

ما أخبرناه الشيخُ الأصِيلُ أبو الفتح منصورُ بن عبد الله حفيدُ الفُرَاوي، قراءةً عليه بنيسابور، قال: أنا محمد بن إسماعيل الفارسي، قال: أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، قال أنا أبو علي الرُّوْذَبَارِي، قال: أنا أبو بكر بن دَاسَهْ، قال: أنا أبو داود، قال: نا عثمان

= لأنه لم يَلْقَه، ورَوَى ابن أبي حاتم، عن علي بن عُرْوة، قال: ذَكَر رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يوماً أربعةً من بني إسرائيل، عَبَدُوا الله ثمانين عاماً، لم يَعْصُوه طَرْفَةَ عين، فذَكَرَ أيوبَ وزكريَّا وحِزْقِيلَ ابن العجوز، ويُوْشع بن نُون.

قال: فعَجِبَ أصحابُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من ذلك، فأتاه جبريلُ فقال، يا محمدُ، عَجِبَتْ أمتُك من عِبادةِ هؤلاء النَّفَرِ ثمانين عاماً، لم يَعْصُوهُ طَرْفَةَ عَيْن، فأنزَلَ الله خيراً من ذلك فقَرَأ عليه ﴿إنا أنزلناه في ليلةِ القدر﴾، هذا أفضَلُ مما عَجِبْتَ أنتَ وأُمَّتُك منه.

قلتُ: هذا حديثٌ موضوع، تفرَّدَ به عليُّ بن عُروة، وهو كذَّاب، ثم لا يَجوزُ أن يكونَ عملُ النبي وعِبادَتُهُ أقَلَّ فضلاً من عبادةِ غيره، وهذا الكذَّابُ تجرَّأَ على الله، وزَعَم أنَّ عبادة أحدِنا في ليلةِ القَدْرِ أفضَلُ من عبادةِ أيوبَ وزكرياءَ ثمانين عاماً.

والعَجَبُ من الحافظ السيوطي ذَكَرَ هذا الحديث المكذوب في «شرح الموطأ» ١: ٢٩٩، وحَذفَ منه ذِكْرَ الأنبياءِ، ليُبعِدَ عنه النَّكارَةَ الواضحة.

(١) اسم كتاب لابن مَنْدَه، والحديثُ بهذا الطريق ليس بمحفوظ ولا معروف.

ابن أبـي شَيْبَة، قال: نا جَرِيرٌ، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدِ الله، قال: صلَّى النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلم، وذَكَر حديثَ السهو، وأنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إنما أنا بشَرٌ أَنْسَى كما تَنْسَوْن فإذا نَسِيتُ فذَكِّرُوني».

أخرجاه في «صحيحيهما»[١]، وإنما ــ يتقوَّى[٢] ــ بِهِ[٣] من حديثِ مالك رضي الله عنه طَرَفٌ منه[٤].

---

(١) أخرجه البخاري تاماً في أبواب استقبال القِبلة، وأعاده مختَصَراً في أبواب السهو، ورواه مسلم في السهو في الصلاة، واستوعب طرقه وألفاظه.

(٢) بياضٌ بالأصل. قال عبد الفتاح: ولعل موضع البياض لفظُ (يَتقوَّى)، كما أثبتهُ أعلاه.

(٣) أي حديثُ وقوعِ النسيان منه صلَّى الله عليه وسلَّم، لا حديثُ (إني لأَنسى...) (ع).

(٤) قال عبد الفتاح: الطَّرَفُ الذي يتقوَّى هو وقوع النسيان منه صلَّى الله عليه وسلَّم. قال العلاَّمة الزرقاني رحمه الله تعالى، في «شرح الموطأ» ١: ٣٠٣، عقب هذا الحديث: (إني لأَنسَى...): «قال ابن عبد البر ــ في «التمهيد» ٧: ٨٩ أو ٣: ٣١٨ ــ: لا أعلم هذا الحديث رُوي عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مسنَداً ولا مقطوعاً، من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في «الموطأ»، التي لا توجد في غيره مسندةً ولا مرسلةً، ومعناهُ صحيحٌ في الأصول. اهـ.

وما وقع في «فتح الباري» ــ ٣: ١٠١ ــ (أنه لا أصل له)، فمعناه ــ أنه لا أصل له ــ يحتج به، لأن البلاغ من أقسام الضعيف، وليس معناه أنه موضوع، معاذ الله، إذ ليس البلاغ بموضوع عند أهل الفن لا سيما من مالك، كيف وقد قال سفيان ــ بن عيينة ــ: إذا قال مالك بَلَغني فهو إسنادٌ صحيح.

وقال الباجي في «المنتَقَى» ــ ١: ١٨٢ ــ: «أو» في الحديث للشك عند بعضهم، وقال عيسى بن دينار وابن نافع: ليست للشك، ومعنى ذلك أَنْسَى أنا، =

. . . . . .

= أو يُنْسِيني الله تعالى. قال: ويَحتاجُ هذا إلى بيان، لأنه أضاف أحدَ النسيانين إليه والثانيَ إلى الله تعالى، وإن كنا نعلم أنه إذا نَسيَ فإن الله هو الذي أنساه أيضاً. وذلك يَحتمِلُ معنيين: أحدُهما: أن يُريد لأنسَى في اليَقَظة وأُنَسَّى في النوم، فأضاف النسيان في اليقظة إليه، لأنها حالة التحرُّزِ في غالب أحوال الناس، وأضاف النسيان في النوم إلى غيره لمَّا كانت حالاً يَقِلُّ فيها التحرُز، ولا يمكن فيها ما يمكن في حال اليقظة.

والثاني: أن يريد: إني لأَنسَى على حسب ما جرَتْ العادةُ به من النسيان مع السهوِ والذهولِ عن الأمر، أو أُنَسَّى مع تذكر الأمرِ والإقبالِ عليه والتفرغِ له، فأضاف أحدَ النسيانين إلى نفسه لمَّا كان كالمضطر إليه.

وفي «الشفاء» لعياض ـ ٢: ١٥٠، ١٥٢ ـ: قيل: هذا اللفظ شَكٌّ من الراوي، وقد رُوي «إني لاَ أَنسَى ولكن أُنَسَّى لأَسُنَّ»، بلا النافية عِوَضَ لام التأكيد في الرواية الأولى، وقال قبلَ ذلك: بل قد رُوِيَ «لست أَنْسَى ولكنْ أُنَسَّى لأسُنَّ». اهـ.

فهي ثلاثُ روايات، ترجع إلى ثنتين: النفي والإثباتِ، ولا منافاة بينهما، لأن نسبتَهُ إليه صلَّى الله عليه وسلَّم باعتبار حقيقة اللغة، ونفيَهُ عنه باعتبار أنه ليس مُوْجِداً له حقيقة، والمُوجِدُ الحقيقيُّ هو الله، كما يقال: مات زيد، وأماته الله، فحيث أَثْبَتَ له النسيانَ أراد قيامَ صفته به، وحيث نَفَاه عنه فباعتبار أنه ليس بإيجاده ولا من مقتَضَى طبعِه، والمُوْجِدُ له هو الله». انتهى كلام العلامة الزرقاني رحمه الله تعالى.

قال شيخنا العلاَّمة المحدث الجليل النبيل محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله تعالى، في «أوجز المسالك إلى موطأ مالك» ٢: ١٩٩، ما يلي:

«ومعنى قوله: «لأَسُنَّ» بفتح ألفٍ وضمِّ سين وتشديدِ نون، أي أُبيِّنَ لكم، يعني لأرسم لكم ـ أحكام ـ النسيان والسهو وما يُتلقَّى به من فساد الصلاة وإيجاب السجدة.

وفيه إشارة إلى أن أفعاله صلَّى الله عليه وسلَّم تبليغيَّةٌ للأمة، فأمثالُ هذه الأمور تصدر منه صلَّى الله عليه وسلَّم بضرورةِ التعليم. وهذا أصلٌ وجيه».

وأما حديثُ توصيةِ معاذ بإحسانِ الخُلُق، فقد رُوِّيناه من وجوه، منها:

ما أخبرناه الشيخ أبو الحسن مؤيَّد بن محمد بن علي النيسابوري رحمه الله وإيانا بقراءتي عليه بها، عن أبي محمد عبد الجبار بن محمد الخُوَارِي(١)، قال: أنا الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحِدي، قال: أنا أبو حسان المُزَكِّي، قال. أنا أبو بكر محمد بن علي المؤدِّب، قال: أنا أبو عبد الله محمد بن خالد، قال: أنا محمد بن زُنْبُور، قال: أنا فُضَيل بن عِيَاض، عن ليثِ بن أبي سُلَيم، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شَبِيب، عن معاذ بن جبل، قال:

قلتُ: يا رسول الله، أوصِني، قال: «اتَّقِ اللَّهَ حيث كنت»، قلتُ: زِدْنِي، قال: «أتْبعِ السيئةَ الحسنةَ تَمْحُها»، قلتُ: زِدْنِي، قال: «خالِقِ الناسَ بخُلُقِ حسن»، رواه أحمد بن حَنبل في «مسنده» من حديثِ ليثٍ بنحوِه.

وأخبرني الشيخ أبو الحسن المؤيَّدُ أيضاً بقراءتي عليه بنيسابور، وأنبأني الشيخ أبو الفتح منصورُ بن أبي المَعالي الصاعِدي، قالا: أنا أبو بكر أحمدُ بن سهل بن إبراهيم المَسَاجِدي، قال: أنا أبو بكر محمد بن التَّفْلِيسي، قال: أنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِي، قال: أنا أبو علي حامد بن محمد بن عبد الله الرَّفَّاء، قال: أنا موسى بن الحسن، قال: ثنا أبو نُعَيم(٢)، قال: ثنا سفيانُ، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شَبِيب، عن أبي ذَرّ قال:

---

(١) الخُوَارِي بضم الخاء وتخفيف الواو، كان إمامَ الجامع المَنِيعي بنيسابور، بصيراً بالفقه مُفتياً، وهو راويةُ البيهقي، قاله الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه».

(٢) أبو نُعَيم هو الفضلُ بن دُكَيْن، وشيخُه سفيانُ هو الثوري.

قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «اتَّقِ الله حيثما كنتَ، وأتبِع السيئةَ الحسنةَ تَمْحُها، وخالِقِ الناسَ بخُلُقٍ حسن».

رُوِّيْنَاهُ هكذا من حديثِ معاذ، إلاَّ أنَّ في أولِهِ أنَّ معاذاً قال: يا رسول الله، أوصِني، وفي سماعِ ميمونٍ من أبـي ذر نظر(١).

أخرج هذا الحديثَ أبو عيسى الترمذي في «جامعه»، من حديث أبـي ذر، ثم من حديثِ معاذ، وقال: هذا حديثٌ حسن، وفي أصلِ الحافظ أبـي حازم: حَسَنٌ صحيح(٢).

---

(١) قال أبو حاتم الرازي: روايتُه عن عائشة وأبـي ذر غيرُ متصلة، وقال أبو داود: لم يُدرك عائشة، ولم يَرَ علياً، وحينئذٍ فلم يُدرك معاذاً بطريقِ الأولى، لأنه مات قبلَ هؤلاء بمُدَّة.

(٢) ـ «الجامع» ٤: ٣٥٥ ـ ٣٥٦، وفيه: حسن صحيح، وكذلك رواه الحاكم في «المستدرك» ١: ٥٤ من حديث أبـي ذر ومعاذ رضي الله عنهما. وكلام شيخنا الآتي قاصر على سند الترمذي، وأما سند الحاكم فقد حَكَم الحاكم بصحته وأقره الذهبـي. وحديث الحاكم هذا يَشدُّ حديثَ الترمذي، فلذا حَسَّنه الترمذي رحمهما الله تعالى ـ تصحيحُه بعيد، وكذلك تحسينُه، لأنَّ فيه انقطاعاً كما تبيَّن، ولأنَّ ميموناً ليس من شرطِ الصحيح، قال أبو حاتم: صالحُ الحديث، وقال الفَلاَّسُ: كان رجلاً تاجراً، كان من أهل الخير، وقال ابن المديني: خَفِيَ علينا أمرُه، وذَكَره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: ضعيف.

ولكن له طُرقٌ ضعيفةٌ يرتقي بها إلى درجةِ الحسَنِ لغيره:

فرَوَى البزَّارُ بإسنادٍ فيه ضعف، عن معاذٍ أنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم بَعَثَه إلى قوم، فقال: يا رسولَ الله، أوصِني، قال: «أفشِ السلام، وابذُلِ الطعام، واستَحْيِ من الله استحياءَكَ من رجلٍ ذي هَيْبةٍ من أهلِك، وإذا أسأتَ فأحسِنْ، ولْتُحسِنْ خُلُقَكَ ما استَطعتَ».

=

وذَكَر الترمذي عن محمود بن غَيْلان: أن الصحيحَ فيه: عن أبـي ذر، قلتُ: وقولُ محمود ـ فيما ـ نُراه غيرُ محمود، فهو عن مُعاذٍ أكثَرُ وأشهر.

وذَكَرَ الدارقطنيُّ أبو الحسنِ الإمام: أنه قد تابَعَ ليثَ بن أبـي سُلَيم في روايتِهِ من حديث معاذ، حَمَّادُ بنُ شعيب، وإسماعيلُ بن مُسْلِم المكيُّ، وأنه قد اختُلِفَ فيه على سفيان الثوري، فرواه وكيعٌ، عن الثوري، عن حبيب، عن ميمون، عن معاذ رضي الله عنه[١].

وهذا الحديث حسَنٌ شريف، وكنتُ قد قلتُ: إنَّ مِلاكَ أمْرِ الدين والدنيا في أربعةِ أحاديث، أحدُها: هذا[٢].

= ورَوَى الطبراني في «الأوسط» بإسنادٍ فيه مجهول، عن عبد الله بن عَمْرو بن العاصي، أنَّ معاذاً قال: يا رسول الله، أوصِني، قال: «اعبُدِ الله لا تُشْرِكْ به شيئاً»، قال: يا رسول الله، زدْني، قال: «إذا أسأتَ فأحسِنْ»، قال: يا رسول الله، زِدْني قال: «استقِم ولتُحسِن خُلُقَك».

ورَوَى ابن عبد البر في «التمهيد» بإسنادٍ ضعيف، عن أنس قال: بَعَثَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم معاذاً إلى اليَمَن، فقال: يا معاذ، اتَّقِ الله، وخالِقِ الناسَ بخُلقٍ حسن، وإذا عَمِلْتَ سيئةً فأتبِعْها حسنة، فقال: قلت: يا رسول الله، لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ من الحسنات؟ قال: «هي من أكبَرِ الحسنات».

ورَوَى الطبراني عن معاذٍ رضي الله عنه، قال: بَعَثني رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى اليَمَن، فقلت: يا رسول الله، أوصِني، قال: «عليك بحُسنِ الخلق، فإنَّ أحسَنَ الناسِ خُلُقاً أحسنُهم ديناً»، في سندِهِ وَضَّاع.

(١) ورواه وكيـع أيضـاً عن الثـوري، فقـال: عـن أبـي ذر، كمـا في «المسنـد» للإمام أحمد ـ ٥: ١٥٣، ١٥٨ ـ.

(٢) قـال ذلـك في مجلس أمـلاه عـن الأحاديث الكُلِّيَّـة، ذكر فيه ستَّةً وعشرين =

. . . . .

= حديثاً، من الأحاديث الجامعةِ الوجيزة، وضمَّ إليها تلميذُهُ الإمام النووي ما كَمَّلَ به كتابَه «الأربعين النووية».

وفاتهما كثيرٌ من الأحاديث الوجيزة الجامعة للمعاني الكثيرة: مثل:

حديثِ «كلُّكم راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته، الإمام راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته، والرجلُ راعٍ في أهلِهِ ومسؤولٌ عن رعيته، والمرأةُ راعية في بيتِ زوجِها ومسؤولة عن رعيتها، والخادمُ راعٍ في مالِ سيدِهِ ومسؤول عن رعيته، وكلُّكم راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته».

وحديثِ: «أَرْبَعٌ إذا كُنَّ فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا: حِفظُ أمانة، وصِدقُ حديث، وحُسْنُ خَلِيقَة، وعِفَّةٌ في طُعْمَة».

وحديثِ: «ما قَلَّ وكَفَى خيرٌ مما كَثُرَ وأَلْهَى».

وحديثِ: «من أصبَحَ منكم آمِناً في سِرْبِهِ، مُعَافَىً في جَسَدِه، عنده قُوتُ يومِهِ، فكأنما حِيْزَتْ له الدُّنيا».

والكَلِمُ الجوامعُ من أحاديثِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كثيرةٌ، أُفرِدَتْ بالتأليف، منها كتابُ «الإيجاز وجَوَامع الكَلِم من السُّنَن المأثورة»، للحافظ أبي بكر ابن السُّنِّي.

وكتابُ «الشِّهاب في الحِكَم والآداب»، للقاضي أبي عبد الله القُضاعي، ذَكَر فيه ألفاً ومئتي حديث، وأسندَها في كتابٍ سَمَّاه «مُسْنَدَ الشهاب»، وخَرَّج المُناويُّ أحاديثَهُ في كُرَّاسَيْنِ، يَرمزُ للمُخرِّجين بالحروف، وهو غيرُ مفيدٍ ولا نافع، ثم خَرَّج أحاديثَهُ شقيقُنا أبو الفيض في كتاب كبير، سَمَّاه «فتح الوهاب» ـ طبع ـ، وعَمِلَ عليه مُستَخْرَجاً سَمَّاه: «الإسهاب في المستخرج على الشِّهاب»، وهو في مجلدين كبيرين ـ قال عبد الفتاح: وفيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة الكثيرُ الكثيرُ ـ.

ومنها: «كتابُ الفِرْدَوْس» للحافظ شِيْرَوَيْهِ بن شَهْرَدَار الدَّيْلَمِي، وأسنَدَ ولَدُهُ الحافظُ شهردار، أحاديثَ كتابِ والدِهِ في كتابٍ اسمُهُ، «مُسْنَد الفِرْدَوْس». وتكلَّم الحافظُ ابن حجر على هذا المُسنَد في كتابين: أحدُهما: «تسديدُ القَوْس»، والآخَرُ: «زَهْرُ الفِرْدَوْس»، قرأتُهما وانتفعتُ بهما. =

والثاني: حديثُ معاذ رضي الله عنه: يا رسول الله، أخبِرني بعملٍ يُدخِلُني الجنة، ويُباعِدُني من النار، قال: «لقد سألتَ عن عظيم...».

اشتَمَل على مباني الإسلام الخمسةِ، وأبوابِ الخير من الصومِ

= ومنها: كتابُ «النُّجَم من كلام سَيِّد العَرَب والعَجَم»؛ لأبي العباس أحمدَ بن مَعَدّ التُّجِيبِي الأندلسي، عُرِفَ بابن الأُقْلِيشِي، الحافظِ الزاهدِ الصُّوفي، وكتابُهُ هذا مطبوع بمصر، وله كتابٌ آخَرُ لم يُطبع اسمه «الغُرَر من كلامِ سَيِّدِ البَشَر» صلَّى الله عليه وسلَّم.

قال عبد الفتاح: وقوله: «تلميذه الإمام النووي» هذا وَهَمٌ من شيخنا، فإنَّ ابن الصلاح توفي سنة ٦٤٣ بدمشق، والنوويَّ ولد سنة ٦٣١ في نَوَى، ثم قَدِمَ دمشق سنة ٦٤٩، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤: ١٤٧٠. ولم يذكر أحدٌ تلمذة النووي لابن الصلاح، والتاريخ يَمنعُ ذلك، فإنَّ النووي قَدِمَ دمشق بعد ستِّ سنوات من وفاة ابن الصلاح فكيف يلتقيان؟!

ووقع نحو هذا الوَهَم لشيخ شيوخنا العلاَّمة المحدث إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى في فاتحة كتابه الجليل «فيض الباري على صحيح البخاري» ١: ١، إذ قال:

«وحديثُ: كلُ أمرٍ ذي بال... حسَّنه الحافظ الشيخ أبو عَمْرو بن الصلاح، وهو شيخ الإمام النووي، دقيقُ النظر، واسعُ الاطلاع، وليس صاحبُهُ النوويُّ مثلَه في الحديث». انتهى.

وسبَبُ هذا الوَهَم في تلمذة النووي على ابن الصلاح قرب الزمان والمكان والطبقةِ بين الإمامين، فالنووي ولد سنة ٦٣١، وابن الصلاح توفي سنة ٦٤٣ رحمهما الله تعالى، فإمكان اللقي بينهما قائم، وهما على قرب شديد من المكان، فالشيخ ابن الصلاح في دمشق، والنووي في جواره القريب في نَوَى جنوب دمشق ــ وهي موجودة إلى الآن ــ، ولكنَّ الاجتماعَ مقدَّر.

والصدقةِ وصلاةِ الليل، وعلى الجهادِ وحفظِ اللسان، أخرجه ابن ماجَه والترمذي، وحَكَم بأنه حسَنٌ صحيح.

والثالثُ: حديثُ العِرْبَاضِ بن سَارِيَة: أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «أُوصِيكم بتقوى الله، والسمعِ والطاعة. وإنْ تأمَّرَ عليكم عبدٌ»، وفيه الحَثُّ على اتِّباعِ سُنَّتِهِ وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين، وعلى مُجانبة البدَع، أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي، وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيح.

والرابعُ: حديثُ ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْك، إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استعنتَ فاستعِنْ بالله»، الحديثَ الذي انفرَدَ بإخراجه الترمذيُّ، بين أصحاب الكتب السِّتَّة، وحَكَم بأنه حديثٌ حسَنٌ صحيح.

جعلنا الله من العاملين بها وبسائر ما نَروِيه ونَعْلَمُه، ومن أبناءِ سبيل السَّدادِ فيمَا نَقُولُه ونعمَلُه، آمين، والحمدُ لله أكمَلَ الحمد، والصلاةُ والسلام الدائمانِ التامَّانِ على سيدنا محمد سيدِ عباده، وعلى سائر أنبيائِهِ وآلِهم من الصالحين أجمعين.

* * *

الرسالة الثالثة



للمحدّث أبي حفص عمر بن عبد المجيد التُّونسيّ الميانشيّ

تُوفّي بمكّة المكرّمة سنة ٥٨٣ هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بها

عبد الفتّاح أبو غدّة

وُلد سنة ١٣٣٦ وتُوفّي سنة ١٤١٧ هـ

رحمه الله تعالى

تقدمة المعتني بالرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على فضلِهِ وإحسانِه، والشكر له على نعمه وامتنانِه، وأَلطافِهِ التي تتجدّد بعبيدِهِ ومخلوقاته، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد خير خليقته وخاتم رسله، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد فهذه رسالة «ما لا يَسعُ المحدّثَ جهلُه» للشيخ المحدّث أبي حفص عمر بن عبد المجيد التونسي المَيَّانِشِي المتوفى سنة ٥٨٣، التي أشرتُ إليها في تقدمتي للرسالة الأولى من هذه المجموعة: «مقدّمة التمهيد»، اختَرتُ طبعَها مع «مقدّمة التمهيد» ليوازن القارىء بين الكتابين ويَعرفَ فضلَ الكتابِ الأول على الكتابِ الثاني، ويقفَ على غزارة فوائد الأول وضَحالةِ الثاني، مع أنّ الحافظ ابن حجر نوَّه بذكر الثاني في مقدّمة «شرح النخبة» له، وجعله حَلْقَةَ وَصْلٍ في سلسلة المؤلفات في علم المصطلح، وذَكَره بعدَ ذكرِ ما أَلّفه الحافظ الخطيبُ البغدادي، الذي قال فيه الحافظ ابن نُقْطَة: «كلُّ من أَلَّف في المصطلح بعدَه عِيالٌ عليه»، وبعدَ ذكرِ الإمام الهُمَام القاضي عياض، وهما من هما إمامةً وجلالةً، وإجادةً وأصالةً.

ذَكَر الحافظُ رسالةَ المَيَّانِشِي هذه وأغفلَ ذكرَ مقدّمة «التمهيد»

الجامعة للحافظ ابن عبد البرّ، التي جعلتُها الرسالةَ الأولى من هذه المجموعة، وتحدّثتُ عن أهميتها وغزارةِ فوائدها في تقدمتها، وذكرتُ أن إغفال الحافظ لهذه المقدّمة يعدُّ غَفوةً من عالم.

ورسالةُ الميانِشِي هذه ــ كما ذكرتُه في تعليقي على «قفو الأثر في صفو علوم الأثر» لابن الحنبلي ص ٣٧ ــ ٣٩ وتعليقي على «ظَفَر الأماني شرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني» للكنوي رحمه الله تعالى ص ٤٦ فقلتُ: هو جُزءٌ جَمُلَ اسمُه، وضعف مضمونُهُ وجِسمُه، والحقُّ أنه لولا ذكرُ الحافظ ابن حجر له في مقدّمة «شرح النخبة»، لما كان له ذكر ولا شأن، وقد أَوهَم ذكرُ الحافظ هذا الجزءَ بعدَ ذكرِ كتبِ الخطيب والقاضي عياض وغيرِهما من الأئمة، أنه من رُتْبَتِها أو من بابَتِها، تحقيقاً وضلاعةً، وإفادة وحُسنَ صِناعة، فشَوَّق ــ غَفَر الله له ــ العلماءَ والدارسين لهذا الفنِّ إليه، ولكنهم إذا وقفوا عليه لم يَرَوا في مُسمَّاه ما يُطابِقُ أو يُقارِبُ اسمَهُ ولا معنَاه، فهو ضعيفُ المادَّة، مختلُّ العِيَار، تَكثرُ فيه الأخطاء العلمية، ويبدو جليّاً قصورُ مؤلفه رحمه الله تعالى في هذا الفن.

وقد استهلّه مؤلفُه بمقدمة طويلة بلغت ٤٢ سطراً، فكانت أطولَ من رُبعه، قليلة الفائدة، خاوية العائدة، حشاها بالأحاديثِ الضعيفة والموضوعة، ــ من غير أن يُنبِّه على وضعها ونكارتها ــ، ثم ألقى الكلامَ على عَوَاهِنِه في أكثرِ مباحثه، وقلّ أن ترى فيه بحثاً محرَّراً سليم الوجه والحكم، مع ضعف التبويب وسوء الترتيب، فاقتضى ذلك مني البيان، خشية الاغترار بالعنوان!.

والغريب العجيب أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، ذَكَر هذا الجزءَ في جملةِ أشهرِ الكتب الجامعة المحرّرة المؤلفة في علم المصطلح،

وقد نَقَل عنه السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢٧ و ١ : ٧١ : تعجبه الشديد من ذكر المَيَّانِشِي فيه شَرْطَ البخاري ومسلم في «صحيحيهما» على وجه يخالف الواقع والعلم بالكتابين أشدَّ المخالفة، إذ قال المَيَّانِشِي في ص ٢٦٦ :

«وصفةُ الصحيح أن يَرويه عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم صحابيٌّ زائلٌ عنه اسمُ الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عَدْلان، ثم يتداوَلَهُ أهلُ العلم بالقبول، وهو بمنزلة الشهادة على الشهادة، حكاه الحاكم أبو عبد الله.

فأما الذي شرطه الشيخان في «صحيحيهما» هو أنهما لا يُدخلان في كتابيهما إلاَّ ما صحّ عندهما، وذلك ما رواه عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم اثنان من الصحابة فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة». انتهى.

فقال الحافظ ابن حجر عقب كلام الميّانشي: «هذا كلامُ من لم يمارس «الصحيحين» أدنى ممارسة! فلو قال قائل: ليس في الكتابين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد». انتهى. وقال الحافظ نحوَه في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١ : ٢٤١.

وأدهى من هذا وأسوَأُ قولُ المَيَّانِشِي في ص ٢٥٣ : «اختَلَف العلماء من أهل هذا الشان في لفظِ: حَدَّثنا، وأَخبرنا، هل هما بمعنىً واحد أو بمعنيين مختلفين؟ فذَهَب أكثرُ العلماء إلى أنه لا فرق بين قول المحدّث: حدَّثنا، وقوله: أخبَرنا. وذَهَب آخرون إلى أن قوله: أخبرنا، دالّ على أنه سَمِعَه بقراءته أو بقراءة غير الشيخ.

وقد رَوَينا عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «حدَّثنا وأخبَرنا سَواءٌ». هذا مع أنّه لا فرق عند العرب بين قول القائل: حدَّثني فلان، أو أخبَرني فلان. وقد قال بعض العلماء: الفرق بينهما من التعمق، وأظنّه لم يقع له هذا الحديثُ الذي أوردناه(!!)، ولو وَقَع له لكان إنكارُه أشد من هذا». انتهى كلام الميّانشي!!

وهو كلام في غاية السقوط والنَّبْذ! فالحديث المذكور كذِبٌ محض، مكشوفُ الافتراءِ والبطلان! فإذا كانت هذه معرفة الميّانشي بالسنّة، فنسأل الله العافية والتوفيق، واللَّهُ يغفر للحافظ ابن حجر، إذْ ذكره في عِداد أولئك الحُذَّاق الأئمة الأفذاذ، ولولا ذكرُه له لما كان له ولا لكتابه ذكر، وحقيق بكتابه أن يقال فيه: «ما يَسَعُ المحدِّثَ جهلُه».

وقد انتَقَد هذه الرسالة قبلي الأخ الشيخ محمود طحان في كتابه «الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» ص ٤٠٩ ــ ٤١٠، وقال بعدَ أن ذكرَ بعضَ المآخذِ عليها: إنَّ «كتابَه حَرِيٌّ بأن يُسمَّى: ما يَسَعُ المحدِّثَ جهلُه. والغريبُ من الحافظ ابن حجر، كيف يذكره بين مشاهير المصنفات في علم الحديث، وكأنه من الأمهات في هذا الفنّ! ثم لا يصفه ولا بكلمة واحدة...». انتهى كلام الشيخ محمود مختصراً.

هذا مع أن الحافظ ــ رحمه الله تعالى ــ انتقد على الرامهرمزي صاحبِ «المحدِّث الفَاصِل» أنه لم يَستوعب، وعلى الحاكم أنه لم يُهذِّب ولم يُرتِّب، وعلى أبـي نُعَيم أنه أبقَى أشياءَ للمتعقِّب، وعلى ابن الصلاح أنه لم يَحصُل ترتيبُ كتابه على الوضع المتناسِب. انتَقَد على هؤلاء ــ وهم أعلم وأجل، وكتبُهم أجمع وأفيَد ــ وتَرَكَ المَيَّانِشي وجزءَه فلم ينتقدهما بحرفٍ واحد!!.

ومأتى هذه المآخذ في رسالة الميّانشي هو عَدَمُ تضلّعه من علوم الحديث، ثم اعتمادُه في جُلِّ ما كتبه في هذا الجزء، على الحاكم النيسابوري، وكتاب الحاكم ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ غيرُ مهذّب ولا مرتبّ، وهذا يُغتَفَرُ للحاكم لقِدَم عهدِه وقلّةِ ما كُتِبَ قبلَه في المصطلح، على أن له أوهاماً معروفة، وتساهلاتٍ غريبة في كتابيه: «المعرفة» و «المَدْخَل».

والميانشي لم يكتف بالاعتماد على الحاكم في بعض أوهامه أو تساهلاته بل زاد عليه أخطاءً هي أشدّ وأنكَرُ، كما سَبَقَتْ الإشارةُ إلى بعضها، وسيجدُ القارىء أشياءَ أخرى في تعليقاتي على الرسالة إن شاء الله تعالى.

هذا، مع أني لا أنكر أن يكون في رسالته بعض الفوائد، ولا أقولُ إنها ممّا لا يُعبأ بها بالمرّة، وعلى كل حالٍ فمؤلفها رحمه الله تعالى يثاب على إخلاصه وحسن نيته، والله لا يُضيع أجرَ المحسنين.

وطُبِعت رسالة الميانشي هذه أوّل مرة سنة ١٣٨٧ في بغداد بتحقيق الأخ السيد صبحي السامَرَّائي جزاه الله خيراً طبعتها شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد، ولكنّه اعتمد على نسخة واحدة سقيمةٍ في مكتبة الأَوقاف ببغداد، وزعم أنها وحيدة! مع كثرة نسخ الرسالة كثرة ظاهرة كما سيأتي، وقد كثرت الأغلاط المطبعية في طبعته! ثم طُبِعت في مجموعةِ «ثلاث رسائل في علوم الحديث» بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد، نشرتها الوكالة العربية للتوزيع والنشر بالأردن، واعتمد أيضاً على نسخةٍ واحدةٍ صوّرها من نسخة مكتبة الجامعة الأردنية، وذَكَر أن أصلها في مكتبة مديرية الأوقاف العامة ببغداد، فالأَصلُ المعتمد عندهما واحد!

وقد حاول تقويم نص الرسالة بقدر المستطاع، ومع ذلك بقيَتْ فيها أغلاط غيرُ قليلة، واتبع الأسلوب المفضولَ في التعليقات فجعلها في آخر الكتاب، وهذا أسلوب مفضول يُزعج القارىء. وفات المحقِّقَينِ ــ الشيخ السامرّائي، وعلي حسن ــ معاً التنبيهُ على الحديث الموضوع الذي استدل به المؤلّف على التسوية بين حدّثنا وأخبرنا كما لم ينبّها على المآخذ التي تَرِد على الرسالة، بل نوّها بشأنها وأثنيا عليها ثناء لا تستحقّه.

وقد يسّر الله تعالى لي تصوير ست نسخ من الرسالة:

١ ــ نسخة مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٧١٩ في ٧ ورقاتٍ، وقد جاء العنوان عليها:

«كتابٌ في اصطلاح الحديث نافع جدّاً» تأليف العالم العلامة المحقق الشيخ عمر بن عبد المجيد بن عمر الميانشي رحمه الله ونفع بعلومه آمين آمين». ولم يُذكَر فيها اسمُ الناسخ ولا تاريخُ النسخ، ووصفها موظّف المكتبة بقوله: «نسخة وسط، متآكلة الأطراف، عليها آثار رطوبة وعَرَق، وبعضُ الكلمات فوقها حُمرة». انتهى. وتبين عند المقابلة أن فيها سُقوطاً.

٢ ــ نسخة أخرى أيضاً من مكتبة جامعة الملك سعود برقم ١٤١١ في ٤ ورقات، وهذه النسخة في مجموع يشتمل عليها وعلى رسالة الحافظ السيوطي «الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف». وفي بداية هذه النسخة ذكرٌ لسند الرسالة ثم سوق لها، وذلك كما يلي:

«إيضاحُ ما لَمْ يسع المحدِّثَ جهلُه، تَلْخِيص الشيخ العلامة عمر بن عبد المجيد ــ بن ــ عمر المَيَّانِشِي القرشي رحمه الله تعالى.

رواية الشيخ الإمام أبي محمد الحسن بن محمد ـ كذا، وهو تحريف عن عُمَر ـ وَلَدِ المصنفِ رضي الله عنه.

رواية الفقيه العالم جمال الدين محمد بن إبراهيم العَلَسي عنه.

رواية الفقيه الإمام أبي الخير منصور السماحي عنه.

رواية وَلدِهِ الإمام شرف المحدثين أحمد بن أبي الخير عنه.

رواية الفقيه الإمام إبراهيم بن عمر العلوي عنه.

رواية شيخنا الفقيه نفيس الدين سليمان بن إبراهيم، رضي الله عنه آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا شيخنا الفقيه الإمام العالم المحدث أبو الربيع سليمان بن إبراهيم العلوي إجازة.

قال: أخبرنا الفقيه الأجل العالم العامل الورع الزاهد موفَّقٌ بن أبي الخير السماحي بقراءتي عليه.

ـ قال أخبرنا ـ الفقيه الأجل العالم أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العلسي.

قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن عمر القرشي الميانشي.

قال: أخبرنا والدي، قال:

الحمد لله الذي وفقنا لتوحيده، ...». انتهى.

ولم أجد تراجم هؤلاء المذكورين في السند فيما رجعت إليه من الكتب، وقد كتب موظف المكتبة على وجه هذا المجموع: «نسخة حسنة

قوبلت على النسخة الأم، أوراقها متفرّقة، بعض الكلمات ورؤوس الفقرات بالحمرة». انتهى. والواقع أن هذه النسخة لرسالة الميانشي ليست حسنةً، ففيها سَقَطٌ كثير وتصحيفٌ في مواضع، ولا يظهر أنها مقابلة بالنسخة الأم، ولا أن الناسخ ذَكَر ذلك في آخر النسخة أو بدايتها. نعم قُوبلت رسالة السيوطي على النسخة الأم المنقولة عنها كما نَصَّ عليه الناسخُ في آخر رسالة السيوطي، وأَثْبَتَ على حواشيها الفروقاتِ واللَّحَق.

وجاء في آخر هذه النسخة من رسالة الميانشي نقلٌ عن «شرح الألفية» للعراقي، وهو ينقل عن الحاكم مبحثَ طبقات الصحابة. ثم بعد ذلك نقلٌ لنصِّ سؤالٍ سُئل عنه الحافظ ابن حجر حول وقوع العذاب على الروح والجسد، وجواب الحافظ عنه.

ولم يَذكر الناسخُ فيها تاريخ النسخ، ولعلها نُسخت سنة ١١٣٧ لأنّ رسالة السيوطي التي تليها كتبت سنة ١١٣٧، والله أعلم.

٣ ـ نسخة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٣٥ في ٦ ورقاتٍ، وأصل هذه النسخة في مكتبة رضا برامفور ـ الهند، صوّرتها الجامعة بتاريخ ١٤٠١/١٠/١٨، وجاء العنوان على غلافها: «كتاب إيضاح ما لا يسع المحدّثَ جهلُه»، وذُكِرَ اسمُ المؤلف عليها، وعليها ختم للمحدّث شمس الحق العظيم آبادي. وجاء على غلافها في الصفحة اليسرى ما يلي: «وفي كتاب «الإحاطة في أخبار غَرْناطة»: «محمد بن أحمد بن جُبَير بن سعيد الكِنَاني الواصل إلى الأندلس، المتوفى سنة أربع عشرة وست مئة، وكان مولده سنة تسع وثلاثين وخمس مئة، ومن مشيخة محمد بن أحمد الكناني المذكور: أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي

المَيَّانِجي نزيلُ مكة أي مؤلفُ كتاب إيضاح ما لا يسع المحدّث جهله»». انتهى.

وجاء في الصفحة اليمنى منها تحت عنوان الرسالة ما نصه: «ذَكَر العراقي رحمه الله في خطبة التخريج الكبير لأحاديث الإحياء الذي سمّاه «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» حديثَ أبي هريرة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إن الله يَبعثُ لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدّد لها دينَها...، قال: إسناده صحيح رجاله كلّهم ثقات، وقال على قول أبي داود (رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل): قد تقرر في علمَي الأصول والحديث أن الحديث إذا رفعه ثقة ووقفه ثقة، فإن الحكم لمن رفعه على الصحيح. وسعيد بن أيوب وعبد الرحمن بن شريح كلاهما ثقة، وسعيد الذي رفعه أولى بالقبول لأمرين: أحدهما أنه لم يُختلَف في توثيقه، وأما عبدُ الرحمن فقال فيه ابن سعد: منكر الحديث. والثاني أن معه زيادة علم على من وقفه...». انتهى.

وهذه النسخة صحيحة ـ تقريباً ـ واضحة الخط دون تاريخ لنسخها ولا ذكرٍ لاسم ناسخها، ولعلها من مخطوطات القرن السابع.

٤ ـ نسخة أخرى من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٣٦٥، نَسَخَها عمر بن عوض بن عبد الله بن عمر باجهل، بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٩٣. وأثبت اسم الكتاب على وجهه: «كتاب ما لا يسع المحدّث جهله، تلخيص الشيخ المحدّث أبي حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر القرشي الميّانشي رحمه الله تعالى». وسماه الناسخ في آخر الكتاب: «إيضاح ما لا يسع المحدّث جهله».

٥ ـ نسخة من مكتبةٍ بمدينة الأحساء بالسعودية، في مجموع، جاء في فاتحتها: «هذا المؤلَّفُ اسمه إيضاح ما لا يسع المحدّث جهله، وهو تأليف الحافظ أبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي ـ كذا ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة». ولم يذكر الناسخ اسمه ولا تاريخ النسخ، ويظهر أنها كتبت بعد القرن العاشر. وهذه النسخة واضحة الخط، وأثبت الناسخ في الحواشي عناوين المسائل المبحوث عنها.

٦ ـ نسخة من بعض المكتبات، غاب عني اسمُها، وهي ضمن مجموع، وتنقصها الصفحة الأولى، وفيها بعض الأخطاء الفاحشة، عنوان الرسالة فيها كالآتي: «جزء فيه إيضاح ما لا يسع المحدّث جهله، تلخيص الفقيه الإمام الحافظ أبي حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر الميّانشي رضي الله عنه». انتهى.

ولم أجعل نسخة بعينها أصلاً أعتمد عليه دائماً، بل قوّمت النصّ ملفقاً من جميع النسخ، ولم أنبه على الفروق والمغايرات لأن بعضها كان غيرَ جوهري وبعضُها كان غلطاً محضاً، وعلّقت على الرسالة ما يوضح مُبْهَمَها ويصحح خطأها، وأثبت اسمَ الكتاب «ما لا يسع المحدّث جهله» لشهرته بهذا الاسم، وقد ذكره الحافظ ابن حجر بهذا الاسم أيضاً، وبالله تعالى التوفيق ومنه أستمدّ العون والسداد، وصلّى الله تعالى وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

ترجمة المؤلف(١)

اسمه ونسبه ونسبته(٢):

هو عُمَر بن عبد المجيد بن عمر بن حُسَين القرشي العَبْدَري

---

(١) كَتَب هذه الترجمة ابني سلمان أبو غدة من طلبة الدراسات العليا في قسم السنَّة، فأثبتها كما هي داعياً له: وفقه الله وتولاه ونفع به.

(٢) مصادر ترجمته: «معجم البلدان»٥ :٢٣٩، «مَلْءُ العَيْبة» ٣ :٢٤٦، ٥ : ١٣٠ و ٢٣٨، و «مستفاد الرِّحلةِ والاغتراب» ص ٨٩ و ١٧٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٩٢ و ٣٩٨ و ٤٠٠ و ٤٠٥، و «تذكرة الحفاظ» ٤ :١٣٣٧، و «العِبَر» ٣ :٨٣، و «سِيَر أعلام النبلاء» ٢١ :١٥٧، و «تاريخ الإسلام» ٤١ :١٢٠، و «العِقد الثمين» ٦ :٣٣٤، و «المقَفَّى الكبير» ٥ :٥٨٤، ٦ :٢٦٩، و «النجوم الزاهرة» ٦ :١٠١، و «إتحاف الورى بأخبار أم القرى» ٢ :٥٥٧، و «شذرات الذهب» ٤ :٢٧٢، و «تاج العروس» ٤ :٣٥٢، و «تاريخ الأدب العربي» ٦ :٢٧٨، و «الأعلام» ٥ :٥٣.

تنبيه: ١ ــ ذَكَر علي حسن عبد الحميد في نشرته لرسالة الميانشي ص ١٥ أن من مصادر ترجمة المؤلف: «هدية العارفين» ١ :٧٨٤، فنظرتُ هناك فإذا المترجَمُ غيرُ أبـي حفص، فهو عمر بن عبد المجيد بن حسن الأزدي الرُّنْدي المَهْدَوِي الميّانِشي، ثم إنه نَحْوِيٌ مقرىء، ونزيل مالَقَة، ثم إنه توفي سنة ٥٧٩، فلا أدري كيف كَتَب علي حسن ذلك، ولا أعلم للمؤلف ترجمة في «هدية العارفين»، والله أعلم.

٢ ــ جعل العلامة الكتاني في «الرسالة المستطْرَفَة» ص ١٤٣ المؤلفَ اثنين فوَهِم، قال وهو يعدد كتب المصطلح: والحافظ أبو حفص المَيَّانِجي، فجَمَع جزءاً =

المهدوي، تقي الدين، أبو حفص المعروف بالمَيَّانِشي، المالكي.

والمَيَّانشي: نسبة إلى مَيَّانِش من قرى المَهْدِيَّة بإفريقية، بينهما نصفُ فرسخ، هكذا نسبه العلامة ياقوت الحَمَوي (ت ٦٢٦) في «معجم البلدان»[١]، والحافظ المتفنن محمد بن عُمَر بن رُشَيْد (ت ٧٢١) في رحلته المسماةِ «مَلء العَيْبَة»[٢] والقاسم بن يوسف التُّجِيبي (ت ٧٧٣) تلميذ تلامذة سبطِه في مواضع كثيرة من كتابه «مُستفاد الرحلةِ والاغتراب»[٣]، وكذلك الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) في «العِبَر»[٤]، و «سِيَر أعلام النبلاء»[٥]، و «التذكرة»[٦]، وكذلك المؤرخ الفاسي المكي (ت ٨٣٢) في كتابه «العِقد الثمين»[٧] ـ لكنه ذَكَر أنه يقال له: المَيَانِجي، وسيأتي ذكرُ ذلك ـ وكذلك تقي الدين المَقْرِيزي (ت ٨٤٥) في «المُقَفَّى الكبير»[٨] والنجم عمر بن فَهْد (ت ٨٨٥) في «إتحاف الورى»[٩] و «معجم

= سمَّاه «ما لا يَسعُ المحدِّثَ جهلُه»، والحافظ أبو جعفر عمر بن عبد المجيد القرشي، فصنَّف كتابَ «إيضاح ما لا يسعُ المحدِّثَ جهلُه». انتهى. وهذا وهَم لعله جاءه من وقوفه على نسخَتين مختلفتين للكتاب وقع فيها تحريف، والله أعلم.

(١) ٥ : ٢٣٩.

(٢) ٣ : ٢٤٦ و ٥ : ١٣٠ و ٢٣٨.

(٣) ٨٩، ١٧٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥.

(٤) ٣ : ٨٣.

(٥) ٢١ : ١٥٧.

(٦) ٤ : ١٣٣٧.

(٧) ٦ : ٣٣٤.

(٨) ٥ : ٥٨٤، ٦ : ٢٦٩.

(٩) ٢ : ٥٥٧.

الشيوخ»[1]، وحاجي خليفة (ت ١٠٦٧) في «كشف الظنون»[2]، وابن العماد الحنبلي (ت ١٠٧٠) في «شذرات الذهب»[3] ثم الزَّبيدي (ت ١٢٠٥) في «تاج العروس»[4].

فهؤلاء جمع من المحدثين والمؤرخين المحققين نسبوه بالمَيَّانِشي.

أما من نسبه بالمَيَانجي، فقد قال العلامة الفاسي: «وجدت بخط الشيخ عبد الله بن خليل المالكي: الإمامُ أبو القاسم عبدُ الرحمن بنُ عبد المجيد الصّفراوي، سَمِعَ من قاضي الحرمين أبي حفص المَيَانجي لقيه بمكة سمع عليه في شهور سنة ٥٧٧ «جامعَ الترمذي» عن الكَرُوْخِي، وكتابَ «المُعْلِم» في ذي الحجة من سنة التاريخ.

وهذا يدل على أمرين: أحدهما: أن أبا حفص المَيَّانشي يقال له: المَيَانجي، ولا يقال: إنه غيره لأنه كان بمكة في هذا التاريخ، يروي الكتابين المذكورين. . . »[5]. انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»[6]، في أثناء سياقه لمؤلفات علماء الحديث في المصطلح: «وأبو حفص المَيَانِجي».

---

(١) ص ٣٦١.

(٢) ٢: ١٥٧٥.

(٣) ٤: ٢٧٢، وتحرَّفت فيه إلى: الماشي.

(٤) ٤: ٣٥٢.

(٥) «العقد الثمين» ٦: ٣٣٥، وأنت ترى من كلامه أنه لم يُرجّح أن يقال للميّانشي: المَيَانِجي، كما قال علي حسن عند ترجمته للمؤلف ص ١٤.

(٦) ص ١٣، طبعة مكتبة ابن تيمية.

ثم جاء شراح «النخبة» وأخذوا يوضحون هذه النسبة، فوقعوا في أوهام عديدة، فقال المُنَاوي: «المَيَانَجِي بفتح الميم ومثنّاة تحتية مخففة وفتح النون وآخره جيم نسبة إلى مَيَانَه بلدٍ بأَذْرَبِيجَان، وهو أحد الفضلاء المشهورين والفقهاء الشافعية المتورعين، تفقه على القاضي أبي الطيب، وكان رفيق الشيخ أبي إسحاق الشيرازي. روى عنه ابن الصائغ وغيره»[١].

وهذا وَهَمٌ وغفلة من المناوي رحمه الله تعالى، فإن الميانجي الذي ذكره هو غيرُ المؤلف، (المَيَّانِشِي)، فهو محمد بن علي بن حسن القاضي أبو بكر المَيَانجي الهمَذَاني، كما في «الأنساب» للسمعاني[٢]، و «طبقات الشافعية الكبرى»[٣]. ومن الكتاب الأولِ صَحَّحتُ نصَّ المناوي، ولم أقف له على سنةِ وفاة، لكن أظنه توفي في منتصف القرن السادس.

وقال الملا علي القاري في «شَرْح شَرْح نخبة الفكر»: «المَيَانِجي بفتح الميم قبل التحتية، وكسرِ النون والجيم، بلدة من أَذْرَبِيجان، على مسيرةِ يومين من المَرَاغة، وهو معربٌ ميانه». انتهى مصححاً ما فيه من تحريفات[٤].

وقال محمد أكرم النَّصْربُورِي السِّنْدي في «إمعان النظر شَرْح شَرْح نخبة الفكر»: «منسوبٌ إلى مَيَانِجة بفتح الميم قبل التحتية وكسر النون

---

(١) ١ : ٢١٢ من «اليواقيت والدرر».

(٢) ١٢ : ٥١٥.

(٣) ٦ : ١٥١.

(٤) ص ١١.

والجيم، بلدَةِ من آذَرْبِيْجان، على مسيرة يومين من مَرَاغة، وهو معرب مَيَانَه». انتهى[١]. وهو نَقَل هذا من كلام الملا علي كما هو واضح.

وقال الشيخ حسين خاطر العَدَوِي المالكي في حاشيته على «النخبة» المسماة «لقط الدرر»[٢]: «بفتح الميم والنون، وضبطه بعضهم بكسر النون، نسبة إلى مَيَانَجَة، بلدةٍ من آذربيجان على مسيرة يومين من المراغة، مُعرَّب ميانه». انتهى وهو قد نَقَل هذا عن العلامة القاري.

وقال الأخ علي حسن: ونسبه الحافظ ابن حجر في «النزهة» إلى: مَيَانِج: موضعٌ بالشام، وتابعه على ذلك شُرّاح «النزهة» أيضاً، ورجح الفاسي أن يقال للمَيَّانشي: المَيَانجي، فتأمل[٣].

وأنت ترى أن الحافظ ابن حجر نسبه إلى مَيَانج فقط دون تبيين، وأن شراح «النزهة» بعضهم جعل النسبة إلى مَيَانج أو مَيَانجة وبعضهم إلى ميانه.

والآن ما هو الصواب في هذه النسبة؟

قبل الترجيح أُوضحُ فأقول: هناك ثلاثة مواضع: مَيَانِج بالفتح لأوله وبعد الألف نون وآخرُه جيم موضع بالشام، والنسبة إليه مَيَانِجي.

وهناك: مَيَّانِش بالفتح، وتشديد الثاني، وبعد الألف نون مكسورة، وشين معجمة: قرية من قرى المهدية ــ قرب تونس بإفريقية ــ صغيرة، بينها وبين المهدية نصف فرسخ، والنسبة إليها مَيَّانِشي، وهي الصواب في

---

(١) ص ٧.

(٢) ص ٢٠.

(٣) ص ١٤.

نسبة المؤلف رحمه الله كما سيأتي، وتحت هذه المادة ذَكَر ياقوت المؤلفَ رحمه الله تعالى.

وهناك مِيَانِه: بكسر أوله وقد يفتح، وبعد الألف نون مكسورة، والنسبة إليه: مَيَانِجي، وهو بلد بأذربيجان، معناه بالفارسية: الوسط، وإنما سمي بذلك لأنه متوسط بين مَرَاغة وتِبْريز.

هذه البلدان أو المواقع الثلاثة ذكرها ياقوت في كتابه «معجم البلدان»[١]، وذَكَر عند مَيَّانِش: الحافظَ المَيَّانِشيَّ مؤلفَ الكتاب. ومما سَبَق من نقلٍ لنصوص أكثر العلماء أصِلُ إلى الراجح في نسبة المؤلف: المَيَّانِشي.

أما من نسبه بالمَيَانجي فهما اثنان: الحافظ ابن حجر، والشيخ عبد الله بن خليل المالكي أو المكي، وما أظن ما ذكراه إلاَّ وَهَماً، وقد التبس عليهما الأمر فيما أرى فالمَيَّانشي مغربـي لا مشرقي حتى ننسبه إلى مَيَانِـج أو مَيَانِه، وقد رَوَى عن الحافظ المازِري ـ وهو مغربـي ـ وعن غيره من المغاربة، وقد نسبه ياقوت إلى موضع بالمغرب، وقال: «روى عنه مشايخنا مات بمكة فيما بلغني». فمعرفتُه به قريبة العهد والصلة.

ثم لو كان من المشرق لكان له شيوخ من المشرق، والواقع أنَّ كلَّ شيوخِهِ لقيهم في المغرب أو مصر أو مكة، ثم إنه لو كان مشرقياً فمن أين له أن يَلقى المازِريَّ ـ وهو مغربـي ـ ولم تُذكَر له رحلة إلى المشرق، وعليه فالصواب أن نسبته: المَيَّانِشِي، والله أعلم.

أما مكان ولادته فلم أقف عليه فيما لدي من المصادر، ولكن يتبادر من نسبته إلى (مَيَّانِش) أنه وُلد ونشأ بها، والله أعلم.

---

(١) ٥:٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠.

شيوخه:

رَوى عن جماعة من أئمة الحديث ونُقَّاله، فمنهم:

١ ــ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المَازَرِي، وقد رَوى عنه كتابه «المُعْلِم بفوائد مسلم»[١]، وقد قرأه عليه كاملاً في شهر ذي الحجة سنة ٥٣٤[٢]، وقد لازمه كثيراً وكأنه كان من المقربين إليه[٣]، أضف إلى ذلك أنه رَوَى عنه في «ما لا يسع المحدث جهله»[٤].

٢ ــ الشيخ العالم المعمّر مُسندُ الإسكندرية، أبو عبد الله محمد بن أحمد الرازي المتوفى سنة ٥٢٥ عن ٩١ سنة، لقيه بالإسكندرية، قال الذهبي في «تاريخه»: وفرَّط به، فأكثر ما عمل أنَّه تناول منه «سُداسياته».

وجاء في «شذرات الذهب» لابن العماد[٥] في ترجمة الميانشي: «تناول من أبي عبد الله الرازي». وهو يعني به محمد بن أحمد الرازي المذكور. ووَهَلَ الشيخ العلامة محمد الشاذلي النيفر فذهب إلى أنَّ ابن العماد أراد (فخرَ الدين أبا عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي ابن خطيب الري المتوفى سنة ٦٠٦)، فاستبعده جدّاً في مقاله عن

---

(١) الكتاب طبع في ثلاثة أجزاء طبعتين بتحقيق شيخنا العلامة الجليل المحدِّث الفقيه المالكي شيخي وشيخ والدي لقاءً ومشافهة مع الإجازة الشيخ محمد الشاذلي النَّيْفَر (١٣٣٠ ــ ١٤١٨) رحمهما الله وأكرم نزلهما، وانظر روايته «للمُعْلِم» في «مستفاد الرحلة والاغتراب» للتجيبي ص ١٧٦ و ٣٦٧.

(٢) من «مستفاد الرحلةِ والاغتراب» ص ٣٦٨.

(٣) انظر «مَلء العَيْبَة» ٣: ٢٤٦.

(٤) انظر ص ٢٧٢.

(٥) ٤: ٢٧٢.

أبـي حفص الميانشي المنشور في مجلّة، والواقع أن المَعنيَّ في كلام ابن العماد هو مسندُ الإسكندرية محمد بن أحمد الرازي المحدِّث لا الإمامُ الفخر الرازي المفسِّر.

٣ ـ أبو العباس أحمد بن معد الأُقْلِيشِي، لقيه بمكة وسمع منه كتابيه «النُّجَمَ من كلام سيد العرب والعَجَم» و «الكوكب الدري المستخرج من كلام النبـي» عليه الصلاة والسلام.

٤ ـ أبو القاسم الكَرُوْخِي، وقد سَمِـعَ منه بمكة «جامع الترمذي».

٥ ـ أبو المظفر محمد بن محمد بن علي الشيباني الطبري قاضي مكة، وقد روى عنه عن محمد بن إبراهيم المقرىء، عن التستري أبـي علي بن أحمد، عن الهاشمي القاسم بن جعفر، عن اللؤلؤي محمد بن أحمد، عن أبـي داود «سُنَنَهُ» كما في «مَلء العَيْبة»[١].

٦ ـ مُخْلِص الدين أبو عبد الله محمد بن حَامِد المقدسي، ووصفه المَيَّانِشي بالشيخ الإمام[٢].

٧ ـ أبـو الفتـوح محمـد بـن محمـد الطـائـي، ووصفـه بـالشيـخ الإمام[٣].

٨ ـ عبد الله شُميلة بن محمد بن أبـي هاشم الحسني السني،

---

(١) ٥:٢٣٨، وانظر روايته عنه مطلقاً في «استنزال السكينة الرحمانية» ص ٥١.

(٢) من «مستفاد الرحلة والاغتراب» ص ٣٩٨ و ٤٠٢ و ٤٠٥ وتصحف فيها إلى محمد بن جابر.

(٣) من «مستفاد الرحلة والاغتراب» ص ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٤ و ٤٠٥.

ووصفه بالشيخ الإمام وترضّى عنه، وقد روى عنه إملاءً من لفظه[١].

٩ ـ أبو بكر بن عثمان الدِّيْنَوَرِي، ووصفه بالشيخ الإمام الزاهد[٢].

١٠ ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن ياسر الأنصاري الجَيَّاني[٣].

١١ ـ الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي شيخ الإسلام شرف المُعَمَّرين أبو الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي، فقد رَوى عنه أبياتاً في مدح حَمَلةِ الحديث، وهي في هذه «الرسالة»[٤]، وذكره الذهبي في «السير» ضمن تلاميذه، فقال: وحدث عنه من الأئمة: عمر بن عبد المجيد المَيَّانشي[٥].

تلاميذه:

١ ـ الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصَّفْرَاوي[٦] (ت ٦٣٦) وقد لقيه بمكة، وسمع عليه في ذي الحجة سنة ٥٧٧ «جامع الترمذي» عن الكَرُوخِي، و «المُعْلِم» للمازري.

٢ ـ ابن أبـي الصَّيْف، وهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن

---

(١) من «مستفاد الرحلة والاغتراب» ص ٤٠١.

(٢) من «مستفاد الرحلة» ص ٤٠٢.

(٣) «نفح الطيب» ٢: ١٥٧.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) «السير» ٢١: ١٧.

(٦) انظر ترجمته في «التكملة» للمنذري ٣: ٥٠٣، و «السير» ٢٣: ٤١، و «تاريخ الإسلام» الطبقة الرابعة والستون ص ٢٧٢.

أبـي الصيف، اليمني الأصل، المكي المُقام والوفاة، شافعي المذهب، توفي سنة ٦٠٦ كما في «التكملة» للحافظ المنذري[١].

٣ ـ ابـن أبـي حَرَمـي: وهـو الشيـخ الأجـل الـرئيـس المُعَمَّـر ركن الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن أبـي حَرَمي فتوح بن بنين بن عبد الرحمن المكي الأنصاري الكاتب الصوفي، وقد روى عنه كتابه «المجالس المكية في الأحاديث النبوية»[٢]، وروى عنه أيضاً «المُعْلم» في صفر سنة ٥٨٠ في الحرم المكي الشريف، وقد رواه عن ابن أبـي حَرَمي العمادُ أبو الحسن عبد الرحمن المكي شيخ التُّجِيبـي[٣].

٤ ـ الصدر البكري، وهو خاتمة أصحابه.

٥ ـ سبطه الإمام نجم الدين أبو داود سليمان بن خليل بن إبراهيم المكـي ثـم العسقـلانـي. وقـد روى «صحيـح البخـاري» عـن الشـريـف جمال الدين أبـي محمد يونس بن يحيـى بن أبـي البركات الهاشمي العباسي البغدادي بالحرم الشريف في أربعين مجلساً، أولها يوم السبت سادس رجب، وآخرها يوم الأربعاء خامس عشر شعبان من سنة ٥٩٦، بسماع شيخه من الإمام الحافظ أبـي الوقت السِّجْزِي الهَرَوِي ببغداد سنة ٥٥٢، بسماعه من الداوودي، بسماعه من الحَمُّوْيِي، بسماعه من الفِرَبْرِي، بسماعه من البخاري رحمهم الله تعالى.

وقد رَوَى عنه وقرأ عليه «صحيحَ البخاري» جميعَه بالحرم الشريف

---

(١) ٢: ٢٦٤.

(٢) من «مستفاد الرحلة والاغتراب» ص ٣٩٢، وانظر ص ٣٩٨ و ٤٠٠.

(٣) من «مستفاد الرحلةِ والاغتراب» ص ٣٦٧.

الشيخ الفقيه الصالح الخيّر الحافظ أبو الهدى عيسى بن يحيى بن أحمد السَّبْتِي الصوفي، نزيل القاهرة المُعِزِّيَّة سنة ٦٣٧، كما ذكر التُّجيبي في «مستفاد الرحلة والاغتراب»[١].

وقد وَصَف التُّجِيبيُّ سِبْطَ المَيَّانشي بالشيخ الفقيه الإمام الفاضل مفتي الحرم الشريف، وإمامِ المقام مقامِ إبراهيم الخليل عليه السلام.

وذكره الذهبي في «العبر»[٢] فيمن توفي سنة ٦٦١ في المحرم، ووصفه بالفقيه وخطيب الحرم لكنه كناه بأبي الربيع وذكر أنه شافعي، رَوَى عن زاهر بن رُسْتُم.

٦ ــ سبطه أبو محمد عبد الواحد بن إسماعيل بن إبراهيم العسقلاني، وقد روى عن المَيَّانشي شعراً، ذكره الفاسي في «العقد» وسيأتي، وروى عنه «المُعْلم» كما في «مستفاد الرحلة والاغتراب»[٣].

٧ ــ الإمام أبو زكريا يحيى بن يوسف بن أبي طالب أحمد القرشي، وقد روى عنه «المُعْلم»، وسمع منه الجزء الأول والثاني خلا أربعَ مجالس من الثاني، وأجازه المَيَّانشي بالباقي، ورواه عنه ــ عن يحيى ــ البهاءُ القِفْطِيُّ شيخُ التُّجِيبي[٤].

٨ ــ الإمام أبو البركات محمد بن الحسين بن عبد الله بن الحسين بن رَوَاحة (ت ٦٤٢)، وقد سمع من المَيَّانشي بمكة. قال

---

(١) ص ٨٩.

(٢) ٤ : ٣٠٢.

(٣) ص ٣٦٨.

(٤) من «مستفاد الرحلة والاغتراب» ص ١٧٦، وفيه أمور عن القرشي المذكور.

المَقْرِيزي: وبيتُهُ مشهور بالفضل والحديث[١].

٩ ــ الحافظ الكاتب محمد بن علي بن خَلَف، أبو بكر التُّجِيبي الإِشْبِيْلِي، لقي المَيَّانشي بمكة وأخذ عنه، توفي سنة ٥٩٦[٢].

١٠ــ ابنه أبو محمد الحسن بن عمر المَيَّانشي، فقد جاء في أول مخطوطة جامعة الملك سعود (الثانية) أن ولده روى عنه «ما لا يسع المحدث جهله»، ولم أعثر له على ترجمة.

١١ــ أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُبَير بن سعيد الكِنَاني، فقد جاء على مخطوطة مكتبة رضا: وفي كتاب «الإحاطة في أخبار غَرْنَاطة»: محمد بن أحمد بن جُبير بن سعيد الكِنَاني الواصل إلى الأندلس، المتوفى سنة ٦١٤، وكان مولده سنة ٥٣٩، ومن مشيخة محمد بن أحمد الكتاني المذكور أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي المَيَانِجي، نزيل مكة مؤلف كتاب «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله». اهـ.

قلت: ابن جُبير هو الرحالة الشهير صاحب الرحلة الشهيرة «رحلة ابن جُبير»، والنص في الكتاب المذكور[٣].

١٢ ــ أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن عيّاش الكناني المُرْسِي سَمِع من المَيَّانشي «جامع الترمذي»[٤].

١٣ ــ أبو الطاهر إسماعيل بن أحمد بن عمر القرشي العلوي

(١) انظر «المُقَفَّى الكبير» ٥: ٥٨٤.

(٢) «المقفى الكبير» ٦: ٢٦٩، وانظر «نفح الطيب» ٢: ٥٧.

(٣) ٢: ١٦٨.

(٤) كما في «نفح الطيب» ٢: ٦٠٤.

الإشبيلي سمع بمكة من المَيَّانشي سنة ٥٧٠[١].

مكانته:

وصفه الذهبي في «التذكرة»[٢] بالمحدث الإمام، وفي «العبر»[٣] بشيخ الحرم، وفي «تاريخ الإسلام»[٤] بشيخ الحرم، وقال: كان محدثاً مُتْقِناً صالحاً، وفي «السير»[٥] بمحدِّث مكة، ووصفه التُّجِيبي أو تلاميذ المَيَّانشي في مواضع من كتاب «مستفاد الرحلة والاغتراب» بالإمام، ووصفه مرة بالشيخ الإمام الزاهد[٦].

ونقل الفاسي في «العقد الثمين»[٧] عن منصور بن سُليم أنه ذكره في «تاريخ الإسكندرية» وترجمه بالفقيه، وقال: كان عالماً ورعاً ثقة، ونقل أيضاً عن عبد الله بن خليل وصفَهُ بقاضي الحرمين، وخطيب مكة[٨].

---

(١) كما في «نفح الطيب» ٢:٦٠٦.

(٢) ٤:١٣٣٧.

(٣) ٤:٨٣.

(٤) ٤١:١٢١.

(٥) ٣١:١٥٧.

(٦) ص ٨٩ و ٣٩٢ و ٣٩٨.

(٧) ٦:٣٣٤ و ٣٣٥.

(٨) قال عبد الفتاح: وصفُ هؤلاء العلماء المذكورين للشيخ المَيَّانِشِي رحمه الله تعالى، بالفقيه والشيخ والمحدث وقاضي الحرم وشيخ الحرم: مقبول، لأنه وصفٌ واقعي، فإن هذه الأوصاف يتصف بها علماء كثيرون، بحسب واقع حالهم وزمانهم، أما وصف الحافظ الذهبي له بأنه (كان محدِّثاً مُتْقِناً)، فهذا لا دليل عليه، فإن كانت كلمة (متقناً) سليمةً من التحريف والسهو، فهي منقوضة بما يَشهدُهُ القارىءُ في بعض كتبه وفي رسالته هذه من الأغلاط المكشوفة والضعف العلمي الظاهر، =

ووصفه ابن معزوز علي بن خلف بن معزوز التِّلِمْسَاني بالحافظ[١].

مصنفاته ومروياته:

سبق ذكر مروياته عن مشايخه، التي وقفت عليها، ولا أظن أنها كل مروياته، ومنها: «المُعْلم بفوائد مسلم» لشيخه الإمام المحدث المازري، و «سنن أبي داود» و «جامع الترمذي»، و «سداسيات» شيخه أبي عبد الله الرازي، وكتابا شيخه ابن الأُقْلِيشي «النُّجَم» و «الكوكب».

بالإضافة إلى أحاديث وآثار وأشعار رواها متفرقة، ورواها تلاميذه عنه كما في «مستفاد الرحلةِ والاغتراب»[٢].

أما مصنفاته فيجب الإشارة قبل ذكرها إلى أنه كان متساهلاً فيها في إيراد الأحاديث الضعاف والواهية، بل يعتمد عليها أحياناً ويقرّها، كما في «ما لا يسع المحدث جهله» حيث اعتمد على حديث موضوع مكشوف الوضع والاختلاق!

ومن مصنفاته التي وقفت على ذكرها:

١ ـ «ما لا يسع المحدث جهله»، وسماه بعضهم: «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله».

٢ ـ «المجالس المكية في الأحاديث النبوية». قال الفاسي ـ وأظن قوله مأخوذاً عن المنذري أو الذهبي ـ: وقد رَوَى فيه أحاديث

= فالإتقانُ صفةٌ عزيزة لا يكثُرُ وجودها كصفة الشيخ أو المحدث أو الفقيه...، فاعلم ذلك ولا تكن من الغافلين.

(١) «ملء العيبة» ٥: ٢٣٨.

(٢) ص ٣٩٨ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥.

باطلة وسكت عليها لشهرة رواتها بالكذب. اهـ بتصرف[١].

وقد رواها عنه تلميذه ابن أبي حَرَمي الآنف الذكر، قال القاسم التُّجيبي في «رحلته»[٢] وهو يعدد ما رواه عن شيخه أبو إسحاق إبراهيم الطبري المنعوت بالرضيّ والبرهان: ومن ذلك كتاب «المجالس المكية في الأحاديث النبوية» تصنيف الشيخ الإمام الزاهد أبي حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حُسَين القرشي المَيَّانِشِي المكي رحمه الله تعالى، قرأتُ عليه جميعه بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظمة قُبالةَ الحِجْر والمِيزاب بإزاء باب الندوة، في اليوم التاسع عشر المذكور من الشهر المذكور، بحق سماعه من الشيخ الأجلّ الرئيس المُعمّر ركن الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي حَرَمي فتوح بن بنين بن عبد الرحمن المكي الأنصاري الكاتب الصوفي، في شهر رمضان المعظّم من سنة ثلاث وأربعين وست مئة بمكة شرّفها الله تعالى، بسماعه من المَيَّانشي المذكور، رحمهم الله أجمعين. اهـ.

وذكَر كتاب المجالس المكية وروَى منه شيخُ والدي المحدث العلامة عبد الحفيظ الفاسي رحمه الله تعالى من طريق ابن أبي حَرَمي في «استنزال السكينة الرحمانية بالتحديث بالأربعين البُلدانية»[٣].

٣ ــ «روضة المشتاق، والطريق إلى الكريم الخلاق» في الرقائق، قال بروكلمان: ألفه سنة ٥٦٥، وذكر أن له نسختين في مكتبتي برلين والآصفية.

---

(١) «العقد الثمين» ٦: ٣٣٥.

(٢) ص ٣٩٢.

(٣) ص ٥٠.

٤ ـ «اختصار فردوس الأخبار» للديلمي.

٥ ـ «ترتيبه»، ذكرهما فضيلة العلامة الشيخ محمد الشاذلي النيفر في مقدمة «المُعْلم» وذكر أن عنده نسخة من الأخير[١].

قلت: ذكر الزركلي في «الأعلام»[٢] أن للمؤلف: «تعليقات على الفردوس»، وذكر أن منه نسخة في مكتبة تشستربتي ورقمه ٥١٦٩، وأظنه أحد الكتابين السابقين، والعلم عند الله.

٦ ـ «الاختيار في المُلَح والأخبار» ذكره الزركلي في «الأعلام» ـ الموضع السابق ـ، وذكر أنه في شستربتي تحت رقم ٤٩٧١.

هذا ما وقفت عليه من مصنفات المَيَّانشي ومروياته، والله أعلم.

رحلاته:

قَدِمَ المَيَّانشي من مَيَّانش بلدة بالمغرب، فيكون قد زار بلدان المغرب أو لقي أغلب شيوخها، ثم إنه رحل إلى مكة واستقر بها وأصبح شيخ مكة وخطيبها، وقد مرّ في أثناء رحلته بمصر، وحدّث بها، وأظنه لقي السِّلفي بها ـ فقد كان مقيماً بالإسكندرية ـ فضلاً عما لقيه من المشايخ فيما زاره من البلدان التي بين مصر والمغرب، والله أعلم.

شعره:

له شعر رواه عنه الفاسي، عن شيوخه، عن سبط المَيَّانشي عبد الواحد العسقلاني، عنه، قال:

---

(١) ص ٣٧.

(٢) ٣: ٥: ٥٣.

سألتُ طبيبي عنْ دوائي فقال لي | تمـوتُ فتنجـو أو تعيـشُ فتَسْلَمـا
فإن مُتَّ من وَجْدي ظفرتَ بجَنَّتي | وإن عِشْتَ محزوناً كُتبتَ محسَّنا
كذا سِيرتي في أهل وُدِّي وصفوتي | فـإنْ كنـتَ تعشقنـا تـأهَّـبْ لقـربنـا
فقلتُ مَلِيكي ليس لي ما أُريدُه | فجُدْ لي بعفوٍ مِنْكَ يا غايةَ المُنَى

وفاته:

ذكـر الـذهبـي فـي «العبـر»[١]، و «السيـر»[٢]، و «التـذكـرة»[٣]، و «التاريخ»[٤] أنه توفي في جمادى الأولى سنة ٥٨١، وعنه نقل ابن تَغْرِي بَرْدِي في «النجوم الزاهرة»[٥]، ونقل ابن العماد ما كتبه الذهبـي في «العبر» بتمامه في «شذرات الذهب»[٦] فتبعه على أنه توفي سنة ٥٨١.

لكن الفاسي ذكر أن ابن مَسْدِي[٧] ذكر في أثناء ترجمة سبطه سليمان العسقلاني أنه توفي سنة ٥٨٣.

---

(١) ٣: ٨٣.

(٢) ٢١: ١٥٧.

(٣) ٤: ١٣٣٧.

(٤) ٤١: ١٢١.

(٥) ٦: ١٠١.

(٦) ٤: ٢٧٢.

(٧) قال الذهبـي في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٤٤٩: «مسدي بالفتح وياء ساكنة، ومنهم من يضمّه وينوّن».

وقال في «المشتبه»: «بالفتح والتخفيف والسكون». وأقره ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٤: ١٣٦٣. ويبدو أن فيه الوجهين كما في «توضيح المشتبه» ٨: ١٤٦ ـ ١٤٧. سلمان.

قال: كذا وجدت بخط الحافظ أبـي الفتح ابن سيِّد الناس، فيما انتخبته من «معجم ابن مَسْدِي»، قال: وهذا هو الصواب، والله أعلم، لأن في حَجَر قبره في المَعْلاة: أنه توفي لتسع من المحرم ليلة عاشوراء من سنة ٥٨٣[١].

قلت: وعنه نقل النجم عمر بن فهد في «إتحاف الورى بأخبار أم القرى»[٢]، لكنه زاد: في ظهر يوم الخميس تاسع المحرم.

فيكون ذلك المعتمد، وبذلك تنتهي ترجمة المَيَّانشي، والحمد لله له المنة والشكر والثناء الحسن الجميل.

* * *

(١) «العقد الثمين» ٦: ٣٣٥.

(٢) ٤: ٢٧٢.

ما لا يسع المحدث جهله للميانشي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي وفَّقَنا لتوحيدِه، وفضَّلَنا على كثيرٍ من عَبيدِه، وشرَّفَنا بتسبيحِهِ وتحميدِهِ وتمجيده، وجعَلَنا وَرَثَةً لصَفْوَتِه، وخَيْرِ خَلِيقَتِه، محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، وعلى آله وصَحْبِهِ وعِتْرَتِه.

أمَّا بعدُ وفَّقَنا الله وإيَّاكم توفيقاً يُوصِلُنا إلى رضوانِهِ وجَنَّتِه، فإني لمَّا رأيتُ تشوُّقَكم ـ أمدَّكم الله بتقواه ـ لعلمِ طريقِ الرواية، وتشوُّفَكم لأسبابِ الدراية، بتمييز الصحيح من حديثِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، من السقيم، والحَسَنِ، والمشهورِ، والفَرْدِ، والشاذِّ، والغريبِ، والمُعْضَل.

قَادَني ذلك مِن حِرصِكم، إلى أن أذكُرَ مِن ذلك زُبَداً تَفتَحُ لكم بابَ الطلب لهذا المعنى، وإن لم أكن لذلك أهلاً، وأُقَدِّمُ على ذلك ما يَحُضُّ المبتدىءَ على طلب العلم، ويُرغِّبُ العالمَ في الزيادة، فأقولُ ـ مستمِداً لِعونِ الله تعالى، مستجلِباً للتوفيقِ منه لما يُرضيه، وأنا مع ذلك أسترشِدُهُ وأستهديه، وهو نعم المولى ونعم النصير ـ:

قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «اطلبوا العلمَ كلَّ اثنينِ وخميس، فإنه ميسَّرٌ لمن طلَبَه»[1].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مع زيادة في آخره ابن عدي في «الكامل» ١: ٣٥٥ في ترجمة أيوب بن سويد الرملي عن جابر رضي الله عنه، وفيه محمد بن أيوب بن =

. . . . .

= سويد، وأبوه. قال ابن حبان في محمد هذا: لا تحل الرواية عنه، بل نسبه إلى وضع الحديث في ترجمة نوفل بن الفرات من كتاب «الثقات» ــ ٧: ٥٤٠ ــ كما في «لسان الميزان» ٥: ٨٧ أو ٦: ٥٨٥ من الطبعة المحققة، وأبوه أيوب ضعّفه أحمد وغيره، ورماه يحيى بن معين بسرقة الحديث، انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» ١: ٤٠٥ ــ ٤٠٦، و «الميزان» ١: ٢٨٧.

وروى ابن الجوزي نحوه في «العلل المتناهية» ١: ٢٢٣ من طريق الطبراني عن أنس رضي الله تعالى عنه، وأعلّه بعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، ونقل عن ابن نمير تكذيبه، والحقّ أنه صدوق كما قاله أبو حاتم، وإن كان كثير الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، راجع ترجمته في «الميزان» ٣: ٤٥ ــ ٤٦ و «تقريب التهذيب» ص ٣٨٥، وأعلّه ابن الجوزي أيضاً بمحمد بن ثابت العبدي ونقل عن ابن معين: ليس بشيء. ولكن وثقه لُوين والعجلي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه. وقال ابن معين في رواية معاوية بن صالح: ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير كما في «تهذيب التهذيب ٩: ٨٥، وفي «التقريب» ص ٤٧١: «صدوق لين الحديث».

وفي سنده أيضاً إبراهيم بن عبد السلام البغدادي، وهو الوشاء، ضعّفه الدارقطني كما في «تاريخ بغداد» ٦: ١٣٦، وقال مسلمة في «الصلة»: «صالح في الرواية لكن يروي أحاديث منكرة» كما في «اللسان» ١: ٧٧ أو ١: ٣١٣ من الطبعة المحققة.

نعم روى ابن الجوزي أيضاً في «العلل» ١: ٢٢٣ من طريق الطبراني قال نا الحسين بن السَّمَيْدَع، قال نا موسى بن أيوب النَّصِيبي، قال نا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، عن حمزة الزيات، عن حميد، عن أنس مرفوعاً: «اطلبوا العلم يوم الاثنين فإنه ميسَّر لطالبه». وهذا سند لا بأس به، فالحسين ثقة ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨: ٥١، وموسى بن أيوب هو أبو عمران الأنطاكي صدوق كما في «التقريب» ص ٥٥٠، وعثمان صدوق كما سبق، والباقون معروفون. =

وقال صلَّى الله عليه وسلَّم: «طلبُ العلم فريضةٌ على كل مسلم»[١].

وقال صلَّى الله عليه وسلَّم: «اطلبوا العلمَ ولو بالصين»[٢].

= وروى أبو الشيخ في «الثواب» وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١: ٢٤٨، والديلمي في «الفردوس» ١: ٧٨ عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «اطلبوا العلم يوم الاثنين فإنه ميسَّر لطالبه». وفي سنده مغيرة بن عبد الرحمن ـ الأسدي الحِزَامي ـ أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: قال ابن معين: ليس بشيء ووثقه طائفة. قاله المناوي في «فيض القدير» ١: ٥٤٣، وقال في «التيسير» ١: ١٦٤ بعد تخريج الحديث: «فيه ضعف لكنّه متماسك».

فالحديث بلفظ الاثنين حسن بمجموع الطريقين إذا لم تكن هناك علة أخرى خفيت علي، والله تعالى أعلم.

(١) روي من طرق كثيرة، وقال المزي: إن طرقه تبلغ به إلى الحسن، واستوعب شيخنا العلامة أحمد الغماري طرقه في جزء «المُسْهِم في طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم»، وحكم بصحته، كما ذكره شيخنا عبد الله الغماري في تعليقه على «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٦. وسبقه إلى ذلك السيوطي فله في هذا الحديث جزء مطبوع صححه فيه لكثرة طرقه. وانظر للاستزادة «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ و «كشف الخفاء» للعجلوني ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١: ٧، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٤: ٢٩٠، والعقيلي في «الضعفاء» ٢: ٢٣٠، وابن عدي في «الكامل» ٤: ١٤٣٨ كلهم عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه. وفي سنده أبو عاتكة البصري، وهو ضعيف جداً، انظر ترجمته في «الميزان» ٢: ٣٣٥ و ٤: ٥٤٢. وورد عند ابن عبد البر بسند آخر فيه يعقوب بن إسحاق العسقلاني وقد قال الذهبي فيه في «الميزان» ٤: ٤٤٩ «كذاب».

وذكر السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» ١: ١٩٣ له طريقاً آخر فيه أحمد بن عبد الله الجويباري الوضّاع المعروف. فالحديث ضعيف من جميع الوجوه بل قال =

ورَوَى أبو أمامة رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «خُذُوا العلمَ قبلَ أن يُفقَد، فإنَّ ذهاب العلم ذهابُ حَمَلَتِه»[(١)].

ورَوَى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «أفضَلُ العبادة طلبُ العلم»[(٢)].

= ابن حبان: إنه باطل لا أصل له، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» كما نقله عنهما السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٦٣. وللمحدّث مرتضى الزبيدي «العقد الثمين في حديث اطلبوا العلم ولو بالصين»، لم أقف عليه.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» ٥:٢٦٦، والطبراني في «المعجم الكبير» ٨:٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٢. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١:٢٠٠: «عند ابن ماجه ـ برقم ٢٢٨ ـ طرف منه، وإسناد الطبراني أصحّ، لأن في إسناد أحمد: علي بن يزيد وهو ضعيف جدّاً، وهو عند الطبراني من طرق في بعضها الحجاج بن أرطاة، وهو مدلّس صدوق يكتب حديثه وليس ممن يتعمد الكذب، والله أعلم».

وعند ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» ٢:٢٦٠ عن أبي هاشم عصام بن حفص بن سوار البغدادي نزيل بلخ، عن محمد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً: «اكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء وإنما ذهاب العلم موت العلماء». ومحمد بن زياد هو اليشكري الميموني الطحّان، قال أحمد: كذّاب أعور يضع الحديث. كما في «الميزان» ٣:٥٥٢.

نعم روى الإمام البخاري في «صحيحه» ١:٣٥ كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، والإمام مسلم في «صحيحه» أيضاً ١٦:٢٢٣ كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء... الحديث».

(٢) ذكره الديلمي في «الفردوس» ١:٤٣٤ رقم ١٤٢٩، وإليه عزاه في «كنز العمال» ١٠:١٥٩.

=

ورَوَى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «جالسوا العلماء، وزاحموهم برُكَبِكُمْ، فإنَّ الله يُحيي القلوبَ الميتةَ بنُور الحِكمة، كما يُحيي الأرضَ بوابل السَّمَاء»[1].

= قال الزبيدي: «ولأبي الشيخ في «الثواب» والديلمي في «الفردوس» ـ ١: ٢٧٩ رقم ٢٦٩٨ ـ عن أنس رضي الله تعالى عنه بسند ضعيف: «خير دينكم أيسره وأفضل العبادة الفقه».

وله شاهد جيّد من حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه الحاكم في «التاريخ»، ومن حديث حذيفة أخرجه الطبراني في «الأوسط»: «فضل العلم ـ أي نفل العلم ـ أحبّ إلي من فضل العبادة ـ أي نفل العبادة ـ، وخير دينكم الورع». وأخرج الطبراني في «الكبير» و «الصغير» من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الشعبي، عن ابن عمر رفعه: «أفضل العبادة الفقه». اهـ من «إتحاف السادة المتقين» ١: ٨٢ ـ ٨٣. ورواه أيضاً ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١: ٢١ من حديث أنس.

(١) وفي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود: (بوابل السحاب). والحديث لم أقف عليه من طريق أنس، وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» ٨: ١٩٩ رقم ٧٨١٠ عن أبي أمامة مرفوعاً: «إنّ لقمان قال لابنه: يا بني عليك بمجالس العلماء واستمع كلام الحكماء، فإن الله يحيي القلب الميت بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميْتة بوابل المَطَر». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١: ١٢٥: «وفيه عبيد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد، وكلاهما ضعيف لا يحتج به».

وروى الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» ٢٢: ١٠٩ عن أبي جحيفة مرفوعاً: «جالسوا الكُبَراء، وسائلوا العلماء، وخالطوا الحكماء». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١: ١٢٥: «رواه الطبراني من طريقين إحداهما هذه، والأخرى موقوفة، وفيه عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي، وهو منكر الحديث، والموقوف صحيحُ الإسناد».

ورَوَى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، عن النبي صلّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «إذا اجتمع العالمُ والعابدُ على الصراط، قيل للعابدِ: أدْخُل الجنة تنعم بعبادتِك، وقيل للعالم: قِفْ هاهنا فاشْفَعْ لمن أحببتَ، فإنك لا تشفَعُ لأحدٍ إلا شُفِّعْتَ، فقام مقامَ الأنبياء»(١).

وأنشدني الفقيه الحافظ أبو الطاهر أحمد بن مُحمَّد السِّلَفِي لنفسِه:

إنَّ علم الحديث عِلمُ رجالٍ تركوا الابتداعَ للاتِّبَاعِ
فإذا الليلُ جَنَّهُم كتبوه وإذا أصبحوا غَدَوْا للسَّمَاعِ
فلهم في المَعاد خيرُ مَقامٍ شَرِكُوا الأنبياءَ في الاتِّباعِ(٢)

---

(١) رواه أبو الشيخ في «الثواب» وأبو نعيم، ومن طريقه الديلمي في «الفردوس» ـ ١ : ٣٩٦ رقم ١٣٠٠ ـ . وفي سنده عثمان بن موسى عن عطاء. أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: له حديثٌ لا يعرف إلاَّ به. وفي «الميزان» ـ ٣ : ٥٨ ـ : له حديث منكر. كذا في «فيض القدير» ١ : ٢٤٥. وقوله (فقامَ) ساقط من جميع النسخ المخطوطة التي عندي سوى نسخة مكتبة مدينة الأحساء فجاء فيها (مقامك مقام الأنبياء)، وما أثبتّه هو المذكور في «الجامع الصغير» للسيوطي.

(٢) البيتان الأولان جاءا في غير كتاب، ومنها «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤ : ١٣٠٣، في ترجمة الحافظ السِّلَفِي، ولم أقف في كتابٍ على البيت الثالث، فهو مما تميَّزَ بروايته المؤلفُ المَيَّانِشِي عن السِّلَفِي رحمهما الله تعالى.

وأورد العلامة الأمير الصنعاني في «توضيح الأفكار» ٢ : ٣٥١، في (مبحث جواز العمل بالحديثِ وِجادةً)، البيتين الأولين، ثم أعقبهما بقوله: «قلتُ مجيزاً لَهما:

قد أردنا السَّمَاعَ لكن فَقَدْنا مَنْ يُفِيدُ الأسماعَ بالإسماعِ
فرَجَعْنا إلى الوِجَادَةِ لمَّا لم نجد عارفاً بهِ في البِقاعِ
فلِسَانُ الأسْفَار تُمْلِي ومِنْهَا نَتَلَقَّى سِراً سَمَاعَ اليَراعِ».

وهذه الأبياتُ قالها الصنعانيُّ استدراكاً وتعليقاً على قول السِّلَفِي: وإذا أصبَحُوا =

ورَوَى جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «إذا لَعَن آخِرُ هذه الأمةِ أوَّلَها، فمن كان عنده عِلْمٌ فليُظْهِرْه، فإنَّ كاتمَ العلم يومَئذٍ ككاتمِ ما أَنزَلَ اللَّهُ على نبيه محمد»(١).

= غَدَوْا للسَّمَاع. وذلك أنَّ العلماء منعوا الروايةَ بالاستناد إلى الوِجادة، وقرروا أنَّ الوِجادة ليسَتْ من باب الرواية، فلا يصحُّ أن يقال فيما أَخَذَه المرءُ وِجادةً: حدَّثنا وأخبَرَنا.

نعم جَوَّزوا العملَ بالوِجادة، قال ابن الصلاح: وهو الذي لا يَتَّجهُ غيرُه في الأعصار المتأخرة، قال النووي: وهو الصحيح، وذلك أنها قَصُرَتْ فيها الهِمَمُ جداً، فلو توقَّفَ العملُ بالحديثِ ونحوه على الرواية، لانسَدَّ بابُ العمَلِ بالمنقول، لتعذُّرِ شروطِ الروايةِ في هذا الزمان. فأبياتُ الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى تُشير إلى هذا، وهو قالها تعليلاً لأخذِهِ وعملِهِ بالحديث وِجادةً، لخلو بلادِهِ في زمنه من علماء الحديث أهل الرواية.

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» ٢: ٢٦٤ عن عبد الله بن السريّ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً. ثم ساقه عن عبد الله بن السريّ، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن ابن المنكدر، عن جابر مرفوعاً، قال العقيلي: «هذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى». وعبد الله بن السري زاهد صدوق إلاَّ أنه يروي مناكير يتفرد بها، ولم يدرك ابن المنكدر. انظر ترجمته في «التقريب» ص ٤٣٣ و «التهذيب» ٥: ٣٣٣ ـ ٣٣٤. وعنبسة ومحمد بن زاذان متروكان، كما في «الميزان» ٣: ٣٠١ ـ ٣٠٢ و ٥٤٦ ـ ٥٤٧.

والحديث عند ابن ماجه في «سننه» ١: ٩٧ برقم ٢٦٣، في المقدّمة باب من سئل عن علم فكتمه: عن الحسين بن أبـي السريّ، عن خلف بن تميم، عن عبد الله بن السري، عن ابن المنكدر، عن جابر مرفوعاً بلفظ: «إذا لعن آخر هذه الأمة أولها، فمن كتم حديثاً فقد كتم ما أنزل الله عز وجلّ». والحسين كذَّاب كما في «الميزان» ١: ٥٣٦. والله تعالى أعلم. =

ورَوَى جابر بن عبد الله أيضاً، عنه صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: «يُوزَنُ حِبرُ العلماء ودَمُ الشهداء، فيَرجحُ ثوابُ حِبْر العلماء على ثوابِ دَمِ الشهداء، ومن زار عالماً فكأنما زارني، ومن صافح عالماً فكأنما صافحني، ويقال للعالم: اشفع في تلامذتك ولو بَلَغ عدَدُهم كنجوم السماء، ومن تعلَّمَ مسألةً واحدة قلَّده الله تعالى يومَ القيامة بألفِ قِلادة من نُور، وغَفَر له ألفَ ذنب، وبَنَى له مدينةً من ذهب»(١).

= وروى ابن عساكر عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «إذا ظهرت البدع، ولَعَنَ آخِرُ هذه الأمة أولَها، فمن كان عنده علم فلينشره، فإن كاتم العلم يومئذٍ ككاتم ما أنزل الله على محمد». ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، وقال المناوي في «التيسير» ١: ١١٥ «إسنادُه ضعيف». والله أعلم بالصواب.

(١) روى الطرف الأول منه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» ١: ٣١، عن أبي الدرداء، والشيرازي في «الألقاب» عن أنس، والموهبي في «فضل العلم» عن عمران بن حصين، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ١: ٧١، عن النعمان بن بشير مرفوعاً: «يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء، فيرَجحُ مداد العلماء على دم الشهداء». قال الذهبي في «الميزان» ٣: ٥١٧ «متن موضوع». كما في «إتحاف السادة المتقين» ١: ٧٤، و «فيض القدير» ٦: ٤٦٦.

وروى أبو نعيم عن ابن عباس رفعه: «من زار العلماء فكأنما زارني، ومن صافح العلماء فكأنما صافحني، ومن جالس العلماء فكأنما جالسني، ومن جالسني في الدنيا أُجلِسَ إليَّ يوم القيامة». وفي إسناده حفص بن عمر العدني، كذّبه يحيى بن يحيى النيسابوري، وقال البخاري: منكر الحديث. كذا في «ذيل اللآلىء المصنوعة» للسيوطي ص ٣٥.

وأما قوله (يقال للعالم: اشفع في تلامذتك ولو بلغ عددهم كنجوم السماء)، فلم أجده فيما رجعت إليه من مصادر الحديث، ولكن في نكارة متنه ما يغني عن البحث عن سنده. نعم ورد في شفاعة العلماء ما سبق في ٢٤٨ عن ابن عباس =

ورَوَى ابن عُمَر وأسامة بن زيد رضي الله عنهما، عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «يَحْمِلُ هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين»[١].

فأحْسِنوا رحمكم الله تعالى تلقِّيَ ما يَرِدُ عليكم من سُنَنِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأحاديثِه، وقيِّدوها، فإنَّ عبد الله بن عَمرو رضي الله عنهما[٢] قال:

قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «قيِّدوا العلمَ، قيل: يا رسول الله، وما تقييدُهُ؟ قال: الكِتَاب»[٣].

= رضي الله عنه ــ وقد سبق الكلام عليه ــ وما رواه ابن ماجه في سننه ٢: ١٤٤٣ برقم ٤٣١٣ في الزهد، باب ذكر الشفاعة، عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء». وفي سنده عنبسة بن عبد الرحمن متروك كما سبق، وعِلَاق بن أبي مسلم مجهول، كما في «تهذيب التهذيب» ٨: ١٩٥ و «تقريب التهذيب» ص ٤٣٦. وانظر للاستزادة «إتحاف السادة المتقين» ١: ٨٠ ــ ٨١.

وأما الطرف الأخير من الحديث فلم أقف عليه أيضاً ولكنّه باطل لنكارة متنه. والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث مطوّلاً في ص ٨٨ ــ ٩٠ وص ١٣٣ ــ ١٤١ من «مقدّمة التمهيد» فانظره هناك.

(٢) وقع في أكثر النسخ (عبد الله بن عُمَر) والصواب ما أثبته تبعاً لنسخة مكتبة الملك سعود، وهو كذلك في مصادر الحديث.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» ١: ٤٦٩، والحاكم في «المستدرك» ١: ١٠٦، والخطيب في «تقييد العلم» ص ٦٩، وغيرهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً، وفي أسانيدهم جميعاً عبد الله بن المؤمل، وثّقه ابن معين في بعض =

وشَكَى إليه رجلٌ قِلَّةَ الحفظ، فقال: «استعِنْ بيمينِك»[١].

ورَوَى ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «إنَّ أوَّل ما خَلَق اللّٰهُ جَلَّ ثناؤه: القَلَمُ، وأمَرَه أن يكتُبَ ما هو كائنٌ إلى يوم القيامة»[٢].

فقيِّدوا رحمكم الله تعالى العلمَ بالكتاب، يرتفع عنكم الارتياب.

واعلموا أنَّ للتحديث مراتبَ في الإبلاغِ والأَدَاءِ، اختَلَف العلماء في أعلاها، فقال قومٌ: أعلاها قراءَةُ العالم على السَّامِـع، وقال بعضهم: بل

= الروايات، وقال ابن نمير: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً قليل الحديث: وضعفه الأكثرون لسوء حفظه، ولم يتّهموه في صدقه وعدالته، انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٦ : ٤٦.

وقد صحّ عن عمر بن الخطاب وأنس بن مالك رضي الله عنهما قولهما: «قيّدوا العلم بالكتاب»، رواه عنهما الحاكم في «المستدرك» ١ : ١٠٦ وآخرون سوى الحاكم. كما صحّ أن عبد الله بن عَمْرو رضي الله تعالى عنهما كان يكتب أحاديثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بإذن منه. وهناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة الصحيحة تدل على جواز بل وجوب كتابة العلم عند خوف الضياع، وهي مبسوطة في مظانّها.

(١) رواه الترمذي في «جامعه» ٤ : ١٤٥ ــ ١٤٦ في كتاب العلم، باب الرخصة في كتابة العلم، عن أبـي هريرة رضي الله تعالى عنه، وقال: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: الخليل بن مرة ــ راويه ــ منكر الحديث».

ورواه الطبراني في «الأوسط» ٣ : ٣٩٣ عن أنس رضي الله تعالى عنه، وفي سنده إسماعيل بن سيف ضعيف. قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١ : ١٥٢.

(٢) رواه أبو يعلى بسند صحيح في «مسنده» ٤ : ٢١٧ من طبعة أسد، والبيهقي في «السنن» ٩ : ٣، والحديث عند أبـي داود في «سننه» ١٢ : ٤٦٧ مع عون المعبود، والترمذي في «جامعه» ٥ : ٩٦ في التفسير، سورة «نون والقلم»، عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

قراءةُ المتعلِّم على العالم أفضَلُ، وحُكيَ ذلك عن مالك وأبـي حنيفة والحسن بن عُمارة وابن جُرَيج وغيرِهم، وعُلِّلَ ذلك بأن السامعَ أَرْبَطُ جَأْشاً[١]، وأوْعَى قلباً.

ثم اختَلَف العلماءُ من أهل الشأن في لفظِ: حدَّثَنا، وأخبَرَنا، هل هما بمَعنىً واحدٍ أو بمعنيينِ مختلفينِ؟[٢].

فذهب أكثَرُ العلماء إلى أنه لا فَرْقَ بين قولِ المحدِّث: حَدَّثَنا، وقولِهِ: أخبرَنَا.

وذهب آخرون إلى أنَّ قولَهُ: حدَّثَنا دالٌّ على أنه سَمِعَهُ من لفظِ مُحدِّثِه، وأنَّ قولَه: أخبرنا دالٌّ على أنه سَمِعَهُ بقراءتِهِ أو بقراءةِ غير الشيخ. وقد رَوَيْنا عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: «حدَّثَنا وأخبَرَنَا سَوَاءٌ»[٣].

---

(١) الجَأْش: النفس أو القلب. أي إن السامع أثبتُ قلباً وأوعى.

(٢) وقد ألّف الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في هذه المسألة فصلاً سماه «التسويةُ بين حدّثنا وأخبرنا وذكرُ الحجة فيه»، وهي الرسالة الرابعة من هذه المجموعة.

(٣) هذا الحديث كذب محض، مكشوف الافتراء والبطلان، لا حاجة إلى وجود نص على كونه موضوعاً ولا إلى معرفة مصدرٍ له يُسنده بسندٍ واهٍ، فمن المعلوم أن هذه التسوية بين حدثنا وأخبرنا أمر اصطلاحي متأخر حَدَث في القرن الثاني، ولم يكن في عهد النبـي صلى الله عليه وسلم، والصحابة وكبار التابعين، فاختلاقُ من اختَلَق حديثاً نبوياً في التسوية بين هاتين الصيغتين بُهتٌ مكشوف وزيف مرصوف! وأبشَعُ مِن كذبِهِ جعلُه فيصلاً في مسألة اصطلاحية اختلف العلماء فيها!

وأذكرتني بداهة كذب هذا الحديث ببداهة كذب حديثين آخرين اخترعهما =

. . . . .

= الكذّابان المعروفان: أحمد بن عبد الله الجُويباري الهروي، وعبد الرحيم بن حبيب الفاريابي.

١ ـ جاء في «ميزان الاعتدال» للذهبي ١:١٠٨، في ترجمة (أحمد بن عبد الله الجُوَيْباري، ويقال: الجُوْبَاري)، الذي كان يُضرَبُ المثل بكذبه، جاء فيها ما يلي: «قال البيهقي: سمعتُ الحاكم يقول: اختَلَف الناسُ في سماع الحسن من أبي هريرة، فحُكيَ لنا أنه ذُكِرَ ذلك بين يدي الجويباري، فرَوَى حديثاً مسنداً أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: سَمِعَ الحسَنُ من أبي هريرة»!

٢ ـ وجاء في «ميزان الاعتدال» أيضاً ٢:٦٠٣، في ترجمة (عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي) الوضاع، ما يلي: «عبد الرحيم، حدثنا صالح بن بَيَان، عن أَسَد بن سعيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما جاء عن الله فهو فريضة، وما جاء عني فهو حَتْم، وما جاء عن الصحابة فهو سنة، وما جاء عن التابعين فهو أثر، وما كان عمن دونَهم فهو بِدْعَة».

كما أذكرتني بحديث مثلهما أورده ابن الجوزي وسكت عنه، مع كونه ظاهر الوضع! ومجرد إيراده بليّة فكيف السكوت عنه! قال رحمه الله في أول كتابه «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» ص ١٤٩ (باب في أن القرآن غير مخلوق): «أخبرنا عبد الله بن علي المُقري، قال حدثنا عبد الملك بن أحمد السُّيُوري، قال حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد الخلّال، قال حدثنا أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم، قال حدثنا أبو الطيب محمد بن الحسين بن حميد، قال حدثنا محمد بن عيسى بن سلام الأدمي، قال حدثنا عبد الملك بن عبد ربه الخَوَّاص، قال حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي الدرداء، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن، فقال: كلام الله غيرُ مخلوق». اهـ.

وعبد الملك المذكور قال عنه الذهبي في «الميزان» ٢:٦٥٨: «منكر الحديث، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع». وانظر «لسان الميزان» ٤:٦٦ أو ٥:٢٦٨.

فما أكشَفَ هذا البهتان على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن بعض =

. . . . .

= الكذّابين وجهه وقاح لا حياء فيه ولا خجل، ولا حياة ولا وجل! فإنا لله!

ومثل هذه الأحاديث المكشوفة الوضع والكذب، تكشِفُ عن راويها المستدلِّ بها أنه صِفرُ اليَدَيْنِ من التمييز بين الصدق والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم! وقد يكون هذا المستدل على غاية من التقوى والصلاح، أو الحفظِ والاستظهار للأحاديث، ولكن هذا شيء والتمييز شيء آخر، فلا مانع من أن يُوجَد في الرجل هذا ويُفقَدَ هذا، فتلك مواهب الله لعباده، و ﴿ذلك فَضْلُ الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾.

وكم من عالمٍ: فقيهٍ، أو محدِّثٍ، أو مفسِّرٍ، أو مؤرخٍ، كثيرِ الحفظ لعلمِه، لكن ليس عنده تمييزٌ بين صحيحِ ذلك العلم وسقيمِه، وأصيلِهِ ودخيلِه، فيُوردُ منه العليلَ والدخيل، موردَ الصحيحِ والأصيل، دون توقف أو تنبُّه أو تحرُّج، وهذا فتنة على الجهلاء!

والعلماءُ النُّقَّادُ الجهابذة، الذين أُوتوا موهبةَ الحفظِ للفقه أو الحديث أو التفسير أو التاريخ. . .، وأُوتوا معها موهبةَ التمييزِ والفَرْزِ لما يصحُّ من ذلك العلم وما لا يصح، وللمقبولِ منه والمردود: قليلون جداً بالنظرِ إلى سَوَادِ العلماء، ولا يُوجَدون إلاَّ أفذاذاً في الأزمان المتطاولة.

فلذا تَقَعُ في كثيرٍ من العلوم والكتب: الأقوالُ الضعيفة، والآراءُ الواهية، والنُّقولُ المرفوضة، وتستمرُّ زَمَناً أو أزماناً في الذكرِ والعَرْض، حتى يَنقُدَها العالمُ الأفيقُ المميِّزُ، فيَكشفَ ضعفَها، ويُظهِرَ زيفَها، فتنزويَ بفضل تنبيهه وتدقيقه، ولذا يَفزعُ الباحثون النبهاء، إلى هؤلاء العلماء الكبار المبرِّزين الأفذاذ، في تحقيق صِعابِ المسائل ودِقاقِ المباحث، فيجدوا عندهم ما يَشفي الغليل، وينيرُ السبيل، ويهدي إلى الحقِّ والصواب.

فعليك بقراءةِ كتب هؤلاء الأفذاذ النبغاءِ واقتنائِها، في العلم الذي تتجهُ إليه ما استطعتَ، فإنها تُنمّي ملكةَ اليَقَظَة في الفكر، والدقةِ في الفهم، والتمييزِ في الحكم، وتُسعِفُ وتُنجدُ في الوقت المناسب، إذا اضطربت الأقوال، وتعارضت الآراء، واشتبهت الروايات، فإن النبوغَ يُعدي، والخُمولَ يُعدي، فاختر لنفسك ما يحلو.

هذا، مع أنه لا فَرْقَ عند العرب بين قول القائل: حدَّثني فلان، أو أخبَرَني فلان، وقد قال بعضُ العلماء: الفَرْقُ بينهما من التعمُّق، وأظنُّهُ لم يقع له هذا الحديثُ الذي أوردناه! ولو وَقَعَ له لكان إنكارُه أشدَّ من هذا. فهذه طُرُقٌ من الإبلاغ.

واختار بعضُ العلماء في الإجازة أن يقول: أنبأنا، وفي المُنَاوَلةِ: أن يقول: أخبَرَنا مُناوَلةً.

فأمَّا المناولَةُ فإنها معمول بها ومعوَّلٌ عليها، لم تَزَل العلماءُ يأخذون بها قديماً وحديثاً، في كتب الحديث والفقه وغير ذلك.

وطريقُها: أن يأخُذَ الشيخُ الكتابَ الذي صَحَّ سماعُهُ فيه، فيُناوِلَهُ تلميذَهُ، ويقول له: حَدِّثْ بما في هذا الكتاب عني.

وكذلك إذا أتى الطالبُ إلى العالم بكتاب وهو يَعلمُ أنه سماعُهُ من شيخِهِ وحديثُهُ الذي لا يَشُكُّ فيه، فيقولُ له: أَروِي عنك ما في هذا الكتاب؟ فيقولُ: نعم. فللطالبِ أن يرويَهُ عنه، وهذا أيضاً مأخَذٌ من مآخذِ العلم.

وقد رَوَى القعنبيُّ عن مالك رحمه الله تعالى، أنه قال: رأيتُ ابن شهاب يُؤتَى بالكتاب، فيقالُ له: نأخُذُ هذا عنك؟ فيقول: نعم[١]. وقد رُوِيَ عن ابن عَبَّاسٍ أنه قال لأصحابه في كِبَرِهِ: إني قد تَلِهْتُ[٢]، وإنَّ

(١) لم أجد هذا من رواية القعنبي ــ وهو عبد الله بن مسلمة ــ عن مالك فيما رجعت إليه، نعم جاء في «الكفاية في علم الرواية» ص ٣٢٩ عن ابن أبي أويس عن مالك نحوه بأطول مما هنا.

(٢) في المخطوطات الثلاث (بَلِهْت) بالباء، والمثبتُ من «الكفاية» ص ٢٦٣، =

إقراري لكم كقراءتكم عليَّ.

وأما الإجازة فإنها طريقٌ من الإبلاغ أيضاً، معمولٌ بها قديماً وحديثاً، وهو أن يَكتُبَ العالمُ خَطَّهُ، أو يُكتَبَ عنه بأمرِهِ، أَوْ يَتلفَّظَ بذلك لطالبه، فيقولَ: إني قد أجزتُ لفلانِ بن فلان أن يَرويَ عني ما صَحَّ عنده من كذا وكذا، فيَخُصَّ أو يَعُمَّ، وذلك في القُوَّةِ كالمُناولة وهو مذهبُ مالك وأبـي حنيفة والحَسَن بن عُمَارة وابن جُرَيج وغيرِهم من العلماء.

والدليلُ على صحة ما ذهبوا إليه في المناولة والإجازة: ما رُوِيَ أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بَعَثَ عبدَ الله بنَ جَحْش، وبَعَث معه ثمانيةً من المهاجرين وكَتَب لهم كتاباً، وأَمَرَهُ أن لا يَنظُرَ فيه حتى يَسيرَ يومينِ، ثم يَنظُرَ فيه، فمَضَى لِمَا أمرَهُ، فامتَثَل أَمْرَهُ، وعَمِلَ بمضمونِهِ[1]، فهذا

= يقال: تَلِه الرجل، إذا نسي وضلّ الشيء. ونقل الخطيب هناك عن ابن فارس، تَلِهَ الرجلُ إذا تحيّر، والأصل وَلِه، إلاَّ أن العرب قد تقلب الواو تاء فيقولون تجاه والأصل وجاه.

والخبر رواه الترمذي أيضاً في «العلل الصغير» ١:٢٣٣ مع شرح ابن رجب، وروى نحوه مختصراً الرّامهرمزي في «المحدّث الفاصل» ص ٤٢٩ في باب القراءة على المحدّث.

ثم إن لفظ الخبر عند الخطيب كما يلي: «... إني قد تلهتُ من مصيبتي هذه، فمن كان عنده علم من علمي أو كتب من كتبـي فليقرأ عليّ فإن إقراري له كقراءتي عليه». ونحوه عند الترمذي. ولفظه عند الرامهرمزي بـ «اقرؤوا عليّ فإن قراءتكم عليّ كقراءتي عليكم»، فالخبر حجة في صحة العرض ولا يتعلق بالمناولة، وعلى هذا فإيراد المؤلف له في حجج المناولة تساهل.

(١) علّقه البخاري في «صحيحه» ١:١٥٣ مع الفتح، في كتاب العلم باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان. ووصله ابن حجر في «فتح =

وما أشبهه من كُتُب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم حُجَّةٌ في المُنَاوَلةِ والإجازة.

وقد اختُلِفَ في الحديث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، هل يجوز روايتُه بالمعنى، أو لا يجوزُ إلَّا بحكايةِ لفظِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم؟ فقال قوم: يجوزُ بالمعنى، وقال آخرون: لا يجوزُ إلَّا بحكاية لفظِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولم يُختَلَف في أنَّ حكايتَهُ لفظاً ومعنى أحسَنُ وأصوَبُ[1].

بابٌ في اللَّحْنِ إذا رواه الشيخ

ذهب ناسٌ من أهل العلم إلى أن المُحدِّث إذا رَوَى لفظاً ملحوناً، لم يَجُز للسامع أن يَروِيَهُ عنه إلَّا كما سَمِعَه وإن كان ملحوناً، واحتجوا بقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «نَضَّر الله امرَءاً سَمِعَ مقالتي فحَفِظَها، وأدَّاها كما سَمِعَها»[2].

= الباري» وصححه، والعيني في «عمدة القاري» ٢: ٢٤. وانظر لتفصيل المسألة «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٢٥٤ النوع الحادي والخمسون، و «الكفاية في علم الرواية» ص ٣٢٦، باب في وصف أنواع الإجازة وضروبها، و «الإلماع» للقاضي عياض ص ٧٩، الضرب الثالث: المناولة، وغيرها من كتب المصطلح.

(١) تجد تفصيل مسألة الرواية بالمعنى وفروعها في «توجيه النظر» للعلّامة الجزائري ٢: ٦٧١ ــ ٧٠٢ و ٧٤٩ ــ ٧٦٣، أوفى وأشمل مما عند غيره، فعليك به.

(٢) حديث مشهور، خُرِّج في «السنن» أو بعضها، من حديث ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وجبير بن مطعم، وصححه ابن حبان والحاكم، وذكر أبو القاسم بن منده في «تذكرته» أنه رواه عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أربعة وعشرون صحابياً، قاله الحافظ ابن حجر في «تخريج مختصر ابن الحاجب» ــ ١: ٣٦٣ وذكر أنه وقع له =

وقال آخرون: بل على السامع أن يَروِيَهُ مُعْرَباً إذا كان عالماً بالعربية، لأن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان أفصحَ العرب، وقد نزَّهه الله تعالى عن اللحن، وٱستَحسَن هذا القولَ بعضُ أهل الحديث.

وقال الشيخ أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم القَطَّان[1]: يَكتُبُ الحديث

= زيادة ستة عليها ــ، كما في «فيض القدير» للمناوي ٦: ٢٨٤.

ولفظ الترمذي في «جامعه» ٥: ٣٤ في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السّماع، من طريق عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الله بن مسعود: «نضر الله امرَءاً سمع منا شيئاً فبلّغه كما سمع...».

وقال الإمام اللغوي أحمد بن فارس في «مأخذ العلم» ردّاً على من استدلّ بهذا الحديث في وجوب رواية اللحن ما نصّه: «إنما أراد أن يبلّغه في صحة المعنى واستقامة المراد به، من غير زيادة ولا نقصان يغيّران المعنى، فأما أن يسمع اللَّحْن فيؤدّيه فلا. وبعد فمعلوم أن النبـي صلى الله عليه وسلم كان لا يلحن، فينبغي أن تؤدّى مقالته عنه في صحة كما سُمِعَ منه». انتهى من «توجيه النظر» للجزائري ٢: ٦٩٠ ــ ٦٩١.

وانظر أيضاً لمسألة اللَّحن إذا رواه الشيخ: «الكفاية» للخطيب ص ١٨٥ ــ ١٨٨، و ١٩٤ ــ ١٩٨، و «فتح المغيث» للسخاوي ٣: ١٦٧ ــ ١٧٦.

(١) هو الإمام الحافظ القدوة شيخ الإسلام، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، القزويني القطّان عالم قزوين. مولده في سنة أربع وخمسين ومئتين. سمع من الإمام ابن ماجَهْ «سننه»، وأبـي حاتم الرازي، وإبراهيم بن دِيزِيل، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وهذه الطبقة. حدّث عنه الزبير بن عبد الواحد الحافظ، وابن فارس اللغوي، وأحمد بن علي بن لال، وغيرهم.

جمع وصنّف، وتفنّن في العلوم، وثابر على القُرَب قال الخليلي: أبو الحسن القطان، شيخ عالم بجميع العلوم والتفسير والفقه والنحو واللغة. توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مئة. من «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٤٦٣ ــ ٤٦٥.

على ما سَمِعَهُ ملحوناً، ويكتب على حاشية كتابه: كذا وقع في الرواية، والصوابُ كذا وكذا. وصوَّب بعضُ المشايخ هذا، وأنا أستحسِنُهُ وآخُذُ به.

بابُ من يُروَى عنه ومن لا يُروَى عنه

سُئِلَ شعبةُ رضي الله تعالى عنه عمن يُترَكُ حديثُه، فقال: مَنْ رَوَى عن المعروفين ما لا يَعرفُهُ المعروفون فأكثَرَ: تُرِكَ حديثُه، ومن اتُّهِمَ بالكذبِ تُرِكَ حديثُه، وإذا أكثَرَ التخليطَ والغَلَط تُرِكَ حديثُه، وإذا رَوَى ما أُجمِعَ عليه أنه غلطٌ تُرِكَ حديثُه، وما كان غيرَ ذلك فارْوِ عنه[1].

---

(١) رواه عن شعبة الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٦٣، وانظر نصوصاً أخرى في هذا الموضوع عن غير واحد من الأئمة في «كتاب الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ١/١: ٣١ ــ ٣٤، و «المحدّث الفاصل» للرامهرمزي ص ٤١٠، و «الكفاية» للخطيب ص ١٤٢ ــ ١٤٥، وغيرها.

وتجد شرح هذه الصفات التي ذكرها شعبة لمن لا تقبل روايته في كتب المصطلح وفي ثنايا بحوثهم في كتب الرجال. فانظر للصفة الأولى «مقدّمة صحيح مسلم» مع الشرح ١: ٥٥ ــ ٥٨، و «ميزان الاعتدال» للذهبي ٣: ١٤٠ ــ ١٤١ ترجمة علي بن المديني. وتعرّض لشرح الصفة الثانية قليلاً ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١: ١٤١ ــ ١٤٤، وابن حجر في «شرح النخبة» ص ١١٦ مع شرح «إمعان النظر» لأكرم النصربوري السِّنْدي.

وطريقُ معرفة «المتهم بالكذب» عن «الكذّاب» و «الوضّاع» أو «الذي يضع» وعن الصدوق كثيرِ الخطأ أو فاحشِ الغلط هو إدمانُ النظر في كتب الضعفاء والمجروحين للأئمة المتقدّمين والحفاظ الجهابذة المتأخرين.

وتجد شرح الصفة الثالثة في «مقدّمة صحيح ابن حبان» ١: ١٥٣ و ١٥٤، و «شرح علل الترمذي» لابن رجب ١: ١٠٥ ــ ١٠٤، و «فتح المغيث» للسخاوي ٢: ١٠٣ ــ ١٠٥، و «توضيح الأفكار» للأمير اليماني ١: ٩ ــ ١٢ وغيرها، وأما =

وقال ابن شهاب: هذا العلمُ أدَّبَ اللَّهُ به نبيَّه صلَّى الله عليه وسلَّم، وأدَّبَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم به أُمَّتَهُ، وهو أَمَانَةُ الله تعالى إلى رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم، ليؤدِّيَهُ على ما أُدِّيَ إليه، فمن سَمِعَ عِلْماً فليجعله أمامه حُجَّةً فيما بينه وبين الله تعالى[١].

وقد جاء أن الأنبياء تُوقَفُ وتُسأل: هل بلَّغَتْ ما بُلِّغ إليها[٢]؟ والعلماءُ ورَثَةُ الأنبياء[٣]، فلْيَحْذَر المبلِّغُ على نَفْسِه.

= ما يتعلق بالصفة الرابعة فانظرها في «فتح المغيث» أيضاً ٢: ١٠٥ ــ ١٠٦.

(١) في جميع النسخ (فليجعل) والمثبت من «معرفة علوم الحديث» ص ٦٣.

(٢) روى ابن ماجه في «سننه» ٢: ١٤٣٢ في الزهد، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم عن أبي سعيد الخدري بسند صحيح قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجيء النبي يوم القيامة ومعه الرجل، ويجيء النبي ومعه الرجلان، ويجيء النبي ومعه الثلاثة، وأكثر من ذلك وأقلّ، فيقال له: هل بلّغتَ قومك؟ فيقول: نعم. فيُدْعى قومه، فيقال: هل بلّغكم؟ فيقولون: لا، فيقال من يشهد لك؟ فيقول: محمد صلى الله عليه وسلم وأمته.

فتدعى أمة محمد صلى الله عليه وسلم فيقال: هل بلَّغ هذا؟ فتقول: نعم. فيقول: وما علمكم بذلك؟ فيقولون: أخبرنا نبيّنا بذلك أن الرّسل قد بلّغوا، فصدّقناه، قال: فذلك قوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ــ قال: عدلاً ــ لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾».

وأصل الحديث في «صحيح البخاري» ١٥: ٢١٩ مع شرح العيني، في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه...، مقتصِراً على ذكر نوح عليه السلام.

(٣) أخرجه في حديث طويل من حديث أبي الدرداء الإمام أحمد في «مسنده» ٥: ١٩٦، وأبو داود في «سننه» ١٠: ٧٢ برقم ٣٦٤٤ في أول كتاب العلم، والترمذي في «جامعه» ٤: ١٥٣ برقم ٢٨٢٣ في كتاب العلم، باب في فضل الفقه على العبادة، =

وليُعلَمْ أنه قد قيل: إنَّ السنة تقضي على الكتاب[١]، وقال أيوب السَّخْتِياني: إذا حُدّث الرجلُ سُنَّةً، فقال: دَعْنا من هذا وأَجِبْنا بالقرآن، فاعلم أنه ضال. قال الأوزاعي: وذلك أن السُّنَّة جاءت قاضيةً على الكتاب، ولم يجىء الكتابُ قاضياً على السنة[٢].

قلت: وقد قال الله عز وجل: ﴿وما آتاكم الرسولُ فخُذُوهُ وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[٣]، وقال عزَّ وجل: ﴿لِتُبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم﴾[٤]، فهذا يَعْضُدُ ما قالَهُ الأوزاعي، وهذا ما يتعلَّقُ بفَضْلِ العلم وطُرُقِ أدائِه.

ثم نرجعُ إلى ذكرِ (الصحيح) وغيرِه فنقول: الصحيحُ من أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم على مراتب:

١ ـ أصحُّها وأعلاها: ما اتَّفَق على تخريجه الشيخانِ البخاريُّ ومسلم في «صحيحيهما» رضي الله عنهما. [القسم الأَول من تقسيم الحافظ ابن الصلاح].

= ورواه غيرُهم، وصححه ابن حبان والحاكم وغيرهما، وحسَّنه حمزة الكناني، كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص ٢٨٦.

(١) قائلُ ذلك يحيى بن أبي كثير، كما في «سنن الدارمي» ١: ١٤٤، و «جامع بيان العلم وفضله» ١: ١٩١، ثم حكى ابن عبد البر عن الإمام أحمد أنه سُئل عن هذا فقال: ما أجْسُرُ على هذا أن أقولَه: «إنَّ السنَّة قاضيةٌ على الكتاب»، إنَّ السنة تفسِّرُ الكتابَ وتُبيِّنُه. انتهى.

(٢) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٦٥، والخطيب في «الكفاية» ص ١٦، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١٩١.

(٣) من سورة الحشر: الآية ٧.

(٤) من سورة النحل: الآية ٤٤.

٢ ــ ويتلوه ما انفرد به كلٌّ واحد منهما. [القسم الثاني والثالث].

٣ ــ ويتلوه ما كان على شرطِهما وإن لم يخرجاه في صحيحيهما، لعلةٍ وقعَتْ لهما. [القسم الرابع والخامس والسادس].

٤ ــ ثم دُونَ ذلك في الصحةِ ما كان إسنادُهُ حسناً[١].

---

(١) هذا التقسيم للحديث الصحيح الذي ذكره الميانشي لم أره لمن قبله، ولعله أول من قاله، وذكر ابن الجوزي في مقدّمة كتاب «الموضوعات» ١: ٣٢ ــ ٣٥ تقسيماً سداسياً لمطلق الأحاديث نحو هذا، ولعله وقف على تقسيم الميانشي وبنى عليه، ولما جاء ابن الصلاح جعل التقسيم ــ للحديث الصحيح ــ سُباعيّاً، وانتشر تقسيم ابن الصلاح من طريقه في الكتب، وأَخَذ مأخذ القبول والإقرار.

وكلّ هذه التقاسيم لا يخلو عن انتقاد ونقض. فأما نقض تقسيم ابن الصلاح فقد أوفيتُ الكلام فيه في تعليقي على «توجيه النظر» ١: ٢٨٨ ــ ٢٩٥.

وأزيدُ هنا بيان نقضِ تَقسيم ابن الجوزي بعد نقل كلامه ــ وهو ينقض تقسيم الميّانشي أيضاً ــ، قال رحمه الله في مقدِّمة كتاب «الموضوعات» ١: ٣٣ ما يلي:

«اعلم ــ وفقك الله ــ أن الأحاديث على ستة أقسام:

القسم الأول: ما اتُّفِق عليه ــ أي ما اتفق عليه البخاري ومسلم ــ [القسم الأَول من تقسيم الحافظ ابن الصلاح].

القسم الثاني: ما انفرد به البخاري أو مسلم، فهذا محكوم له بالصحة عند جمهور أهل النقل. [القسم الثاني والثالث].

القسم الثالث: ما صح سنده على رأي أحد الشيخين [القسم الرابع والخامس والسادس]، فيلحق بما أخرجاه إذا لم يعرف له علّة مانعة، وهذا يعز وجوده ويقلّ، وقد صنَّف أبو عبد الله الحاكم كتاباً كبيراً سمَّاه «المستدرك على الشيخين» ــ يعني «الصحيحين» ــ ولو نوقش فيه بانَ غلطُه.

القسم الرابع: ما فيه ضعف قريب محتمل، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به، وقد كان أحمد بن حنبل يقدّم الحديث الضعيف على القياس. =

. . . . .

= القسم الخامس: الشديد الضعف الكثير التزلزل، فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدنيه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوي التزلزل، وبعضهم يرى شدّة تزلزله فيلحقه بالموضوعات.

القسم السادس: الموضوعات المقطوع بأنها محال وكذب، فتارة تكون موضوعة في نفسها وتارة توضع على الرسول صلى الله عليه وسلم وهي كلام غيره.

أما الأقسام الأربعة الأول فالقلب عندها ساكن، وأما القسم الخامس فقد جَمعتُ لكم جمهوره في كتابي المسمى بـ «العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وقد جرَّدتُ لك في ذلك الكتاب الموضوعات». انتهى.

وهذا التقسيم الذي ذكره ابن الجوزي رحمه الله تعالى يَرِدُ عليه ما يرد على تقسيم ابن الصلاح في إطلاق القول بتقديم المتفق عليه على ما عداه وأنه في أعلى مراتب الصحة، وبتقديم ما خرّجه أحد الشيخين على ما صح سنده على شرطهما أو أحدهما مطلقاً، على ما أوضحته في تعليقي على «توجيه النظر» وسبقت الإحالةُ إليه أولَ التعليقة.

ومما ينبغي لفت النظر إليه هنا هو أن ابن الجوزي رحمه الله تعالى جعل ما انفرد به البخاري عن مسلم وما انفرد به مسلم عن البخاري قسماً واحداً وفي مرتبة واحدة، وهما عند ابن الصلاح مرتبتان: القسم الثاني والقسم الثالث في تقسيمه. وكذلك جعل ما هو صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، وما هو صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه، وما هو صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه: قسماً واحداً وفي مرتبة واحدةٍ، وهذه عند ابن الصلاح ثلاث مراتب: القسم الرابع، والخامس، والسادس في تقسيمه.

فهذا مما يخالف ويخدش في تقسيم ابن الصلاح ويعزز قول من نقضه وانتقده في ترتيب الأصحية، مع العلم أن كلام كل من ابن الجوزي وابن الصلاح لا يصح أن يفهم على العموم والشمول لكلّ حديث، لعدم اطراد هذا ولا ذاك نظراً إلى الواقع والبرهان الصحيح. =

. . . . .

= ولم يذكر ابن الجوزي مرتبة لما صح من الحديث عند غير الشيخين ولم يخرجاه وليس هو على شرطهما أو شرط أحدهما، وجعل ابن الصلاح هذا القسمَ القسمَ السابع من تقسيمه، فلعل ابن الجوزي يعدّ هذا القسم في مرتبة القسم الثالث وهو ما صح على رأي أحد الشيخين ولم يخرجاه. فإن صحّ ذلك ففيه نظر ظاهر، لا سيما إذا كان ابن الجوزي يذهب ـ كعامّة المحدّثين ـ إلى أنَّ لشرط الشيخين ورأيهما في التصحيح مزيةً على شرط ورأي الآخَرِين من أئمة الحديث.

وتَرِدُ على تقسيم ابن الجوزي أنظار أخر سوى ما يرد على تقسيم ابن الصلاح، وذلك أنه لم يذكر في أقسام الحديث (الضَّعِيفَ ـ غير المطروح ـ)، وهو مرتبة بين (الحسن) و (المطروح الواهي) الذي جمعه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، ولا يخفى أنه يندرج في هذا القسم (الضعيف ـ غير المطروح ـ)، طائفة كبيرة من الأحاديث، وإن كان فيه ما تختلف فيه الأنظار وتتجاذب الآراء، وما قد يدخل في (الحسن لغيره) عند الاعتضاد، فإلغاء هذا القسم من التقسيم منعقد بلا ريب.

ثم إن ظاهر كلامه في القسم الرابع أنه يريد به (الحسن لذاته) الذي هو يلتحق بالصحيح في الاحتجاج به، وخرّج بعضَه الأئمةُ الذين اشترطوا الصحة في كتبهم كالبخاري ومسلم وغيرهما. ومعلوم أن هذا القسم لا يندرج تحت (الضعيف) أبداً، كما أنه لا يشمله قول الإمام أحمد وغيره (الحديث الضعيف أولى من رأي الرجال)، فحملُ ابن الجوزي مذهب الإمام أحمد وغيره من الأئمة في تقديم الضعيف على القياس، على هذا القسم الرابع من الحديث ـ وهو الحسن لذاته ـ منتقدٌ جدّاً.

وكذلك قوله في القسم الثالث ـ وهو ما صحّ سنده على رأي أحد الشيخين ـ إنه يعز وجودُه ويقلّ، ففيه أن الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان وهي صحيحة على شرطهما أو أحدهما غيرُ قليلة، بل هي كثيرة وافرة، ففي كتاب «المستدرك» للحاكم وحده ما لعلّه يقرب من ثلث كتابه مما هو على شرطِهما أو شرط أحدِهما، على ما قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٧ : ١٧٥، وإن قال ابن حجر إن الذي يسلم =

١ ــ وصِفَةُ الصحيح: أن يَروِيَهُ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم صحابيٌّ زائلٌ عنه اسمُ الجهالة، و ــ هو ــ أن يَرويَ عنه تابعيانِ عَدلانِ، ثم يَتداولَهُ أهلُ العلم بالقبول، وهو بمنزلةِ الشهادة على الشهادة، حكاه الحاكمُ أبو عبد الله(١).

فأمَّا الذي شَرَطَهُ الشيخان في «صحيحيهما» فهو أنهما لا يُدخلان في كتابيهما إلَّا ما صحَّ عندهما، وذلك ما رواه عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم اثنانِ من الصحابة فصاعداً، وما نقَلَه عن كل واحدٍ من الصحابة

= من «المستدرك» على شرطهما أو شرط أحدهما مما لم يخرجاه أو لم يخرّجا له نظيراً أو أصلاً، دون الألف كما ذكره في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١: ٣١٩.

وزد إلى هذا العدد ما يصح على شرطهما أو شرط أحدهما من «صحيح ابن خزيمة»، و «صحيح ابن حبان»، و «المنتقى» لابن الجارود وأشباهها، ومن كتب «السنن» و «المسانيد» و «المعاجم» وغيرها، فيصل ــ حينئذٍ ــ عدد (الصحيح) على شرطهما أو شرط أحدهما إلى مقدارٍ كبير، والتتبع والعدّ الدقيق يكشف الواقع على حقيقته.

(١) لم يحكه الحاكم عن أحدٍ، بل قاله قولاً من عنده في «معرفة علوم الحديث» له ص ٦٢ في النوع التاسع عشر. وقولُه منتقد، فلم يشترطوا لصحة الحديث أن يكون صحابيُّهُ ممن روى عنه عدلان، وقد قال الحاكم نفسه في «المستدرك» ١: ٤٢ بعد أن خرّج حديثاً لمطر بن عُكَامِس رضي الله تعالى عنه ــ ولم يرو عنه إلَّا أبو إسحاق السَّبِيعي ــ: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد اتفقا جميعاً على إخراج جماعة من الصحابة ليس لكلّ واحد منهم إلَّا راوٍ واحد».

والعجب من الميانشي حيث نقل كلام الحاكم وأقرّه، مع أنه لا وجود لهذا القسم من الحديث الصحيح ــ الذي عرّفه الحاكم ــ في المراتب الأربعة التي ذكرها الميانشي للحديث الصحيح، فتأمل وازدد عَجَباً!!.

أربعةٌ من التابعين فأكثَرُ، وأن يكونَ عن كل واحد من التابعين أكثَرُ من أربعة[(١)].

ورُوي عن مسلم أنه قال: لم أُدخل في كتابي هذا إلاَّ ما أجمعوا على صحته[(٢)]، يعني أئمةَ الحديث، كمالكٍ والثوري وشعبة وأحمد بن حنبل وابن مَهدي، وغيرِهم رضي الله عنهم[(٣)].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر بعد نقل كلام الميّانشي هذا متعجّباً منه: «هو كلام من لم يمارس «الصحيحين» أدنى ممارسة، فلو قال قائل ليس في الكتابين حديث واحد بهذه الصفة لما أبعد»، حكاه السيوطي في «تدريب الراوي» ١ :٧١.

وقال الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١ :٢٤١: «فهذا الذي قاله الميانجي ــ كذا ــ مستغنٍ بحكايته عن الردّ عليه، فإنهما لم يشترطا ذلك ولا واحد منهما. وكم في الصحيحين من حديث لم يروه إلاَّ صحابي واحد، وكم فيهما من حديث لم يروه إلاَّ تابعي واحد. وقد صرَّح مسلم في «صحيحه» ببعض ذلك، وإنما حكيتُ كلام الميانجي هنا لأتعقبه لئلاّ يُغترّ به».

(٢) قال ذلك مسلم في «صحيحه» ١ :١٢٢ من نسخة المتن، في كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، وانظر المراد من الإجماع الذي ذكره مسلم في «مقدّمة شرح مسلم» للنووي ص ١٦ و «تدريب الراوي» للسيوطي ١ :٩٨.

(٣) قال الإمام النووي في كتابه «الأذكار» ص ١٦٥، في آخر (باب الصلاة على الأنبياء وآلهم تبعاً لهم): «يستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم، من العلماء والعبّاد وسائر الأخيار، فيقال (رضي الله عنه)، أو (رحمه الله) ونحو ذلك.

وأما ما قاله بعض العلماء: إن قوله: (رضي الله عنه) مخصوص بالصحابة، ويقال في غيرهم: (رحمه الله)، فقط، فليس كما قال، ولا يُوافَق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه، ودلائله أكثر من أن تحصر». انتهى.

قال عبد الفتاح: ومنها قوله تعالى في (سورة البيّنة): ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا =

والذي اشتمل عليه كتابُ البخاري من أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم سبعةُ آلاف حديثٍ وسِتُّ مِئةِ حديثٍ ونيِّفٌ(١)، اختارَها من أَلْفِ أَلْفِ حديثٍ وسِتِّ مئة ألفِ حديثٍ ونيِّف(٢).

ووُلِدَ البخاري رحمه الله تعالى يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاثَ عَشْرَةَ ليلةً خلتْ من شوال، سنة أربع وتسعين ومئة، وتوفي رحمه الله تعالى يوم السبت مستهَلَّ شوال، سنةَ ست وخمسين ومئتين بسمرقند، بقرية يقال لها: خَرْتَنْك، ودُفِنَ بها، وكانت مُدَّةُ حياته اثنتين وستين سنةً إلَّا ثلاثة عشر يوماً، ولم يَترُك عَقِباً.

= الصالحات أولئك هم خير البريّة. جزاؤهم عند ربهم جَنَّات عَدْنٍ تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً، رضي الله عنهم ورضوا عنه، ذلك لمن خشي ربَّه﴾، ففي الآية الكريمة ذكْر عامة المؤمنين الصالحين من الصحابة وغيرهم ثم الترضّي عنهم من الله تعالى.

(١) انظر الكلام على عدد أحاديث «صحيح البخاري» في «مقدّمة فتح الباري» ص ٤٦٥ ـ ٤٦٩، و «فتح المغيث» للسخاوي ١: ٣٨ ـ ٣٩.

وهذا العدد الذي ذكره المؤلف هو عدد الأحاديث المرفوعة المسندة تقريباً مع عدّ المكرّرات.

(٢) الذي رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٨ عن السَّعْداني (محمد بن أحمد بن سَعْدان البخاري)، قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: قال محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ: «أخرجت هذا الكتاب ـ يعني الصحيح ـ من زهاء ست مئة ألف حديث».

وروى الخطيب أيضاً في «الجامع» ٢: ١٨٥ بسنده عن الإمام البخاري: «خرجته ـ أي «الصحيح» من ست مئة ألف حديث، وجعلتُه حجة فيما بيني وبين الله عز وجلّ».

فقول الميانشي: (من ألفِ ألفِ حديث...)! كلامٌ لا يُعتدُّ به.

وكان مسلم من أصحابه، ولم يَثبُت معه في المِحنة التي امتُحِنَ بها سواه[١]. وتوفي مسلم بن الحَجَّاج رحمه الله تعالى عَشِيَّةَ يَومِ الأحد، ودُفِنَ يوم الاثنين لخمسٍ بَقِينَ من رجب، سنةَ إحدى وستين ومئتين، ولم يُعْقِب.

واشتمل كتابُهُ رحمه الله تعالى على ثمانية آلاف حديث[٢]، واشتمل الكتابان على ألفِ حديثٍ ومئتَيْ حديثٍ من الأحكام[٣]، فرَوَتْ عائشة رضي الله عنها من جملة الكتابين مِئتين ونيفاً وسبعين حديثاً[٤]، لم يَخرج

---

(١) يشير إلى محنته مع الإمام محمد بن يحيى الذهلي في مسألة اللفظ بالقرآن، وقد ذكر أخبار تلك المحنة الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام البخاري من «سير أعلام النبلاء» ١٢ : ٤٥٣ ــ ٤٦٣، وذكرتها بإيجاز في تعليقي على «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا التهانوي ص ٣٦١ ــ ٣٨٤. وطبعتها في رسالة لطيفة مستقلة نفدت من زمن بعيد باسم «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل».

(٢) الذي قاله الحافظ أحمد بن سلمة رفيق مسلم في تأليف «الصحيح» هو أنه اثنا عشر ألف حديث. يعني بالمكرّر، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٢ : ٥٦٦، وغيره. وأمّا بغير المكرر فعدّة أحاديثه على ما قاله النووي نحو أربعة آلاف، وهي على ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي المصري في الطبعة التي خدمها ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثين حديثاً، والله أعلم.

(٣) نقل الحافظ في «النكت» ١ : ٣٠٠ عن القاضي أبي بكر ابن العربي أن الذي في «الصحيحين» من أحاديث الأحكام نحوُ ألفي حديث. والله أعلم.

(٤) قال في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص ٤٩٣ : «لها ألفان ومئتان وعشرة أحاديث، اتفقا على مئة وأربعة وتسعين، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين، ومسلم بثمانية وستين. فمجموع ما في «الصحيحين» لها ٢٩٦ حديث».

عن الأحكامِ منها إلاَّ يسير(١).

قال الحاكم أبو عبد الله: فحُمِلَ عنها رُبعُ الشريعة. وقد رَوَيْنا بإسنادنا عن بَقِيٍّ بن مَخْلَد رضي الله عنه، أنَّ عائشة رضي الله عنها روَتْ ألفين ومِئتَيْ حديثٍ وعَشْرَةَ أحاديث.

والذين رَوَوْا الأُلوفَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أربعة: أبو هريرة، وعبدُ الله بن عُمر، وأنسُ بن مالك، وعائشة، رضي الله عنهم أجمعين(٢).

وأما موطَّأُ الإمام مالك رحمه الله تعالى، فإنه يحتوي على ألفِ حديث وسبعِ مئةٍ وعشرين حديثاً، المسنَدَةُ منها سِتُّ مئة، والموصولة مئتانِ وثلاثةٌ وعشرون، والموقوفُ على الصحابة سِتُّ مئةٍ وثلاثَةَ عَشَر،

---

(١) كيف هذا وقد قال المؤلف آنفاً أن الكتابين اشتملا على ألف حديث ومئتي حديثٍ من الأحكام، وعدّة ما في «الصحيحين» لعائشة رضي الله تعالى عنها ـــ على قول المؤلف ـــ مئتان ونيف وسبعون حديثاً، ومعلوم أنّ جميع ما لها ـــ رضي الله عنها ـــ في «الصحيحين» لا يتعلّق بالأحكام، فالقول بأنه لم يَخرج من مرويات عائشة رضي الله عنها في «الصحيحين» عن أحاديث الأحكام إلاَّ يسير، فيه نظر طويل.

(٢) فروى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه خمسة آلاف وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً، وروى عبد الله بن عُمَر رضي الله تعالى عنهما ألفي حديث وست مئة وثلاثين حديثاً، وروى أنس بن مالك رضي الله عنه ألفين ومئتين وستاً وثمانين حديثاً.

وأغفل المؤلف ذكر من روى أكثر من ألف حديث، فقد روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ألفاً وست ومئة وستين حديثاً، وروى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ألفاً وخمس مئة وأربعين حديثاً، وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء إلاَّ أبا سعيد الخدري فإنه روى ألفاً ومئة وسبعين حديثاً كما في «تدريب الراوي» للسيوطي ٢: ٢١٧ ـــ ٢١٨.

والموقوف على التابعين مئتانِ وأربعة وثمانون حديثاً[١].

وتوفي أبو داود سليمانُ بن الأشعث لأربعَ عَشْرَةَ ليلةً بقيَتْ من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين.

ولنرجعْ إلى بقية التقسيم فنقول:

٢ ــ وأمَّا الحسَنُ فهو ما عُرِفَ مَخْرَجُه واشتَهَر رجالُه بالرواية، فإنه يَحسُنُ الاحتجاجُ به، وإن اختُلِف في كمالِ حفظِ رُواتِه وعدالتِهم[٢].

٣ ــ وأما المشهور فهو ما اشتَهَر مَخْرَجُه عند العلماء، واستفاض بينهم بالنقل، وتُلُقِّيَ بالقبولِ ولم يُرَدَّ، لأمورٍ اعتُضِد بها من عملِ أئمةِ الصحابة، ومُوافقةِ الأحاديثِ الصحيحة[٣].

٤ ــ وأما الفَرْدُ فهو ما انفَرَدَ بروايته بعضُ الثقاتِ عن شيخِهِ، دون

---

(١) تفردت نسخة جامعة الملك سعود الثانية بذكر عدد أحاديث «الموطأ»، وهذا العدد هو المنقول في «توضيح الأفكار» ١:٦١ ــ ٦٢ عن أبي بكر الأبهري إلا أنه قال في عدد المرسل ٢٢٢ وفي عدد أقوال التابعين ٢٨٥.

وقوله (والموقوف على التابعين...) تحرف في طبعة علي عبد الحميد إلى (وقرء على التابعين...)، وهو تحريف ظاهر!!.

(٢) انظر لتحقيق تعريف (الحسن) ومباحثه ببسط وإيضاح «توجيه النظر» للجزائري ١:٣٥٤ ــ ٣٩٠، و«ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني» للكنوي ص ١٤٢ ــ ١٧٨.

(٣) هذا الذي عرّف به المؤلف (المشهورَ) غير دقيق على اصطلاح المحدّثين، كما أنه لا ينطبق ــ تماماً ــ على اصطلاح الفقهاء والأصوليين في (المشهور)، وراجع لبحث (المشهور) «فتح المغيث» ٤:٨ ــ ٩، ١١ ــ ١٣، و«توجيه النظر» ١:١١١ ــ ١١٣.

سائر الرواة عن ذلك الشيخ[١]، وقد حكى شيخُنا المازَرِيُّ رحمه الله تعالى في كتابه «المُعْلِم بفوائد مُسْلِم» أنَّ زيادةَ العدل مقبولة. وذكره الإمام أبو عبد الله الحاكم في كتابه[٢].

٥ ــ وأما الغريبُ فهو ما شَذَّ طريقُه، ولم يُعرَفْ رَاوِيهِ بكثرةِ الرواية[٣].

٦ ــ وأما الشاذُّ فهو أن يَروِيَهُ راوٍ معروف، لكنه لا يُوافقُه على روايته المعروفون[٤].

---

(١) هذا نوع من الحديث (الفرد) ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٩٩ في النوع ٢٥، وانظر بحث (الفرد) في «فتح المغيث» ١ :٢٥٣ ــ ٢٥٨، و «تدريب الراوي» ١ :٢٤٨ ــ ٢٥١.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ١٣٠، النوع الحادي والثلاثون معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد. وتجد شرح حكم (زيادة الثقة) في «فتح المغيث» ١ :٢٤٥ ــ ٢٥٣، و «مقدّمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم» للعلامة المحدّث شبير أحمد العثماني.

ونوع (زيادة الثقة) نوع مستقلّ غير نوع (الفرد) فاستدلال المؤلّف على قبول (الفرد) بعبارة المازري لا يخلو من تساهل، وقبول (الحديث الفرد) إذا كان المنفرد ثقة موضع اتفاق بين علماء أهل السنة لا يحتاج إلى نقل كلام المازري فيه.

(٣) هذا التعريف للغريب غريب حسب مصطلح الفقهاء والمحدّثين جميعاً، وأغرب منه قول السخاوي في «فتح المغيث» ٤ :٣ نقلاً عن بعض المتأخرين: «إن الأحسن في تعريف الغريب ما قاله الميّانشي إنه ما شذّ طريقه ولم يعرف راويه بكثرة الرواية». واقرأ بحث (الغريب) مفصلاً في «شرح علل الترمذي» للإمام ابن رجب ١ :٤٠٦ ــ ٤٦١، و «إمعان النظر شرح نخبة الفكر» ص ٤٠ ــ ٤٤.

(٤) انظر بحث (الشاذ) في «فتح المغيث» ١ :٢٣٠ ــ ٢٣٤، والتعريف الذي =

٧ ــ وأما المسنَدُ فهو ما اتَّصَل سندُهُ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان رُوَاتُهُ عدولاً[١].

٨ ــ وأما المرسَلُ فهو ما أَرسَلَهُ التابعي، وهو أن يَروِيَ المحدِّث حديثاً بإسنادٍ متصل إلى التابعي، فيقولَ التابعيُّ: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[٢].

٩ ــ وأما الموقوف فهو ما أُوقِفَ على صحابيٍّ حكاه نَقْلاً عن الصحابة. ومثالُهُ ما رُوي عن المغيرة بن شعبة قال: كان أصحابُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يَقْرَعُون بابَهُ بالأظافِير. فهذا نوعٌ من الموقوف[٣].

= ذكره المؤلف للشاذ قريب من تعريف الإمام الشافعي له.

(١) لم أر من اشترط في (المتصل) أن تكون رواته عدولاً، وتجد بحث (المتصل) وما قيل في تعريفه في «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٧ ــ ١٩ النوع ٤، و «فتح المغيث» ١ :١١٩ ــ ١٢٢، و «توضيح الأفكار» ١ :٢٥٨ ــ ٢٥٩.

(٢) راجع لأقوال أهل العلم في تعريف (المرسل) وحكمه «مقدّمة التمهيد» لابن عبد البر ص ٧٧ من الرسالة الأولى من هذه المجموعة، و «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للحافظ صلاح الدين العلائي، و «ظفر الأماني» للعلامة اللكنوي، ص ٣٤٦ ــ ٣٥٣، و «مقدّمة فتح الملهم» للعلامة شبير أحمد العثماني.

(٣) عدُّ هذا النوع من الأحاديث من (الموقوف) رأي رآه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٩، ثم الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢ :٢٩١ تحت عنوان «تخريج السنن على المسانيد»، ورجّح ابن الصلاح وغيره كونه المرفوع التقريري، انظر «فتح المغيث» ١ :١٤٠ ــ ١٤١.

والحديث أخرجه عن المغيرة ــ غير الحاكم ــ البيهقيُّ في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص ٣٨١، وهو عند البخاري في «الأدب المفرد» ٢ :٥١٥ باب قرع الباب =

ومنه نوعٌ آخر لا يَخفى على أهل العلم، وهو الموقوفُ على الصحابيِّ من غير إرسال، وهو أن يَرْوِيَ الحديثَ إلى الصحابيّ، فإذا بَلَغ الصحابيَّ قال: إنه كان يقولُ: كذا، أو يفعلُ كذا وكذا، أو يأمُرُ بكذا وكذا[١].

١٠ــ وأما المنقطع فإنه ما انقطع اتصالُ إسنادِهِ برجلٍ لا يُعرَف، كقولك: حدَّثني فلان، عن فلان، عن رجلٍ، عن أبي هريرة، ونحوِه، فيُسَمَّى منقطِعاً، لأنه انقطع سندُهُ برجلٍ مجهول[٢].

وقد يَرِدُ من هذا النوع شيءٌ على حسب ما ذكرناه ولا يكون منقطِعاً، وهذا لا يُميِّزه إلاَّ عالمٌ حافظ، ولا يُمكنُ بَسْطُهُ في هذا المختَصَر، لأنه يُخرجه عن حَدِّه. وقلَّ من يُفرِّق بين المقطوعِ والمرسَلِ إلاَّ الحافظ[٣].

١١ــ وأما المُعضَلُ فهو نوع من المرسَل، والفرقُ بينهما أن المرسَل ما أرسلَهُ التابعيُّ إلى رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فيكونُ بينه

= عن أنس رضي الله تعالى عنه، وقول المؤلف (ما أُوقف على صحابي حكاه نقلاً عن الصحابة) ليس بصواب.

(١) هكذا عرّف الحاكم (الموقوف) في «معرفة علوم الحديث» ص ١٩ النوع ٥، وخالفه الآخرون فلم يشترطوا في (الموقوف) عدم الانقطاع، بل قال السخاوي في «فتح المغيث» ١ : ١٢٣ إنه شذ الحاكم في اشتراط عدم الانقطاع.

(٢) هذا أخذه المؤلف من قول الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٢٧ ــ ٢٩، وانظر أقوال الآخرين في تعريف (المنقطع) في «فتح المغيث» ١ : ١٨٢ ــ ١٨٥.

(٣) أراد بالمقطوع هنا المنقطع، والكلام أخذه من «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٢٧ النوع ٩.

وبين النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم رجل، فإن أَرْسَلَ وبَيْنَ الراوي وبَيْنَ النبـي ﷺ أكثَرُ من رجل فهو المُعْضَل[١].

والكلامُ فيما ذكرناه يَطُول، وإنما قصدنا التنبيهَ على عُلومِ الحديث، لتَلْتَفِتَ الهِمَمُ إلى ذلك، فيُطلَبَ في مَظانّه من الموضوعات فيه.

وهذه زُبَدٌ يَستفيدُها المبتدي، ويَستذكرُ بها العالمُ المنتهي، وتدعو إلى الرغبة في التبحر في هذا العلم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ونسألُ الله تعالى أن يَجعلَ ما قصدناه من ذلك خالصاً لوجهه الكريم، ومُقرِّباً من رحمتِه، ومُباعداً من نِقْمَتِه، بحولِهِ وقوتِه، وسَبَباً لمرضاته، ويَنفعنَا وإياكم به آمين، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله العليِّ العظيم، وحسبُنا الله ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير، وصلَّى الله على رسوله سيدنا محمد النبـي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

* * *

(١) نقل الحاكم نحو ذلك في «معرفة علوم الحديث» ص ٣٦ النوع ١٢ عن علي بن المديني وغيره، وانظر تمام الكلام على (المعضل) في «فتح المغيث» ١ : ١٨٥ ـ ١٨٩.

الرسالة الرابعة

التسوية بين حدثنا وأخبرنا
وذكر الحجة فيه

للإمام أبي جعفر محمد بن أحمد الطحاوي المصري

ولد سنة ٢٣٩ وتوفي سنة ٣٢١هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بها

عبد الفتاح أبو غدة

ولد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧هـ

رحمه الله تعالى

تقدمة المعتني بالرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله العلي الكبير، السميع الخبير، المتفضل على عباده بكل خير وتيسير، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ونبينا ورسولنا محمد البشير النذير، المخبرِ المحدِّث المُنبِىء عن رَبّه العليم البصير، وعلى آله وصحبه الهداة الدعاة إلى الصراط المنير، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم المصير.

أما بعد فيقول العبد الضعيف عبد الفتاح أبو غدة: هذه رسالة نادرةٌ رفيعةُ المقام، في «التسوية بين حدَّثنا وأخبرَنا وذكرُ الحجة فيه» عند المحدِّثين الكرام، ألَّفها إمامٌ عَلَمٌ من كبار الحفاظِ المحدثين الفقهاء الأعلام، هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سَلَامة الطَّحَاويُّ المصري رحمه الله تعالى، في مسألة من مسائل المصطلح، اختلفت فيها الأنظار، وتشابكت فيها الأفكار، فتوجه هذا الإمام الجليل الهُمَام، إلى بيان القول الفصل فيها، بهذه الرسالة اللطيفة الحجم، الغزيرة العلم، الفيصل في الحُكْم، فجزاه الله تعالى عن العلم والسنَّة المطهرة خير الجزاء، وأحسن إليه خير الإحسان لمثله في يوم الجزاء.

رأيتُ نشرَها في ضمن هذه المجموعة الخماسية: «خمس رسائل في

علم مصطلح الحديث»، لتزيدها نفعاً ورَفْعاً، وتنتشر بين أيدي إخوتي طلبة العلم والحديث الشريف، فتكونَ حَكَماً في بابها، ومَرْجعاً معتمداً لطلابها.

وحين طالعتُ هذه الرسالة في نسخة مخطوطة قبل سنين بعيدة، راقني منها قوّة الحُجَّة ونصاعةُ الاستدلال، وكثرةُ الاستحضار للنصوص المؤيِّدة للموضوع، حتى كأن السُّنَّة المطهرة بين عَيْنَيْ مؤلِّفها مرتبةٌ على المواد اللغوية، لا يَفُوتُ عليه منها فائت، ولا يتجافى عن ذهنه الحفيظ منها أثر، فتذكرتُ بها حِفظَ أئمتنا السالفين رضي الله عنهم وكيف كانوا في قوة الحفظ والاستحضار، ومتانةِ العلم والتحقيق.

لا تَعرِضنَّ لِذكرِنا مَعَ ذكرِهم   ليس الصحيحُ إذا مَشَى كالمُقْعَدِ!!

فهي رسالة لطيفة في صُورتِها، ولكنها في حقيقتها تصنيف شامل، لَجمعِها الأقوال والأدلة والنصوص في صعيد واحد، وسياقٍ مؤتلِف، وتتبُّعٍ واستقراء صحيح، وهكذا تكون المسائلُ إذا وقع فيها اختلاف وتوجَّهت إلى الفَصْلِ فيها أنظارُ الأئمة الكبار، مُشْبَعةً بالتحقيق والتدقيق والاستيفاءِ والتنسيق، فيَخلُصُ القارىء من قراءتها وقد تقرَّر في نفسِه الموضوع على أحسن بيان، وأقوى برهان.

عَرْضُ المسألة:

وقد تعرَّضَ لهذه المسألة الإمامُ الجليل، والحَبرُ الجِهْبِذُ النبيل، الإمام أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى، في كتابه «الجامع الصحيح» في كتاب العلم[1]، فقال في الباب الرابع منه: « (بابُ قولِ المحدِّث:

---

(١) ١ : ١٤٤ من «فتح الباري». [و ١ : ٢٣ من طبعة النسخة اليونينية، وانظر فيها اختلاف الروايات إن شئت. سلمان].

حدَّثَنا، وأخبَرَنا، وأنبأنا)[١]. وقال لنا الحُمَيدي: كان عند ابن عيينة حدَّثَنا وأخبَرَنا وأنبأنا وسَمِعتُ واحداً.

وقال ابن مسعود: حدَّثَنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو الصادقُ المصدوق، وقال شقيقٌ عن عبد الله ـ بن مسعود ـ: سَمِعتُ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كلمةً.

وقال حُذَيفةُ: حدثنا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم حديثين.

وقال أبو العالية، عن ابن عباس، عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم فيما يَروي عن ربه.

وقال أنسٌ عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم يَروِيهِ عن ربه عزَّ وجل.

وقال أبو هريرة عن النبـي صلَّى الله وعليه وسلَّم يرويه عن ربكم عزَّ وجل.

حدَّثَنا قتيبة، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إنَّ من الشَّجَر شجرَةً لا يَسقُطُ وَرَقُها، وإنها مثلُ المُسْلِم، فحدِّثوني ما هي؟» فوقع الناسُ في شَجَر البوادي، قال عبد الله: ووقع في نفسي أنها النخلة، فاستَحْيَيْتُ. ثم قالوا: حدِّثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: «هي النخلة». انتهى كلام البخاري.

---

(١) هكذا جاءت العبارة في «فتح الباري»، وجاءت في المتن المطبوع معه: (بابُ قولِ المحدِّث: حدثنا، أو أخبَرَنا، وَأنبأنا)، فأثبتُ ما في «فتح الباري»، لأن المتن المثبَتَ مع «الفتح» غيرُ المتن الذي شرَحَ عليه الحافظ ابن حجر، فلذا توجد هذه المغايرات بين المتن والشرح.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، في شرح هذا الباب: «مرادُ البخاري ــ من هذه الترجمة للباب ــ هل هذه الألفاظ بمعنى واحدٍ أم لا؟ وإيرادُه قولَ ابن عُيَينة دون غيرِه دالٌّ على أنه مُختارُه.

ومرادُ البخاري من هذه التعاليق ــ من قول ابن مسعود، وحذيفة، وأبـي العالية ــ أنَّ الصحابـيَّ قال تارة: حدَّثنا، وتارةً: سمعتُ، فدَلَّ على أنهم لم يُفرِّقوا بين الصِّيَغ.

وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبـي هريرة في رواية النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم عن رَبِّه، فقد أراد بذكرها هنا التنبيهَ على (العنعنة)، وأن حكمها الوصل عند ثبوت اللُّقيّ. وأشار ــ على ما ذكره ابن رُشَيد ــ إلى أن رواية النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم إنما هي عن رَبِّه، سواءٌ صَرَّح الصحابـيُّ بذلك أو لا، ويَدُلُّ له حديثُ ابن عباس المذكور، فإنه لم يَـقُل فيه في بعض المواضع: عن ربِّه، ولكنه اختصار فيَحتاجُ إلى التقدير.

قلـتُ ــ القائل ابـن حجر ــ : ويُستفـادُ من الحكـم بصحـةِ ما كـان ذلك سبيلَه صحةُ الاحتجاج بمراسيل الصحابة، لأن الواسطة بين النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم وبين رَبِّه ــ فيما لم يُكلّمه به مثلِ ليلةِ الإسراء ــ جبريلُ. وهو مقبولٌ قطعاً. والواسطةُ بين الصحابـي وبين النبـي ﷺ مقبولٌ اتفاقاً، وهو صحابـي آخر. وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها، فإن بعض الصحابة ربما حَمَلَها عن بعض التابعين مثلِ كعب الأحبار.

فإن قيل: من أين تظهرُ مناسبةُ حديث ابن عمر للترجمة، ومحصَّلُ الترجمة التسويةُ بين صِيَغ الأداء الصريحة، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور؟ فالجوابُ أن ذلك يُستفادُ من اختلاف ألفاظِ الحديث المذكور،

ويَظهرُ ذلك إذا اجتمَعتْ طُرقُه، فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكورَ في الباب: فحدِّثوني ما هي، وفي رواية نافع عند المؤلف في ــ كتاب ــ التفسير: أخبِروني، وفي رواية الإسماعيلي: أنبِئوني، وفي رواية مالك عند المصنِّف في (باب الحياء في العلم): حدِّثوني ما هي، وقال فيها: فقالوا: أخبِرْنا بها، فدلَّ ذلك على أن التحديثَ والإخبارَ والإنباءَ سواء.

وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلةِ فيها قولُه تعالى: ﴿يومَئذٍ تُحدِّثُ أخبارَها﴾، وقولُه تعالى: ﴿ولا يُنبِّئُك مِثلُ خبير﴾.

وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف:

فمنهم من استمرَّ على أصل اللغة، وهذا رأيُ الزهري ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثرِ الحجازيين والكوفيين، وعليه استمرَّ عملُ المغاربة، ورجَّحه ابن الحاجب في «مختصره»، ونَقَل عن الحاكم أنه مذهبُ الأئمة الأربعة.

ومنهم من رأى إطلاقَ ذلك حيث يَقرأ الشيخُ من لفظِه، وتقييدَه حيث يُقرأُ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائي وابن حِبَّان وابن مَنْدَهْ وغيرِهم.

ومنهم من رأى التفرقة بين الصِّيَغ بحسب افتراق التحمُّل، فيَخصّون التحديثَ بما يَلفِظُ به الشيخ، والإخبارَ بما يُقرأ عليه، وهذا مذهبُ ابن جُرَيج والأوزاعي والشافعي وابن وهب[١] وجمهورِ أهل المشرق.

---

(١) وهو أول من فرَّق بمصر بين حدثنا وأخبرنا، كما في ترجمته في «ترتيب المدارك» لعياض ٣ : ٢٤٠.

ثم أَحدَث أتباعُهم تفصيلاً آخر، فمن سَمِعَ وحده من لفظ الشيخ أَفرَدَ فقال: حدَّثني، ومن سَمِعَ مع غيرِه جَمَع، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرَد فقال: أخبرَني، ومن سَمِعَ بقراءة غيره جَمَع. وكذا خصَّصُوا الإنباءَ بالإجازة التي يُشافِهُ بها الشيخُ من يُجيزُه.

وكلُّ هذا مستحسَنٌ وليس بواجبٍ عندهم، وإنما أرادوا التمييز بين أحوالِ التحمُّل. وظنَّ بعضُهم أن ذلك على سبيل الوجوب، فتكلَّفوا في الاحتجاج لَهُ وعليهِ بما لا طائلَ تحته.

نعم يَحتاجُ المتأخرون إلى مراعاةِ الاصطلاح المذكور، لَئلا يَختلِط، لأنه صار حقيقةً عُرفيةً عندهم، فمن تجوَّز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده، وإلاَّ فلا يؤمَنُ اختلاطُ المسموعِ بالمُجازِ بعدَ تقرير الاصطلاح، فيُحمَل ما يَرِدُ من ألفاظِ المتقدمين على مَحْمِلٍ واحد، بخلافِ المتأخرين». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وقد تعرَّض لهذه المسألة أيضاً الإمام الحافظ ابن عبد البر الأندلسي حافظُ المغرب رحمه الله تعالى، في كتابه النفيس العُجَاب: «جامع بيانِ العلمِ وفَضْلِه، وما ينبغي في روايتِهِ وحَمْلِه»[١]، فقال: (بابٌ في العَرْض على العالم وقولِ أخبرَنا وحدَّثنا، واختلافِهم في ذلك، وفي الإجازةِ والمناولة)، ثم استهلَّ هذا البابَ بكلام الإمام الحافظ الفقيه

---

(١) ٢: ١٧٥ ـ ١٨٠ من طبعة المطبعة المنيرية المطبوعة سنة ١٣٤٦ بالقاهرة، وصُوِّر عنها طبعاتٌ بعدَها، و ٢: ٢١٤ ـ ٢٢٠ من طبعة دار الفكر ببيروت دون تاريخ، و ٢: ١١٤٦ ـ ١١٦٠ من الطبعة المحققة طبعة دار ابن الجوزي بالسعودية سنة ١٤١٤.

الطحاوي، ونَقَل من «رسالته» المعنيَّة قَدْراً حسناً معتمِداً له ومؤيِّداً، ثم عزَّزَهُ بنقولٍ أخرى ناطقةٍ صريحة في الباب، فكان كلام الإمام الطحاوي في هذا حُجَّةً عند الشيخ الحُجَّة الإمام ابن عبد البر رحمهما الله تعالى، وإني ناقلٌ كلامَ الإمام ابن عبد البر بكامله وعلى طوله، لاستيفاء المقام، وبالله التوفيق.

(بابٌ في العَرْضِ على العالم، وقولِ أخبَرَنا وحدَّثَنا واختلافِهم في ذلك، وفي الإجازةِ والمُناوَلة)

حدَّثنا عبدُ الرحمن بن مروان، قال حدثنا أبو الطيب أحمدُ بن سليمان بن عمر البغدادي، قال حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سَلاَمة الطَّحَاوي قال:

اختَلَف أهلُ العلم في الرجل يَقرأُ على العالم ويُقِرُّ له العالمُ به، كيف يقولُ فيه أخبَرَنا أو حدَّثنا؟ فقالت طائفة منهم: لا فرق بين أخبرنا وحدثنا، وله أن يقول أخبَرَنا وحدَّثنا.

وممن قال بذلك مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، كما حدثنا ابن أبـي عِمران، قال حدثنا سليمان بن بَكَّار، قال حدثنا أبو قَطَن، قال: قال لي أبو حنيفة: اقرَأْ عليَّ وقل: حدَّثني. وقال لي مالك: اقرأ عليَّ وقل: حدَّثني.

وكما حدثنا رَوحُ بن الفَرَج، قال حدثنا يحيـى بن عبد الله بن بكير، قال: لمَّا فرغنا من قراءة «الموطأ» على مالك رحمه الله، قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، كيف نقولُ في هذا؟ فقال: إن شئتَ فقل: حَدَّثنا، وإن شئتَ فقل: أخبَرَنا، وإن شئتَ فقل: حدَّثني، وإن شئتَ فقُل: أخبَرني، وأُراهُ قال: وإن شئتَ فقل: سمعتُ.

قال أبو جعفر ــ الطحاوي ــ وقالت طائفة منهم في العَرْض: أخبَرَنا، ولا يجوزُ أن يقال: حدَّثنا إلاَّ فيما سَمِعَهُ من لفظِ الذي يُحدِّثُه به.

قال أبو جعفر: ولمَّا اختلفوا نظرنا فيما اختلفوا فيه، فلم نجد بين الحديثِ وبين الخبر في هذا فَرْقاً في كتابِ الله ولا في سنةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما ما في كتابِ الله فقوله جلَّ وعز: ﴿يومئذٍ تُحدِّث أخبارَها﴾، فجعَل الحديثَ والخبرَ واحداً. وقال: ﴿لا تَعْتَذِرُوا لن نُؤْمِن لكم قد نبَّأنا اللَّهُ من أخبارِكم﴾، وهي الأشياء التي كانت منهم. وقال في مثلِه: ﴿هَلْ أتاكَ حديثُ الجُنُود﴾، وقال: ﴿ولا يَكْتُمون اللَّهَ حَدِيثاً﴾، وقال: ﴿اللَّهُ نزَّلَ أحسَنَ الحديثِ كتاباً﴾، و ﴿هَلْ أتاكَ حديثُ الغَاشِيَة﴾ و ﴿وهل أتاك حديثُ ضَيْفِ إبراهيمَ المُكْرَمين﴾.

وقال أبو جعفر: وكان المرادُ في هذا كله أنَّ الخبرَ والحديثَ واحد.

قال: وكذلك رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال أبو عُمَر: فذَكَر:

حديثَ مجاهد، عن ابن عمر، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أخبِرُوني عن شجرةٍ مَثَلُها مَثَلُ المؤمن».

وحديثَ فاطمة بنت قيس أنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: أخبَرَني تميمٌ الداريّ، فذَكَر قِصَّة الدجَّال.

وحديثَ عبد الله بن عَمْرو بن العاص، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بَلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج».

وحديثَ جابر في الرُّؤيا: أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأعرابـي: «لا تُخْبِر بتلاعُبِ الشيطانِ بك في المنام».

وحديثَ أنس، عن عُبَادَة بن الصامت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يُخبِرَهم بليلةِ القَدْر، فتلاحَى رجلان».

وحديثَ أنس أنَّ عبد الله بن سَلَام سأل رسولَ الله صلى الله عليه وسلم: ما أوَّلُ أشراطِ الساعة؟ قال: «أخبرَني جبريلُ أنَّ ناراً تَحشُرُهم من المشرق».

وحديثَ أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألا أُخبِرُكم بخيرِ دُوْرِ الأنصار».

وحديثَ رافع بن خَدِيج، قال: «مَرَّ علينا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتحدث، فقال: ما تَحدَّثون؟ فقلنا: نتحدَّثُ عنك، قال: تحدَّثوا وليتبوَّأْ من كَذَبَ عليَّ مقعدَه من جهنم».

قال أبو عُمَر: وذَكَر أخباراً من نحو هذا، تركتُ ذكرها لأنها في معنى ما ذكرنا، ثم قال: هذا كلُّه يَدلُّ على أنْ لا فَرقَ بين أخبَرَنا وحدَّثنا.

قال: وقد ذهب قومٌ فيما قُرِىءَ على العالم فأجازَهُ وأقَرَّ به أن يقال فيه: قُرِىءَ على فلان، ولا يقالَ فيه: حدَّثنا ولا أخبَرَنا، قال: ولا وَجْهَ لهذا القول عندنا، قال: وسَوَاءٌ عندنا القراءةُ على العالم وقراءةُ العالم، ولكل واحدِ ممن سَمِـعَ بشيء من ذلك أن يقول: حدَّثنا أو أخبَرَنا.

قال أبو عُمَر: هذا قولُ الطحاوي دون لفظه، أنا عبَّرتُ عنه، وأنا أُورِدُ في هذا الباب أخباراً يُستَدلُّ بها على مذاهب القوم وبالله العون.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال حدثنا أبو بكر أحمد بن سَلْمَان الفقيه النَّجَّاد ببغداد، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثني أبي، قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، قال حدثنا عوفٌ أنَّ رجلاً سأل الحسن فقال: يا أبا سعيد، إنَّ منزلي ناءٍ، والاختلافُ يَشُقُّ عليَّ، ومعي أحاديث، فإن لم يكن بالقراءة بأس قرأتُ عليك، فقال: ما أُبالي قرأتَ عليَّ أو قرأتُ عليك، فقال: يا أبا سعيد، فأقولُ: حدَّثني الحسن؟ فقال: نعم قل: حدَّثني الحسن.

وحدّثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن سَلْمَان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال: سألتُ منصورَ بن المعتمِر وأيوبَ السَّخْتِياني عن القراءة على العالم فقالا: جَيِّد ـ وفي نسخة: واحد ـ .

حدّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، قال أخبرنا مَعْمَر، قال: سمعتُ إبراهيمَ بن الوليد رجلاً من بني أمية، يَسألُ الزهريَّ وعَرَض عليه كتاباً مِن عِلمِه فقال: أأحدِّثُ بهذا عنك يا أبا بكر؟ قال: نعم فمن يحدثكموه غيري. قال مَعْمَر: ورأيتُ أيوبَ يَعرِضُ على الزهري.

وبه عن عبد الرزاق، قال سمعتُ مَعْمَراً يقول: كنا نَرى أنْ قد أكثرنا عن الزهري، حتى قُتِلَ الوليد، فإذا الدفاترُ قد حُمِلَتْ على الدواب من خَزَائِنِه من علم الزهري. وقال عبد الرزاق: عَرَضْنا وسَمِعنا وكلٌّ سماع.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن سَلْمَان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا

مَعْمَر، قال: سمعتُ إبراهيمَ بنَ الوليد رجلاً من بني أمية، يَسألُ الزهريَّ وعَرَض عليه كتاباً من عِلْم، فقال: أحدِّثُ بهذا عنك يا أبا بكر؟ قال: فمن يحدثكموه غيري. قال معمر: ورأيتُ أيوبَ يُعرَضُ عليه العلمُ فيُجيزُه.

قال معمر: وكان منصور لا يَرى بالعَرْض بأساً.

حدّثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، حدثنا محمد بن أحمد القاضي المالكي، حدثنا محمد بن علي، حدثنا محمد بن الحسن بن مكرم، حدثنا قَطَن بن إبراهيم النيسابوري، حدثنا الحُسَين بن الوليد، عن مالك بن أنس، قال: لما قَدِمَ الزهريُّ أخذتُ الكتابَ لأقرأ عليه، فقال: من أنت؟ فقلت: أنا مالكُ بن أنس وانتسبت له، فقال: ضَع الكتاب، ثم أخَذَ الكتابَ محمدُ بن إسحاق يقرأ وانتسب له، فقال له: ضع الكتاب، ثم أخَذَ الكتابَ عُبَيدُ الله بن عُمَر، وقال: أنا عُبَيد الله بن عُمَر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، فقال: اقرأ، فجميعُ ما سَمِعَ الناسُ يومئذ مما قرأ عُبَيدُ الله.

أخبرنا عُبَيد الله بن محمد بن أسد، قال حدثنا ابن جَامع، قال حدثنا المقداميُّ، قال حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن القاسم وابن وَهْب، عن مالك أنه قيل له: أرأيتَ ما عَرَضْنا عليك، أنقولُ فيه حدَّثنا؟ قال: نعم، قد يقولُ الرجلُ إذا قرأ على الرجل: أقرأني فلان وإنما قَرَأ عليه، ولقد قال ابن عباس: كنتُ أقرأ على عَبْدِ الرحمن بن عوف.

فقيل لمالك: أفيَعرِضُ عليك الرجلُ أحَبُّ إليك أم تحدثه؟ قال: بل يَعرِض إذا كان يتثبَّتُ في قراءته، فربما غَلِطَ الذي يُحدِّث أو سَهَا، وقال: الذي يَعرِضُ أعجَبُ إليَّ في ذلك. وقال ابن أبي أُوَيس عن مالك نحوَ

روايةِ ابن القاسم وابن وَهْب عنه على حسب ما ذكرنا. قال وقال لي: ألستَ أنت قرأتَ على نافع وتقولُ أقرأني نافع[١].

وقال أبو الطاهر أحمد بن عَمْرو بن السَّرْح، أخبرنا ابن وهب، قال قلتُ لمالك: يا أبا عبد الله كيف تقول فيما سمعناه يُقرَأ عليك من هذه العلوم: أخبَرَنا أو حَدَّثنا؟ قال: قولوا إن شئتم حدَّثنا وإن شئتم أخبَرَنا، فقد رأيتُ العلمَ يُـقرأ على ابن شِهاب.

وأخبرنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم، قالا حدثنا محمد بن معاوية، قال حدثنا إبراهيم بن موسى بن جميل، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال حدثنا نصر بن علي، قال حدثنا الأصمعيُّ، قال حدثنا عبدُ الله بن عُمَر[٢]، قال: رأيتُ مالكَ بنَ أنس يَقرأ على الزهري[٣]، قال فحدَّثتُ بذلك سفيانَ بنَ عيينة ففرِحَ بذلك وجعل يقول: قَرَأَ قَرَأَ.

---

(١) سياقة هذا الخبر عند الخطيب في «الكفاية» ص ٣٠٨، أتم وهي كما يلي: «... قال لي مالك: على من قرأت القرآن؟ فقلت: على نافع بن أبي نُعَيم فقال: أنت قرأت عليه أو هو قرأ عليك؟ فقلت: بل أنا قرأت عليه، فإذا أخطأت رد عليَّ فقال لي: أليس تحدّث القراءة عنه ولم تسمعها منه؟ فقلت: بلى، فقال: ذاك جائز».

وجاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٢: ٢٧ «قال لمالكٍ غيرُ واحد: أرأيت ما قرأتُه عليك، أنقول فيه: حدثنا وأخبرنا؟ قال: نعم، ألست فرَّغت لكم نفسي، وأقمتُ سقَطَه وزلَلَه؟ قيل له: فيجوز لمن حضر أن يقول ذلك؟ قال: نعم.

وفي سماع ابن وهب: سأل رجل مالكاً عن الكتاب يُعرَضُ عليك، ثم ينقلب به صاحبه فيبيت عنده، أيجوز أن أحدِّثه؟ قال: نعم...».

(٢) هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العُمَري المدني، المتوفى سنة ١٧١ رحمه الله تعالى.

(٣) وقع في الطبعة المحققة من «جامع بيان العلم» ٢: ١١٥٤ خطأ فاحش، إذ =

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال حدثنا يحيى بن معين، حدثنا أبو ضَمْرة، عن عبيدِ الله بن عمر[١]، قال: كنتُ أَرى الزهريَّ يأتيه الرجلُ بالكتاب لم يقرأه عليه ولم يَقرأ عليه فيقال له: أروِيه عنك؟ قال: نعم.

قال أبو عُمَر: هذا معناه أنه كان يَعرِفُ الكتابَ بعينه، ويَعرِفُ ثقةَ صاحِبِه، ويَعرفُ أنه من حديثه، وهذه هي المناولَةُ، وفي معناها الإِجازةُ إذا صح تناول ذلك.

حدثنا خَلَف بن القاسم قراءةً مني عليه، قال حدثنا أبو الميمون عبدُ الرحمن بن عمر بن راشِد البَجَلي، قال حدثنا أبو زُرْعة عبدُ الرحمن بن عَمْرو الدمشقي، قال حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم، قال حدثنا عَمْرو بن أبـي سَلَمة قال: قلتُ للأوزاعي في المناولة: أقولُ فيها حدَّثنا؟ قال: إن كنتُ حدَّثتُك فقُلْ: حدَّثنا، فقلتُ: أقولُ أخبرَنا؟ قال: لا؟ قلتُ: فكيف أقول؟ قال: قل عن أبـي عَمْرو أو: قال أبو عَمْرو.

= رَجَّح محققها أن الصواب أن تكون العبارة (حدثنا عبد الله بن عَوْن، قال: رأيتُ أنَسَ بنَ مالك يقرأ على الزهري). كذا قال! وهو خطأ ظاهر، فابن عون توفي سنة ٢٣٢، وأنس توفي سنة ٩٠، فكيف يلتقيان؟! ثم كيف يقرأ الصحابـي الجليل أنس بن مالك على الزهري؟! فهذا هو التخليط.

(١) وقع في الطبعة المنيرية: (يحيى بن معين، قال حدثنا أحمد بن زهير، قال ضمرة، عن عبيد الله بن عمر). وفي طبعة دار ابن الجوزي: (يحيى بن معين، ثنا ضمرة، عن عبد الله بن عمر). والصواب ما أثبت، كما جاء في «الكفاية» ص ٣١٨. وكما يظهر بمراجعة تراجم رجال الإسناد. وأبو ضمرة هو أنس بن عياض بن ضمرة الليثي. وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري. سلمان.

حدّثنا خَلَف بن القاسم، قال حدّثنا عبد الرحمن بن عُمَر، قال حدثنا أبو زُرْعَة، قال حدثني صفوان بن صالح، قال حدثنا عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، قال: دَفَع إليَّ يحيى بنُ أبي كثير صحيفةً فقال: ارْوِها عني، ودَفَع إلى الزهريِّ ـ صحيفةً ـ فقال: ارْوِها عني.

حدثنا خَلَف بن قاسم، حدثنا محمد بن أحمد بن كامِل، حدثنا ابن رِشْدِين، حدثنا أحمد بن صالح، قال: كان عَمْرو بنُ أبي سَلَمة حسَنَ المذهب، كان عنده شيء سَمِعَهُ من الأوزاعي وشيءٌ أجازه له، فكان يقول فيما سَمِعَ: حدَّثنا الأوزاعيُّ، ويقولُ فيما أجازه له: قال الأوزاعيُّ.

وسمعتُ أحمدَ ـ بن صالح ـ يقولُ وقد سُئل عن الرجل يُحدِّثُ الرجال يقول أحدُهم: حدَّثني، أو يُحدِّثُ الرجلَ وحدَه، وَيقولُ: حدَّثنا؟ قال: نعم، ذلك كلّه جائز في كلام العرب.

قال وسمعتُ أحمد بن صالح يقول: إذا عَرَض الرجلُ على عالم ثم قال: حدثنا، لم أُخطِّئه ولم أُكذِّبه، وأحَبُّ إليَّ أن يقول: قرأتُ على فلان ولا يقولَ: حدثنا.

حدثنا خَلَف بن قاسم، حدثنا الحسن بن رَشِيق، حدثنا أبو القاسم نصر بن الفتح مولى الحسن بن الحارث بن قَطَن المُرادِي، قال حدثنا أبو الزِّنْبَاع رَوْحُ بن الفرج القَطَّان، قال سمعتُ يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ يقول: لمَّا فَرَغنا من عَرْضِ «الموطأ» على مالك، قال له رجل من أهل المغرب: يا أبا عبد الله، هذا الذي قُرِىءَ عليك كيف نقول فيه؟ حدَّثنا أو حدَّثني أو أخبَرَنا أو أخبَرَني؟ فقال: ما شئتَ أن تقول من ذلك فقل.

وأخبرنا[١] خلف بن قاسم، حدثنا الحسن بن رشيق، حدثنا عيسى بن علي، حدثنا الربيع قال: كان الشافعي رحمه الله إذا حدَّث عن مالك فمرةً يقول: حدَّثنا مالك، ومرةً يقول: أخبرنا مالك، كأنَّه عنده سواء.

قال الربيع: وقد سمعتُ الشافعي يقول: إذا قرأ عليك العالم فقل: حدَّثنا، وإذا قرأتَ عليه فقل: أخبرنا.

وذكر أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي، عن حسين الكرابيسي، قال: لما كانت قَدْمةُ الشافعي الثانية ـ يعني ببغداد ـ أتيته، فقلتُ له: أتأذن لي أقرأ عليك الكتب، فأبى وقال لي: قد كتب الزعفراني الكتب فانسخها، فقد أجزتُها لك، فأخذتُها إجازةً.

قال أبو عُمَر: الآثارُ في هذا الباب كثيرة على نحوِ ما ذكرنا، فرأيتُ الاقتصارَ أولى من الإكثار.

واختَلَف العلماء في الإجازة، فأجازها قوم، وكَرِهَهَا آخرون، وفيما ذكرنا في هذا الباب دليلٌ على جوازها، إذا كان الشيء الذي أجيز مُعَيَّناً أو معلوماً محفوظاً مضبوطاً، وكان الذي يتناوَلُه عالماً بطُرُقِ هذا الشأن، وإن لم يكن ذلك على ما وصفتُ لم يُؤمَن أن يُحدِّثَ الذي أُجِيزَ له عن الشيخ بما ليس من حديثه، أو يَنقُصَ من إسناده الرجلَ والرجلين من أولِ إسنادِ الديوان، فقد رأيتُ قوماً وقعوا في مثلِ هذا، وما أظن الذين كَرِهوا الإجازةَ كَرِهوها إلاَّ لهذا، والله أعلم.

---

(١) هذا المقطع والمقطعان اللذان بعده زيادةٌ من نسخة «جامع بيان العلم» المحققة ٢:١١٥٨ ـ ١١٥٩.

وذكَر ابن عبد الحكم، عن ابن وهب، وابن القاسم، عن مالك أنه سُئل عن الرجل يقول له العالمُ: هذا كتابي فاحمِلْه عني، وحَدِّث بما فيه عني؟ قال: لا أَرَى هذا يجوزُ، ولا يُعجبني، لأن هؤلاء إنما يريدون الحَمْلَ الكثير بالإقامةِ اليسيرة فلا يُعجبُني ذلك.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال حدثنا أبو الخير محمد بن علي بن الحسن بمَرْوَ، قال سمعتُ أبا بكر محمد بن عبد الله بن يَزْدَادَ الرازيَّ يقول، سمعتُ أبا العباس عبدَ الله بن عبيد الله الطَّيَالِسِي ببغداد يقول: كنا عند أبي الأشعث أحمد بن المِقدام العِجلي، إذ جاءه قوم يَسألونه إجازةَ كتابٍ قد حدَّث به، فأملى عليهم:

كتابي إليكم فافهموه فإنه رسولي إليكم والكتابُ رسولُ
فهذا سَمَاعي من رجالٍ لَقِيتُهم لهم وَرَعٌ في فِقهِهِم وعُقولُ
فإن شئتمُ فارْوُوه عني فإنما تقولون ما قد قلتُهُ وأقولُ

قال أبو عُمر: وتلخيصُ هذا الباب أن الإجازة لا تجوزُ إلاَّ لماهرٍ بالصناعة، حاذقٍ بها، يَعرِفُ كيف يتناولُها، ويكونُ في شيء معيَّنٍ معروف لا يُشكِلُ إسنادُه، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك، والله أعلم.

حدثنا عبد الوارث، قال حدثنا قاسم، قال حدثنا ابن وضَّاح، قال حدثنا محمد بن مسعود. قال قاسم: وأخبرنا الخُشَنِيُّ، قال حدثنا بُنْدَار، قالا سمعنا يحيى بنَ سعيد يقول: أخبَرَنا وأخبَرَني واحد، وحدَّثنا وحدَّثَنِي واحد.

أنبأنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي المالكي، حدثني عبد الله بن محمد الهَمْدَاني، حدثنا

عبد الله بن حُمْرَان بن وهب الدِّيْنَوَرِي، حدَّثنا سعيد بن عَمْرو بن أبـي سَلَمة التِّنِّيسي، عن أبيه، عن مالك، في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وإنّه لذكرٌ لك ولقومِك﴾، قال: هو قولُ الرجل: حدَّثني أبـي عن جدي.

قال عبدُ الله بن حُمْرَان: سَمِعَه مني إسماعيلُ بن إسحاق. انتهى كلام الحافظ ابن عبد البر. مصححاً ما وقع فيه من سقط وتحريف.

وقد عقد الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، في كتابه «الكفاية في علم الرواية»[١]، باباً مطوَّلاً بعنوان (بابُ ذِكرِ الرواية عمن أجاز في أحاديثِ العَرْض: حدَّثنا، ولا يُفرِّقُ بين سَمِعتُ وحدَّثنا وأخبَرَنا)، وساق جملةً كثيرةً من الآثار عن الأئمة الكبار في جواز ذلك، وختمها بما ساقه عن الطحاوي من القولِ بذلك أيضاً.

وجاء في «ذيل طبقات الحنابلة» للحافظ ابن رجب في ترجمة محمود بن الحسين الأصبهاني الواعظ المحدث المتوفى سنة ٥٤٨[٢] قولُ الحافظ ابن رجب: «قرأت بخطه في الإجازة: فليرووا عني بلفظة التحديث، وإن أرادوا بلفظة الإخبار. قلت ــ أي ابن رجب ــ وهذا وإن اشتهر عند المحدثين من المتأخرين إنكاره، كما أنكره الخطيب على أبـي نعيم الأصبهاني، لكن هو قول طوائف من علماء الحديث.

وقد روي عن الإمام أحمد رضي الله عنه. أخبرنا أبو الفتوح الميدومي بمصر، أخبرنا أبو الفرج الحراني، حدثنا أبو المعالي أحمد بن يحيـى الخازن من لفظه ببغداد، حدثنا أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري

---

(١) ص ٣٠٥ ــ ٣١٠.

(٢) ١ : ٢٢٢.

إملاء، قال: سمعت الإمام أبا محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي يقول: حدثني عمي أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، قال: سمعت غلام الخلال يقول: سمعت الخلال يقول: قال الإمام أبو عبد الله أحمد رضي الله عنه لولده صالح: إذا أجزت لك شيئاً فلا تبالي، قلتَ: أخبرنا أو حدثنا.

وروى الخطيب بإسناده عن أبي اليمان الحكم بن نافع قال: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأتُ عليه بعضاً، وبعضاً قرأه علي، وبعضاً أجاز لي، وبعضاً مناولة، فقال أحمد قل في كل ذلك: أخبرنا شعيب.

وقد روي هذا المذهب عن مالك، والحارث بن مسكين. وذكره ابن الصلاح في كتابه عن الزهري ومالك وغيرهما من المتقدمين، وحكاه ابن شاهين عن طائفة من العلماء.

وذكر السلفي في مقدمته لإملاء «الاستذكار» أن مذهب أبي عمر ابن عبد البر وعامة حفاظ الأندلس: الجواز فيما يجاز قولُ حدثنا وأخبرنا، أو ما شاء المجازُ مما يقرب منه. قال: بخلاف ما نحن وأهل المشرق عليه، من إظهار السماع والإجازة، وتمييز أحدهما عن الآخر بلفظٍ لا إشكال فيه.

وقد صنف بعض المحدثين المتأخرين في جواز إطلاق: حدثنا وأخبرنا في الإجازة جزءاً».

* * *

الأصل المعتمد في هذه الرسالة

أسلفتُ أنها رسالة لطيفة الحجم، فهي لا تتجاوز سبع ورقات من القطع الصغير، يتمكن الطالبُ من نَسْخِها في ساعة أو بعضِ ساعة، ويقرأُها في جلسة خفيفة قصيرة، وقد كانت مَشْرِقيَّةَ المولد، مصريةَ الدار، فغرَّبَتْ حتى دخلت الأندلس أقصى بلاد الإسلام في المغرب، فَحَظِيَتْ بأنظار الإمام الحافظ ابن عبد البر وحَظِي بها، لخفة حَمْلِها، وصِغَرِ جسمها، ونصاعة علمها، فلا تَثْقُلُ على الرُّكْبان، ولا تُتعِبُ بنسخها راغبَ اقتنائها، فلا عَجَبَ إذا شرَّقَتْ وغرَّبت.

ومع كل هذا اليُسر في نقلها أو تنقُّلِها لم يُوقف الآنَ إلاَّ على نسختين منها، وهذا أمرٌ عَجَب، فبقاء نسختين مخطوطتين منها فقط شأنٌ مستغرَب، ولا بد أنَّ منها في المكتبات الخطية نُسَخاً كثيرة، ولكنها لصغرها تكونُ داخلَ المجاميع، فلا تعرف إلاَّ بفرزها واستيفاء فهرستها، فوجود نسختين مخطوطتين منها فقط آتٍ من هذا الوجه.

والنسختان الموجودتان إحداهما في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن المجموع ذي الرقم ٩٢، في الورقة ٢٩٦ أ ــ ٣٠٢ ب، وكُتِبَتْ في سنة ٦٢٢، بخطٍّ نسخي، وعليها سماعات في أزمان متلاحقة، في سنة ٦٢٢، وفي سنة ٦٧٠، وفي سنة ٦٧٢، وفي سنة ٦٧٤.

والنسخة الثانية في مكتبة تشستربتي، وعنها صورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ضمن مجموع برقم ٣٤٩٥، وعدد أوراقها سبعُ ورقات، من الورقة ١١٦ ـ ١٢٢، وهي بخط نسخي جميل، كتبها محمد بن شكر الشافعي سنة ٧٣٨، وضُبِطت عباراتُها بدقة، وقرئت على عدد من العلماء، وعليها آثار المقابلة بنُسَخ أخرى.

وقد تضمنت الرسالة الاستشهادَ بسبع آيات من القرآن الكريم، وبستة عشر حديثاً من الحديث النبوي الشريف، وأغلب الأحاديث في «الصحيحين» أو أحدهما، ولم يكن فيها سوى حديثٍ أو حديثين يوصفان بالضعف. وخرَّجتُ أحاديثها بإيجاز بالغ، ناظراً لأصل الحديث لا للفظ المذكور. ولم أعلق عليها إلاَّ نادراً نظراً لوضوح موضوعها، وأنها في مبحث اصطلاحي لا تشريعي. فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من عونه وفضله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلَّم تسليماً كثيراً.

* * *

ترجمة المؤلف موجزة:

ترجم للمؤلف الإمامِ الطحاوي غيرُ واحد من المحدثين والفقهاء والمؤرخين في عصره وبعد عصره[١] ونظراً لوجازة الرسالة أورد هنا ترجمته مختصرة من كتاب «سِيَر أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي رحمه الله تعالى[٢]، قال فيه:

«الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدِّث الديار المصرية وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأَزْدِي المصري الطَّحَاوي الحنفي، صاحبُ التصانيف، من أهل قرية طَحَا من أعمال مصر. مولده سنة ٢٣٩. وبرَّز في علم الحديث وفي الفقه، وتفقه بالقاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي، وارتحل إلى الشام في سنة ٢٦٨، فلقي القاضي أبا خَازِم وتفقَّه أيضاً عليه.

ذكره أبو سعيد بن يونس فقال: كان ثقة ثَبْتاً، فقيهاً عاقلاً، لم يُخلِّف مثلَه. وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء»:

---

(١) وأوعبُ ما وقفتُ عليه في ترجمة الإمام الطحاوي في أيامنا هذه كتاب «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» للأستاذ الفاضل العالم الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد أحسن الله تعالى إليه.

(٢) ١٥: ٢٧ ـ ٣٣.

انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر. جَمَع وصنَّف، ومن نظر في تواليف هذا الإمام عَلِمَ محلَّه من العلم، وسعةَ معارفه، وقد كان ناب في القضاء عن أبي عُبَيد الله محمد بن عَبْدة قاضي مصر سنة بضع وسبعين ومئتين.

حَكَى أنه حضر رجلٌ معتبرٌ عند القاضي ابن عَبْدة، فقال: أَيْشٍ روى أبو عُبَيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أمِّه، عن أبيه، فقلتُ أنا ـ أي الطحاوي ـ: حدَّثنا بَكّار بن قُتيبة، حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن أبي عُبَيدة، عن أمه، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ الله لَيَغارُ للمؤمن فليَغَرْ». وحدَّثنا به إبراهيم بن أبي داود، حدَّثنا سفيانُ بن وكيع، عن أبيه، عن سفيان موقوفاً.

فقال لي الرجل: تدري ما تقول وما تتكلَّم به؟ قلتُ: ما الخبر؟ قال: رأيتك العشية مع الفقهاء في ميدانهم، ورأيتُك الآن في ميدان أهل الحديث، وقَلَّ من يَجمعُ ذلك، فقلتُ: هذا من فضل الله وإنعامِه.

ومات أبو جعفر سنة ٣٢١ رحمه الله تعالى». وذكر الذهبي شيوخه وتلامذته، ولم يذكر أسماء مؤلفاته هنا، وذكرها في ترجمته له في «تذكرة الحفاظ»[١]، فلم أذكرها اختصاراً لشهرتها.

* * *

---

(١) ٣: ٨٠٨ ـ ٨١١.

التسوية بين حدثنا وأخبرنا للطحاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّر

أخبرنا الشيخُ العالم المسنِدُ الأصيل شهابُ الدين أبو المَعَالي أحمدُ ابن الحافظ رفيع الدين أبـي محمد إسحاقَ بنِ محمد بنِ المؤيَّد بن علي الهَمَذَاني الأَبَرْقُوهِي(١) قراءةً عليه، وأنا أسمع في جُمادَى الأُولى سنة تسع وتسعين وست مئة.

قال: أخبرنا الشيخ المعمَّرُ أمينُ الدين أبو المحاسن محمدُ بن أبـي الفَوَارس فَارِس، يُعرَف بابن أبـي لُقْمَة قراءةً عليه وأنا أسمع بقراءةِ أَبـي في ثالث ذي القعدة سنة عشرين وست مئة بدمشق المحروسة.

قال: أخبرنا أبو القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السُّوْسِي قراءةً عليه وأنا أسمع في يوم الاثنين خامسِ شوّال سنة إحدى وأربعين وخمس مئة.

---

(١) نسبة إلى (أَبَرْقُوْه) بلدة بأصبهان، وُلِدَ بها سنة ٦١٥، ونشأ في هَمَذان، وعاش بمصر، وتوفي بمكة سنة ٧٠١ رحمه الله تعالى. كما في ترجمته في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر ١: ١١٦، و«الأعلام» للزركلي ١: ٩٦. و(أَبَرْقُوه) هكذا ضبطها السمعاني بالعبارة في «الأنساب»: (أَبَرْقُوه) ووافقه ياقوت في «معجم البلدان» والفيروزآبادي في «القاموس» وشارحُه الزبيدي. وضبطها الزركلي في «الأعلام» شكلاً (الأَبْرَقُوهي).

أخبرنا أبو الفرج سهل بن بِشْر بن أحمد الإسفرايني قراءةً عليه وأنا أسمع في صفر سنة ست وثمانين وأربع مئة.

أخبرنا أبو القاسم سعيدُ بن محمد بن الحسن الإدريسيُّ المَرْوَزِي المُقْرِي.

قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عَمْرو النّاقد قراءةً عليه في منزله بفُسطاط مصر في سوق الأنماط، فأقَرَّ به.

أخبرنا أبو الطيّب أحمد بن سُليمان الحَرِيري[١]، قال:

قال أبو جعفرٍ أحمد بنُ محمد بن سَلَامة الأَزْدي الطَّحَاويُّ:

اختَلَفَ أهلُ العلم في الرَّجل يَقرأُ على العالمِ، ويُقرُّ له العالمُ به، كيف يقولُ فيه؟ «أخبرنا»، أو: «حدثنا»؟.

فقالت طائفةٌ منهم: لَا فرقَ بين: «أخبرنا» وبين «حدثنا»، وله أَنْ يقولَ: «أخبرنا» و «حدثنا».

فممن قال ذلك مِنْهم[٢]: أبو حَنيفة، ومالكُ بن أنسٍ، وأَبو يُوسف، ومحمد بنُ الحسنِ، كما حَدَّثنا أحمد بنُ أبـي عِمران، حدثنا سُليمان بنُ بكّار، حدَّثنا أبو قَطَنٍ قال: قال لي أبو حَنيفةَ: اقرأْ عليّ، وقُل: حدَّثني. وقال لي مالكُ بنُ أنسٍ: اقرأْ عليَّ، وقُل: حَدَّثني.

---

(١) الحَرِيري بالحاء المهملة كما في الأصلين، نسبة إلى بيع الحرير. وهو أصل نسبته، ويقال فيه: الجَرِيري بالجيم المعجمة لانتسابه في المذهب الفقهي للإمام ابن جرير الطبري، فاجتمع فيه النِّسبتان، كما في «الأنساب» للسمعاني ٣:٢٤٣.

(٢) كذا في الأصلين، ولعل لفظة (منهم) مقحمة سهواً.

وكما حَدَّثنا رَوْح بنُ الفَرَج، حَدَّثنا يحيى بنُ عبد الله بن بُكَيْر قال: لما فرغنا من قراءةِ «الموطّأ» على مالكِ بنِ أنسٍ، قام إليه رجلٌ، فقال له: يا أبا عبد الله، كيف نَقولُ في هذا؟ فقال: إنْ شئتَ، فقُل: حَدَّثني، وإنْ شئتَ، فقُل: أَخْبَرني، وإن شئتَ، فقُل: أخبرَنا.

قال: وأُراه قد قَال: وإنْ شِئتَ فقُل: سمعتُ.

وكما حَدَّثنا سُليمان بن شُعيبٍ، عن أبيه، أن أبا يُوسف أَمْلى عليهم هذه المعاني كما ذكرنَاه.

وقالتْ طَائفةٌ منهم: يقولُ في ذلك: «أخبرَنا»، ولا يجوزُ أن يقولَ في ذلك: «حَدَّثنا» إلاَّ فيما سَمِعه من لَفْظِ الذي يُحدِّثُ به عنه.

قال أبو جعفر: ولَمَّا اختلفُوا في ذلك نَظَرْنا فيما اختلَفُوا فيه مِنه، فلم نَجِدْ بين «الحَدِيث» وبين «الخَبَر» في هذا فرقاً في كتاب الله عزّ وجل، ولا في سُنَّة رسُولِ الله صلى الله عليه وسلم.

فأمّا في كتاب الله عز وجل فقوله عَزَّ اسمُه:

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾(١)، فَذكَرَها بالحديثِ عَمّا وقعت عليها أمورُ بني آدم قبلَ ذلك فوجبَ بهذا: أَنَّ الحديثَ معناهُ معنى الخَبرِ.

وقولُه عزّ ذكرُه ﴿قُل لَا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤمِنَ لكُم قد نَبَّأَنَا اللَّهُ مِن أَخْبَارِكُم﴾(٢)، وهي الأشياءُ التي كانتْ مِنهم.

---

(١) من سورة الزلزلة، الآية ٤ ــ ٥.

(٢) من سورة التوبة، الآية ٩٤.

وقولُه عز وجل: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ﴾[١]، أي ما كان مِن الجُنودِ.

وقولُه: ﴿وَلا يَكْتُمون اللَّهَ حَديثاً﴾[٢]، أي ولا يكتمونه شيْئاً.

وقولُه عزّ وجل: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أحسنَ الحديثِ كتاباً مُتشابِهاً﴾[٣].

وقَولُه تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَةِ﴾[٤].

وقولُه تعالى: ﴿هل أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إبرَاهِيمَ المُكْرَمِينَ﴾[٥].

قال أبو جَعْفر: فَكان المرادُ في هذه الأشياءِ المذكورةِ في هَذه الآي التي تَلَوْنا: أَنَّه سَمَّى في بَعْضِها خَبَراً، وسَمَّى في بعضِها حَدِيثاً.

وكذلك رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

١ ـ كما حَدَّثنا يزيدُ بنُ سِنان، حدثنا محمد بنُ عُبيد بن حِسَاب، حدثنا حمّاد بنُ زيد، عن أيوب، عن أبـي الخليل الضُّبَعيِّ، عن مُجاهدٍ، عن ابن عُمر قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يوماً لأصْحابه: «أَخْبِرُوني عن شَجَرةٍ مَثَلُها مَثَلُ المؤمن»، قال: فجعلَ القومُ يَذكُرون شجَرَ البَوادِي، وأُلْقِيَ في نَفْسي ـ أَوْ في رُوعِي ـ أَنَّها النَّخلةُ، فجعلتُ أُرِيدُ أن أَقُولها، فأَرى أَسْنانَ القومِ[٦]، فأهابُ أن أتكلَّمَ، فلمَّا سَكَتُوا، قال

---

(١) من سورة البروج، الآية ١٧.

(٢) من سورة النساء، الآية ٤٢.

(٣) من سورة الزُّمَر، الآية ٢٣.

(٤) من سورة الغاشية، الآية ١.

(٥) من سورة الذاريات، الآية ٢٤.

(٦) أي كبارَهم وشيوخَهم.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هِيَ النخلة»[١].

قال أَبو جعفرٍ: فكان قولُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم عن هذا الحديث: «أَخْبِرُوني» في مَعنى قولِه: «حَدِّثُوني».

٢ ـ وكما حَدَّثنا محمد بنُ عَمْرو بن يُونس، قال: حَدَّثني أسباط بنُ محمدٍ، عن الشَّيباني، عن عامرٍ، عن فاطمة ابنة قيس قالت: بينما الناسُ بالمدينة آمِنينَ، ليس لهم فَزَعٌ، إذْ خَرَج رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فصلَّى الظُّهرَ، ثم أَقبلَ يمشي، حتَّى صَعِدَ المنبرَ، ففَزِعَ الناسُ، فلمَّا رأى ذلك في وجُوهِهم قال:

«أيُّها الناسُ! إنِّي لم أُفزِعْكم، ولكن أَتاني أمرٌ فَرِحتُ به، فأحببتُ أن أُخبِرَكم بفَرَحِ نبيِّكم، إنَّ تميماً الدَّاريَّ أخبرني أن قوماً من بني عَمٍّ له، رَكِبُوا في سفينةٍ في البحرِ»... ثم ذَكَر حديثَ الجَسَّاسة[٢]، بطوله:

قال: فلقيتُ عبد الرحمن بنَ أبـي بكرٍ، فحدَّثتُه، فقال: أشهدُ أن عائشة حَدَّثتني بهذا. قال: فلقيتُ مُحرَّرَ بنَ أبـي هُريرة فقال: أشهدُ على أبـي أنَّه حدثني بهذا[٣].

---

(١) رواه البخاري في عشرة مواضع من صحيحه أولُها في كتاب العلم في (باب قول المحدث: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا) ١ : ١٤٥.

ورواه مسلم في كتاب صفات المنافقين في (باب مَثَلُ المؤمن مَثَلُ النخلة) ١٧ : ١٥٣ مع الشرح.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» ١ : ٢٧٢ «وفي حديث تميم الداري: «أنا الجَسَّاسةُ»، يعني الدابَّةَ التي رآها في جزيرة البحر، وإنما سمِّيَتْ بذلك لأنها تَجُسُّ الأخبار للدجَّال».

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» ١٨ : ٨٠ في (باب قصة الجسَّاسة).

قال أبو جعفر: فذكر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تميم الدَّاري ما ذكره له بالإخبارِ، لا بالحديثِ.

٣ ــ وكما حَدَّثنا بكَّار بنُ قُتيبة، وإبراهيم بنُ مرزوقٍ، قالا: حدثنا أبو عاصمٍ، عن الأوْزاعيِّ، عن حَسَّان بن عطيّة، عن أبي كَبْشَة السَّلُوليِّ، عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «بَلِّغُوا عَنِّي ولو آية، وحَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن يكذِبْ عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النارِ»(١).

قال أبو جعفرٍ: فذَكَر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما يكُونُ منهم من ذكرِ أمورِ بني إسرائيل بالحديثِ، لا بالإخبارِ.

٤ ــ وكما حَدَّثنا الربيع بنُ سُليمان المُراديُّ، حدَّثنا شُعيب بنُ الليث، حدثنا الليثُ، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنَّه قالَ له أعرابيٌّ جاءه: إنِّي حَلَمْتُ أنَّ رأسي قُطِعَ، فإنِّي أَتبَعُهُ، فزجَرهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم وقال: «لا تُخبر بتلاعُبِ الشَّيطَان بك في المَنَامِ»(٢).

قال أبو جعفرٍ: فذكر ذلك بالخبرِ، لا بالحديث.

٥ ــ وكما حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا يعقوب بنُ إسحاق الحَضْرميُّ، حَدَّثنا حمَّاد بنُ سَلَمة، حدثنا ثابتٌ وحُمَيدٌ، عن أنس، عن عُبادة، أَنّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، أرادَ أن يُخبرهم بليلةِ القدرِ،

---

(١) رواه البخاري ٦: ٤٩٦، في كتاب أحاديث الأنبياء، في (باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» ١٦: ٢٦ في كتاب الرؤيا.

فتلاحىَ رجُلان[1]، فاختُلِجتْ منه، فقال: «إنِّي أردتُ أن أخبركم بليلةِ القَدْرِ، فَتَلاحَى رجُلان، فاختُلِجَتْ مِنِّي، ولعل ذلك خيرٌ لكم، اطلُبوها في العشرِ الأواخر: في التَّاسعةِ، والسَّابعةِ، والخامسةِ»[2].

قال أبو جَعْفرٍ: فذكر ذلك بالخبرِ، لا بالحديثِ.

٦ ــ وكما حدَّثنا إبراهيم بنُ أبي داود، حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَير الهَمْدانيُّ، حدثنا أبو خَالد الأحمر قال: سمعتُ حُميداً عن أنسٍ، أنَّ عبد الله بنَ سَلَام سألَ رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أَوّلُ أشراطِ السَّاعة؟ فقال: «أخبرَني جبريلُ عليه السَّلامُ أنّ ناراً تحشرهم من المشرِق»[3].

قال أبو جعفرٍ: فذكر ذلك بالإخبار عن جبريلَ، لا بالحديثِ عنهُ.

٧ ــ وكما حَدَّثنا محمد بنُ خُزَيمة، حدثنا حَجَّاج بنُ مِنْهال، حدثنا حمّاد بنُ سلمة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَلاَ أُخبركُم بخَيْرِ دُورِ الأنصار؟». قالوا: بلى. قال: «دُور بني النجار، ثم بَنُو عبدِ الأشهل، ثم بَنُو حَارثة».

٨ ــ وكما حَدَّثنا إبراهيم بنُ مرزوقٍ، حدثنا عبد الله بنُ بكرٍ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أُخبركُم

---

(١) أي تخاصَمَا وتنازعا. ومعنى (فاختُلِجَتْ) أي ذهبَتْ عنه ونُزِعَتْ منه.

(٢) رواه البخاري ١: ١١٣ في كتاب الإيمان في (باب خوف المؤمن أن يَحبط عملُه وهو لا يشعر). وفي موضعين آخرين.

(٣) رواه البخاري ٦: ٣٦٢ في أول كتاب أحاديث الأنبياء، في (باب خَلْق آدم وذريته)، وفي مواضع أخر.

بخيرِ دُور الأنْصار؟ دارُ بني النجار، ثم دارُ بني الأَشْهَلِ، ثم دارُ بني الحارث بن الخزرج، ثم دارُ بني ساعدة، وفي كلِّ دُورِ الأنصار خيرٌ»(١).

قال أبو جعفرٍ: فذكر الإخبار عن الدور، لا بالحديث عنها.

٩ ــ وكما حدَّثنا إبراهيم بنُ أبـي داود، حدثنا يزيد بنُ عبدِ رَبِّه، حدثنا بَـقِيَّةُ، قال: حدَّثني عبد الرحمن بنُ ثابت بن ثَوبان، قال: حَدَّثني رِفاعة بنُ رافع بن خَدِيج، عن رافع بنِ خديج قال: مرّ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحنُ نتحدَّثُ، فقال: «ما تَحدّثُون؟». قلنا: نَتحدَّثُ عنك يا رسولَ الله، قال: «تحدَّثوا، وليتبوَّأْ مَنْ يَـكذِبُ عليَّ مقعدَهُ مِن جَهنَّم»(٢).

قال أبو جعفر: فذكرَ ذلك بالحديثِ عنه، لا بالخبرِ.

١٠ــ وكما حدَّثنا يُوسف بنُ يزيد، حدثنا عليُّ بن معبدٍ، حدثنا

---

(١) رواه البخاري ٣:٣٤٤ في كتاب الزكاة، في (باب خَرْص التَّمَر) عن أبـي حُمَيد الساعدي رضي الله تعالى عنه و ٧:١١٥ في كتاب مناقب الأنصار، في (باب فضل دور الأنصار)، عن أنس عن أبـي أُسَيد الساعدي رضي الله عنهما، ومسلم ٤:١٩٤٩ في كتاب فضائل الصحابة، في (باب خير دور الأنصار)، عن أنس عن أبـي أسيد أيضاً، ورواه أحمد في «المسند» ٣:١٠٥ و ٢٠٢ عن أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» ٤:٢٧٦ من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قال: حدثني أبو مُدْرِك، عن عباية بن رافع، عن رافع مرفوعاً، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١:١٥١: «فيه أبو مدرك ولم أر من ذكره».

ويظهر أن عبد الرحمن بن ثابت اضطرب في سند الحديث فمرة جعله عن أبـي مدرك عن عباية عن جده، ومرةً حدّث به عن رفاعة عن أبيه، فلعل الحديث كان عنده من الطريقين جميعاً؟

عُبيد الله بن عَمْرو، عن زَيد بنِ أبي أُنَيْسَة، عن محمد بن قيس النَّخَعِي قال: سمعتُ أبا الحكَم البَجَلي يقولُ: دخلتُ على أبي هُريرة، وهو يحتجم، فقال لي: يا أبا الحَكَم أتحتجمُ؟ فقلتُ: ما احتجمتُ قط.

فقال: «أخبرنا أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، أَنَّ جبريل عليه السلام أخبره أن الحَجْمَ مِن أنفع ما يَتداوَى به النَّاسُ»[١].

فذكر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل ما ذكره له مِن ذلك بالخبر، لا بالحديث.

١١ــ وكَما حدَّثنا أبو أُمية[٢]، حدثنا عُمَر بنُ حفص بن غِيَاث، حدَّثنا أبي، حدثنا الأعمشُ، حدثنا زيد بن وهبٍ قال حدثنا أبو ذرٍّ

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» ٤: ٢٠٩.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم أبو أمية البغدادي ثم الطَّرَسُوسي، ترجم له الحافظ الخطيب البغدادي ترجمةً حسنة في «تاريخ بغداد» ١: ٣٩٤ ــ ٣٩٦، وترجم له الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٣: ٩١ ــ ٩٣، فقال فيه: «الإمام الحافظُ المجوِّد الرحَّال أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم البغدادي، ثم الطَّرَسُوسي، نزيلُ طَرَسُوس ومحدِّثُها، صاحب «المسند» والتصانيف. ولد في بغداد في حدود سنة ١٨٠، وتوفي في طرسوس سنة ٢٧٣» رحمه الله تعالى.

قال عبد الفتاح: إنما سكن أبو أمية البغداديُّ المنشأ والدار: طَرَسُوس، لأنها كانت ثغر المرابطة الأعظم من ثغور الإسلام بين حدود بلاد المسلمين وبلاد الروم، وكانت ثَغْر المرابطين من المجاهدين والعلماء والمحدِّثين والزهاد والعُبَّاد المستنفِرين أنفسَهم في سبيل الله، فيقال في نسبة أحدهم إليه: طَرَسُوسيّ، وقد يقال: ثَغْري، كما وُصِف بذلك أيضاً أبو أمية في «تاريخ بغداد»، والحديثُ عنها وعن نُزَلائها من شتى بلاد الإسلام شائقٌ وطويل.

بالرَّبَذَة[١]، قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «أتاني جبريلُ عليه السَّلام، فأخبرني أنه مَن ماتَ من أُمَّتي لا يشركُ بالله شيئاً دخلَ الجنَّة»، قلت: يا رسول الله وإن زَنَى وإن سَرَق؟ قال: «وإن زَنَى، وإن سَرَق»، قلتُ: يا رسولَ الله وإن زَنَى، وإن سَرَق؟

قال: «وإن زَنَى، وإن سَرَق»[٢].

١٢ـ وكما حدثنا أبو أمية، حدثنا عُمَر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش قال: حدثني أبو صالحٍ، عن أبي الدَّرداء. نحوَه. قال: قلتُ: يا رسولَ الله! وإن زَنَى، وإن سَرَق؟ قال: «وإن زَنَى، وإن سَرَق، وإن رَغِمَ أنفُ أبي الدرداء»[٣].

١٣ـ وكما حدَّثنا أبو أُميَّة، حدثنا رَوْحُ بنُ عُبَادة، عن حاتم بن أبي صَغِيرة، حدثنا حبيب بنُ أبي ثابت؛ أن أبا سُليمان الجُهَني حدَّثه قال: حدثني أبو ذَرٍّ قال: قال لي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «القيتُ

---

(١) هي قرية معروفة قرب المدينة، بها قبرُ أبي ذر الغِفَاري. قاله ابن الأثير في «النهاية» ٢: ١٨٣.

(٢) رواه البخاري ١١: ٦١ في كتاب الاستئذان، في (باب من أجاب بلبَّيك وسَعديك)، ومسلم ٢: ٦٨٧ ـ ٦٨٨ في كتاب الزكاة، في (باب الترغيب في الصدقة)، عن عمر بن حفص به.

(٣) علّقه البخاري عن الأعمش عقب الحديث السابق، وقال في ١١: ٢٦١ في كتاب الرقاق، في (باب المكثرون هم المقلون) إنه مرسل والصحيح حديث أبي ذر.

وقال الدارقطني: «يشبه أن يكون القولان صحيحين» كما في «فتح الباري» ١١: ٢٦٣، وانظر أيضاً «عمدة القاري» ٢٣: ٥٢. وحديثُ أبي الدرداء وصله النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٦٠١ ـ ٦٠٢ في (باب ما يقول عند الموت).

الملَكَ، فأخبَرَني أنَّه مَنْ ماتَ يَشهدُ أنْ لا إلَه إلاَّ اللَّهُ كان له الجنة»، فما زلتُ أقول: وإن، وإن، حتى قلتُ له: وإن زَنَى، وإن سَرَق؟

قال: «وإن زَنَى، وإن سَرَق»(١).

١٤ــ وكما حدثنا محمد بن خُزَيمة، حدثنا مُسْلِم بن إبراهيم الأزدي، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن حماد، عن زيد بن وهب، عن أبي ذرٍّ قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «أَخبَرَني جبريلُ لأمَّتي: أنه من شَهِدَ منهم أنْ لا إلَه إلاَّ الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله دخلَ الجنة».

قال: قلتُ: يا رسولَ الله، وإن زَنَى، وإن سَرَق؟ قال: «وإن زَنَى، وإن سَرَق». قال: قلتُ: يا رسولَ الله، وإن زَنَى، وإن سَرَق؟ قال: «وإن زَنَى، وإن سَرَق»(٢).

١٥ــ وكما حَدَّثنا أبو أُمَيَّة، حدثنا عبد الله بن بكر بن حبيب السَّهْمي وعُبَيْدُ الله بنُ موسى العَبْسي قالا: حدثنا مَهْديُّ بنُ ميمون، عن واصِلٍ الأحْدب، عن المَعْرُورِ بن سُوَيد، عن أبي ذرٍّ قال: كنَّا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في مَسِيرٍ له، فلمّا كان بعضُ الليل، تنحّى، فلَبِثَ طويلاً، ثم أتانا، فقال:

«أتاني آتٍ من ربِّي عز وجل، فأخبَرَني أنَّه، من ماتَ من أُمَّتي

---

(١) علقه البخاري في كتاب الرقاق في الباب المذكور، ووصله النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٥٩٩ من طريق حاتم به.

(٢) رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٦٠٠ في باب ما يقول عند الموت.

لا يُشرِكُ باللّهِ شَيْئاً دَخَل الجنَّة». قال: قلتُ: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»[١].

قال أبو جعفر: فذكر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ما كان جبريل عليه السلام قاله من ذلك بالخبر، لا بالحديث.

١٦ـ وكما حدثنا بكّار بنُ قُتيبة، حدَّثنا أبو داود الطَّيَالِسِيُّ، حدثنا المسعوديُّ، حدثنا إسماعيل بنُ أَوْسَط البَجَلِي، عن محمد بن أبـي كَبْشَة الأنماري ـ أنمارِ غَطَفان ـ ، عن أبيه قال: كنَّا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في غَزْوَةِ تَبُوك، فسارعَ النَّاسُ إلى أهل الحِجْرِ ليَدخلُوا عليهم، فنُودي في الناس: الصَّلاةُ جامعة، فانتهيتُ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وهو ممسِكٌ بعَنَزَةٍ[٢]، فقال:

«ما تَدخلُون على قومٍ قد غَضِبَ اللّهُ عليهم»، فناداه رجلٌ: تعجُّباً منهم يا رسول الله[٣]، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبركم بأعجَبَ؟، كأنه يعني من ذلك: رَجُلٌ من أنفُسِكُم يُخبركم بما كانَ قبلَكم، وما هو كائنٌ بعدَكم، فاستقيموا، وسدِّدوا، فإنَّ الله لا يَعبأُ بعذابِكم شيئاً،

---

(١) رواه البخاري ٣: ١١، في كتاب الجنائز، في الباب الأول منه، من طريق مهدي بن ميمون به.

(٢) هكذا في الأصل. وله وجه وجيه، إذا العنزة مما يصطحبه المحارب. وهي مثلُ نصف الرُّمح أو أكبَرُ منه شيئاً قليلاً، وفيها سِنَانٌ مثلُ سنان الرمح، والعُكازةُ قريبةٌ منها، قاله ابن الأثير في «النهاية» ٣: ٣٠٨. وجاء اللفظ في «مسند الإمام أحمد» ٤: ٢٣١ و «مجمع الزوائد» ٦: ١٩٤ «وهو ممسكٌ بَعِيرَهُ».

(٣) في «المسند» و «مجمع الزوائد»: «فناداه رجل منهم: نَعجَبُ منهم يا رسول الله»، وهو أوضح، يعني: نتفكر فيهم ونعتبر.

ثم يأتي قومٌ لا يَدفعون عن أنفسِهم شيئاً»(١).

قال أبو جعفر: فذَكَر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما ذَكَرَ لهم في ذلك من الأشياء الماضية بالإخبار عنها، لا بالحديث عنها.

وفيما ذكرنا عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في هذا البابِ، ما قد دلَّ على أن الحديثَ عن الشيء هو الإخبارُ عنه، وعلى أن الإخبارَ عنه هو الحديثُ عنه، وعلى أنْ لا فرقَ بين حدَّثنا وأخبَرنا في المواضع التي ذكرناها في أوَّل هذا الباب، وعلى أنه ما جاز أن يُقال فيه: حدَّثنا، فجائزٌ أن يُقال فيه: أخبَرنا، وما جاز أن يُقال فيه: أخبَرنا، جائزٌ أن يُقال فيه: حدَّثنا.

وقد ذهبَ قومٌ فيما قُرِىءَ على العالم، فأجازه، وقَبِلَهُ وأقرَّ به أنه يقال فيه: قُرِىءَ على فُلان، ولا يُقال فيه: حدَّثنا، ولا: أخبرنا.

قال أبو جعفر: ولا وجهَ لهذا القولِ منه عندنا، ولا بأسَ أن يقول في ذلك: أخبَرنا، وحدَّثنا، وهو في معنى قراءة العالم على من يأخذ ذلك عنه، وجائزٌ له أن يقول في ذلك ما يقوله فيما قرأَهُ العالمُ عليه.

ألا ترى أن رجلاً لو قرأَ صَكّاً على رجُلٍ، فأقَرَّ له بفَهْمِهِ، ثم أشهدَه على ما فيه على نفسِه: أنَّه جائزُ له أن يقول: أقَرَّ عندي، كما يجوزُ له أن يقولَ ذلك لو كان المكتوبُ عليه قرأه عليه بنفسه، فصارَ الإقرارُ بالشيء

---

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» ٤: ٢٣١، بنحو هذا اللفظ. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٦: ١٩٤ «فيه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وقد اختَلَط».

والتصديقُ به[١]، وإن كان المتكلِّمُ به[٢] غيرَ المقِرّ، وغيرَ المصدِّق: في حكم المقِرّ به، والمصدِّقِ له، لو كان هذا المتكلِّمَ به[٣]، فكذلك يجبُ أن يكون ذلك في الحديث كذلك[٤]. والله أعلم بالصواب.

تم الفصلُ من كلام أبي جعفر الطَّحاوي رحمه الله، والحمدُ لله حقّ حمده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليماً.

* * *

(١) يعني فصار المقرُّ بالشيء والمصدّق به... والمقرّ والمصدّق واحداً لا اثنين.

(٢) يعني وإنَّ المتكلِّم بذلك الشيء غير المقرّ والمصدّق.

(٣) قوله: (في حكم المقرّ...) خبر (صَارَ).

(٤) وهذا الاستدلال قد حكاه البخاري في «صحيحه» ١٤٨:١ (باب القراءة والعرض على المحدّث)، عن الإمام مالك أيضاً فقال: «واحتج مالك بالصك يُقرأ على القوم، فيقولون: أشهدَنا فلان، ويُقْرَأ ذلك قراءة عليهم». قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «قال الجوهري: الصك ـ يعني بالفتح ـ الكتاب، فارسي معرَّب، والجمعُ صِكَاك وصُكُوك. والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه إقرار المقرّ، لأنه إذا قرىء عليه فقال: نعم ساغت الشهادة عليه به، وإن لم يتلفظ هو بما فيه، فكذلك، إذا قرىء على العالم فأقرّ به صحّ أن يُروَى عنه».

رسالة في جواز حذف قال
عِنْدَ قَوْلِهِم حَدَّثَنَا

للعَلَّامَةِ المُحَقِّق أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْن أَحْمَد بنّيس الفاسِيّ
ولد سنة ١١٦٠ وتوفي سنة ١٢١٢هـ
رحمه الله تعالى

اعتنى بها
عبد الفتاح أبو غدة
وُلد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧هـ
رحمه الله تعالى

تقدمة المعتني بالرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان أجمعين.

أما بعد فهذه رسالة لطيفة الحجم، في مسألة واحدة من مسائل العلم، جادت بها يراعة العلامة الجليل الشيخ محمد بن أحمد بِنِّيس الفاسي المغربي، المتوفى سنة ١٢١٣ رحمه الله تعالى، كتبها لمناسبة عَرَضت في قراءة «مسند الإمام أحمد» رضي الله عنه، بين يدي سلطان المغرب أبي الربيع سليمان الشريف العلوي، المتوفى سنة ١٢٣٨ رحمه الله تعالى.

والمسألة هي أنه هل يلزم قارىءَ الحديث الشريف أن ينطق بلفظة (قال) عند قوله في الإسناد (حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان)؟ فيُدخل لفظة (قال) بين هذه الجمل كما قاله الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى، أم يسوغ أن يقول: (حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان) دون ذكر (قال) بين هذه الجمل، كما هو قول المحققين النقاد من المحدِّثين وأهل العربية.

فرغب السلطان المذكور ممن في حضرته من العلماء أن تحقّق هذه

المسألة على وجه دقيق من العناية والتحقيق، فكتب فيها أكثرُ من واحد من العلماء السادة المغاربة، محققين جواز حذف (قال) في أثناء التحديث وقراءةِ الإسناد، فكتب المؤلف العلامة محمد بِنِّيس الفاسي هذه الرسالة الزّاهية الوافية.

وكتب العلامة الفقيه محمد الطيِّب بن عبد المجيد بن كِيران الفاسي، المتوفى سنة ١٢٢٧، والعلامة حمدون بن عبد الرحمن السُّلَمي المِرْداسي، المعروف بابن الحاج، الفقيه المالكي الفاسي، المتوفى سنة ١٢٣٢، رحمهما الله تعالى، كتب كل منهما رسالة أيضاً في جواز حذف (قال)، وقد وقفت على رسائلهم الثلاث، وربما كان هناك غيرها من غيرهم في الموضوع نفسه.

واخترت للنشر هذه الرسالة من بين الرسائل الثلاث لأنها أوسعها بحثاً، وأقومُها استدلالاً ودرساً، فهي تغني عن سواها في هذا الموضوع.

والرسائل الثلاث كنت وقفت على أسمائها في فهرس الخزانة العامة في تطوان بالمغرب، فرغبت من الأخ الفاضل الأستاذ محمد بن الأمين أبو خُبْزَة الحسني أحسن الله إليه، أحدِ أمناء تلك المكتبة: أن يصوّرها لي، فتكرّم بذلك مشكوراً متفضّلاً، فجزاه الله تعالى عنّي خيراً، وكان ذلك في سنة ١٤٠٥.

كلمة في حذفِ (قال)

والحذفِ في كلام العرب:

الكلام العربـي يتحلّى بالأحاسيس النفسية، والمَلاحِظ الكلامية، فيكون فيه الحذف والاختصار والإسهاب والإطناب، بحسب المقام

ومقتضى الحال، ولذا قال قائلهم وهو أبو داود الإيادي:

يَرمُون بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارةً وَحْيَ المَلاحظِ خِيفةَ الرقباءِ

وتارة يُحذَرُ النطقُ الصريح، ويستغنى عنه بلحظ العين وإشارتِها بين المَلِيح والمُلِيح، كما قال:

أشرتُ إليها أن رعيتِ مَوَدّتي فردَّتْ بطَرْفِ العينِ إني على العهدِ
فحِدتُ عن الإظهار عَمْداً بسِرِّها وحادتْ عن الإظهار أيضاً على عَمْدِ
فكم مجلسٍ قد ألَّف الشملَ بيننا أحاديثُ أحلى في الضمير من الشَّهْدِ

فالحذف للكلمة أو الجملة في كلامهم سائغ معروف، ومنتشر مألوف، وهذا لا يخالفُ فيه عالم بالعربية، وأسبابُ الحذف كثيرة عندهم، يحذفون الكلمة أو الجملة للعلم بها من السياق والسباق، ومن هذا قول بعض النساء لقريبتهنّ سَلْمَى في شأن اختيارها الزوج الفقير، والفقر لا يُحبّ في الأزواج:

قالت بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإنْ

وقد يطوون الكلمة أو الجملة من النطق لما يلحظون فيها من بشاعة التصريح بها لهوانها أو قباحة مضمونها، أو غلظ معناها، فيكتفون بذكر ما قبلها عنها، ومن هذه الأخيرة قول الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (الطِّيَرَةُ شِرْك)، قال بعده: (وما منّا إلاَّ، ولكنَّ اللَّهَ يُذهبه بالتوكّل). قال الإمام الخطّابي: «قوله: (وما منّا إلاَّ)، معناه: إلاَّ من يعتريه التطيّر، ويسبق إلى قلبه الكراهة منه...». انتهى. وقد ذكرتُ أكثر من مثال لهذا المعنى في رسالتي «الإسناد من الدين» ص ٥٣ ــ ٥٥.

وقد أطال علماء البلاغة والبيان في ذكر أسباب الحذف وجوّدوا

وأفادوا، فلا داعي إلى استيفاء ما قالوه هنا، وإنما أردت الإلماع إليه، لتهيئة النفس لقبول حذف (قال) عند المحدّثين. وانظر إذا شئت كتاب «التبيان في علم المعاني والبديع والبيان» للإمام الطِّيبي ص ١٤٥ ــ ١٧٧ (باب في الإيجاز والإطناب)، و «معجم البلاغة العربية» للدكتور بَدَوي طَبَانة ١ : ١٨٥ ــ ١٩١ وغيرَ هذه الصفحات.

وقد قرّر النحاة شيوع الحذف في كلام العرب، وبنَوْا عليه كثيراً من أحكام الإعراب، حتى صار الحذف مما يذكر في قواعد العربية، قال شيخ العربية الإمام ابن مالك الجيّاني الأندلسي ثم الشامي في «الألفية» في (باب المبتدأ والخبر):

وحَذْفُ ما يُعلمُ جائزٌ كَمَا   تقولُ: زيدٌ بعدَ مَنْ عِندَكُما؟

وكذلك قرّر الفقهاء في تخريج بعض الأحكام الشرعية اعتبار المحذوف مذكوراً، وبنوا على ذلك جملة من الأحكام وقعّدوا لذلك بقولهم: الملحوظ كالملفوظ.

فالحذف للكلمة أو الجملة في الكلام العربي ومناطقات العرب أمر معهود متعارف، ومنه حذف (قال) الذي كُتبَتْ هذه الرسالة وسواها لبيان سواغيته، وقد أوجز مؤلّفها رحمه الله تعالى في الاستدلال على ذلك من القرآن والحديث وكلام العرب ــ لشهرته ــ ، نظراً إلى أن القليل في هذا المعنى يغني عن الكثير. وقد عزّزتُ كلامه بالنقل المؤيِّدِ له عن شيخ الصناعة الحديثية وإمام الجهابذة النقاد المتأخرين الحافظِ ابن حجر، وعن الحافظ السيوطي رحمهما الله تعالى كما يراه القارىء في موضعه من هذه الرسالة.

وليس المقصود هنا تخطئة من صرّح بلفظة (قال) في أثناء التحديث، وإنما المقصود تخطئة من ألزم بالنطق بلفظة (قال) كما يتشدّد فيه بعض المعاصرين، اعتماداً على كلام الحافظ ابن الصلاح، وإذا لاح الحكم بالدليل غاب القال والقيل، فالحمد لله على فضله وتوفيقه، وأسأله تعالى السداد والرشاد في جميع الشؤون وهو الكريم الوهاب، وصلَّى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

ترجمة المؤلف في كلمات

ترجم له الأستاذ الزركلي رحمه الله تعالى، في «الأعلام» ٦: ١٥، فقال: «أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بِنِّيس، فَرَضيٌّ، له علم بالأدب، من أهل فاس. ولد بفاس سنة ١١٦٠، وتوفي فيها سنة ١٢١٣ بالوباء. من كتبه «لوامع أنوار الكوكب الدُّرِّي في شرح همزيّة البُوصيري» مطبوع، و«بهجة البصر في شرح فرائض المختصر» لخليل، وحاشية على «بغية الطلاب في شرح مُنْيَة الحُسَّاب» لابن غازي، و«تلخيص وتحصيل ما للأئمة الأعلام في مسائل الحيازة الدائرة بين الحُكَّام» مخطوط في (خزانة الرباط) برقم (١٤٤٧ د)». انتهى.

* * *

جواز حذف قال عند قولهم حدثنا لابن بنِّيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بنِّيس الفاسي رحمه الله، المتوفى عام ١٢١٣[١]:

حَمْداً لمن خَصَّ هذا النوعَ الإنسَانيَّ بأسرارِ القولِ والمَقُول، لُطْفاً به ليُعبِّر عن الفَرْع والأُصول، لِمَا جَعَله عليه من التهدي والاحتياج، في اللباس والسكنِ والازدواج، وكانت الإشارة لا تفي بما هنالك، والكتابةُ يَعْسُرُ سلوكُها في جميع المسالك، فامتَنَّ سبحانه بأنواع العبارات، وجَعَل لنا التفنن في ذلك بلطائفِ الاعتبارات، فتارةً نُوجِزُ في التعبير عن المراد، حيث يكونُ المُخاطَبُ من النُّقَّاد، وأُخرَى نُطنِبُ في العبارة، حين لا يَهتدي المُواجَهُ للإشارة، وطَوْراً نساوي بين اللفظِ والمعنى، جَرْياً على ما عليه أصلُ الكلام يُبْنَى، فسبحانه من حكيم عليم، أَبدَع الإنسانَ في أحسنِ تقويم، وصلاةً وسلاماً على سيِّد الكون ومِسكِ الختام، مَنْ به انتَظَم العالَمُ هذا الانتظام، فقَعَّد الشرائعَ والأحكام، وبيَّنَ الحلال والحرام.

---

(١) وقع في الأصل المخطوط: (المتوفى سنة ١٢٠٠). وهو خطأ ظاهر، لأن المؤلف فرغ من تأليف الرسالة في سنةِ ١٢١٣ سنةِ وفاته رحمه الله تعالى.

هذا، وقد جرَتْ المذاكرةُ بين يَدَيْ مولانا المنصورِ المؤيَّد، ذي الشَّرَفِ البَاذِخ والمُلكِ المخلَّد، رافع مَنَار الشريعة المطهرة القديمة، المُقْتَفِي آثارَ السلف الصالح بانتهاج الطريقةِ المستقيمة، عظيم السادات وسيِّدِ العُظَمَاء، عالِمِ السلاطينِ وسلطانِ العلماء، من له اليَدُ الطُّولَى في كل العلوم، والقَدَمُ الراسِخُ في مَيْدانِ الآراء والفُهُوم، الشريفِ القَدْر العظيمِ الشَّان، مولانا أبي الرَّبِيع سُلَيمان(١) أبقاه الله كَهْفاً للإسلام، بجاه جَدِّهِ عليه السلام.

في لفظة (قال) الواردة في أثناء إسناد الحديث، هل لا بُدَّ من التلفظِ بها أو يُكتَفَى بتقديرها في التحديث؟ فجَنَح بعضُ من مَضَى إلى تعيين الأوَّل، فأمَرَ أَيَّدَهُ الله بتَقييدِ ما يكونُ عليه المُعَوَّل، فنقول:

اعلَمْ حفظك الله أنَّ الذي ابتكر تفصيلَ هذه المسألة هو إمامُ هذه

---

(١) جاء هنا في حاشية الأصل المخطوط زيادةُ (وقد وَلِيَ مولاي سليمان سنة ١٢٠٦، وهو ابن محمد بن عبد الله بن إسماعيل ابن مولانا الشريفِ العَلَوي). انتهى، وجاء في ترجمته في «الأعلام» للزركلي ٣:١٣٣، ما يلي: «المولى سليمان. سُلَيمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل أبو الربيع، الشريفُ العَلَوي، من سلاطين دولة الأشراف العَلَويين في مَرَّاكُش. ولد سنة ١١٨٠، وتُوفي سنة ١٢٣٨، بُويع بفاس سنة ١٢٠٦، كان عاقلاً باسلاً، محباً للعلم والعلماء، له آثار في عِمرانِ فاس وغيرها. قال عبد الحي الكتاني: كان من نوادر ملوك البيت العَلَوي في الاشتغال بالعلم وإيثار أهله بالاعتبار، له حواشٍ وتعاليقُ على الموطأ والمواهب اللدنية. وجَمَع له كاتبُهُ المؤرخ الزَّيَّاني فهرساً لأسماء شيوخه، سمَّاه: «جمهرة التيجان في ذكر الملوك وأشياخِ مولانا سليمان» في جزء صغير».

الصناعة أبو عَمْرو عثمانُ الشهيرُ بابن الصلاح، في كتابه الذي ألَّفَه في معرفة أنواع عِلْم الحديث وبيانِ أصولِ قواعِدِه، وإيضاحِ فروعِهِ وأحكامِهِ وكشف أسرارِه وشرحِ مشكلاتهِ وإبرازِ نُكَتِهِ وفوائده، وإبانةِ مصطلحاتِ أهل الحديث ورُسُومِهم ومَعالِمِهم ومَقاصِدِهم، فقال في الفرع الثالث عشر[(١)] من الفروع التي ذكرها في (النوع السادس والعشرين في صفة رواية الحديث وشرطِ أدائِهِ وما يَتعلَّقُ بذلك)[(٢)]، ما نَصُّه: جَرَتْ العادةُ بحذفِ (قال) ونحوِهِ فيما بين رجالِ الإسناد خَطّاً، ولا بُدَّ من ذكرِهِ حالَ القراءة لفظاً.

ومِمَّا قد يُغْفَلُ عنه من ذلك ما إذا كان في أثناء الإسناد: قُرِىء عَلى فلانٍ، أخبَرَني فلان. فينبغي للقارىء أن يقول فيه: قيل له أخبرك فلان. ووقع في بَعْضِ ذلك قُرِىء على فلانٍ، ثنا فلان. فهذا يُذكَرُ فيه قال، فيقال: قُرِىء على فلان قال حدثنا فلان، وقد جاء هذا مُصَرَّحاً به خطّاً هكذا في بعض ما رويناه. وإذا تكرَّرتْ كلمةُ قال كما في قوله في كتاب البخاري[(٣)]: نا صالح بن حَيَّان، قالَ: قالَ عامِرٌ الشَّعْبي. حَذَفُوا إحداهما في الخط، وعلى القارىء أن يَلفِظَ بهما جميعاً، والله أعلم ـ انتهى ـ من أصله بلفظه.

وهـذا الكتـاب[(٤)] هو أصل «ألفيـة» زين الدين العـراقي، لقـوله فـي صَدْرِها[(٥)]:

---

(١) وقع في الأَصل المخطوط (فقال في الجزء الثالث عشر)، و (الجزء) تحريف عن (الفرع).

(٢) ص١٩٦ من طبعة حلب بتعليق شيخنا العلاَّمة الشيخ راغب الطباخ رحمه الله تعالى.

(٣) ١ : ١٩٠ في كتاب العلم في (باب تعليم الرجل أَمَتَهُ وأهلَه).

(٤) أي كتاب ابن الصلاح.

(٥) ١ : ٨ ـ ١٠.

لَخَّصتُ فيها ابن الصلاح أجمَعَهْ ... وزدتُها عِلماً تراهُ مَوْضِعَهْ
فحيثُ جاء الفعلُ والضَّميرُ ... لِواحِدٍ ومن له مَسْتُورُ
كقالَ أو أطلقتُ لفظَ الشيخ مَا ... أُريدُ إلاَّ ابن الصلاح مُبْهَما

قال الناظم في «شرحه»[١]: ومِمَّا جَرَتْ به عادَةُ أهل الحديث حَذْفُ (قال) في أثناء الإسناد في الخط، والإشارةُ إليها بالرمز، فرأيتُ في بعض الكتب المعتمدة الإشارةَ إليها بقاف.

فبعضهم يَجمعُها مَعَ أداةِ التحديث، فيَكتُبُ قثنا، يُريد: قالَ حَدَّثنا. وقد تَوَهَّم بعضُ من رأى هذا هكذا أنها الواو التي بعدَ حَاءِ التحويل[٢]، وليس كذلك.

وبعضُهم يُفرِدُها فيكتبُ ق ثنا. وهذا اصطلاحٌ متروك[٣].

وقال ابن الصلاح: جَرَتْ العادةُ بحذفِها خَطّاً، قالَ: ولا بُدَّ من ذكرِهِ حالَ القراءة لفظاً، وذَكَر كلامَه السابقَ في مسألة تكرار (قال)، ثم قال الشارح: وقد سُئِلَ ابن الصلاح في «فتاويه»[٤] عن تركِ القارىء (قال)، فقال: هذا خطأ من فاعله. قال: والأظهَرُ أنه لا يَبطُل به السماعُ، لأنَّ حَذْفَ القولِ جائزٌ اختصاراً، وقد جاء به القرآنُ العظيم[٥].

---

(١) أي في شرحه للألفية ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥، وقال في الألفية:
قلتُ ورَمْزُ قال إسناداً يَرِدْ ... قافاً وقال الشيخ حذفها عُهِدْ
خطّاً ولا بدّ من النطق كذا ... قيل له وينبغي النطق بذا

(٢) لأنهم يكتبون القاف بغير نقط للسرعة في الكتابة فتشبه الواو حينئذٍ.

(٣) أي في كلا الصورتين من كتابة القاف.

(٤) ١: ١٧٦.

(٥) وهذا الذي استدلّ به ابن الصلاح لعدم بطلان السماع إذا حذف القارىء =

وكذا قال النووي في «التقريب والتيسير» تَرْكُها خطَأ، والظاهرُ صحةُ السماع. وقولي: كذا قِيلَ لَهْ أي كذا لفظِ (قيل له) فيما إذا كان في أثناء الإسناد: (قُرِىء على فلان أخبَرَك فلان) وقال: ووقع في بَعْضِ ذلك (قُرِىء على فلان ثنا فلان)، فهذا يُذكَرُ فيه قال. انتهى.

وقد كان بعضُ من لَقِيتُهُ من أئمة العربية يُنكِرُ اشتراطَ المحدِّثين التلفظَ بقال في أثناء الإسناد، وهو العلاَّمة شهاب الدين عبدُ اللطيف بن عبد العزيز ابن المُرَحِّل[1]. وما أدري ما وَجْهُ إنكارِهِ لذلك، لأنَّ الأصلَ

= لفظة (قال)، هو بعينه يكفي دليلاً في جواز حذف (قال) وسواغيته، كما لا يخفى.

ثم رأيت في رسالة الشيخ حمدون بن الحاج في هذه المسألة أنه نبّه على هذا وقال: «وكتب مولانا المنصور بالله على هذا المحلّ ما معناه: بين قولِهِم (كذا جاء في المخطوط، والصواب: قوله، لأن الضمير عائد على ابن الصلاح، كما هو ظاهر) حذفَ القول جائز اختصاراً وقد جاء به القرآن العظيم، وقولِهِ ــ أي ابن الصلاح ــ وتركُها خطأ: تناقض. فللّه ما أدقّ فهمه وما أغزر علمه...». انتهى.

(١) هو الإمام العلاَّمة المحقق الثَّبْت النحوي البارع الماهر شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد العزيز، الحَرَّاني الأصل، المصري الدار والمولد والوفاة، الشافعي، المعروف بابن المُرَحِّل، المتوفى سنة ٧٤٤ رحمه الله تعالى.

ترجم له الحافظ ابن حجر ترجمةً فاضلة في «الدرر الكامنة» ٣:٢٠٩ من الطبعة الثانية الهندية، قال: «سَمِع الحديث من جِلَّةٍ من شيوخ عصره، وخرَّج له تقي الدين بن رافع جزءاً من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكمي وانتفع به الناس، وكان فقيهاً، فاضلاً في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات، وكان تاجراً في الكتب.

وأخذ عنه العربية جماعةٌ بحلب والقاهرة، وكان شديد التثبت في النقل، وكان أخوه فاضلاً وأَسَنَّ منه ومات قبله، وكان لأبيه سماعٌ من النجيب. وأخذ عنه الشيخ جمال الدين بنُ هشام، وهو الذي نوَّه به وعرَّف بقَدْرِه، وكان يُطرِيه ويُفَضِّله على =

الفصلُ بين كلامَيْ المتكلِّمَينِ للتمييز بينهما، وحيث لم يُفْصَل فهو مُضْمَر، والإضمارُ خلافُ الأصل. انتهى كلامُ الناظم في «شرحه».

وقد اعترَضَ العلَّامةُ الحجةُ النظَّار أبو عبد الله محمد بن قاسم القَصَّارُ[1] قولَ الشارح: وما أدري ما وَجْهُ إنكارِه لذلك، بأنَّ وجهَهُ وجيه، وهو أن ما لم يُكتَب ولم يُرمَز له لا يُقرأ، وأنَّ حَذْفَهُ للعلمِ به جائز، فالصوابُ ما قاله عبدُ اللطيف ابن المرحِّل، وهو بكسر الحاء، لأنه ـ كان ـ يَبيعُ الرِّحالَ فيُرحِّلُ المُشتَرِي أي يُناوله الرِّحالَ المشتراةَ، وهو من أهلِ مصر، من أشياخ ابن هشامِ صاحبِ «المغني» وغيره، وقد أكثرَ الثناءَ عليه، وهو حقيقٌ بذلك.

= أبي حيان الأندلسي وغيرِه، ويقول: كان الاسمُ في زمانه لأبي حيان، والانتفاعُ بابن المرحِّل، وأَخَذ عنه شمس الدين ابن الصائغ.

قال الحافظ ابن حجر: ومن الأوهام أن الأسنوي في «الطبقات» ذَكَر المترجَم فسمَّاه أحمد، وإنما هو عبدُ اللطيف، وأحمَدُ أخوه، وهو أيضاً شهابُ الدين، المحدِّثُ، ولم يكن فقيهاً». انتهى. وله ترجمة حافلة في «شذرات الذهب» ٦: ١٤٠. وغريب جدّاً أن الزركلي لم يترجم له في «الأعلام».

(١) هو العلَّامة الجليل، المحدث الفقيه المفتي النبيل، أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن علي القيسي الغَرْناطي الأندلسي الأصل، الفاسي المولد والدار والقرار، المعروفُ بالقَصَّار، المالكي، مفتي فاس وريحانةُ ذلك المِكناس، ومحدث المغرب، وفقيه عصره، وعلَّامة قُطره، والمتوفى سنة ١٠١٢ رحمه الله تعالى.

ترجم له المؤرخ المحبي في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» ٤: ١٢١ ـ ١٢٢ ترجمة زاهرة، ووصفه بتلك الأوصاف الفاخرة، وله مؤلفات منها: «مناهج العلماء الأخيار في تفسير أحاديث كتاب الأنوار»، و «فهرسة في أسماء شيوخه ومروياته»، وما أجلَّهم وأعلمَهم، و «الزاهر في نسب محمد الطاهر»، وله تلامذة كبار القدر في العلم والشهرة ذكرهم المحبي، وترجم له الزركلي في «الأعلام» ٧: ٦.

وارتَضَى كلامَ القَصَّار هذا جماعةٌ من الأئمة كتلميذِهِ أبـي الحسن سيِّدي عليّ البطيوي[١]، والشيخِ العلاَّمة سيـدي محمد مَيَّاره الكبير[٢]، تلميذِ البطيوي المذكور. . . أن هذا هو الحق الذي لا شك فيه، لما عُلِمَ واشتَهَر، وعند الأئمة قد تَقرَّر، من كثرةِ حذفِ القولِ في كتاب الله العزيز، وكلامِ الرسـول صلى الله عليه وسلم، وكلام مـن يُستشهَـدُ بكلامِـهِ، وهـو مُلاحَـظٌ ومعتَـبَر.

ولم يَقُل أحدٌ: لا بُـدَّ من النطقِ بذلك المُقَدَّر، بل لا يجوز النطقُ به في كلامِ الله عز وجل وكلامِ رسولِهِ صلى الله عليه وسلم على أنه منه.

وقد اختُلِفَ في مُقَدَّراتِ القرآن هل هي منه، حتى يُطلَقَ عليه كلامُ الله أم لا؟ والحقُّ أنَّ مَعَانِيَها مما يَدُلُّ عليه لفظُ الكتاب، التزاماً للزومِها في متعارَفِ اللسان، فهي من المَعَاني القرآنية، وأمَّا ألفاظها فليست منه، لأنها مَعْدُومَة، ومنها ما لا يَجوزُ التلفظُ به أصلاً، كالضمائر المستترة وجوباً.

وأمـا جَعْلُها مقـدَّرة فأمرٌ اصطلاحيٌّ ادَّعَـاهُ النحاة، تقـريباً للفهـمِ،

(١) هو العلامة الضابط الجهبذ المحقق أبو الحسن علي بن قاسم بن عمر البُطُّوئي أو البُطِّيوي، نسبة إلى بطبوة ببلاد الريف. نزل فاس واستقرّ بها ونُسب إليها، وأخذ عن علمائها، ولازم أبا عبد الله القصَّار واعتمده. وتفرّغ للتدريس فأقرأ الفقه والنحو، وأسمع الحديث. أخذ عنه كثير من علماء فاس، كالشيخ محمد مياره وغيره. توفي بفاس سنة ١٠٣٩. اهـ. من «شجرة النور الزكية» ١ : ٢٩٩. سلمان.

(٢) هو العلاَّمة الجليل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد مَيَّاره الفاسي، الفقيه المالكي، المولود سنة ٩٩٩، والمتوفى سنة ١٠٧٢ رحمه الله تعالى. له عِدَّةُ مؤلفات مشهورة في الفقه المالكي، يحتاج إليها القضاة والفقهاء، منها: «الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحُكَّام»، و«الدر الثمين في شرح منظومة المُرشِد المُعين»، و«تنبيه المفترين على حرمة التفرقة بين المسلمين»، وغيرُها. ترجم له الزركلي في «الأعلام» ٦ : ١١.

وأيضاً المقدَّرُ في نحوِ (وَظِلُّهَا)[١] لفظٌ غيرُ معيَّنٍ، بل كلُّ ما يَدُلُّ على المعنى مُبَاين للتواتر والتعبد المشترَطينِ في القرآن، وقد ترجم في «المغني»[٢] لحذف الفعل وَحْدَه، أو مع مضمَرٍ مرفوع، أو منصوبٍ، أو معَهُما، قال: ويَطَّرِدُ حذفُهُ في كذا، ويَكثُرُ في كذا، وأكثَرُ من ذلك كلِّهِ حَذْفُ القولِ، نحوُ ﴿والملائِكةُ يَدْخُلون عليهم مِن كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم﴾، حتى قال أبو علي ــ الفارسي ــ : حَذْفُ القولِ من (حَدِّثْ عن البحر... ولا حرج)[٣].

وقال في ترجمة حذفِ الحال[٤]: «أكثَرُ ما يرد إذا كان قولاً أغنَى عنه المقولُ، نحوُ ﴿والملائِكةُ يَدخُلون عليهم مِن كلِّ بابٍ سَلاَمٌ عليكم﴾ أي قائلين ذلك. ومنه: ﴿وإذْ يَرفَعُ إبراهيمُ القواعِدَ من البيتِ وإسماعيلُ ربنا تقبل منا﴾.

ويَحتملُ أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيلُ يقول، كما أن القول حذف خبراً للموصول في ﴿والذين اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أولياء ما نَعبُدُهم إلاَّ لِيُقَرِّبونا﴾، ويَحتمِلُ أن الخبرَ هنا ﴿إن الله يَحكمُ بينهم﴾.

فالقولُ المحذوفُ نُصِبَ على الحال أو رُفِعَ خبراً أول، أو لا موضع له لأنه بَدَلٌ من الصِّلَةِ، هذا كلُّه إذا كان (الذين) للكفار والعائدُ

---

(١) من قوله تعالى في سورة الرعد، الآية ٣٥: ﴿مثلُ الجنَّةِ التي وُعِدَ المتقون تجري مِنْ تحتها الأنهارُ أُكُلُها دائمٌ وظِلُّهَا تلكَ عُقْبَى الذين اتَّقَوا...﴾.

(٢) ص ٨٢٧ من طبعة دار الفكر بدمشق.

(٣) هذا مَثلٌ يريد به أنه استعمال كثير الوجود في كلام العرب.

(٤) ص ٨٣٠.

الواوَ، فإن كان للمعبودين عِيسَى والملائكةِ والأصنام، فالعائدُ محذوف أي اتخذوهم، والخبَرُ (إنَّ اللَّهَ يَحكُم بينهم)، وجملةُ القولِ حالٌ أو بَدَل ــ انتهى ــ .

وهذا هو الإيجازُ الذي هو شأن المَهَرةِ من أهلِ البيان، الذين لهم في البلاغة عَرَاقة. . . فهو عندهم مطلوب، ولدى أفاضِلِهم محبوب. وقد قال الإمام أبو العباس ابن. . . مَرَّاكُش، في مدح الإيجاز:

قَصَدْتُ إلى الوَجَازةِ في كلامي ... لِعلمي بالصوابِ والاختصارِ
ولم أحذر فهو ما دون فَهْمِي[١] ... ولكن خِفت إزراءَ الكِبارِ
فشأنُ فحولِ أهلِ العلم شأني ... وشأنُ البَسْطِ تفهيمُ الصِّغَارِ

وقد قالوا: الإيجاز من أقوى أسباب الإعجاز، حتى قيل: البلاغةُ إجَاعَةُ اللفظ وإشباعُ المعنى، ولذلك ــ فإن ــ أرباب البلاغة قدَّمُوا الكلام عليه، دُونَ أخويه، كصاحب «المفتاح» و «التلخيص»، وَلمْ يجدوا عن ذلك من مَحِيص، وقد يقتضيه الحال، فيجبُ اعتبارُه في (المقال).

قال صاحب «الكشاف»[٢] في تفسير قوله تعالى: ﴿أو كصَيِّبٍ من السماء﴾: إنه يجبُ على البليغ في مَظَانّ الإجمال والإيجاز أن يُجمِل ويُوجِز.

والآياتُ والأحاديثُ في حذفِ القولِ وغيرِه كثيرة، ولا سيما حذفُ القولِ فقد قال فيه أبو علي ما قال[٣]، وقد سَمَّاه أربابُ البيانِ إيجازَ الحذف، وعَدَّ مِن ذلك صاحبُ «التلخيص» آياتٍ، ومع ذلك أغفَلَ ذكرَ

---

(١) كذا الشطر في الأصل.

(٢) ١ : ٢٠٧.

(٣) وقد تقدّم قوله قبل صفحة آنفاً.

الاحتباك الذي هو أَلطَفُهُ وهو كثير في القرآن وفي كلام البلغاء، وهو أن يُحذَف من الأول ما أُثبِتَ نظيرُه أو مُقابلُه في الثاني، ومن الثاني ما أُثبِتَ نظيرُه أو مُقابلُه في الأول، كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إنْ افترَيتُهُ فعَلَيَّ إجرامي وأنا بَرِيءٌ مما تُجرِمُون﴾، أي إن افترَيتُهُ فعليَّ إجرامي وأنتم بُرءآء منه. وقولِهِ تعالى: ﴿لا يَرَوْن فيها شَمْسَاً ولا زَمْهَريراً﴾، أي لا يَرون فيها شمساً ولا قَمَراً ولا حَراً ولا زَمْهَرِيراً.

ومن إيجاز الحذف أيضاً بل من مَحاسنِهِ الاكتفاءُ وهو أن يَقتضِيَ المقامُ ذكرَ شيئين بينهما تلازمٌ وارتباط، فيُكتفَى بأحدِهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباطِ العَطْفي كقوله تعالى: ﴿بيدِكَ الخيرُ﴾ أي والشرُّ ﴿ولَهُ ما سَكَنَ﴾ أي وما تَحرَّكَ، ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكم الحَرَّ﴾ أي والبَرْدَ.

إذا تمَهَّد هذا فالقولُ بوجوبِ (القول) المذكور[١] في أثناء السَّنَد الذي اعتبارُهُ ظاهرٌ مشهور وقوفٌ مع الظاهر، من غيرِ غَوْصٍ على الدقائق والسرائر، تقليداً لشيء قاله ابن الصلاح، كأنَّا تُعبِّدْنا به لنفوزَ بالفلاح. على أن الأئمَّةَ النُّقَّاد، انتقدوا عليهِ أيَّ انتقاد، وتضافروا على تركِ ما أيَّدَه، وهَدْمِ ما شَيَّده[٢].

---

(١) يعني لفظ (قال).

(٢) وممن ردّ على ابن الصلاح اشتراط النطق بـ(قال) في أثناء السند، الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى، حيث قال: «والذي يظهر لي جوازه في (قال) ــ أي جواز حذف (قال) ــ قبل (حدثنا)، لأن (حدّثنا) بمعنى قال لنا، فاشتراط إعادة (قال) ليس بشيء». انتهى من «فتح المغيث» للسخاوي ٣: ١١٠.

ولمَّا نقل السيوطي في «التدريب» ٢: ١١٥، كلام العراقي في استبعاده إنكار ابن المرحِّل على اشتراط المحدّثين التلفظ بـ(قال) في أثناء السند، عقّبه السيوطي =

وليسَتْ بأوَّل قارُورَةٍ كَسَرُوها لابن الصلاح، بل نظيرتُها ما حَرَّمَه من المنطِقِ المؤسَّسِ على القواعِدِ الصِّحاح. وقد تبيَّنَ بهذا أنَّ ما حاكه وأصلحه ابن الصلاح، كان أحوجَ شيء إلى القَصَّار[١]، ليُزيلَ ما به من الأكدار، ولِلَّهِ دَرُّ القائل:

قد حَاكَ شَقَّات[٢] العلوم أئمة وكَسَوْا بها بالفضل مَنْ هو عَارِي

رَقَّتْ حَوَاشِيها وراقَ طِرازُها لكنَّها تَحتاجُ للقَصَّارِ

على أن ذلك ما صَدَرَ منه ومن أتباعِه إلاَّ غَفلةً عن معاني أسرار البلاغة، وإهمالاً لارتكاب أسباب البراعة، وقد اشترطوا في متعاطي الحديث والتفسير أن يكون متضلعاً بعلمَيْ المعاني والبيان، سالكاً جادَّةَ التحقيق والتّبيان، قال صاحبُ «الكشاف» في صَدْرِ خُطبته[٣] ما نصه:

الفقيهُ وإن بَرَّز على الأقران في علم الفتاوَى والأحكام، والمتكلِّمُ

= قائلاً: «وجهُ ذلك ــ أي إنكارِه ــ في غاية الظهور، لأن (أخبرنا) و (حدّثنا) بمعنى قال لنا، إذ (حدّث) بمعنى قال، و (نا) بمعنى لنا، فقوله: حدّثنا فلان، حدّثنا فلان، بمعنى قال لنا فلان: قال لنا فلان. وهذا واضح لا إشكال فيه.

وقد ظهر لي هذا الجواب وأنا في أوائل الطلب، فعرضته لبعض المدرّسين فلم يهتد لفهمه لجهله بالعربية، ثم رأيته بعد نحو عشر سنين منقولاً عن شيخ الإسلام ــ ابن حجر ــ ، وأنه كان ينصر هذا القول ويرجّحه، ثم وقفت عليه بخطّه، فللّه الحمد». انتهى.

فهذه وجهة أخرى في المسألة قوية، تؤكّد سواغية حذف (قال) أثناء السند، والله أعلم.

(١) هو مبيّض الثياب. كما في «المعجم الوسيط». سلمان.

(٢) الشَّقَّة: القطعة من الثياب. سلمان.

(٣) ١ : ١٥ ــ ١٧.

وإن بَزّ أهلَ الدنيا بصناعة الكلام، وحافِظُ القِصَصِ والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة[١] أحفظ، والواعِظُ وإن كان من الحسن البصري أوعَظ، والنَّحْوِيُّ وإن كان أنحى من سيبويه، واللُّغَوِيُّ وإن عَلَك اللغاتِ بقُوَّةِ لَحْيَيْه: لا يَتصدَّى منهم أحَدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يَغُوصُ على شيء من تلك الحقائق إلاّ رَجُلٌ قد بَرَع في علمين مختصَّينِ بالقرآن، وهما عِلمُ المعاني وعلمُ البيان، وتمَهَّل في ارتيادِهما آونة، وتَعِبَ في التنقِير عنهما

(١) هو أيوبُ بن زيد بن قيس الهِلاَلي، أحَدُ بلغاء الدهر، وفصحاء العرب، وحكماء القولِ والبيان، خطيبٌ من أبلغ خطباء العرب الفصحاء اللُّسْنِ، يُضرَبُ به المثل، يقال: أبلَغُ من ابن القِرِّيَّة. والقِرِّيَّةُ أُمُّه. كان أعرابياً أبيّاً أُمّياً لا يَقرأ ولا يكتب، وكان يتردَّد إلى (عين التَّمْر) غربيَّ الكوفة، وله قصة غريبة لصلته بالحَجَّاج، حكاها القاضي ابن خَلِّكان في ترجمته في «وفَيَات الأعيان»، وحكى من سيرته في الفصاحة والبيان ما يفوق الأذهان.

ولما ثار عبد الرحمن بن الأشعث في سجستان وخلع الطاعة، لعبد الملك بن مروان، بعثه الحجاج أميرُ العراق إلى ابن الأشعث رسولاً، فالتحق به وشَهِدَ معه وقعةَ دَيْر الجَمَاجِم التي كانت بظاهر الكوفة، كان شجاعاً، فلما انهزم ابن الأشعث سِيق ابن القِرِّية إلى الحجاج أسيراً، فأمَر بضرب عنقه، فلما رآه قتيلاً قال: لو تركناه حتى نَسمَعَ من كلامه، لبالغ فصاحته وفطنته رحمه الله تعالى، وقُتل سنة ٨٤.

وقد أطال ابن خلكان في ترجمته أيَّما إطالة، فذكر من كلامِهِ جوابَه الطويلَ الممتع للحجاج، حين استوصفَهُ نفسيَّاتِ أهلِ العراق، والحجاز، والشام، ومصر، والبحرين، وعُمَان، والموصل، واليمن، واليمامة، وفارس. واستوصفه نفسيات أشهر قبائِل العرب فوصفها له قبيلةً قبيلة ببلاغة وإيجاز، واستوصفه مآثِرَ العرب في الجاهلية، فوَصَفها له، واستوصفه طبائع الأرضين والبلاد فوصفها له، فذكر مِيزاتها ومُنَفِّراتِها، وَصَف كلَّ ذلك بإيجاز تام وبلاغة فائقة عجيبة، ففي ترجمته مُتَعُ البلاغة والحصافة جميعاً. انظر ترجمته عند ابن خَلِّكان في «الوَفَيَات» ١ : ٢٥٠ ـــ ٢٥٥ إذا شئت.

أزمنة، وبعثته على تتبُّعِ مَظَانهما هِمَّةٌ في معرفة لطائف حُجَّةِ الله، وحِرصٌ على استيضاح حُجَّةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم.

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿والأرضُ جميعاً قَبضَتُهُ يومَ القِيامة﴾ بعدَ أن قرَّر فيها استعارةً تمثيلية أثناءَ كلامٍ في الثناء على علم البلاغة ما نصه: وكم آيةٍ من آيات التنزيل، وحديثٍ من أحاديث الرسول، قد ضيْمَ وسِيْمَ الخَسْفَ بالتأويلات الغَثَّة، والوجوهِ الرَّثَّة، لأن من تأوَّل ليس من هذا العلم في عِيْرٍ ولا نَفِير، ولا يَعرِفُ عنه قَبيلاً من دَبِيْر. وقال نحوَ هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿وقالَتْ اليهودُ يَدُ الله مغلولةٌ﴾[1].

ومِثلُ ذلك للسكَّاكي في «المفتاح» حتى قال: فالويلُ كلُّ الويل لمن يَتعاطَى التفسيرَ وهو في علمَيْ المعاني والبيان راجل[2]! وإلى ذلك يُشير شيخُنا العلاَّمة خاتمةُ المحققين أبو حفص الفاسِي قدَّسَ الله رُوحَه[3]:

من رام تأويلَ الكتاب ولم يكن ... يَدْرِي البيانَ فذَاكَ مِن تَسْوِيلِهِ
إنَّ البيانَ هو البيانُ لِلفظةٍ ... فإذا جَهِلتَ فكُفَّ عن تأويلِهِ

---

(١) «الكشاف» ١: ٦٢٧، ٣: ٤٠٩.

(٢) ص ١٦٢.

(٣) هو أبو حفص عمر بن عبد الله بن يوسف بن العربي الفاسي، الشيخ الإمام، خاتمة المحققين الأعلام، حامل لواء العلوم، معقولها ومنقولها، ومفهومها ومنظومها. ألَّف تآليف مفيدة بارعة، منها: شرح «تحفة الحكام» سمّاه «غاية الأحكام في شرح تحفة الحكام»، و «تحفة الحذّاق شرح لامية الزقّاق»، و «حاشية على مغني ابن هشام» وغير ذلك. وبالجملة فإن فضائله جمّة.

توفي في رجب سنة ١١٨٨، وهو ابن ثلاث وستين سنة. اهـ من «شجرة النور الزكية» ١: ٣٥٦. سلمان.

خاتمةٌ: رَزَقنا اللّهُ سبحانه حُسْنَها: ابن الصلاح المذكورُ هو الإمامُ الحافظ تقي الدين أبو عَمْرو عثمانُ بنُ عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نَصْر البَصْرِي الشَّهْرَزورِي الشافعي[١]، قال في «القاموس»: شَهْرَزُورُ مَدِينةُ زُوْرِ بنِ الضَّحَّاك.

وقال عبد الحق بن عبد الرحمن الأَزْدِيُّ الإِشْبِيلِيُّ[٢] في اختصارِه كتابَ «اقتباسُ الأنوار في أَنسَابِ الصحابة ورُواةِ الآثار» لأبي محمد عبد الله بن علي اللَّخْمِي الشهير بالرُّشَاطِيِّ بضَمِّ الراءِ[٣]: «شَهْرَزُور نَحوٌ من بلادِ آذَرْبيجانَ[٤]»، وأَنشَدَنا الفقيهُ الحافظ

(١) الشَّهْرَزُورِيّ نسبةٌ إلى بلدة (شَهْرَزُور)، قال ياقوت في «معجم البلدان» ٣:٣٧٥ «هي كُورَةٌ ــ ناحيةٌ ــ واسعة في الجِبَال بين إِرْبِل وهَمَذان، وأهلُها كلُّهم أكراد».

(٢) هو الإمام الحافظ البارع المجوِّد العلامة، المعروف في زمانه بابن الخَرَّاط. وُلد سنة ٥١٤، وتوفي سنة ٥٨١ رحمه الله تعالى. اشتُهر بأحكامه «الكبرى» و «الصغرى» و «الوسطى» وسارت بها الركبان. وكان موصوفاً بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلُّل من الدنيا، مشاركاً في الأدب وقول الشعر. اهـ من «السير» ٢١:١٩٨. سلمان.

(٣) هو الإمام الحافظ المتقن النسّابة. قيل: وُلد سنة ٤٦٦، واستشهد بالمَرِيَّة بالأندلس سنة ٥٤٢ وقد قارب التسعين. له الكتاب المذكور وكتاب «الإعلام بما في المختلف والمؤتلف للدارقطني من الأوهام» وغير ذلك.

وكان ضابطاً محدثاً متقِناً إماماً ذاكراً للرجال، حافظاً للتاريخ والأنساب، فقيهاً بارعاً، أحد الجُلَّة المشار إليهم. اهـ من «السير» ٢٠:٢٥٨ ــ ٢٦٠. سلمان.

(٤) يقال في ضبط هذا الاسم: أَذْرَبِيْجَان، وأَذَرْبِيجان وآذَرْبِيْجَان، ذكرها ياقوت في «معجم البلدان» ١:١٢٨، وقال: «والنسبة إليها: أَذَرِيّ بالتحريك، وأَذْرِي =

أبو علي الصَّدَفيُ[١] قال: أَنشَدَني أبو محمد السَّرَّاجُ لنفسِه[٢].

وَعَـدْتِ بـأنْ تَـزُورِي كُـلَّ شَهْـرٍ فـزُورِيْ قـد تَقَضَّـى الشهـرُ زُورِي
وشُقَّـةُ بَيْنِنـا نَهْـرُ المُعَلَّـى إلـى البَلَـدِ المسمَّـى شَهْـرَزُورِي
وشَهْـرُ صُـدُودِكِ المحتـومِ صِـدقٌ ولكِنْ شَهْرُ وَصْلِكِ شَهْرُ زُورِ[٣]

= بسكون الذال، وأَذْرَبِـيّ، كلٌّ قد جاء». وقال البكري في «مُعجَم ما استعجَم» ١ : ١٢٩ «وأَذْرَبيجان وقَزْوين وزنجان كُوَرٌ تلي الجَبَل من بلاد العراق».

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٧.

(٢) هو أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحُسَين السرَّاج المحدث الأديب القارىء البغدادي الحنبلي، ولد سنة ٤١٧، وتوفي سنة ٥٠٠ رحمه الله تعالى. الحافظ الأديب العالم بالقراءات والنحو واللغة، له شعر بديع، ومؤلفات كثيرة نادرة، أشهرها كتابه المسمى «مصارع العشاق»، و «مناقب السودان»، و «حُكمُ الصبيان»، ونَظَم عِدَّةَ كتب منها كتاب «مختصر الخِرَقي» في فقه السادة الحنابلة، وخرَّج له الحافظ الخطيب البغدادي «فوائد» في خمسة أجزاء.

وترجم له القاضي ابن خلكان في «الوَفَيات» ١ : ٣٥٧، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢ : ١٨٠، والحافظ ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» ١ : ١٠٠، والسيوطي في «بغية الوعاة» ١ : ٤٨٥، والزركلي في «الأعلام» ٢ : ١٢١.

(٣) ذكرها العلاَّمة ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٣ : ٣٧٦ في كلامه في (شَهْرَزُور) بسياق آخر يختلف عما هنا بعض الشيء، قال رحمه الله تعالى: «أخبرني الشيخ أبو محمد عبد العزيز بن الأخضر كتابةً، قال: سمعت أبا بكر المبارك بن الحسن الشهرزوري يقول: كنتُ أقرأ على أبي محمد جعفر بن أحمد السرَّاج وأسمَعُ منه، فضاق صدري منه لأمرٍ فانقطعتُ عنه، ثم ندمتُ وذكرتُ ما يفوتني بانقطاعي عنه من الفوائد، فقصدتُ مسجدَ المعلَّقِ المحاذي لباب النُّوبي، فلما وقع بصرُه عليَّ رحَّب بي وأنشد لنفسِه:

وَعَـدْتِ بـأن تَـزُوري بعـدَ شَهْـرِ فـزُورِي قـد تقضَّى الشهـرُ زُورِي
ومَـوْعِـدُ بَيْنِنـا نهـرُ المُعَلَّـى إلى البَلَـدِ المسمَّى شَهْـرَزُورِي =

وأما الزَّينُ العِراقي فهو الإمام الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بنُ الحُسَين زينُ الدين العراقي، من أهل مِصر، ولم يكن بها ولا بالشام في زمانِهِ أعلَمُ بالحديثِ وطُرُقِهِ منه، ومِن شعرِهِ ارتجالاً في مجلس إقرائِهِ على قولِ أبي سعيد الخُدْري: مَرْحباً بوَصِيَّةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم:

تَرَفَّقْ بمَنْ يأتيك للعلم طالباً ... وقُلْ مَرْحباً يا طالبَ العلم مَرْحَبَا
فَذاكَ الذي أوصَى بهِ سَيِّدُ الوَرَى ... كما قد رَوَى الخُدْرِيُّ عنه ورَحَّبَا
ومَنْ سَهَّلَ اللَّهُ الطريقَ لجنةٍ ... لَهُ لَجديرٌ بالترحُّبِ والحُبَا

جعَلَنا الله بفضله ممن انتَظَم في زُمرةِ العلماءِ الأعلام، ووفَّقنا للعمل به بجاهِ نبينا عليه الصلاةُ والسلام.

قد كَمَل ما يَجبُ أن يكون عليه الاعتماد، في لفظِ (قال) الواقع في أثناءِ الإسناد، امتثالاً لمن أوجَبَ اللَّهُ سبحانه طاعتَهُ على سائر العِبَاد، مَنَحَهُ الله من خير الدارينِ كلَّ مقصودٍ ومُراد، وقيَّده العبدُ الفقيرُ إلى رحمةِ مولاه محمَّدُ بن أحمد بن محمد بِنِّيس، كان الله له وتولاَّه، وغَفر له ولجميع المسلمين آمين، في المحرَّم فاتِحَ ١٢١٣.

* * *

= فأشهُرُ صَدِّكِ المحتومِ حَقٌّ ... ولكنْ شَهْرُ وَصْلِكِ شَهْرُ زُوْرِ»

و (نَهْرُ المُعَلَّى) أعظمُ وأشهرُ محلةٍ ببغداد، وفيها دار الخلافة، وهو نهرٌ يأتي من باب هود حتى يَدخُلَ دارَ الخلافة، منسوبٌ إلى المُعَلَّى بن طريف. قال ياقوت: ولا أثر له الآن ــ يعني في القرن السادس وأوائل السابع ــ.

* * *

يقول الفقير إليه تعالى سلمان أبو غدة: فرغت من مراجعته وإعداده للطبع في مكة المكرمة حرسها الله، في السابع من شهر الله الحرام عام ١٤٢٣، والحمد لله على إنعامه وإفضاله.

المصادر والمراجع

١ ـ ابن عبد البر وجهوده في التاريخ لليث سعود جاسم، الطبعة الثانية ١٤٠٨، دار الوفاء بالمنصورة.

٢ ـ أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث لعبد المجيد محمود عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٣٩٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣ ـ إتحاف الورى بأخبار أم القرى لابن فهد المكي، تحقيق فهيم شلتوت، الطبعة الأولى ١٤١٣، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤ ـ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي، المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١١.

٥ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة ١٤١٤، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٦ ـ أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً للدارقطني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى ١٣٦٨، الناشر عزت العطار بالقاهرة.

٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، دار المعارف بمصر ١٣٣٢.

٨ ـ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة بريل ١٩٣١م، ليدن.

٩ ـ اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الثالثة ١٣٧٧، مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة.

١٠ ـ الأدب المفرد للبخاري مع شرحه فضل الله الصمد، لفضل الله الجيلاني، الطبعة الثانية ١٣٨٨، المطبعة السلفية بالقاهرة.

١١ ـ الأذكار للنووي، تحقيق سبيع حاكمي، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار القبلة جدة.

١٢ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، الطبعة الأولى ١٣٥٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

١٣ ـ الاستذكار لابن عبد البر، تحقيق عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤، دار الوعي بحلب ودار قتيبة بدمشق.

١٤ ـ استنزال السكينة الرحمانية لعبد الحفيظ الفاسي، المطبعة المحمدية ١٣٧٨.

١٥ ـ أسد الغابة لابن الأثير، تحقيق محمد علي البنا وآخران، ١٣٩٠، مطبعة الشعب بالقاهرة.

١٦ ـ الإسناد من الدين لعبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١٢، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٧ ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي، بآخر تنوير الحوالك له، ويأتي برقم ٤١.

١٨ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٠م.

١٩ ـ الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤م.

٢٠ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى ١٣٩٠، دار التراث، القاهرة.

٢١ ـ إمعان النظر شرح نخبة الفكر للقاضي محمد أكرم النصر بوري، تحقيق غلام مصطفى القاسمي، طبع باكستان بدون ناشر أو تاريخ.

٢٢ ـ الأنساب للسمعاني، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند ١٣٨٢.

٢٣ ـ أوجز المسالك إلى موطأ مالك لمحمد زكريا الكاندهلوي، الطبعة الثالثة ١٣٩٣، مطبعة السعادة بالقاهرة.

٢٤ ـ بغية الملتمس للعلائي، الطبعة الأولى ١٤٠٥، عالم الكتب، بيروت.

٢٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٤.

٢٦ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي، الطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦.

٢٧ ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، الطبعة الأولى ١٩٥٩م، دار المعارف بالقاهرة.

٢٨ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤١٧، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩.

٣٠ ـ التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الثانية ١٣٦٢، حيدرآباد الدكن، الهند.

٣١ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر، تحقيق علي البجاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٤م.

٣٢ ـ تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تصوير عن طبعة القدسي دار الكتب العلمية ببيروت دون تاريخ.

٣٣ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبعة مصورة بدار الفكر، بيروت، عن الطبعة الثانية من دار الكتب الحديثة بالقاهرة.

٣٤ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي الطبعة الثانية ١٣٧٥، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن.

٣٥ ـ تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه لمحمد بن عبد الله التليدي، الطبعة الأولى ١٤١٦، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٦ ـ ترتيب المدارك للقاضي عياض، وزارة الأوقاف المغرب ١٤٠٣.

٣٧ ـ تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة. الطبعة الثالثة ١٤١٤، دار القلم، دمشق.

٣٨ ـ تقييد العلم للخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش ١٣٩٥، دار إحياء السنة النبوية.

٣٩ ـ التقييد والإيضاح في النكت على كتاب ابن الصلاح للعراقي، تحقيق محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية حلب ١٣٥٠ .

٤٠ ـ التكملة لوفيات النقلة للمنذري، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٠١ ، مؤسسة الرسالة ببيروت.

٤١ ـ تنوير الحوالك على موطأ مالك للسيوطي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ .

٤٢ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الكتب العلمية تصوير عن إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ١٩٢٧م.

٤٣ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر، دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٢٥ .

٤٤ ـ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٨٤ .

٤٥ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١٦ ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٤٦ ـ توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٦٦ .

٤٧ ـ توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولى ١٤١٤ ، مؤسسة الرسالة ببيروت.

٤٨ ـ التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي، بولاق ١٢٨٦ .

٤٩ ـ الثقات لابن حبان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند ١٣٩٣ .

٥٠ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، الطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٤٦ ، وطبعة دار ابن الجوزي الأولى ١٤٠٤ ، بتحقيق أبو الأشبال الزهيري.

٥١ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٣٩٨ ، وزارة الأوقاف ببغداد.

٥٢ ــ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، الطبعة الأولى ١٤٠٣، مكتبة المعارف بالرياض.

٥٣ ــ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٤ ــ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الأولى ١٣٧١، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن.

٥٥ ــ الجوهر النقي على سنن البيهقي لعلاء الدين المارديني، مع السنن الكبرى، حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٤٤.

٥٦ ــ حاشية البَنَّاني على جمع الجوامع، الطبعة الثانية ١٣٥٦، مطبعة مصطفى البابي بمصر.

٥٧ ــ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث لمحمود الطحان، الطبعة الأولى ١٤٠١، دار القرآن الكريم ببيروت.

٥٨ ــ خلاصة الأثر للمحبي، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

٥٩ ــ خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال للخزرجي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة ١٤١١، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٦٠ ــ الدرر الكامنة لابن حجر، الطبعة الثانية ١٣٩٢، حيدرآباد الدكن، الهند.

٦١ ــ الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام لبشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٩٦٨م، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٦٢ ــ ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، الطبعة الأولى ١٣٩٨، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدَّكن.

٦٣ ــ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي، تحقيق محمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٨٢.

٦٤ ــ رسالة الإمام الشافعي في أصول الفقه، تحقيق أحمد شاكر، الطبعة الأولى ١٣٥٨، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

٦٥ ــ الرسالة المستطرفة للكتاني، الطبعة الثانية ١٤١٤، دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٦٦ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٦٧ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، الطبعة الأولى ١٤١٢، دار البشائر الإسلامية ببيروت.

٦٨ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد بن إبراهيم اليماني ١٣٩٩، دار المعرفة ببيروت.

٦٩ ـ سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق سليمان آتش، الطبعة الأولى ١٤٠٨، دار العلوم بالرياض.

٧٠ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى ١٤٠٥، دار القلم بدمشق.

٧١ ـ سنن ابن ماجه بخدمة فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.

٧٢ ـ سنن أبي داود مع عون المعبود، ضبط عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية ١٣٨٨، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٧٣ ـ سنن الترمذي تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، الطبعة الأولى ١٣٥٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

٧٤ ـ سنن الدارمي، مطبعة الطباعة الفنية بمصر ١٣٨٦.

٧٥ ـ السنن الكبرى للبيهقي، الطبعة الأولى ١٣٤٤، بحيدرآباد الدكن.

٧٦ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١ ـ ١٤٠٩.

٧٧ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، عناية حسام الدين القدسي، الطبعة الأولى ١٣٥٠، مطبعة القدسي بالقاهرة.

٧٨ ـ شرح ألفية العراقي للعراقي، طبعة فاس ١٣٥٤، وطبعة مصر ١٣٥٥.

٧٩ ـ شرح صحيح مسلم للنووي، المطبعة المصرية ١٣٤٩.

٨٠ ـ شرح العلل الصغرى لابن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، الطبعة الأولى ١٣٩٢، دار الملاح بحلب.

٨١ ـ شرح موطأ الإمام مالك للزرقاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨١.

٨٢ ــ شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي الطبعة الثانية ١٩٩١م، نشر الشؤون الدينية بأنقرة.

٨٣ ــ شروط الأئمة الخمسة للحازمي، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٧، وبعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١٧، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٨٤ ــ شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق أبو هاجر زغلول، الطبعة الأولى ١٤٠١، دار الكتب العلمية ببيروت.

٨٥ ــ الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض، ١٤٠٤، دار الكتاب العربي ببيروت.

٨٦ ــ صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠٨، مؤسسة الرسالة ببيروت.

٨٧ ــ صحيح البخاري المطبوع معه فتح الباري، طبعة السلفية ١٣٨٠.

٨٨ ــ الصلة لابن بشكوال، الطبعة الثانية ١٤١٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٨٩ ــ الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٤، دار الكتب العلمية ببيروت.

٩٠ ــ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، الطبعة الثانية ١٤٠١، دار الرائد العربي ببيروت.

٩١ ــ طريق الهجرتين لابن القيم، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢، عن طبعة مصرية سابقة.

٩٢ ــ ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني للكنوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١٦، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٩٣ ــ العبر للذهبي، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٠ ــ ١٣٨٦.

٩٤ ــ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للتقي الفاسي، مطبعة السنة المحمدية دون تاريخ.

٩٥ ــ عقود الجمان للصالحي، مطبعة المعارف الشرقية بحيدرآباد الدكن، الهند ١٣٩٤.

٩٦ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار نشر الكتب الإسلامية بلاهور باكستان.

٩٧ ـ عمدة القاري للعيني، المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٨.

٩٨ ـ عمل اليوم والليلة للنسائي، تحقيق فاروق حمادة، الطبعة الأولى ١٤٠٦، مؤسسة الرسالة ببيروت.

٩٩ ـ العواصم والقواصم لمحمد بن إبراهيم اليماني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤١٢، مؤسسة الرسالة ببيروت.

١٠٠ ـ فتاوى ابن الصلاح، تحقيق عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار المعرفة ببيروت.

١٠١ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، طبعة السلفية ١٣٨٠.

١٠٢ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الثانية ١٤١٢، دار الإمام الطبري ببيروت.

١٠٣ ـ فردوس الآثار للديلمي، تحقيق فؤاد الزمرلي ومحمد المعتصم بالله، الطبعة الأولى ١٤٠٨، دار الكتاب العربي ببيروت.

١٠٤ ـ فنون الأفنان في علوم القرآن لابن الجوزي، تحقيق ضياء الدين عتر. الطبعة الأولى ١٤٠٨، دار البشائر الإسلامية ببيروت.

١٠٥ ـ فهرس الفهارس والأثبات لمحمد عبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٢، دار الغرب الإسلامي ببيروت.

١٠٦ ـ فيض الباري على صحيح البخاري للكشميري، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٧.

١٠٧ ـ فيض القدير للمناوي، مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٦.

١٠٨ ـ قفو الأثر لابن مفلح الحنبلي، عناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٠٩ ـ قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني التهانوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة ١٤٠٤، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١١٠ ـ الكافية في الجدل للجويني، تحقيق فوقية حسنين محمود، الطبعة الأولى ١٩٧٩م، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

١١١ ـ الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر، بعناية محمد أحيد الموريتاني، الطبعة الأولى ١٣٩٨، مكتبة الرياض الحديثة.

١١٢ ـ الكامل لابن عدي، الطبعة الأولى ١٤٠٤، دار الفكر ببيروت.

١١٣ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٤، مؤسسة الرسالة ببيروت.

١١٤ ـ كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري، اصطنبول ١٣٠٨.

١١٥ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥١.

١١٦ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب، حيدرآباد الدكن، الهند ١٣٤٧.

١١٧ ـ كنز العمال للمتقي الهندي، طبعة ١٣٩٩، مؤسسة الرسالة ببيروت.

١١٨ ـ اللآلئ المصنوعة للسيوطي، المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٥٢.

١١٩ ـ لسان الميزان لابن حجر، دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد بالهند ١٣٢٩، وبعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٢٣، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٢٠ ـ المحدث الفاصل للرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى ١٣٩١، دار الفكر.

١٢١ ـ مجمع الزوائد للهيثمي، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٢.

١٢٢ ـ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٤، مكتبة المعلا بالكويت.

١٢٣ ـ المستدرك للحاكم، حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٣٤.

١٢٤ ـ المستصفى للغزالي، طبعة بولاق ١٣٢٢.

١٢٥ ـ مستفاد الرحلة والاغتراب للقاسم بن يوسف التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، الدار العربية للكتاب بتونس.

١٢٦ ـ مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى ١٤٠٤، دار المأمون ببيروت.

١٢٧ ـ مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٣.

١٢٨ ـ المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.

١٢٩ ـ المشتبه للذهبي، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٢م.

١٣٠ ـ المطر لابن أبي الدنيا، تحقيق طارق العمودي. الطبعة الأولى ١٤١٩، دار ابن الجوزي بالدمام.

١٣١ ـ مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس لابن خاقان، دراسة محمد علي شوابكة، الطبعة الأولى ١٤٠٣، دار عمان بعمان.

١٣٢ ـ معالم السنن للخطابي، عناية محمد راغب الطباخ، الطبعة الأولى ١٣٥١، المطبعة العلمية بحلب.

١٣٣ ـ المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق محمود الطحان، الطبعة الأولى ١٤٠٥، مكتبة المعارف بالرياض.

١٣٤ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٣٩٧.

١٣٥ ـ المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٣٩٧ ـ ١٤٠٣، الدار العربية للطباعة ببغداد.

١٣٦ ـ معجم ما استعجم للبكري، الطبعة الأولى ١٣٦٤، مطبعة لجنة التأليف والترجمة في القاهرة.

١٣٧ ـ المعجم الوسيط في اللغة العربية لجماعة من العلماء، دار المعارف بمصر ١٣٩٢.

١٣٨ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم، تحقيق معظم حسين، الطبعة الثانية ١٣٩٧، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٣٩ ـ المغرب في محاسن حُلى أهل المغرب لأدباء أندلسيين، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثانية ١٩٦٤م، دار المعارف بالقاهرة.

١٤٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الأولى ١٩٦٥م، دار الفكر، دمشق.

١٤١ ـ مفتاح دار السعادة لابن قيِّم الجوزية، تحقيق محمود حسن ربيع، الطبعة الثانية ١٣٥٨، مكتبة الأزهر بمصر.

١٤٢ ـ المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، تحقيق وتعليق عبد الله الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى ١٣٧٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٤٣ ـ المقفى الكبير للمقريزي، تحقيق محمد اليعلاوي، الطبعة الأولى ١٤١١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٤٤ ـ مَلءُ العيبة لابن رُشَيد، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، الطبعة الأولى ١٤٠٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٤٥ ـ المنتقى شرح الموطأ للباجي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٣١.

١٤٦ ـ موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر لابن حجر، تحقيق حمدي عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٤١٢، مكتبة الرشد بالرياض.

١٤٧ ـ الموضوعات لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة المجد بالقاهرة ١٣٨٦.

١٤٨ ـ الموقظة للحافظ الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٤١٢، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٤٩ ـ ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بالقاهرة ١٣٨٢.

١٥٠ ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٣٨٣ بالقاهرة.

١٥١ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني، طبعة مصورة بدار الكتب العلمية ١٤٠٠، عن الطبعة الأولى بفاس ١٣٢٨.

١٥٢ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقَّري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٨٨.

١٥٣ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي، الطبعة الأولى ١٤٠٤، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٥٤ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي والطاهر الزاوي، تصوير عن طبعة البابي الحلبي.

١٥٥ ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف باصطنبول ١٩٥١م.

١٥٦ ـ الوافي بالوفيات للصفدي، سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية بفيسبادن ١٣٥٠ ـ ١٤٠٥.

١٥٧ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت ١٣٩٨.

١٥٨ ـ اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي، تحقيق المرتضى الزين أحمد، الطبعة الأولى ١٤٢٠، مكتبة الرشد بالرياض.

* * *

المحتوى

* * *

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية
المحققات والمؤلفات التالية للأستاذ عبد الفتّاح أبو غدّة

(من إصدارات دار السلام بالقاهرة)

١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام اللكنوي، صدرت الطبعة الثامنة.

٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث، للكنوي، الطبعة السادسة.

٣ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة، للإمام اللكنوي أيضاً، الطبعة الثالثة.

٤ ـ رسالة المسترشدين، في الأخلاق والتصوف النقي، للإمام الحارث بن أسد المحاسبي، صدرت الطبعة الحادية عشرة مصححة ومنقحة ومدققة ببيروت ١٤٢٦.

٥ ـ التصريح بما تواتر في نزول المسيح، للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة السادسة.

٦ ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للفقيه المالكي الإمام شهاب الدِّين أبي العباس القَرَافي، صدرت الطبعة الرابعة منقحة ومصححة.

٧ ـ فتحُ بابِ العِنَايةِ بشرح كتابِ النُّقَاية، في الفقه الحنفي، للإمام علي القاري، الجزء الأول: كتاب الطهارة، صدرت الطبعة الثانية ببيروت ١٤٢٦.

٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام ابن قيم الجوزية، صدرت الطبعة السادسة.

٩ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة السادسة.

١٠ ـ فقه أهل العراق وحديثهم، للإمام المحقق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، وقد صدرت الطبعة الثالثة مضافة إلى مقدمة نصب الراية، الطبعة المحققة.

١١ ـ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتّاح أبو غدَّة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد، وقد أدرجت هذه الرسالة ضمن حاشية كتاب قواعد في علوم الحديث، وصدرت طبعتها المستقلة الثانية.

١٢ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ الخزرجي، خيرُ كتب الرجال المختصرة، بتقدمة واسعة وترجمةٍ لمحشِّيه، للأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الخامسة.

١٣ ـ صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، للأستاذ أبو غدَّة، أول وأجمل كتاب في موضوعه، نفدت الطبعة التاسعة وصدرت الطبعة العاشرة.

١٤ ـ قواعد في علوم الحديث، للعلاَّمة ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة العاشرة.

١٥ ـ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، بقلم الأستاذ أبو غدَّة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رَدٌّ على أباطيل وافتراءات ناصر الألباني وصاحبه سابقاً زهير الشاويش ومؤازِرِيهما.

١٦ ـ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، لتاج الدِّين السبكي، الطبعة السابعة.

١٧ ـ المتكلمون في الرجال، للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة السابعة.

١٨ ـ ذكرُ مَن يُعتمَدُ قوله في الجرح والتعديل، للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة السابعة.

١٩ ـ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج، للأستاذ أبو غدَّة، أوَّل مؤلَّف في موضوعه، صدرت الطبعة الخامسة مصححة ومنقحة في بيروت ١٤١٩.

٢٠ ـ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٣٣.

٢١ ـ قصيدة «عُنوانُ الحِكَم»، لأبي الفتح البُسْتي، بتعليق الأستاذ أبو غدَّة أيضاً، الطبعة الخامسة.

٢٢ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، صدرت الطبعة الثامنة منقَّحة.

٢٣ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة، صدرت الطبعة الرابعة موشاة ومحشاة ومزيدة جدًّا عن الطبعة الثالثة.

٢٤ ـ تراجمُ سِتَّةٍ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، بقلم الأستاذ أبو غدَّة.

٢٥ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، للحافظ ابن عبد البر، يصدر لأول مرة في طبعة محققة مقابلاً على ثلاث نسخ خطية، صدرت الطبعة الثانية.

٢٦ ـ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الرابعة.

٢٧ ـ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، الطبعة الثانية مزيدة من التعليق، ١٤١٥.

٢٨ ـ سِبَاحة الفِكْر في الجهر بالذكر، للإمام اللكنوي، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الثالثة.

٢٩ ـ قفو الأثر في صفو علوم الأثر، لابن الحنبلي الحنفي الحلبي، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة. **ومعه**:

٣٠ ـ بُلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، للحافظ المرتضى الزبيدي، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة.

٣١ ـ جواب الحافظ عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، اعتنى به الأستاذ أبو غدَّة. **ومعه**:

٣٢ ـ أُمراءُ المؤمنين في الحديث، رسالة لطيفة فيها مباحث هامة، تأليف الأستاذ أبو غدَّة، الطبعة الثانية.

٣٣ ـ تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلَّى الله عليه وسلَّم، للإمام اللكنوي. **ومعها**:

٣٤ ـ نخبة الأنظار على تحفة الأخيار، للإمام محمد عبد الحي اللكنوي أيضاً.

٣٥ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، للإمام المحقق الشيخ طاهر الجزائري، صدرت الطبعة الخامسة.

٣٦ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر، للإمام طاهر الجزائري أيضاً حققه الأستاذ أبو غدَّة.

٣٧ ـ الإسناد من الدِّين، رسالة تُبيِّن فضل الإسناد وأهميته والعلوم التي يتعين فيها، للأستاذ أبو غدَّة. **ومعها**:

٣٨ ـ صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، له أيضاً.

٣٩ ـ السنة النبوية وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني، للأستاذ أبو غدَّة أيضاً.

٤٠ ـ تحقيقُ اسمَيْ الصحيحين واسم جامع الترمذي، للأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة أيضاً.

٤١ ـ منهج السلف في السؤال عن العلم وفي تعلم ما يقع وما لم يقع، له أيضاً.

٤٢ ـ من أدب الإسلام، رسالة توجيهية سلوكية تتصل بحياة المسلم أوثق اتِّصال، له أيضاً. صدرت الطبعة الأولى من القطع المعتاد، وصدرت الطبعة السابعة من القطع الصغير.

٤٣ ـ ظَفَر الأماني في شرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني، للكنوي، من أوسع كتب المصطلح. **ومعه**:

٤٤ ـ أخطاء الدكتور تقيّ الدِّين النَّدْوي في تحقيق كتاب ظَفَر الأماني للكنوي، للأستاذ أبو غدَّة.

٤٥ ـ تصحيح الكتب وصُنعُ الفهارس المُعْجَمة وسبقُ المسلمين الإفرنجَ فيها، للعلاَّمة أحمد شاكر. بعناية الأستاذ أبو غدَّة. صدرت الطبعة الثالثة.

٤٦ ـ تحفة النُّسَّاك في فضل السواك، للعلاَّمة الفقيه عبد الغني الغُنَيمي الميداني الدمشقي.

٤٧ ـ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس، للعلاَّمة الغُنَيمي أيضاً.

٤٨ ـ رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة الإسلامية التي يُنشَّأُ عليها الصغار، بعناية الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة، صدرت الطبعة الخامسة منقحة.

٤٩ ـ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، للعلاّمة المحدث الفقيه محمد زاهد الكوثري.

٥٠ ـ كتاب الكسب، للإمام محمد بن الحسن الشيباني بشرح الإمام شمس الأئمة السَّرَخسي. بعناية الأستاذ أبو غدَّة. صدرت الطبعة الثانية.

٥١ ـ الحث على التجارة والصناعة والعمل، للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الخلاّل الحنبلي.

٥٢ ـ رسالة الحلالُ والحرامُ وبعضُ قواعدهما في المعاملات المالية، للشيخ ابن تيمية. الطبعة الثانية.

٥٣ ـ رسالة الأُلفة بين المسلمين، من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. **ومعها**:

٥٤ ـ رسالة الإمامة، للإمام ابن حزم، في جواز الاقتداء بالمخالف في الفروع. صدرت الطبعة الثانية مصححة ومنقحة.

٥٥ ـ رسالة الإمام أبي داود السجستاني لأهل مكة في وصف كتابه السنن. **ومعها**:

٥٦ ـ رسالة الحافظ الإمام أبي بكر الحازمي في شروط كتب الأئمة الخمسة. **ومعها**:

٥٧ ـ رسالة الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في شروط كتب الأئمة الستة. وهذه الرسائل مطبوعة باسم: **ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث**. الطبعة الثانية.

٥٨ ـ الرسول المعلِّم ﷺ وأساليبه في التعليم، للأستاذ أبو غدَّة. صدرت الطبعة الثالثة مصححة ومنقحة.

٥٩ ـ نماذج من رسائلِ الأئمة السلف وأدبهم العلمي وأخبارِهم في أدب الخلاف، له أيضاً. صدرت الطبعة الثانية مصححة ومنقحة.

٦٠ ـ مكانة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث. كتابٌ نفيس للغاية فريدٌ في بابه، تأليف العلاَّمة المحدث الناقد الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، صدرت الطبعة الخامسة.

٦١ ـ الإمامُ ابن ماجه وكتابُه السنن. أولُ كتابٍ جامع في موضوعه، للعلاَّمة النعماني أيضاً.

٦٢ ـ التحفة المرغوبة في أفضلية الدعاء بعد المكتوبة، للعلاَّمة المحدِّث الفقيه محمد هاشم التَّتَوِي السِّندي. صدرت الطبعة الثانية منقحة. **ومعها**:

٦٣ ـ المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة، للعلاَّمة المحدِّث الفقيه أحمد بن محمد بن الصديق الغُمَاري الحَسَني المغربي. صدرت الطبعة الثانية منقحة. **ومعها**:

٦٤ ـ سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة، للعلاّمة المحدِّث الفقيه السيد محمد الأهدل اليمني. صدرت الطبعة الثانية منقحة. وهذه الرسائل مطبوعة باسم: **ثلاث رسائل في استحباب الدعاء ورفع اليدين فيه بعد الصلوات المكتوبة**.

٦٥ ـ خطبة الحاجة ليست سُنَّة في مستهل الكتب والمؤلَّفات كما يقول الشيخ الألباني، رسالة مبتكرة محرِّرة محرَّرة بقلم الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدَّة.

٦٦ ـ مقدمة التمهيد، لابن عبد البرّ. بعناية الشيخ أبو غدَّة. **ومعها**:

٦٧ ـ رسالة في وصل البلاغات الأربعة في الموطأ، لابن الصلاح. **ومعها**:

٦٨ ـ ما لا يسع المحدث جهله، للميَّانشي. بعناية الشيخ أبو غدَّة. **ومعها**:

٦٩ ـ التسوية بين حدثنا وأخبرنا، للطحاوي. بعناية الشيخ أبو غدَّة. **ومعها**:

٧٠ ـ رسالة في جواز حذف قال في أثناء الإسناد، لابن بنّيس الفاسي. وهذه الرسائل مطبوعة باسم: **خمس رسائل في علوم الحديث**. طبع ١٤٢٣.

٧١ ـ لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني. طبعة محقَّقة ومفهرسة، بعناية الشيخ أبو غدّة.

٧٢ ـ الأوائل السُّنْبُلية وذيلها، للعلاَّمة المحدّث محمد سعيد سنبل. بعناية الشيخ أبو غدّة.

٧٣ ـ مبادىء علم الحديث؛ للعلاَّمة المحدّث الفقيه شبِّير أحمد العثماني، وهي «مقدِّمة» كتابه «فتح الملهم بشرح صحيح مسلم». صدرت الطبعة الرابعة وقد تميَّزت بالتحقيق والتعليق وحُسن الإخراج، بعناية الشيخ أبو غدة ١٤٣٢هـ.

وصدر بعون الله تعالى ممّا أتمّه
الأستاذ عبد الفتّاح أبو غدّة رحمه الله تحقيقاً وتعليقاً
بعناية ابنه سلمان:

٧٤ـ مختارات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الشعرية، وهو كتاب من نوادر أعمال الشيخ رحمه الله تعالى قيَّدها في مطالعاته ومراجعاته الدائمة التي ما توقّفت في عمره المديد المبارك، وهي مختارات ذات أهمية كبيرة وتقدِّم صورة أخرى للشيخ رحمه الله في ذوقه الأدبي.

تُطلَبُ كتب الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة
من المكتبات التالية:

السعودية ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة العُبَيْكان، مكتبة الرشد، المكتبة التدمرية، دار أطلس، مكتبات المؤيد، مكتبة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، مكتبة الكوثر. **مكة المكرمة**: المكتبة الإمدادية، المكتبة المكية، المكتبة الفيصلية، مكتبة الأسدي. **المدينة المنورة**: مكتبة العلوم والحكم، مكتبة الزمان. **جُدَّة**: دار الأندلس الخضراء، مكتبة المؤيد، مكتبة الشنقيطي. **الطائف**: مكتبة الصِّدِّيق. **أَبْها**: مكتبة الجَنُوب. **الإحساء**: مكتبة التعاون الثقافي، مكتبة المؤيد. **الخبر**: مكتبة المجتمع. **الدمام**: مكتبة المتنبي، دار ابن الجوزي. **الثقبة**: دار الهجرة. **عنيزة**: مكتبة الذهبي. **بريدة**: مكتبة أصداء المجتمع. **الكويت ـ الكويت**: مكتبة المنار الإسلامية، مكتبة ابن كثير. **الإمارات العربية المتحدة ـ دبي**: دار القلم. **أبو ظبي**: مكتبة الجامعة. **الأردن ـ عمان**: دار النفائس، دار الرازي. **مصر ـ القاهرة**: دار السلام. **المغرب ـ الرباط**: دار الأمان. **الدار البيضاء**: دار العلم. **العراق ـ بغداد**: دار إحياء التراث العربي. **لبنان ـ بيروت**: دار البشائر الإسلامية. وغيرها من المكتبات.

* * *

صدرت بحمد الله تعالى

الطبعة الأولى المحققة من كتاب «لسان الميزان»

للحافظ المحقق المدقق الجِهْبِذ ابن حجر العسقلاني :

هذا الكتاب المهم طبع من نحو تسعين سنة دون أن يستوفي حقه من العناية والخدمة والضبط والتحقيق، وبقيت خدمته ديناً على أهل العلم، فقام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله وأكرم مثواه بهذه الأمانة، فاعتنى به وخَدَمه وضبطه وحققه عن خمس نسخ خطية، وقد صدر بحمده تعالى في تسع مجلدات ضخام، مع مجلد عاشر للفهارس، بأجود عناية، وأحسن حُلَّة، وأبهى ورق، وأكرم حال.

صَدَرَ بعون الله تعالى

كتابٌ من أوسع كتب المصطلح جمعاً وتحقيقاً:

«توجيهُ النظر إلى أصول الأثر»

للعلامة المحقِّق الضابط المتقِن المتفنن الشيخ طاهر الجزائري

المولود سنة ١٢٦٨ والمتوفى سنة ١٣٣٨ رحمه الله تعالى

لقد حَظِيَ هذا الكتابُ النفيسُ بعنايةِ مؤلفه أوفى عناية، رغبةً منه في خدمة السنّة المطهّرة والسيرةِ النبوية الشريفة، لتنقيتها من كل عليل ودخيل، وإخراجها نقيةً صافية ناصعة، تطمئنُّ لها القلوب، وتُقبِلُ عليها العقول والأرواح، لنصاعتها وصفائها.

واختَطَّ في كتابه هذا خِطَّةَ التمحيص والتنقيح، والتحقيق والترجيح، في المسائل العويصة والأبحاث المضطربة، فناقش رؤوسَ المسائل وأصولَ الأبواب التي وقع فيها اختلاف وتعرُّج، مناقشةً علمية هادئة دقيقة، حتى استقام عِمادُها، وثَبَتَتْ أوتادُها، وتجلّى الأصحُّ من الصحيح، والصحيحُ من الجريح، وأتى بالنصوص في الباب من غير مظانها، فزاد على من سبقه فيها تحقيقاً، وخَرَج عن طريقة التأليف المعتادة: بنقلِ النصوص المكرورة، والأقوالِ المعروفة المشهورة، فجاء كتابه هذا محرَّرَ المباحث، نقيَّ الحقائق، غنياً بالجِدَّة والجديد.

وأرخى العِنانَ في بعض الموضوعات المشتبكة الصعبة، ليستوفي فيها خِطَّةَ التحقيق التي رسمها وارتسمها، فجاءت تَصلحُ أن تكون رسالة مستقلة في بابها. وأضاف إلى كتابه أبحاثاً معزِّزة للتحقيق من علوم أخرى مختلفة كالأصول والتفسير والحديث واللغة العربية والبلاغة، والتاريخ والخط وعلامات الترقيم والوقف.

وكان هذا الكتاب قد طُبع في حياة مؤلفه، ثم صُوِّر عن طبعته مرات نظراً لشديد الحاجة إليه، ولم تتوافر في كل طبعاته العنايةُ المثلى بالنشر، فكان الرجوعُ إليه عَسِراً، والانتهال منه صعباً، فنهض الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة بخدمته واعتَنَى به، ففصَّل مقاطعَه وجُمَلَه، وضبط ألفاظه وعباراته، وعلَّق عليه، وربط بين نصوصه وإحالاته، ووضع له الفهارس العامة ليسهل الرجوع إليه والاستفادة منه، فخرج على أتم حال وأبهى حُلَّة وأيسرِ منال في أكثر من ألف صفحة.